



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد زبانة - غليزان



أطروحة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصّص: اقتصاد إسلامي

بعنوان:

التمويل الإسلامي ودوره في تطوير النظام المصرفي دراسة حالة ماليزيا وإمكانيات توظيفها في الجزائر

*Islamic Finance and Its Role in Banking System Development
A Case Study of Malaysia and the Prospects for Its Application in the Algerian
Context*

مُقدّمة ومناقشة علنًا بتاريخ 29 سبتمبر 2026 من طرف

رحماني سهام

أمام لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
طيب سعيدة	أستاذ محاضر أ	غليزان	رئيسا
قداري أحمد	أستاذ	غليزان	مشرفا ومقررا
جلولي بوجمعة	أستاذ محاضر أ	غليزان	مساعد للمشرف
عامري رضوان	أستاذ	غليزان	ممتحنا
صالح هشام	أستاذ محاضر أ	غليزان	ممتحنا
رديف مصطفى	أستاذ	سيدي بلعباس	ممتحنا
بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر أ	تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025 م / 2026 م – 1446 هـ / 1447 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

سورة التوبة - الآية 105

شكراً وعرفان

الحمد لله الذي بلغ الغاية، ويسر السبيل، ومنّ عليّ بإتمام هذا العمل بعونه وتوفيقه.

فله الحمد في الأولى والآخرة، وله الفضل والمِنَّة فيما مضى وما بقي.

أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى عائلتي الكريمة، ولا سيّما أختي التوأم رشيدة

على عونهم الثابت، وصبرهم التّبيل الذي كان له بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجّه بجزيل الشُّكر والتّقدير إلى كلّ من ساندني علمياً ومعنوياً، وعلى وجه الخصوص

الأستاذ المشرف أ.د أحمد قداري، لما قدّمه لي من توجيه قيّم، ودعم صادق.

ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشُّكر إلى أعضاء لجنة التكوين في الدكتوراه،

كلٌّ باسمه ومقامه، عرفاناً بجهودهم في هذا المشروع العلمي.

والله وليّ التوفيق



الملّخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إسهام التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي، من خلال التأصيل النظري والتحليل المؤسسي والاختبار القياسي، مع دراسة التجربة الماليزية وإمكانات توظيف آلياتها في الجزائر. واعتمدت الدراسة المناهج الوصفي التحليلي والمقارن والكمي، واستخدمت نموذج (ARDL) لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2014-2023. وأظهر التحليل أن فاعلية التمويل الإسلامي ترتبط باندماجه في النظام المصرفي، وتكامل الأطر القانونية والرقابية والحوكمة الشرعية، وتطور الأدوات التمويلية والتشغيلية. وبينت التجربة الماليزية إسهامه في دعم الاستقرار والكفاءة المصرفية والشمول المالي وتعزيز الارتباط بالاقتصاد الحقيقي. ودعمت النتائج القياسية هذه الاستنتاجات، إذ أثبتت أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في كفاية رأس المال، والعائد على الأصول، وحصة الودائع الإسلامية، ونسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي الجزائر، لا يزال اندماج الصيرفة الإسلامية محدودًا بفعل تحديات إدارة السيولة وتنويع الصيغ وتأهيل الكفاءات والبنية التشغيلية. وتقتضي الاستفادة من التجربة الماليزية تكييف آلياتها مع خصوصيات البيئة المصرفية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الصيرفة الإسلامية، تطوير النظام المصرفي، التجربة الماليزية، نموذج ARDL ، الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

Abstract

This study examines the contribution of Islamic finance to banking system development through theoretical, institutional, comparative, and econometric analysis, focusing on the Malaysian experience and its potential relevance to Algeria. Using an Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, the study assesses the impact of Islamic banking finance on key performance indicators of Malaysia's Islamic banking system over 2014–2023. The findings indicate that Islamic finance effectiveness depends on its integration into the banking system, supported by coherent legal and regulatory frameworks, Sharia governance, and developed financial and operational instruments. The Malaysian experience demonstrates its contribution to financial stability, banking efficiency, financial inclusion, and real-sector financing. Econometric results support these findings, showing a statistically significant positive effect on capital adequacy, return on assets, the share of Islamic deposits, and Islamic financing relative to GDP. In Algeria, Islamic banking integration remains constrained by liquidity management, financing diversification, human capital, and operational infrastructure. The study concludes that adapting Malaysian mechanisms to Algeria's institutional and banking context is essential.

Keywords: Islamic finance; Islamic banking; Banking system development; The Malaysian experience; ARDL model; Islamic banking in Algeria.

الفهارس



الرقم	التعيين	الصفحة
I	■ شكر وعرفان	
II	■ الملخص بالعربية	
III	■ الملخص بالإنجليزية	
V	■ فهرس المحتويات	
X	■ قائمة الجداول	
XIII	■ قائمة الأشكال	
XIV	■ قائمة المختصرات	
XV	■ قائمة الملاحق	
1	مقدمة عامة	أ
1.1	تمهيد	ب
2.1	إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية	ت
3.1	فرضيات الدراسة	ت
4.1	أهداف الدراسة	ث
5.1	أهمية الدراسة	ث
6.1	دوافع اختيار الدراسة	ث
7.1	منهج الدراسة	ج
8.1	صعوبات الدراسة	ج
9.1	حدود الدراسة	ح
10.1	هيكل الدراسة	ح
2	الإطار النظري ومراجعة الأدبيات	24
1.2	تمهيد	24
2.2	التمويل الإسلامي والتطوير في الفكر المالي الإسلامي	25
1.2.2	التمويل الإسلامي والتطوير في الفكر الإسلامي	25
1.1.2.2	البنية الدلالية والمنهجية للتطوير في الفكر المالي الإسلامي	25
أولاً	مفهوم "التطوير" في الفكر المالي الإسلامي	25
ثانياً	دلالة التطوير في النظام المالي الإسلامي	26
ثالثاً	التطوير وعلاقته بالمصطلحات المتداخلة (التجديد، التحديث، الإصلاح، وإعادة البناء)	27
2.1.2.2	الأسس الفكرية للتطوير في الفكر المالي الإسلامي	31
3.1.2.2	آليات ومقاصد التطوير في الفكر المالي الإسلامي	33
2.2.2	التمويل الإسلامي كنتاج التطوير المالي الإسلامي	36
1.2.2.2	البعد اللغوي والاصطلاحي للتمويل الإسلامي	36
2.2.2.2	الضوابط الشرعية للتمويل الإسلامي وخصائصه	38





43	العقود الفقهية ودورها الوظيفي في تطوير التمويل الإسلامي	3.2.2
43	العقد ودوره في ضبط مشروعية التمويل الإسلامي	1.3.2.2
44	البيع وأثره في بناء الصيغ التمويلية الإسلامية	2.3.2.2
45	الشركة وأثرها في ترسيخ التمويل التشاركي	3.3.2.2
47	النظام المصرفي والأطر المؤسسية للصيرفة الإسلامية	3.2
47	الإطار النظري للنظام المصرفي	1.3.2
47	مفهوم النظام المصرفي	1.1.3.2
48	نشأة وتطور النظام المصرفي	2.1.3.2
50	مكونات النظام المصرفي	3.1.3.2
51	الوظائف الجوهرية والأنشطة التشغيلية للنظام المصرفي	4.1.3.2
52	الإطار التنظيمي والرقابي للنظام المصرفي	5.1.3.2
53	المصرفية الإسلامية: مدخل نظري وتنظيمي	2.3.2
53	الإطار المفهومي والتطوري للمصارف الإسلامية	1.2.3.2
54	أولا المفهوم الاصطلاحي والمؤسسي للمصارف الإسلامية	
54	ثانيا مسار التطور التاريخي والمؤسسي للمصرفية الإسلامية	
57	2.2.3.2 السمات الجوهرية والوظائف الأساسية للمصارف الإسلامية	
60	3.2.3.2 الأبعاد التنظيمية للصيرفة الإسلامية	
61	أولا أوجه التشابه والتمايز بين المصرفية الإسلامية والتقليدية	
63	ثانيا مسارات التحول نحو المصرفية الإسلامية	
64	ثالثا المصارف الإسلامية والسلطة النقدية	
66	3.3.2 النشاط المصرفي الإسلامي والدور الرقابي الشرعي	
66	1.3.3.2 المفهوم اللغوي والاصطلاحي والوظيفي للرقابة الشرعية	
67	2.3.3.2 البنية الوظيفية والمؤسسية للرقابة الشرعية	
67	أولا الأبعاد الوظيفية للرقابة الشرعية	
69	ثانيا مراحل الرقابة الشرعية وآليات تنفيذها	
70	3.3.3.2 أهمية الرقابة الشرعية في ترسيخ النموذج المصرفي الإسلامي	
71	4.2 دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي "بنيويا ووظيفيا"	
71	1.4.2 صيغ التمويل الإسلامي (التطبيقات العملية والوظائف المؤسسية)	
71	1.1.4.2 صيغ المعاولات التمويلية والإجارة	
71	أولا التمويل بالمراجعة	
74	ثانيا التمويل بالسلم	
77	ثالثا التمويل بالاستصناع	
78	رابعا البيع الآجل	
80	خامسا التمويل القائم على الإجارة	
82	2.1.4.2 صيغ المشاركات الاستثمارية	
82	أولا التمويل بالمشاركة	
84	ثانيا التمويل بالمضاربة	





86	صيف التمويل الزراعي	ثالثا
88	3.1.4.2 الصيف التمويلية المؤسسية	
89	الصكوك الإسلامية	أولا
92	صناديق الاستثمار الإسلامية	ثانيا
94	التمويل المصرفي المجمع	ثالثا
97	2.4.2 أبعاد تطوير النظام المصرفي في ضوء التمويل الإسلامي	
97	1.2.4.2 دور التمويل الإسلامي في دعم الاستقرار المالي	
97	التمويل الإسلامي كآلية للوساطة وتخصيص الموارد	أولا
98	الاستقرار المالي في التصور الإسلامي	ثانيا
98	معايير السلامة المالية في التمويل الإسلامي والحد من المخاطر	ثالثا
99	دور التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الأصول	رابعا
100	2.2.4.2 دور التمويل الإسلامي في تعزيز الكفاءة المصرفية	
100	الكفاءة الاقتصادية والمصرفية في المنظور الإسلامي	أولا
101	العلاقة بين التمويل الإسلامي والكفاءة المصرفية	ثانيا
104	3.2.4.2 دور التمويل الإسلامي في توسيع الشمول المالي	
104	الشمول المالي الإسلامي وتصوراته	أولا
105	آليات الشمول المالي الإسلامي وآثاره على تطوير النظام المصرفي	ثانيا
106	4.2.4.2 دور التمويل الإسلامي في تعزيز تنافسية النظام المصرفي	
106	الميزة التنافسية في المنظور الإسلامي	أولا
106	استراتيجيات الميزة التنافسية في ضوء التمويل الإسلامي	ثانيا
107	5.2.4.2 تحديات التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي	
110	5.2 مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة)	
111	الدراسات العربية	1.5.2
114	الدراسات الأجنبية	2.5.2
135	أوجه الاتفاق والاختلاف	3.5.2
136	الفجوة البحثية	4.5.2
137	خلاصة الإطار النظري ومراجعة الأدبيات	6.2
138	الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات	3
138	تمهيد	1.3
139	التجربة الماليزية في المالية الإسلامية - تحليل وظيفي -	2.3
139	تطور المالية الإسلامية عالميا: قراءة في الأصول، القطاعات، والامتداد الجغرافي (2014-2023)	1.2.3
140	التوزيع القطاعي للمالية الإسلامية وأنماط التركز	1.1.2.3
142	الامتداد الجغرافي للمالية الإسلامية خلال 2014-2023	2.1.2.3
145	المؤشرات المؤسسية العالمية للمالية الإسلامية	3.1.2.3
146	المؤشرات المالية لأكبر المصارف الإسلامية في العالم خلال سنة 2023	4.1.2.3
147	التكنولوجيا المالية ضمن الصناعة المالية الإسلامية	5.1.2.3



149	2.2.3	مرتكرات نمو التمويل الإسلامي في ماليزيا
149	1.2.2.3	مسار تطور المالية الإسلامية في ماليزيا
154	2.2.2.3	التنظيم المؤسسي للنظام المالي والمصرفي في ماليزيا
156	3.2.2.3	تطور حجم التمويل الإسلامي الكلي في ماليزيا
158	3.3	البنية المالية للمصرفية الإسلامية ضمن النظام المصرفي الماليزي
158	1.3.3	الأصول والودائع والتمويلات الإسلامية داخل النظام المصرفي الماليزي 2014-2023
158	1.1.3.3	الهيكمل العام للأصول المصرفية الإسلامية
159	2.1.3.3	تركيبية الأصول حسب المصدر (مصارف إسلامية، نوافذ إسلامية)
160	3.1.3.3	القيمة الإجمالية لودائع المصرفية الإسلامية
161	4.1.3.3	القيمة الإجمالية للتمويلات المصرفية الإسلامية
163	5.1.3.3	التمويلات الممولة من حسابات الاستثمار
164	6.1.3.3	نسب تمويلات المصرفية الإسلامية إلى الأصول والودائع
166	2.3.3	التوزيع القطاعي والوظيفي للتمويلات المصرفية الإسلامية 2014-2023
167	1.2.3.3	توزيع التمويل حسب القطاعات للمصارف الإسلامية
168	2.2.3.3	توزيع التمويل حسب الغرض التمويلي للمصارف الإسلامية
169	3.2.3.3	حجم التمويلات الإسلامية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs
171	4.2.3.3	تمويل قطاع الأسر ودوره في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا
172	5.2.3.3	اتجاهات تمويل القطاعات الاقتصادية للمصارف الإسلامية
173	6.2.3.3	العلاقة بين التمويل الإسلامي والنشاط الاقتصادي الكلي
174	3.3.3	هيكمل العقود الشرعية وآثار التنوع/التركيز خلال الفترة 2014-2023
176	4.3.3	مؤشرات الأداء المالي للمصرفية الإسلامية الماليزية 2014-2023
176	1.4.3.3	نسبة تغطية السيولة (LCR) في المصارف الإسلامية الماليزية
177	2.4.3.3	التمويلات المتعثرة ونسب التغطية
178	3.4.3.3	مؤشرات كفاية رأس المال
179	4.4.3.3	مؤشرات العائد على الأصول وحقوق الملكية
181	4.3	النمذجة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي من خلال مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2014-2023
181	1.4.3	أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
181	1.1.4.3	توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
182	2.1.4.3	استقرار السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة
186	3.1.4.3	التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
189	4.1.4.3	تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية
194	2.4.3	بيانات الدراسة، المتغيرات، والصياغة النظرية للنماذج
194	1.2.4.3	مصادر البيانات وفترة الدراسة وعينة التحليل
194	2.2.4.3	التفسير الوظيفي لمتغيرات الدراسة
195	3.2.4.3	الطريقة والأدوات (الفرضيات والصياغة النظرية لنماذج الدراسة الأربعة)
197	3.4.3	الأساليب الإحصائية المساندة: تحليل المركبات الأساسية (ACP)



197	الإحصاءات الوصفية وخصائص متغيرات الدراسة	1.3.4.3
299	نتائج تحليل المركبات الأساسية لنماذج IBGP و IBDS و ROA و TCAR	2.3.4.3
205	نتائج النمذجة القياسية واختبار الفرضيات (نماذج IBGP, IBDS, ROA, TCAR)	4.4.3
205	TCAR: أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الإسلامي المالي.	1.4.4.3
214	ROA : أثر التمويل المصرفي الإسلامي على كفاءة النظام المصرفي الإسلامي المالي.	2.4.4.3
221	IBDS : أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الشمول المالي في ماليزيا.	3.4.4.3
227	IBGDP : أثر التمويل المصرفي الإسلامي في دعم الاقتصاد الحقيقي عبر النظام المصرفي الإسلامي المالي.	4.4.4.3
235	مناقشة النتائج	5.4.3
238	الصّيرفة الإسلامية في الجزائر وإمكانات توظيف التجربة الماليزية	5.3
238	التمويل الإسلامي في ظل النظام المالي والمصرفي في الجزائر	1.5.3
244	مراحل تطور المصرفية الإسلامية في الجزائر	1.1.5.3
241	واقع النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر	2.1.5.3
247	توظيف التجربة الماليزية في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر	2.5.3
247	المقارنة بين التجربتين الماليزية والجزائرية	1.2.5.3
247	إمكانات توظيف آليات التجربة الماليزية في السياق الجزائري	2.2.5.3
248	تحديات توظيف الآليات الماليزية في السياق الجزائري	3.2.5.3
250	خلاصة الدراسة التطبيقية	6.3
252	الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)	4
253	نتائج الدراسة	1.4
256	توصيات الدراسة	2.4
256	آفاق الدراسة	3.4
257	قائمة المراجع	5
272	قائمة الملاحق	6



الرقم	التعيين	الصفحة
الجدول رقم (01)	أوجه التشابه بين المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية	61
الجدول رقم (02)	أوجه التمايز بين المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية	61
الجدول رقم (03)	عرض الدراسات العربية السابقة	127
الجدول رقم (04)	عرض الدراسات الأجنبية السابقة	130
الجدول رقم (05)	توزيع أصول المالية الإسلامية عالميا حسب القطاعات (2014-2023)	140
الجدول رقم (06)	التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية عالميا (2014-2023)	142
الجدول رقم (07)	المؤشرات المؤسسية للمالية الإسلامية عالميا (2014-2023)	145
الجدول رقم (08)	المؤشرات المالية لأكبر عشرة مصارف إسلامية عالميا - سنة 2023	146
الجدول رقم (09)	التوزيع العددي للمؤسسات المصرفية والمالية حسب النوع في ماليزيا حتى سنة 2023	155
الجدول رقم (10)	حصة السوق ومعدلات النمو للقطاعات الرئيسية للمالية الإسلامية في ماليزيا - سنة 2023	156
الجدول رقم (11)	القيمة الإجمالية لأصول المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية في ماليزيا (2014-2023)	158
الجدول رقم (12)	الأصول السنوية للمصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا (2014-2023)	159
الجدول رقم (13)	تطور الودائع المصرفية حسب نوع المصرف (إسلامي / تقليدي) في ماليزيا (2014-2023)	160
الجدول رقم (14)	القروض التمويلات المصرفية حسب نوع المصرفي إسلامي وتقليدي في ماليزيا (2014-2023)	161
الجدول رقم (15)	التوزيع القطاعي للتمويلات المصرفية الإسلامية في ماليزيا (2014-2023)	166
الجدول رقم (16)	توزيع التمويلات الإسلامية حسب الغرض التمويلي في ماليزيا (2014-2023)	168
الجدول رقم (17)	توزيع التمويلات الإسلامية حسب حجم المؤسسة (أفراد، متناهية، صغيرة، متوسطة) في ماليزيا (2014-2023)	170
الجدول رقم (18)	نسبة تمويل قطاع الأسر إلى إجمالي تمويل في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	171
الجدول رقم (19)	نسبة التمويل الاقتصادي إلى إجمالي تمويل المصرفية الإسلامية في ماليزيا (2014-2023)	171
الجدول رقم (20)	نسبة التمويلات الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023	172
الجدول رقم (21)	التوزيع العقدي للتمويل الإسلامي في ماليزيا حسب الصيغ الشرعية (2014-2023)	174
الجدول رقم (22)	تطور نسبة تغطية السيولة في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	176
الجدول رقم (23)	نسب التمويلات المتعثرة وتغطية المخصصات في المصرفية الإسلامية والتقليدية في ماليزيا (2014-2023)	177
الجدول رقم (24)	تطور نسب كفاية رأس المال في المصرفية الإسلامية في ماليزيا (2014-2023)	178
الجدول رقم (25)	التفسير الوظيفي للمتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة القياسية	195
الجدول رقم (26)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	199
الجدول رقم (27)	نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) لمتغيرات نموذج الاستقرار المالي (TCAR)	200
الجدول رقم (28)	نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) لمتغيرات نموذج الكفاءة المصرفية (ROA)	201
الجدول رقم (29)	نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) لمتغيرات نموذج الشمول المالي (IBDS)	202
الجدول رقم (30)	نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) لمتغيرات نموذج تخصيص التمويل نحو الاقتصاد	203

الحقيقي (IBGDP)	
الجدول رقم (31)	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF لمتغيرات نموذج الاستقرار المالي
الجدول رقم (32)	نتائج اختبار Bounds Test - نموذج الاستقرار المالي
الجدول رقم (33)	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL (1.2.1) - نموذج الاستقرار المالي
الجدول رقم (34)	نتائج اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey - نموذج الاستقرار المالي
الجدول رقم (35)	نتائج اختبار Heteroskedasticity Test ARCH - نموذج الاستقرار المالي
الجدول رقم (36)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL - نموذج الاستقرار المالي
الجدول رقم (37)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL - نموذج الاستقرار المالي
الجدول رقم (38)	نتائج اختبار Bounds Test - نموذج الكفاءة المصرفية
الجدول رقم (39)	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL (1.3.1) - نموذج الكفاءة المصرفية
الجدول رقم (40)	نتائج اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey - نموذج الكفاءة المصرفية
الجدول رقم (41)	نتائج اختبار Heteroskedasticity Test ARCH - نموذج الكفاءة المصرفية
الجدول رقم (42)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL - نموذج الكفاءة المصرفية
الجدول رقم (43)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL - نموذج الكفاءة المصرفية
الجدول رقم (44)	نتائج اختبار Bounds Test - نموذج الشمول المالي
الجدول رقم (45)	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL لنموذج الشمول المالي
الجدول رقم (46)	نتائج اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey - نموذج الشمول المالي
الجدول رقم (47)	نتائج اختبار Heteroskedasticity Test ARCH - نموذج الشمول المالي
الجدول رقم (48)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL - نموذج الشمول المالي
الجدول رقم (49)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL - نموذج الشمول المالي
الجدول رقم (50)	نتائج اختبار Bounds Test - نموذج تخصيص التمويل للاقتصاد الحقيقي
الجدول رقم (51)	تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL (3.1.3) - نموذج تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي
الجدول رقم (52)	نتائج اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey - نموذج تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي
الجدول رقم (53)	نتائج اختبار Heteroskedasticity Test ARCH - نموذج تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي
الجدول رقم (54)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL - نموذج تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي
الجدول رقم (55)	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL - نموذج تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي



الرقم	التعيين	الصفحة
الشكل رقم (01)	تطور أصول المالية الإسلامية عالميا خلال الفترة 2014-2023 SS	139
الشكل رقم (02)	نمو أصول المالية الإسلامية عالميا خلال الفترة 2014-2023	140
الشكل رقم (03)	المتوسط المرجح لحصص قطاعات المالية الإسلامية عالميا خلال الفترة 2014-2023	142
الشكل رقم (04)	التوزيع الإقليمي النسبي لأصول المالية الإسلامية عالميا خلال الفترة 2014-2023	144
الشكل رقم (05)	الحصص السوقية ومعدلات النمو للمصارف الإسلامية والتقليدية (2014-2023)	158
الشكل رقم (06)	مساهمة المصارف والنوافذ الإسلامية في إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	160
الشكل رقم (07)	الحصص السوقية ومعدلات نمو ودائع المصرفية الإسلامية والتقليدية الماليزية (2014-2023)	161
الشكل رقم (08)	معدلات نمو التمويلات في المصرفية الإسلامية والتقليدية الماليزية (2014-2023)	161
الشكل رقم (09)	توزيع التمويلات الممولة من حسابات الاستثمار في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	162
الشكل رقم (10)	توزيع التمويلات حسب العقود الشرعية في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	163
الشكل رقم (11)	توزيع التمويلات حسب الغرض التمويلي في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	163
الشكل رقم (12)	نسب التمويل إلى إجمالي الأصول والودائع في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	164
الشكل رقم (13)	التوزيع القطاعي للتمويلات في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	166
الشكل رقم (14)	المتوسطات المرجحة لتوزيع التمويلات حسب التصنيف الثلاثي في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	167
الشكل رقم (15)	النسب المرجحة للتمويلات حسب الأغراض التعاقدية في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	168
الشكل رقم (16)	تطور تمويلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	169
الشكل رقم (17)	التوزيع النسبي للتمويل حسب حجم المؤسسة في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	170
الشكل رقم (18)	تطور نسبة التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	172
الشكل رقم (19)	التوزيع النسبي للصيغ الشرعية في هيكل التمويل في المصرفية الإسلامية الماليزية (2014-2023)	174
الشكل رقم (20)	تطور مؤشري ROA و ROE في المصارف الإسلامية الماليزية (2014-2023)	179
الشكل رقم (21)	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي - نموذج الاستقرار المالي (TCAR - ARDL)	208
الشكل رقم (22)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Test Histogram-Normality - نموذج الاستقرار المالي	211
الشكل رقم (23)	نتائج اختبار الاستقرار - نموذج الاستقرار المالي (TCAR - ARDL)	211
الشكل رقم (24)	اختبار فترات الإبطاء المثلثي - نموذج الكفاءة المصرفية (ROA - ARDL)	215
الشكل رقم (25)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Test Histogram-Normality - نموذج الكفاءة المصرفية	218
الشكل رقم (26)	نتائج اختبار الاستقرار - نموذج الكفاءة المصرفية (ARDL - ROA)	218
الشكل رقم (27)	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي - نموذج الشمول المالي (ARDL - IBDS)	222
الشكل رقم (28)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Test Histogram-Normality - نموذج الشمول المالي	225
الشكل رقم (29)	نتائج اختبار الاستقرار - نموذج الشمول المالي (IBDS - ARDL)	225
الشكل رقم (30)	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي - نموذج تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي (ARDL - IBGDP)	229





الشكل رقم (31) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Test Histogram-Normality - تخصيص التمويل نحو الاقتصاد
الحقيقي 232

الشكل رقم (32) نتائج اختبار الاستقرار - نموذج تخصيص التمويل (IBGDP - ARDL) 232



المختصر	الاسم الكامل بالإنجليزية	الترجمة العربية	السياق / المجال
AIBIM	Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia	جمعية مؤسسات الصيرفة والمالية الإسلامية في ماليزيا	هيئة مهنية 1995
AIC	Akaike Information Criterion	معيار معلومات أيكايك	اختبار النموذج الإحصائي
ARCH	Autoregressive Conditional Heteroskedasticity	نموذج/اختبار الانحدار الذاتي مشروط بتباين غير متجانس	اختبار التباين الإحصائي
ARDL	Autoregressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة	تحليل السلاسل الزمنية
BIMB	Bank Islam Malaysia Berhad	مصرف الإسلام الماليزي بيرهاد	أول مصرف إسلامي 1983
BMMB	Bank Muamalat Malaysia Berhad	مصرف معاملة ماليزيا بيرهاد	ثان مصرف إسلامي 1999
BNM	Bank Negara Malaysia	مصرف نغارا ماليزيا / البنك المركزي الماليزي	جهة تنظيمية رئيسية
CUSUM	Cumulative Sum	المجموع التراكمي	اختبار استقرار إحصائي
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ	العلاقات طويلة الأجل
FSMP	Financial Sector Masterplan	خطة تطوير القطاع المالي	2010-2001
IBGDP	Islamic Banking Financing-to-GDP Ratio	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي	متغير إحصائي
IBDS	Islamic Banking Deposits Share	حصة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي	متغير إحصائي
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	هيئة دولية لوضع المعايير 2003
IILM	International Islamic Liquidity Management Corporation	المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية	إدارة سيولة 2010
INCEIF	International Centre for Education in Islamic Finance	المركز الدولي للتعليم في المالية الإسلامية / جامعة إنسيف	مؤسسة تعليم وبحث 2005
INF	Inflation	التضخم	متغير إحصائي
ISBF	Ratio of Islamic banking financing to total banking system financing	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي	متغير إحصائي
ISRA	International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance	معهد إسراء، الأكاديمية الدولية للبحث الشرعي في المالية الإسلامية	هيئة بحثية 2008
LTH	Lembaga Tabung Haji	هيئة صندوق الحج الماليزية	هيئة محلية 1969
MIFC	Malaysia International Islamic Financial Centre	المركز المالي الإسلامي الدولي الماليزي	مبادرة دولية 2006
ROA	Return on Assets	العائد على الأصول	مؤشر مصرفي إحصائي
SAC	Shariah Advisory Council	المجلس الاستشاري الشرعي لبنك نغارا ماليزيا	هيئة رقابة شرعية 1997
SMEs	Small and Medium Enterprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قطاع اقتصادي عام
SPTF	Skim Perbankan Tanpa Faedah	برنامج المصرفية بدون فوائد	نوافذ إسلامية 1993
TCAR	Total Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال الإجمالية	مؤشر مصرفي إحصائي
UMBC	United Malayan Banking Corporation	المؤسسة المصرفية الملايوية المتحدة	مصرف تقليدي

الرقم	التعيين	رقم الصفحة
الملحق رقم (01)	بيان الأصول في النظام المصرفي الماليزي الإسلامي والتقليدي (2014-2023)	273
الملحق رقم (02)	بيان الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي حسب الجهة (مصارف إسلامية، نوافذ إسلامية) (2014-2023)	274
الملحق رقم (03)	إجمالي الودائع في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي (2014-2023)	275
الملحق رقم (04)	إجمالي الودائع في النظام المصرفي الماليزي بمكوناته (2014-2023)	276
الملحق رقم (05)	إجمالي التمويلات الممنوحة في النظام المصرفي الماليزي (الإسلامي والتقليدي) (2014-2023)	277
الملحق رقم (06)	توزيع التمويل في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي حسب الجهات الممولة (2014-2023)	278
الملحق رقم (07)	توزيع التمويل في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي حسب العقود الشرعية (2014-2023)	279
الملحق رقم (08)	توزيع التمويل في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي حسب القطاعات الاقتصادية (2014-2023)	280
الملحق رقم (09)	توزيع التمويل في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي حسب الأغراض التمويلية (2014-2023)	281
الملحق رقم (10)	إحصائيات رئيسية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية من قبل المؤسسات المالية (2014-2023)	282
الملحق رقم (11)	التمويلات الممنوحة من النظام المصرفي الإسلامي الماليزي عبر حسابات الاستثمار حسب نوع الحساب (2015-2023)	283
الملحق رقم (12)	التمويلات الممنوحة من النظام المصرفي الإسلامي الماليزي عبر حسابات الاستثمار حسب الصيغة الشرعية (2015-2023)	284
الملحق رقم (13)	التمويلات المتعترية والمخصصات في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي (2014-2023)	284
الملحق رقم (14)	نسبة تغطية السيولة في النظام المصرفي الماليزي (2014-2023)	285
الملحق رقم (15)	اتجاهات المؤشرات الرئيسية للملاءة المالية والأداء المصرفي الإسلامي في ماليزيا (2014-2023)	286
الملحق رقم (16)	بيانات الدراسة حسب المتغيرات السنوية في السياق الماليزي (2014-2023)	287
الملحق رقم (17)	اختبارات استقرارية نسبة كفاية رأس المال (TCAR)	288
الملحق رقم (18)	اختبارات استقرارية العائد على الأصول (ROA)	289
الملحق رقم (19)	اختبارات استقرارية مؤشر التمويل المصرفي الإسلامي (ISBF)	290
الملحق رقم (20)	اختبارات استقرارية معدل التضخم (INF)	292
الملحق رقم (21)	اختبارات استقرارية نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي (IBDS)	293
الملحق رقم (22)	اختبارات استقرارية نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBGDP)	295

1. مقدّمة عامّة

1.1 تمهيد

تواجه الأنظمة المصرفية المعاصرة ضغوطاً متصاعدة في ظل التحولات البنوية التي يشهدها المشهد المالي العالمي، ولا سيما تزايد تعقيدات الأسواق المالية، واتساع نطاق المخاطر النظامية، والحاجة المتنامية إلى أدوات تمويل أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي وأقل عرضة للاختلالات الهيكلية. وقد أبرزت الأزمات المالية مخاطر التوسع في أدوات مالية لا ترتبط بالقدر الكافي بالنشاط الإنتاجي ولا تخضع لضوابط فعالة، وما يترتب على ذلك من اختلال في توزيع المخاطر والعوائد. وعليه، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في وظيفة الوساطة المالية للمصارف، بما يحقق قدرًا أكبر من التوازن بين الكفاءة والاستقرار والعدالة، في إطار منظومات مالية أكثر ارتباطاً بالاستدامة والتنمية.

في هذا الإطار، يقدم الاقتصاد الإسلامي عمومًا، والتمويل الإسلامي خصوصًا، إطارًا فكريًا ومؤسسيًا يستند إلى مرجعية شرعية مستمدة من مقاصد الشريعة الإسلامية، القائمة على التوحيد والاستخلاف والعدل، بما يحدد الغايات العامة للنشاط المالي. وينعكس هذا الأساس المرجعي في منظومة من الضوابط الشرعية التي توطر المعاملات المالية، من خلال تحريم الربا والغرر الفاحش والميسر، واعتماد صيغ المشاركة وتقاسم المخاطر بدلًا من التمويل القائم على الفائدة. كما تندمج القيم الأخلاقية في بنية النشاط المالي باعتبارها عنصرًا موجّهًا لسلوك الاقتصادي، لا مجرد بعد خارجي عنه.

وقد أفضى هذا التطور إلى نشوء نماذج مصرفية إسلامية تعظم حضورها إقليميًا ودوليًا، وأصبحت جزءًا من البنى المصرفية في عدد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية. وتقوم هذه الصيرفة على تفاعل بين مرجعية فكرية وشرعية توطر منطق التمويل، وصيغ تعاقدية تترجمها إلى ممارسات مصرفية، وبنية مؤسسية ورقابية تنظم نشاطها واندماجها في النظام المصرفي. ويتيح هذا التكامل إعادة تنظيم عدد من الوظائف الأساسية للنظام المصرفي، ولا سيما الوساطة المالية وتعبئة الموارد وتخصيصها، إلى جانب توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز الصلة بين التمويل والنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما يرتبط بكفاءة الأداء المصرفي وقدرته على الاستجابة للاحتياجات التمويلية المختلفة.

وتُعد التجربة الماليزية من التجارب التي تجسد هذا التوجه، بالنظر إلى ما شهدته من تطور في الصيرفة الإسلامية وإدماجها ضمن النظام المصرفي الوطني، في ظل إطار تشريعي ورقابي ومؤسسي داعم، إلى جانب تطوير آليات ومنتجات تمويلية أسهمت في تعزيز حضورها داخل النظام المصرفي. وفي السياق الجزائري، يكتسب تحليل هذه التجربة أهمية خاصة في ظل مسار إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية الوطنية، بما يسمح بدراسة مدى إمكانية الاستفادة من الآليات والممارسات التي أفرزتها التجربة الماليزية، مع مراعاة خصوصية البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية الجزائرية.



2.1 الإشكالية الرئيسية

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتحدد في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يُسهم التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي، في ضوء التجربة الماليزية، وما إمكانات
توظيف آلياتها في السياق الجزائري؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية، تم تفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، يركز كل منها على جانب محدد من جوانب الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- كيف انعكس تطور الفكر المالي الإسلامي على التأصيل المفاهيمي وتحديث الآليات التمويلية؟
- ما الآليات التي يمكن من خلالها أن يسهم التمويل الإسلامي في تطوير وظائف النظام المصرفي الأساسية، ولا سيما الاستقرار المالي والكفاءة المصرفية والشمول المالي وتعبئة الموارد وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي؟
- ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي على مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023؟

- ما إمكانات توظيف آليات التجربة الماليزية في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، في ضوء التباينات القانونية والتنظيمية والمؤسسية بين البلدين؟

3.1 فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أن إسهام التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي يرتبط بمدى توافر بيئة قانونية ورقابية ومؤسسية ملائمة، وبقدرته على دعم وظائفه الأساسية، وتمثل التجربة الماليزية إطارًا لتحليل هذا الإسهام وبحث إمكانات الاستفادة من آلياتها في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

وتدعم هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات القياسية، التي تهدف إلى اختبار أثر التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الإسلامي من خلال إسهامه في تعزيز وظائفه الأساسية، التي جرى تمثيل أبعادها بمؤشرات كمية قابلة للقياس، بما يسمح باختبار أثره في كل بُعد على حدة. فتمثل نسبة كفاية رأس المال (TCAR) جانبًا من الاستقرار المالي، ويعكس معدل العائد على الأصول (ROA) جانبًا من الأداء والكفاءة المصرفية، بينما تعبر نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي (IBDS) عن جانب من الشمول المالي، وتمثل نسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBGDP) مؤشرًا على ارتباط التمويل الإسلامي بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:



- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في الاستقرار المالي للنظام المصرفي الإسلامي المالي، خلال الفترة 2014-2023.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في الكفاءة المصرفية للنظام المصرفي الإسلامي المالي، خلال الفترة 2014-2023.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في الشمول المالي، في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في تخصيص التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي، في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023.

4.1 أهداف الدراسة

- تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي، وذلك من خلال:
 - تحليل الأسس الفكرية والمؤسسية للتمويل الإسلامي، وبيان صلتها بتطوير وظائف النظام المصرفي.
 - تحديد مدى إسهام صيغ التمويل الإسلامي في تطوير وظائف النظام المصرفي، من خلال تحليل انعكاسها على الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، والشمول المالي، وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي.
 - قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات الأداء المرتبطة بهذه الأبعاد في النظام المصرفي الإسلامي المالي خلال الفترة 2014-2023.
 - بحث إمكانات توظيف الآليات الملائمة من التجربة الماليزية في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

5.1 أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناول التمويل الإسلامي بوصفه مكوناً يتقاطع وظيفياً مع النظام المصرفي، بما يتيح تحليل توظيف أدواته وأبعاده البنوية والوظيفية ضمن البيئة المصرفية، وتجاوز الاقتصار على دراسة آثاره من خلال مؤشرات مصرفية أو اقتصادية منفصلة. كما تكتسب أهمية خاصة في السياق الجزائري، من خلال تحديد المتطلبات القانونية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لتوسيع الصيرفة الإسلامية، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من التجربة الماليزية ومدى ملاءمتها للبيئة المصرفية الجزائرية.

6.1 دوافع اختيار الموضوع

- يستند اختيار هذا الموضوع إلى مبررات علمية ومنهجية وتطبيقية، يمكن تلخيصها فيما يأتي:
 - النمو المتنامي للتمويل الإسلامي والحاجة إلى دراسة أبعاده المؤسسية والوظيفية داخل الأنظمة المصرفية.



- الأهمية المرجعية للتجربة الماليزية بوصفها نموذجاً قابلاً للتحليل والمقارنة في مجال الصيرفة الإسلامية.
- مواكبة المسار الإصلاحي للقطاع المصرفي الجزائري نحو توطين الصيرفة الإسلامية، وبحث متطلبات الانتقال بها من مرحلة الإدماج التنظيمي إلى مرحلة الفاعلية التشغيلية والمؤسسية

7.1 منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي، والمنهج المقارن، بما ينسجم مع طبيعة الموضوع. ويتوزع توظيف هذه المناهج على النحو الآتي:

أولاً. المنهج الوصفي التحليلي

اعتمد المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، من خلال تأصيل مفهوم تطوير النظام المصرفي في ضوء الفكر المالي الإسلامي، وتحليل مرجعياته الشرعية والمؤسسية. كما استُخدم في توصيف أدوات التمويل الإسلامي وصيغها التعاقدية، وبيان دورها في تطوير الوظيفة المصرفية من حيث الكفاءة المصرفية، والاستقرار المالي، والشمول المالي، وتخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي. كما وُظف في دراسة التجربة الماليزية واستقراء بنيتها التنظيمية والرقابية والتشغيلية كركيزة رئيسية للأنظمة المصرفية المزدوجة.

ثانياً. المنهج الكمي

وُظف التحليل الإحصائي والمالي لوصف مؤشرات الأصول والودائع والتمويلات وصيغ العقود والأداء المصرفي، بينما استُخدم التحليل القياسي لاختبار أثر التمويل الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، باعتبارها تعكس أبعاداً وظيفية أساسية للنظام المصرفي. واعتمدت الدراسة على بيانات فصلية للفترة 2014-2023، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

ثالثاً. المنهج المقارن

استُخدم للمقابلة التحليلية بين الأطر القانونية والرقابية وآليات التشغيل والحوكمة الشرعية في كلٍّ من ماليزيا والجزائر. وذلك لتحديد نقط التقاطع والافتراق، واستنباط المقومات والآليات العملية الكفيلة بترقية الممارسة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

8.1 صعوبات الدراسة

- واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات المنهجية والتطبيقية، يمكن إجمالها فيما يأتي:
- صعوبة بناء مؤشر مركب لكل بُعد، إذ تعدد المؤشرات الجزئية المعبرة عن كل بُعد، وغياب دراسات اعتمدت مؤشراً جامعاً لها، مما فرض اختيار مؤشر ممثّل واحد لكل بُعد.



- تركيز أغلب الدراسات على علاقة التمويل الإسلامي بمؤشرات منفصلة، دون تحليل كافٍ لأثره البنوي والوظيفي في النظام المصرفي وبنيته المؤسسية والتشغيلية.
- محدودية البيانات الإحصائية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة ما يتعلق بمؤشرات الأداء وحجم التمويلات والودائع، وهو ما قيّد إمكانية إجراء تحليل كمي للتجربة الجزائرية.

9.1 حدود الدراسة

- تتحدد نتائج هذه الدراسة في ضوء الحدود الآتية:
- **الموضوعية:** تتمحور الدراسة حول التمويل المصرفي الإسلامي بأبعاده النظرية والمؤسسية والقياسية، دون التوسع في سائر مجالات المالية الإسلامية كالتأمين التكافلي والأسواق المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار.
- **المكانية:** تقتصر الدراسة على تجربتين محورتين تتمايزان في درجة النضج المؤسسي، وهو ما يُتيح المقارنة لكنه يحدّ من إمكانية استخلاص نتائج قابلة للتعميم على سياقات مغايرة.
- **الزمانية:** يغطي الجانب القياسي الفترة 2014-2023، وهي مرحلة تتسم بالاستقرار التنظيمي النسبي في ماليزيا، مما قد لا يعكس التحولات اللاحقة بصورة كافية.
- **المنهجية:** استندت الدراسة على منهجية تجمع بين التحليل النظري والمؤسسي من جهة، والتحليل القياسي من جهة أخرى. غير أن نتائج الجانب القياسي تظل مرتبطة بطبيعة النماذج الإحصائية المعتمدة وبخصائص السلاسل الزمنية المتاحة.

10.1 هيكل الدراسة

تتكون هذه الأطروحة من إطارين رئيسيين: إطار نظري وإطار تطبيقي، تسبقهما مقدمة عامة وتليهما خاتمة عامة تتضمن أهم النتائج والتوصيات وحدود الدراسة وآفاق البحث المستقبلية.

يتناول الإطار النظري الأسس المفاهيمية والفكرية والمؤسسية للتمويل الإسلامي وعلاقته بتطوير النظام المصرفي. ويبدأ بتأصيل مفهوم التطوير في الفكر المالي الإسلامي، من خلال بيان دلالاته وعلاقته بمفاهيم التجديد والإصلاح وإعادة البناء، ثم تحليل أثر هذا التصور في نشأة التمويل الإسلامي وصياغة أدواته ووظائفه. كما يعالج مفهوم النظام المصرفي وبناءه المؤسسي، من حيث وظائفه وأطره التنظيمية والرقابية، ثم الانتقال إلى خصائص الصيرفة الإسلامية ومسار تطورها ودور الرقابة الشرعية في ضبط ممارستها. ويتناول بعد ذلك صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها المصرفية، مع تحليل إسهامها في الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، والشمول المالي، وتخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى إبراز علاقتها بالميزة التنافسية والتحديات التي تواجه توسيع فعاليتها داخل النظام المصرفي. ويُختتم هذا



الإطار بمراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية، بما يسمح بتحديد اتجاهاتها الرئيسية، واستخلاص الفجوة البحثية، وبيان موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات القائمة.

أما الإطار التطبيقي، فيركز على تحليل التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية والنمذجة القياسية وإمكانات الاستفادة منها في الجزائر. ويبدأ بدراسة موقع ماليزيا ضمن الصناعة المالية الإسلامية عالميًا ومحليًا، وخصائص نظامها المصرفي المزدوج، وتطور التمويل الإسلامي خلال الفترة محل الدراسة. ثم يتناول البنية المالية للمصرفية الإسلامية في ماليزيا من حيث الأصول والودائع والتمويلات، والتوزيع القطاعي للتمويل، وبنية العقود الشرعية، ومؤشرات الأداء والاستقرار والسيولة وجودة الأصول. ويتضمن الإطار التطبيقي كذلك نمذجة قياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي، من خلال مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إلى جانب بعض الأساليب الإحصائية المساندة. ويشمل ذلك تحديد متغيرات الدراسة، وصياغة النماذج، وإجراء الاختبارات القياسية، وتحليل النتائج ومناقشتها. وينتهي هذا الإطار بدراسة التمويل الإسلامي في ظل النظام المالي والمصرفي في الجزائر، من خلال تتبع مراحل تطور الصيرفة الإسلامية، وتحليل واقع النشاط المصرفي الإسلامي في المصارف الجزائرية، ثم إجراء مقارنة بين التجريبتين الماليزية والجزائرية، وبحث إمكانات توظيف آليات التجربة الماليزية في السياق الجزائري.

وتُختتم الأطروحة بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج النظرية والتطبيقية والقياسية، إلى جانب التوصيات، وحدود الدراسة، وآفاق البحث المستقبلية.



2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

1.2 تمهيد

خُصّص الإطار النظري ومراجعة الأدبيات لدراسة دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي، من خلال تأطير الخلفية الفكرية والمفاهيمية للموضوع، وتحليل البنية المؤسسية المرتبطة به، وبيان طبيعة العلاقة التي تربط التمويل الإسلامي بوظائف النظام المصرفي في ضوء الأدبيات ذات الصلة. ويهدف هذا الإطار إلى بناء أساس نظري يُسهم في تفسير آليات تطوير النظام المصرفي وتوجيه التحليل التطبيقي لاحقاً.

ويتحدد هذا الإطار من خلال مجموعة من المحاور الرئيسة الآتية:

- التمويل الإسلامي والتّطوير في الفكر المالي الإسلامي.
- النظام المصرفي والبناء المؤسسي للصيرفة الإسلامية.
- دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي بُنيويًا ووظيفيًا.
- مراجعة الأدبيات (الدّراسات السابقة).

2.2 التمويل الإسلامي والتطوير في الفكر الإسلامي

يمثل التمويل الإسلامي، في صيغته المعاصرة، أحد أبرز مجالات التطوير في الفكر المالي الإسلامي، لما يعكسه من انتقال الاجتهاد من مستوى التأصيل الفقهي إلى مستوى البناء المؤسسي للأدوات والصيغ التمويلية، في إطار منضبط بأحكام الشريعة ومقاصدها.

1.2.2 التطوير في الفكر المالي الإسلامي

يُعبّر التطوير في الفكر المالي الإسلامي عن انتقال النظر في المعاملات المالية من التأصيل الفقهي المجرد إلى بناء أدوات وصيغ مالية قابلة للتطبيق المؤسسي، من خلال ضبط المفاهيم وتوسيع مجالات الاجتهاد. وبذلك، يتحدد التطوير بوصفه إطاراً منهجياً يوجه إعادة صياغة التصورات المالية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ضمن مرجعية الشريعة الإسلامية وضوابطها.

1.1.2.2 البنية الدلالية والمعرفية للتطوير في الفكر المالي الإسلامي

أولاً. الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمفردة "تطوير"

تدل كلمة "تطوير" في اللغة على الإحداث والتحول، أي الانتقال من حالة سكون أو استقرار إلى حالة من الفعل والتأثير. وهي ترتبط بالفعل الثلاثي "طَوَّرَ"، الذي يعكس في أصله معنى التغير والامتداد، سواء في الزمان أو في المكان. فمن الناحية الزمانية، تفيد الكلمة معنى التحسين المتدرج، وهو ما يكسبها طابعاً عملياً وحركياً (ابن منظور، 1999، ص 216).

ويستعمل "الطور" بمعنى "التارة" أو المرحلة، كما في قولهم: "طوراً بعد طور"، أي مرحلة بعد مرحلة، في دلالة على التغير التدريجي (ابن منظور، 1999، ص 216). وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [سورة نوح: الآية 14]، أي في مراحل مختلفة من الخلق. أما من الناحية المكانية، فيستعمل اللفظ للدلالة على الانتشار أو التوسع (ابن فارس، 1979، ص 340)، وهو ما يعكس انتقال الشيء في الحيز أو امتداده من موضع إلى آخر.

كما يستعمل مصطلح "الطور" للدلالة على الحد أو المنتهى، فيقال: "عدا طوره" أي تجاوز حدّه، و"بلغ أطوره" أي وصل إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه (ابن منظور، 1999، ص 217). وتبين هذه الدلالات أن الكلمة لا تعبر فقط عن المراحل والتدرج، بل تشمل أيضاً معنى النهايات والحدود القصوى، بما يجعلها صالحة لوصف مراحل النمو أو التغير إلى غايته. ويستعمل لفظ "الطور" كذلك للدلالة على التعدد في الأحوال، والاختلاف في

الطبائع والسلوكيات، كما في قول العرب: "الناس أطوار"، أي متفاوتون في الأخلاق والتكوين والهيئات (ابن منظور، 1999، ص. 217).

واكتسب لفظ "الطور" دلالة رمزية في السياق الديني، ولا سيما في القرآن الكريم، حيث ورد للدلالة على الجبل الذي كلم الله فيه موسى عليه السلام (العسقلاني، 2013، ص. 316). وقد أضفى هذا الاستعمال على الكلمة مكانة خاصة في الثقافة القرآنية، كما في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية 20]، وقوله: ﴿وَالطُّورِ﴾ [سورة الطور: الآية 1-2]. ويكشف هذا السياق عن اقتران المصطلح بمعان دينية وروحية تعزز من قيمته الرمزية.

وبناءً على ما تقدم، يشير مصطلح "الطور" إلى مرحلة ضمن سلسلة متتابعة من الحالات أو المستويات، تتميز كل مرحلة فيها بخصائص تختلف عما قبلها. ومن ثم يرتبط مفهوم "الطور" بمفهوم "التطوير" ارتباطاً مباشراً، إذ يمثل التطوير وسيلة الانتقال من طور إلى آخر، في حين يستعمل "الطور" لوصف الناتج المرحلي لذلك التطوير ضمن تسلسل زمني ومنهجي.

وعليه، يعرف التطوير اصطلاحاً بأنه عملية منظمة تستهدف إحداث تحسينات مستمرة داخل إطار محدد، سواء كان اقتصادياً أو إدارياً أو تقنياً أو معرفياً. ويفهم منه أنه انتقال مقصود من وضع قائم إلى وضع أفضل، عبر مراحل متدرجة تعزز الكفاءة والفاعلية.

ثانياً. دلالة التطوير في النظام المالي الإسلامي

يعد التطوير حاجة استراتيجية لضمان فاعلية الأنظمة التي تقوم عليها المؤسسات، بالنظر إلى أن هذه الأنظمة تمثل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الأداء المؤسسي المستدام. فلا يمكن لأي نشاط منظم أن يحقق أهدافه في غياب نظام ينظم عمل مكوناته ويوجهها. ويستند مفهوم النظام إلى منطق يقوم على التفاعل بين "مجموعة من العناصر المتبادلة، موحدة بطريقة تؤدي إلى تحقيق غرض معين" (الطجم، 2009، ص. 82). ويبرز هذا التعريف أهمية التفاعل بين مكونات النظام، كما يؤكد ضرورة توافر الانسجام الداخلي والتنسيق الفعال بين عناصره من أجل تحقيق الهدف المشترك. وتقوم البنية التنظيمية لأي نظام على ثلاثة مكونات أساسية تتكامل فيما بينها، وتشكل الإطار العام الذي ينظم العمليات داخله ويوجهها نحو النتائج المطلوبة: (الطجم، 2009، ص. 82)

- المدخلات: وتشمل الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية التي تغذي النظام، وتُهيأ لعمليات التحول.
- عمليات التحول: وهي الإجراءات والأنشطة التي تجرى داخل النظام لتحويل المدخلات إلى نتائج قابلة للتوظيف.



■ المخرجات: وهي ما ينتجه النظام من خدمات أو منتجات.

ويمثل المسار التطويري، في هذا الإطار، جهداً مؤسسياً منظماً يستند إلى معايير واضحة تستهدف تعزيز التفاعل بين مكونات النظام (شحاتة والنجار، 2003، ص. 108). ويتضمن هذا المسار مراحل متتابعة تبدأ بتشخيص دقيق لمواطن الخلل، ثم تنتقل إلى اختيار التدخلات المناسبة، وتنتهي بعملية تقييم مستمرة لنتائج النظام ومدى تحقق الأهداف.

أما في السياق المالي الإسلامي، فإن مفهوم التطوير يكتسب طابعاً خاصاً، لارتباطه المباشر بمدى التزام المؤسسات المالية بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها، إلى جانب قدرتها على نشر الوعي وتوسيع تطبيق أدوات التمويل الإسلامي في بيئة مالية معقدة ومتغيرة. ويقوم هذا المفهوم، في الفكر المالي الإسلامي، على مبدأ التجديد في الأدوات والنماذج دون تجاوز الضوابط الشرعية، وهو ما يندرج ضمن ما يعرف بـ "الاجتهاد المؤسسي" في إطار الفقه المالي المعاصر (إسماعيل، 1998، ص. 43).

ويشير التطوير هنا إلى مجموعة من الإجراءات التي تستهدف تحسين الأداء المؤسسي والوظيفي للنظام المالي الإسلامي، بما يشمل السياسات التمويلية، والهياكل التنظيمية، وآليات الحوكمة، وتطوير الكفاءات البشرية، مع التأكيد المستمر على الالتزام بأحكام الشريعة. وفي ضوء هذا التصور، ينظر إلى تطوير النظام المصرفي الإسلامي بوصفه عملية استراتيجية طويلة المدى، تستهدف رفع كفاءة الأداء وتحديث آليات العمل، بما يضمن التكيف الفعال مع المتغيرات البيئية وتلبية الحاجات المتنامية للمتعاملين.

ثالثاً. التطوير وعلاقته بالمصطلحات المتداخلة

يرتبط مفهوم التطوير في الفكر المالي الإسلامي بعدد من المفاهيم المتداخلة، مثل: التجديد، والتحديث، والإصلاح، وإعادة البناء. وتتيح هذه المفاهيم تحديد موقع مفهوم التطوير ضمن حقل دلالي أوسع، بما يساعد على ضبط معناه وحدوده ومضمونه في الفكر المالي الإسلامي.

أ. مصطلح التجديد

يدل الفعل (ج د د) في اللغة على معنى التحول والتغير، ويستعمل مصطلح "الجديد" للدلالة على ما خالف القديم أو البالي. ومن اشتقاقات هذا الجذر: "استجدّ"، و"أجدّ"، و"جدّد"، وهي ألفاظ تفيد جميعها إحداث تغيير في الشكل أو الوظيفة أو السياق (ابن منظور، 1999، ص. 202؛ ابن فارس، 1979، ص. 407). وقد اتسع



هذا المعنى ليشمل التحول المرحلي، سواء في الزمن أو البنية أو المضمون، وهو ما يفسر اقترانه المتكرر بمفاهيم مثل التجديد والتحديث في الاستعمالات المختلفة.

وفي الفكر الإسلامي، يعد التجديد عملية علمية لازمة تستهدف استعادة فاعلية الأحكام الشرعية، من خلال إعادة إبراز مقاصدها وتطبيقاتها بما يتلاءم مع المستجدات (المنائي، 1982، ص. 10). ولا يقصد به، في هذا السياق، تعديل الفقه المالي ليتوافق مع الأنظمة الوضعية، بل يقوم على الخصائص الأساسية للنظام المالي الإسلامي، وفي مقدمتها مرجعيته الشرعية، وارتباطه بالقيم الدينية، وطابعه الإنساني، وتوازنه بين الفرد والمجتمع. ويرتبط التجديد بمفهوم التطوير ضمن رؤية منهجية متكاملة. فالتجديد يركز على إعادة إحياء المفاهيم والمعايير الفقهية، وإعادة تكييفها بما يلائم الواقع، في حين يعبر التطوير عن الجانب الإجرائي الذي يستهدف تحسين أداء المؤسسات المالية وتحديث أدواتها في إطار ضوابط الشريعة.

وبناء على ذلك، يمثل التجديد في الفكر المالي الإسلامي إطاراً معرفياً يرمي إلى إعادة تأصيل المفاهيم والوظائف الشرعية بما يضمن التكيف الواعي مع المتغيرات المعاصرة، من دون المساس بالثوابت. أما التطوير، فيمثل الجانب التنفيذي لهذا الإطار، إذ ينصرف إلى تحديث الأنظمة وتكييف الأدوات والصيغ التمويلية لمواجهة التحديات التقنية والتنظيمية في ضوء المرجعية الشرعية. ولا ينظر إلى التجديد والتطوير بوصفهما مسارين منفصلين أو متعارضين، بل باعتبارهما مكونين متكاملين ضمن عملية واحدة؛ فالتجديد يؤسس للرؤية ويضبط المبادئ، بينما يتولى التطوير ترجمتها إلى سياسات وممارسات عملية.

ب. مصطلح التحديث

يشير مفهوم "التحديث" في اللغة إلى التجدد، والانتقال، والابتداء الزمني، وظهور الشيء بعد أن لم يكن. ويشق من اللفظ (ح د ث) عدد من الألفاظ، مثل "الحديث"، و"الحدث"، و"الحدثة"، وهي ألفاظ تتضمن جميعها دلالات تتصل بالتغير، والبدايات الزمنية، والتطور في الشكل أو المضمون أو السياق (ابن منظور، 1999، ص. 75؛ ابن سيدة، 1958، ص. 178).

وانطلاقاً من هذا المعنى، يفهم التحديث اصطلاحاً بوصفه عملية منظمة تستهدف إحلال أساليب أكثر كفاءة وفاعلية محل الأساليب التقليدية، بما ينسجم مع المتغيرات المعاصرة. وهو لا يعني مجرد تقليد النماذج الأخرى، بل يشمل أيضاً توليد حلول جديدة نابعة من اجتهاد معرفي محلي، ضمن إطار يحافظ على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية. وفي السياقين الاجتماعي والاقتصادي، يمثل التحديث تحولاً يرمي إلى تحسين ظروف الحياة من خلال

تطوير الأداء المؤسسي والأدوات المستخدمة، من دون المساس بالثوابت (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ص. 115).

أما العلاقة بين "التحديث" و"التطوير" في الفكر المالي الإسلامي، فهي علاقة تجمع بين التكامل والتمايز. فكلاهما يعبر عن السعي إلى تحسين الواقع المالي، غير أن التطوير ينطلق من داخل المنظومة الشرعية، وبآليات تدريجية منضبطة، في حين قد يتجه التحديث إلى أنماط جديدة قد تنفصل عن المرجعية الشرعية إذا لم تضبط بضوابطها. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار التحديث جزءاً من عملية التطوير، شريطة أن يخضع للرقابة الشرعية وأن ينسجم مع مقاصد الشريعة، ولا سيما في ظل المستجدات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية والصيغ التمويلية الحديثة، وهي مستجدات تتطلب اجتهاداً مؤسسياً يوازن بين الفاعلية والشرعية.

ت. مصطلح الإصلاح

يرتبط اللفظ (ص ل ح) في اللغة العربية بمعاني الاستقامة والملاءمة، ويستعمل في مقابل الفساد والخلل. فيقال: "صلح الشيء" إذا استقام بعد فساد، أو صار نافعاً بعد تلف، ويقال: "رجل صالح" أي مستقيم في سلوكه وقادر على الإصلاح (ابن منظور، 1999، ص. 388؛ ابن سيدة، 1958، ص. 109). وعلى هذا الأساس، يفهم "الإصلاح" في دلالاته اللغوية بوصفه عملية ترمي إلى إزالة الخلل أو الفساد، وإعادة الأمور إلى حالة من الاتساق والكفاءة.

وفي الفكر المالي الإسلامي، يشير الإصلاح إلى كل جهد منهجي يستهدف معالجة جوانب القصور أو الخلل في النظام المالي أو المصرفي، سواء تعلق ذلك ببنائه، أو أدائه، أو مدى التزامه بالقيم الشرعية (الموسوعة العربية العالمية، 1999، ص. 115). ولا يقتضي الإصلاح، في هذا السياق، تغييراً جذرياً بالضرورة، بل يكون في الغالب عملية تعديل تدريجي تحافظ على الأطر القائمة، مع العمل على تحسين فاعليتها وتعزيز مشروعيتها الشرعية.

ويشمل الإصلاح المالي تطبيقات متعددة، كإدخال نوافذ إسلامية داخل المصارف التقليدية، أو إحلال صيغ تمويل مشروعة محل الفائدة. كما يمتد إلى تطوير الرقابة الشرعية، وتحسين السياسات الائتمانية والمحاسبية، وتنظيم العلاقة مع البنك المركزي. وعلى مستوى السوق، يتصل الإصلاح بتنظيم المنتجات المالية الإسلامية، ودعم مؤسسات مثل صناديق التكافل وبنوك التنمية. وبهذا المعنى، يمثل الإصلاح خطوة ضرورية في اتجاه بناء نموذج مصرفي إسلامي متكامل، يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والامتثال الشرعي، ويخدم أهداف التنمية والعدالة المالية.

وتظهر العلاقة بين مفهومي الإصلاح والتطوير بوصفها علاقة تداخل وتكامل، مع وجود تمايز دقيق في المقاصد والوظائف. فالإصلاح يفهم باعتباره استجابة لحالات الخلل أو الضعف في البنية أو الأداء، ويستهدف إعادة

التوازن المؤسسي وفق الضوابط الشرعية، سواء لمواجهة مظاهر الجمود أو صور الانحراف التنظيمي. أما التطوير، فينصرف إلى تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة من خلال تفعيل الموارد المتاحة، وتكييف الأدوات والهيكل مع التحديات المعاصرة، من غير إخلال بالمرجعية الشرعية.

وبناء على ذلك، يمكن اعتبار الإصلاح مدخلاً تأسيسياً للتطوير، إذ لا يمكن تفعيل مسارات تطوير فعالة في ظل اختلالات قائمة. كما أن التطوير، رغم طابعه الاستباقي والبنوي، لا يغني عن الإصلاح عندما تظهر انحرافات تستلزم المعالجة والتقويم. ومن ثم، ينهض المفهوم بوظائف متكاملة ضمن مسار تحديد النظام المالي الإسلامي، مع الحفاظ على هويته ومرجعياته الأصلية.

ث. مصطلح إعادة البناء

يفيد البناء في اللغة معنى الإنشاء والتشييد، وهو مشتق من الفعل (ب ن ي) الدال على إقامة شيء على أساس منظم ومستقر. ويستعمل للدلالة على تأسيس كيان مادي أو معنوي، كالبناء المعماري أو بناء النظام، ويقابله في المعنى الهدم أو التفكك. أما "البنية" فهي الحاصل من عملية البناء (ابن منظور، 1999، ص. 510)، وتشير إلى ترتيب الأجزاء داخل الكيان الواحد على نحو مترابط يؤدي وظيفة محددة.

ويمثل مفهوم "البناء" مرجعاً مهماً في عدد من المجالات، ومنها المجالان المالي والشرعي، لما ينطوي عليه من دلالات تتصل بالتأسيس والتركيب والاستمرارية. وفي السياق المالي الإسلامي، يستعمل هذا المفهوم للإشارة إلى الإطار العام الذي تقوم عليه النظم التمويلية والمصرفية، بما يشمل المرجعية الشرعية، وهياكل الحوكمة، والآليات التشغيلية.

ولا يقصد بإعادة بناء النظام المالي والمصرفي وفق الرؤية الإسلامية إلغاء البنية القائمة أو تعطيل مؤسساتها إلى حين إنشاء بديل شامل، وإنما يراد بها إعادة تشكيل الإطار المفاهيمي والوظيفي الذي تستند إليه العمليات المالية. ويتم ذلك من خلال تبني تصورات شرعية بديلة تركز على مقاصد الشريعة، مثل العدالة والشفافية والتنمية، بدلاً من التصورات الوضعية التي تجعل الربح المجرد وتعظيم رأس المال غاية مستقلة عن الوسيلة.

وعليه، تمثل إعادة البناء عملية إصلاح تدريجية تستهدف تعديل النظام من داخله، مع الحفاظ على استمرارية مؤسساته. ويقوم هذا التحول على مرجعية شرعية تصل بين الكفاءة التشغيلية والقيم الأخلاقية، وتسعى إلى تحقيق العدالة والاستدامة المالية.

ويشترك مفهوماً "إعادة البناء" و"التطوير" في التعبير عن توجه نحو التغيير الإيجابي والتحول الوظيفي داخل البنية القائمة، سواء على المستوى الفكري أو المؤسسي أو النظامي. فكلاهما ينطلق من إدراك الحاجة إلى التعديل أو

إعادة التشكيل بما يتلاءم مع المتغيرات والتحديات. ومع ذلك، تبدو إعادة البناء أكثر شمولاً، لأنها لا تقف عند معالجة الجوانب الجزئية، بل تتجاوز ذلك إلى استبدال التصورات والبنى الذهنية والتنظيمية القديمة، وإعادة تشكيل المنظومة انطلاقاً من رؤية تأسيسية جديدة. وتهدف هذه العملية إلى إعادة صياغة فلسفة العمل وأهدافه وآلياته، مع ضمان استمرار الأداء المؤسسي خلال مرحلة التحول.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن إعادة البناء تتضمن التطوير ضمناً، لكنها لا تنحصر فيه. فالتطوير قد يمثل مرحلة تأسيسية أو انتقالية تفضي إلى إعادة البناء، حين يكون الخلل متعلقاً بالتصورات لا بالإجراءات وحدها. أما إعادة البناء، فهي مشروع متكامل يعاد فيه النظر في الرؤية والمنهج والأهداف.

2.1.2.2 الأسس المعرفية للتطوير في الفكر المالي الإسلامي

يقوم التطوير في الفكر المالي الإسلامي على أسس معرفية تستند إلى النصوص الشرعية الكلية ومقاصد الشريعة، بما يضبط مساره ويميزه عن نماذج التطوير المالي القائمة على الفائدة، وذلك من خلال:

أ. المرجعية المقاصدية

تمثل مقاصد الشريعة مرجعية ضابطة لتطوير النظام المالي الإسلامي، خاصة في ظل تعقد المعاملات وتحول البنى الاقتصادية الحديثة. فالشريعة تستهدف تحقيق المصالح العامة من خلال حفظ الضروريات الخمس، ويأتي حفظ المال وتنميته ضمن هذا الإطار لما له من أثر في استقرار المجتمع وتحقيق التنمية؛ إذ ينظر إلى المال في التصور الإسلامي بوصفه أداة للاستخلاف وتحقيق العدالة الاجتماعية، لا غاية مستقلة. وتقوم هذه المرجعية على اعتبار المال وسيلة لخدمة الغايات الشرعية الكبرى، وهو ما ينعكس في مشروعية مصادره، وعدالة تحصيله، وشفافية إدارته، واتزان إنفاقه، بما يعزز الشفافية ويحد من الفساد المالي (ابن عاشور، 2001، ص. 463 وما بعدها). كما يرتبط تفعيل المقاصد بالمصالح الشرعية التي تقدر بحسب السياق، وتصنف إلى ضرورية وحاجية وتحسينية، وتستخدم في تكييف الأحكام مع المتغيرات الاقتصادية دون إخلال بالشواثب (ابن عاشور، 2001، ص. 300 وما بعدها). ومن ثم، فإن تطوير الفكر المالي الإسلامي ينبغي أن ينطلق من المقاصد الشرعية باعتبارها مرجعية عملية توجه السياسات والأدوات المالية، وتسهم في تصميم المنتجات وتقويمها في ضوء أهداف التنمية المستدامة في الرؤية الإسلامية.

ب. الموازنة بين الثبات والتطور

يستند النظام المالي الإسلامي إلى التمييز بين الأحكام الشرعية الثابتة والآليات التنظيمية القابلة للتغير، بما يحقق الجمع بين ثبات المرجعية الشرعية ومرونة الاجتهاد في تطوير الهياكل المؤسسية استجابةً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. فمن حيث الثبات، يقوم النظام المالي الإسلامي على مبادئ عامة مستمدة من القرآن الكريم والسنة

النبوية، من أبرزها تحريم الربا والغرر، وإقرار العدالة والشفافية، وتمثل هذه المبادئ إطاراً مرجعياً ثابتاً للممارسات المالية الإسلامية (يوعلا، 1995، ص. 80). أما من حيث التطور، فتظل الجوانب التطبيقية والإجرائية قابلة للاجتهاد تبعاً للمتغيرات الاقتصادية والتقنية، بما يشمل تطوير صيغ التمويل المعاصرة، وإنشاء النوافذ الإسلامية داخل المؤسسات التقليدية، وتكييف المنتجات المالية مع حاجات السوق ضمن الضوابط الشرعية.

ت. فقه الواقع الاقتصادي والمؤسسي

يتطلب تطوير الفكر المالي الإسلامي إدراك الواقع العملي للممارسات المالية المعاصرة، بما يشمل سياقها الاقتصادي والتنظيمي والقانوني، وبناءها المؤسسية وآليات العمل والتمويل في السوق (الخليفي، 2008، ص. 263). ولذلك يعد فقه الواقع مدخلاً لازماً للاجتهاد المالي، لما يتيح من مواءمة الأحكام الشرعية مع تعقيدات الواقع المالي الحديث، وتقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق. وبناء على ذلك، يقتضي تطوير أدوات التمويل الإسلامي الانتقال من الاجتهاد الفردي المحدود إلى الاجتهاد المؤسسي الجماعي، بما يراعي تطور البيئة التنظيمية وتشابك الهياكل المصرفية، ويستوعب المستجدات التقنية والاقتصادية ضمن إطار شرعي منضبط. كما لم يعد النظر الفقهي في هذا المجال مقتصرًا على المعاملات الفردية، بل أصبح يتعامل مع النظام المالي بوصفه منظومة متكاملة تستدعي الجمع بين الرؤية الشرعية والفهم الواقعي.

ث. المرونة الفقهية

تمثل المرونة أحد متركزات تطوير الفكر المالي الإسلامي، إذ تتيح للشرعية استيعاب المتغيرات الواقعية من خلال اعتبار المصالح والضرورات والعرف ضمن ضوابط الاجتهاد ومقاصده العليا (أمامة، 2003، ص. 29). وتبرز هذه المرونة بوجه خاص في مجال المعاملات، حيث وردت الأحكام في صيغ عامة تستوعب تغير الحاجات مع المحافظة على الثوابت الشرعية. وتتجلى في المعاملات المالية من خلال قواعد كلية، مثل التراضي، وتحريم أكل أموال الناس بالباطل، وتحقيق العدل ورفع الضرر، مع بقاء صور التطبيق الجزئية قابلة للتنوع تبعاً لاختلاف البيئات والوقائع (أمامة، 2003، ص. 31). ومن هذا المنطلق، فإن تكييف أدوات التمويل الإسلامي مع المستجدات الرقمية والتقنية يندرج ضمن اجتهاد مقاصدي يراعي متطلبات الواقع المالي والمصرفي المعاصر، ولا يمثل خروجاً عن الإطار الشرعي.

ج. أخلاقيات المعاملة المالية

تُعد الأخلاق مكوّنًا بنيويًا في النظام المالي الإسلامي، لا مجرد قيم مكملة له، إذ تضبط سلوك الأفراد والمؤسسات في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وفق معايير تستهدف العدالة والشفافية ومنع الاستغلال. ويميز هذا البعد المعاملات المالية الإسلامية عن النماذج الوضعية التي تُبنى غالباً على اعتبارات مصلحة أو نسبية (يوسف،

1990، ص. 99). ويرتبط السلوك المالي في الإسلام بالعقيدة وبأحكام الشريعة، بما يجعله خاضعاً لضوابط تمنع صور الكسب غير المشروع، كالغش والربا والاحتكار والرشوة وغيرها من الممارسات المحظورة. كما يُشترط في العائد المالي أن يكون ناشئاً عن نشاط اقتصادي مشروع، خاضع للرقابة الشرعية، ومحققاً للتوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وتستند هذه الضوابط إلى قيم الأمانة والصدق واحترام العقود ووضوح الشروط وتجنب الغرر والضرر، انسجاماً مع قاعدة “لا ضرر ولا ضرار” بوصفها من القواعد الكلية الحاكمة للمعاملات في الفقه الإسلامي.

وعليه، فإن تطوير الفكر المالي الإسلامي هو تفعيل منهجي للمبادئ الشرعية في ضوء المتغيرات المالية المعاصرة، بما يحقق الاستجابة للحاجات الاقتصادية المتجددة ضمن إطار المقاصد الشرعية.

3.1.2.2 آليات ومقاصد التطوير في الفكر المالي الإسلامي

تظهر آليات التطوير في الفكر المالي الإسلامي من خلال تحويل المبادئ الفقهية إلى أدوات مالية قابلة للتطبيق، بما يحقق مقاصد شرعية ووظيفية تضبط هوية النظام المالي الإسلامي، وتوجه بناءه المؤسسي بما ينسجم مع أصول الشريعة ويستجيب للتحولات الاقتصادية، وذلك من خلال:

أولاً. آليات التطوير في الفكر المالي الإسلامي

أ. الاجتهاد الفقهي المعاصر

يمثل الاجتهاد الفقهي المعاصر آلية أساسية في تطوير الفكر المالي الإسلامي، لأنه يتيح معالجة المستجدات التي لا يرد فيها نص قطعي، ما دامت لا تتصل بأصول العقيدة أو بالأحكام المجمع عليها (إسماعيل، 1998، ص. 43). وقد ازدادت أهميته في المجال المالي بسبب ظهور صيغ ومعاملات حديثة، مثل الودائع البنكية، والمراجحة، والإجارة، والاستصناع، والتأمين التكافلي، وهي مسائل أفرزت إشكالات فقهية متشعبة. وفي هذا السياق، برز الاجتهاد الجماعي المؤسسي بوصفه الصيغة الأقدر على الجمع بين الخبرة الشرعية والاقتصادية والقانونية، وعلى تحقيق التوازن بين ثبات الأحكام ومرونة التطبيق (القرضاوي، 1996، ص. 96).

ب. الهندسة المالية الإسلامية

تمثل الهندسة المالية الإسلامية أداة رئيسة في تطوير المنتجات المالية وتكييفها مع الواقع الاقتصادي ضمن الضوابط الشرعية. وهي تستهدف ابتكار أدوات جديدة أو إعادة صياغة الأدوات القائمة بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والامتثال الشرعي، كما يظهر في تطوير صيغ مثل المشاركة والمراجحة والإجارة لتلبية حاجات التمويل المعاصر (السويلم، 2004، ص. 3). وتقوم هذه الهندسة على أربعة مبادئ هي: التوازن بين المصلحة الفردية

والغاية المجتمعية، والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والروحية، والقبول الشرعي نصًا ومقصودًا، والاتساق بين الشكل والمضمون (Suwailem, 2007, p. 88). وبذلك لا تكون الضوابط الشرعية قيدًا على الابتكار، بل إطارًا موجّهًا له.

ت. الرقابة الشرعية والحوكمة المالية

تضبط الرقابة الشرعية مسار التطوير من خلال التحقق من توافق المنتجات المالية مع أحكام الشريعة ومقاصدها، وبذلك تتجاوز وظيفتها الإدارية إلى دور مؤسسي يعزز الشفافية ويحمي العدالة في المعاملات. وقد تطور هذا الدور من مؤسسات تراثية، مثل الحسبة وبيت المال، إلى هيئات شرعية متخصصة تعمل وفق معايير دولية، مثل معايير أيوفي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. كما أتاح ذلك إدماج أدوات حديثة، مثل الإفصاح المالي والتدقيق الشرعي والمسؤولية الاجتماعية، ضمن إطار الشريعة. وتقوم هذه الرقابة على الاختصاص، والعلم، والعدالة (محمد، 2012، ص. 164).

ث. التكامل المعرفي

يفرض تعقيد القضايا المالية المعاصرة تعاونًا بين التخصصات، لأن بناء اجتهاد راشد لم يعد ممكنًا في إطار فردي صرف. ومن ثم، أصبح التكامل المعرفي شرطًا لفهم الوقائع وتحليلها وتكييفها شرعًا، عبر شراكة تجمع الفقيه والخبير المالي والمستشار القانوني داخل بيئة مؤسسية منظمة (بن حميدان، 2020، ص. 67-68؛ خالدي، 2018، ص. 131-132). ومن خلال هذا التكامل يمكن الجمع بين التوصيف الفني الدقيق والمعالجة الشرعية المنضبطة، بما يعزز سلامة التكييف الشرعي وكفاءة البناء المالي.

ثانياً. مقاصد تطوير الفكر المالي الإسلامي

أ. المقاصد العامة

تقوم المقاصد العامة لتطوير الفكر المالي الإسلامي على مرتكزات أساسية، في مقدمتها العدالة، والشمولية، والتوازن، والمسؤولية. فالعدالة مقصد شرعي ينظم توزيع الثروات، ويحد من التركيز، ويجعل الإنصاف أساساً في بناء الأدوات المالية. وتعكس الشمولية طبيعة التصور الإسلامي الذي يربط المعاملات المالية بمقاصد الشريعة وبالأبعاد الاجتماعية والروحية في حياة الإنسان، بما يقتضي أدوات تمويلية تراعي حاجاته في صورتها الكلية. أما التوازن، فيمثل معياراً منظماً للإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ويحد من اختلالات السوق الناشئة عن الربح غير المنضبط أو الإسراف. وتمنح المسؤولية النشاط المالي بعده الأخلاقي والمؤسسي، من خلال مراعاة آثاره الاجتماعية والبيئية والشرعية على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة (براهيمي، 1998، ص. 25-33).

ويعزز هذا التوجه قدرة النظام المالي الإسلامي على مواجهة تحديات معاصرة، مثل تقلبات الأسواق، وفجوات التمويل، والتحول الرقمي، من خلال أدوات ترتبط بالاقتصاد الحقيقي وتقوم على تقاسم المخاطر.

أ. المقاصد الخاصة

تنصرف المقاصد الخاصة إلى إعادة توجيه عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة المصارف، بما يتجاوز منطق الوساطة النقدية الضيق إلى الإسهام في تنمية الاستثمار المنتج، وتعزيز الإدماج المالي، وتوجيه الموارد نحو مشروعات ذات أثر اقتصادي واجتماعي. وفي هذا الإطار، يستهدف تطوير العمل المصرفي الإسلامي تجاوز التكييف الشكلي للمنتجات، وإعادة بناء التصورات المؤسسية التي تحكم نشاط المصرف، بحيث تتحول المقاصد العامة، مثل العدالة والكفاءة والشمول، إلى ممارسات عملية. ويتجلى ذلك في تحرير المعاملات من الربا، واعتماد مبدأ الخدمة إطاراً مشروعاً لتحقيق الربح، وتنظيم الاستثمار على أسس شرعية تجمع بين المال والعمل، مع تطوير صيغ تمويلية واستثمارية منضبطة شرعاً ومتصلة بحاجات المجتمع (محمود، 1982، ص. 68).

وبذلك، فإن تطوير الفكر المالي الإسلامي يتجه إلى إعادة بناء الإطار المفاهيمي والوظيفي للنظام المصرفي، بما يعزز حضوره كمؤسسة مالية ذات خصوصية شرعية ووظيفة تنموية.

2.2.2 التمويل الإسلامي في سياق التطوير المالي الإسلامي

يمثل التمويل الإسلامي مظهرًا تطبيقيًا للتطوير في الفكر المالي الإسلامي، من حيث انتقاله من معالجة المعاملات الفردية وفق الضوابط الشرعية إلى بناء منظومة مؤسسية متكاملة، لها مفاهيمها وخصائصها وآلياتها التمويلية.

1.2.2.2 البعد اللغوي والاصطلاحي للتمويل الإسلامي

أولاً. البعد اللغوي والاصطلاحي للتمويل

التمويل في أصله اللغوي مصدر من مادة (م و ل)، يقال: تمّول الرجل إذا أخذ مالا، والتمّول مشتق من المال (ابن منظور، 1999، ص. 223). كما يستعمل في معنى الإمداد بالأموال وقت الحاجة إليها (المعدي، 2017، ص. 22). أما اصطلاحاً، فالتمويل مفهوم تطور من دلالاته البسيطة، التي تقتصر على تزويد الأطراف بالمال كما في الائتمان، إلى معنى أوسع يشمل منظومة مالية متكاملة ترتبط بتعبئة الموارد وتوجيهها واستثمارها (العجلوني، 2014، ص. 104).

وقد أسهمت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في توسيع نطاق الحاجات التمويلية، وهو ما زاد من أهمية أدوات التمويل، سواء كانت داخلية أم خارجية. ومع تطور الأسواق والمؤسسات، اتسع الاهتمام بجوانب مثل التحليل المالي، وإدارة السيولة، ومعالجة حالات التعثر، وإعادة الهيكلة (سيد، 1980، ص. 4).

ويظهر هذا التطور في تعدد تعريفات التمويل الحديثة. فمن المنظور الإداري الشامل، يعرف التمويل بأنه مجموع الأعمال الإدارية المتعلقة بالحصول على النقدية واستثمارها بقصد تعظيم قيمتها المستقبلية، مع مراعاة المخاطرة والعائد المتوقع واتجاهات السوق المالي (إسماعيل، 1983، ص. 9-12). ومن منظور الوظيفة التنظيمية، ينظر إليه بوصفه الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بتخطيط الأموال والحصول عليها من المصدر المناسب، بما يوفر الاحتياجات المالية اللازمة ويضمن استخدامها الأمثل على نحو يحقق أهداف المشروع ويدعم استمراريته (Gitman et al., 2011, p. 5).

أما من المنظور العملي، فيعرف التمويل بأنه مجموع الأعمال والتصرفات التي توفر وسائل الدفع عند الحاجة إليها، سواء في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل (هيكل، 1986، ص. 329). ويتسع هذا المفهوم ليشمل أنشطة مالية متنوعة، مثل الاستثمار، والاقتراض، والإقراض، والميزانية، والادخار، والتنبؤ المالي (Vipond, 2024, para. 1). كما يركز بعض التعريفات على كفاءة إدارة الأموال، فيعرف التمويل بأنه الحصول على الأموال وتوزيعها

على نحو أمثل بهدف تعظيم ثروة المساهمين، من خلال إدارتها واستثمارها بما يحقق أعلى عائد ممكن (الميداني، 2012، ص. 41).

وقد أضاف التطور الحديث بعداً اجتماعياً وأخلاقياً إلى مفهوم التمويل، تمثل في الاهتمام بدراسة التكلفة والعائد الاجتماعي للاستثمارات، وظهور صيغ جديدة، مثل التمويل بالمشاركة، بوصفه بديلاً للتمويل التقليدي القائم على الإقراض. وتزامن ذلك مع نشأة المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية، وهو ما أضفى على التمويل بعداً أخلاقياً واجتماعياً أكثر وضوحاً.

وبذلك، لم يعد التمويل مجرد عملية لتوفير الأموال، بل أصبح منظومة متكاملة تجمع بين الجوانب الإدارية والتخطيطية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ويعكس هذا التحول تعقد العلاقات المالية في الاقتصاد المعاصر، وما يفرضه من حاجة إلى إدارة مالية أكثر شمولاً وقدرة على الاستجابة لمتطلباته.

ثانياً. مفهوم التمويل الإسلامي

يُعرّف التمويل الإسلامي بأنه توفير الموارد المالية أو العينية أو المنافع بقصد توظيفها في نشاط مشروع، وفق صيغ وعقود منضبطة بأحكام الشريعة ومقاصدها، وبما يتيح تحقيق عائد مشروع بعيداً عن الفائدة الثابتة (قحف، 2003، ص. 12). ويبرز هذا التعريف البعد الاستثماري للتمويل الإسلامي، كما يتسع للبعد التشاركي من خلال تقديم مال أو ما له قيمة مالية بقصد استثماره، مع توزيع الأرباح بين الأطراف وفق نسب متفق عليها مسبقاً (السرطاوي، 1999، ص. 98).

وفي المستوى التطبيقي، يُعرّف التمويل الإسلامي بأنه المال المقدم ليكون حصة في رأس المال على سبيل المشاركة، أو التدخل المباشر لشراء سلعة وبيعها للآمر بالشراء (العاني، 2013، ص. 5). ويعكس هذا التعريف طبيعة التمويل كما تمارسه المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تُعد المشاركة والمراجعة من أبرز صيغ التطبيق المعاصر. وعليه، قد يكون محل التمويل مالاً أو عيناً أو منفعة، غير أن العائد الناتج عنه يظل خاضعاً للضوابط الشرعية، فلا يقوم على الفائدة الثابتة مقابل الأجل، بل على المشاركة في المخاطر أو الارتباط بمعاملة تجارية مشروعة.

ولا ينحصر التمويل الإسلامي في صيغ جزئية، بل يقوم على منظومة من العقود والأدوات الشرعية التي تعتمد المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، مثل المراجعة، المضاربة، والمشاركة، والإجارة. كما يتجاوز نطاقه العمل المصرفي الضيق ليشمل خدمات وحلولاً مالية أوسع، ملتزمة بأحكام الشريعة.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف التمويل الإسلامي بأنه عملية توفير الموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي من خلال صيغ وأساليب تستند إلى أحكام الشريعة ومقاصدها، وتستهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتنمية، سواء

اتخذ التمويل طابعاً استثمارياً أو تبرعياً. وتتمثل عناصره الجوهرية في تنوع محله بين المال والعين والمنفعة، وخضوعه للضوابط الشرعية، ورفضه للعائد الثابت القائم على الفائدة، واعتماده على المشاركة في الربح والمخاطر، مع حضور البعد التنموي والاجتماعي إلى جانب البعد الربحي.

2.2.2.2 الضوابط الشرعية للتمويل الإسلامي وخصائصه

يستند التمويل الإسلامي إلى إطار شرعي يضبط آلياته ويوجه ممارساته ضمن أحكام الشريعة ومقاصدها. وتُسهم هذه الضوابط في تحديد طبيعة العلاقة بين البناء التمويلي والواقع العملي للمؤسسات المالية، بما يميز التمويل الإسلامي عن صيغ التمويل التقليدي.

أولاً. الضوابط الشرعية للتمويل الإسلامي

أ. تحريم الربا

يعد تحريم الربا أصلاً حاكماً في التمويل الإسلامي، لأنه يمنع تحقيق عائد مضمون من غير مقابل مشروع، ويوجه النشاط التمويلي نحو صيغ ترتبط بالعمل أو المخاطرة أو التداول الحقيقي. والربا في اللغة هو الزيادة والنماء والعلو (ابن فارس، 1979، ص. 381)، وفي الاصطلاح هو الفضل المشروط الخالي عن العوض في عقود المعاوضات (السرخسي، 1979، ص. 110). وقد قسمه الفقهاء إلى ربا الديون، أو ربا النسيئة، وهو الزيادة المشروطة على أصل القرض مقابل التأجيل (الساعاتي، 2012، ص. 54)، وربا البيوع، أو ربا الفضل، وهو التفاضل أو التأجيل في مبادلة الأموال الربوية المتجانسة، مثل الذهب بالذهب أو القمح بالقمح (المصري، 2000، ص. 9-10). وقد جاء تحريمه في القرآن الكريم بصيغة قاطعة، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: الآية 275]، وقال أيضاً: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [سورة البقرة: الآية 279]، كما لعن النبي ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه (). وتظهر علة التحريم في كونه يضمن الربح لطرف واحد من غير مشاركة في المخاطرة أو الجهد، بما يناقض مبدأ الغنم بالغرم (القحطاني، 1988، ص. 32). لذلك كان استبعاد الربا أساساً في بناء بدائل تمويلية مشروعة، مثل المراجعة والمضاربة والمشاركة، تقوم على الارتباط بالاقتصاد الحقيقي .

ب. تجنب الغرر والميسر والمقامرة

يقوم هذا الضابط على حماية المعاملة من الجهالة والمجازفة غير المشروعة، لأن صحة العقد في الإسلام تفترض وضوح محله وآثاره وقيام الرضا على العلم. والغرر لغة هو الخطر أو ما تردد بين الوجود والعدم، واصطلاحاً هو المعاملة المستورة العاقبة أو مجهولة المآل، بحيث لا يعلم على وجه منضبط ما إذا كانت ستفضي إلى ربح أو خسارة (كشوط، 2018، ص. 38). ومن أبرز صوره الجهالة في الثمن أو المبيع أو الأجل. أما الميسر والقمار فهما من صور الغرر



الفاحش، لأنهما يقومان على الرهان والاحتمال المجرد، ويؤديان إلى أخذ مال الغير بلا موجب عادل (الضرير، 1995، ص. 60-61). ولذلك جاء تحريمهما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ... رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [سورة المائدة: الآية 90]. ومن ثم، فإن تجنب الغرر والميسر والمقامرة يحمي المتعاقدين من الغبن، ويحد من المضاربات الوهمية، ويوجه الأموال إلى أنشطة منتجة .

ت. قاعدة المشروعية في المعاملات المالية

تقتضي هذه القاعدة خضوع المعاملة المالية في غايتها ووسيلتها معاً لأحكام الشريعة. فالمشروعية لا تتحقق بصحة المقصد وحده، بل تستلزم أيضاً سلامة الوسيلة من الغش والتغير والربا والجهالة (شحاتة، 2013، ص. 11). وعلى هذا الأساس، يبطل كل كسب ناشئ عن طريق محرم، ولو اقترن في الظاهر بمصلحة أو منفعة. ولذلك أبطلت الشريعة المعاملات القائمة على الغش أو الاحتكار أو الربا، كما منعت التمويلات المرتبطة بالخمر أو القمار أو غيرها من المحظورات. فلا يبرر المقصد الخيري وسيلة محرمة، لأن الغايات لا تبرر الوسائل (دنيا، 1984، ص. 180). وتكمن أهمية هذه القاعدة في أنها تمنح التمويل الإسلامي معياراً مزدوجاً ينظر إلى موضوع المعاملة وطريقة تنفيذها، بما يعزز النزاهة والشفافية ويحول دون تمرير العقود المحرمة تحت مسميات شكلية .

ث. مبدأ الغنم بالغرم

يقوم هذا المبدأ على أن استحقاق الربح لا ينفصل عن تحمل احتمال الخسارة أو تبعة المخاطرة. فكل من طلب الغنم، أي العائد أو المنفعة، لزمه في المقابل تحمل الغرم، أي ما قد يترتب من خسارة أو عبء (الزرقا، 1989، ص. 437). ومن ثم، لا يجيز التمويل الإسلامي ربحاً مضموناً لطرف لا يتحمل شيئاً من مخاطر المعاملة. ولذلك قامت صيغ مثل المضاربة والمشاركة على تقاسم الربح والخسارة في الحدود الشرعية (شحاتة، 2013، ص. 30). وتظهر أهمية هذا المبدأ في ربط العائد بالمخاطرة الفعلية، وتشجيع الاستثمار الحقيقي، والحد من صور الربح المجرد عن المسؤولية. كما أنه يرسخ العدالة في العلاقات التعاقدية، لأن توزيع العوائد فيه لا ينفصل عن توزيع التبعات، وهو ما يجعل التمويل قائماً على المشاركة لا على نقل المخاطر إلى طرف واحد.

ج. مبدأ الخراج بالضمان

يفيد هذا المبدأ أن استحقاق العائد يرتبط بتحمل الضمان؛ فالخراج هو ما تنتجه العين من منفعة أو غلة، والضمان هو تحمل تبعة الهلاك أو العيب (الزحيلي، 2006، ص. 472). فإذا اشترى شخص عيناً وانتفع بها ثم ظهر فيها عيب قديم، كان له ردها واسترداد ثمنها، مع بقاء الغلة له، لأنه كان متحملاً لضمانها خلال مدة الحياة، ولو هلك لتحمل هو تبعة ذلك (ابن الأثير، 1979، ص. 19). وقد عمم الفقهاء هذا المعنى على كل منفعة أو



عائد يخرج من الشيء، باعتباره مقابلًا عادلاً للضمان (السيوطي، 1983، ص. 136). وبذلك يربط هذا المبدأ بين استحقاق العائد وتحمل المسؤولية، ويمنع الجمع بين المنفعة وانتفاء التبعة في يد واحدة. كما تتجلى أهميته في ضبط العلاقة بين الملكية والعائد داخل المعاملات المالية، بحيث لا يستحق المنفعة إلا من تحمل ما يقابلها من تبعة، وهو ما يحفظ التوازن بين الحقوق والالتزامات.

ح. تنمية المال بالاستثمار

ينظر الإسلام إلى المال باعتباره وسيلة للإعمار والتنمية، لا أداة للاكتناز أو التعطيل. لذلك اقترن الحث على استثماره في المجالات المشروعة بالنهي عن تجميده دون فائدة (السماطوي، 1998، ص. 190). والاستثمار في هذا التصور لا يقتصر على بعده الاقتصادي، بل يتصل أيضًا بآثاره الاجتماعية والأخلاقية (قلعة جي، 2002، ص. 21). ومن ثم، فإن تنمية المال بالاستثمار تسهم في حفظ قيمته، ودعم الاستقرار المالي، وتوجيه الموارد إلى الأنشطة الإنتاجية، والحد من الاكتناز، بما يحقق المصلحة الخاصة في إطار المصلحة العامة. كما أن هذا التوجه يعكس خصوصية التصور الإسلامي للمال، من حيث ربط تنميته بالوظيفة الاجتماعية والالتزام بالمشروعية، لا بمجرد تعظيم العائد في ذاته.

ثانيا. الخصائص المميزة للتمويل الإسلامي

أ. تحقيق العدالة

يقوم التمويل الإسلامي على العدالة في توزيع الحقوق والالتزامات بين أطراف المعاملة (براهيمي، 1998، ص. 25). ويتحقق ذلك من خلال ربط العائد بتحمل المخاطرة، بما يمنع ضمان الربح لطرف واحد وتحميل الطرف الآخر وحده تبعة الخسارة. ولهذا يرفض الصيغ التمويلية التي تخل بهذا التوازن، وفي مقدمتها الربا. ولا يقتصر أثر العدالة هنا على العلاقة التعاقدية، بل يمتد إلى الحد من الفوارق الاجتماعية وتعزيز التوازن الاقتصادي في ضوء مقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق التكافل.

ب. الشفافية والإفصاح

تمثل الشفافية ركيزة أساسية في التمويل الإسلامي، لأنها تقوم على الوضوح في العقود، وبيان الحقوق والالتزامات، بما يمنع الغرر والخداع. ويظهر ذلك في الإفصاح عن طبيعة العقد وشروطه وتكاليفه، وبيان العوائد والمخاطر وآلية توزيع الأرباح والخسائر. كما يمتد هذا المبدأ إلى مستوى المؤسسة المالية من خلال إظهار قرارات الهيئات الشرعية وتوضيح سياسات إدارة المخاطر، بما يعزز الثقة ويحد من الظلم في المعاملات.

ت. الكفاءة

تظهر الكفاءة في التمويل الإسلامي من خلال توجيه الموارد إلى أنشطة إنتاجية ذات جدوى، وربط التمويل بقدرة المشروع على تحقيق قيمة مضافة، بدل الاكتفاء بتوفير السيولة المجردة. ومن خلال صيغ مثل المضاربة والمشاركة، يعزز هذا النموذج المبادرة الاستثمارية، ويمنح العنصر البشري دورًا فاعلاً في العملية الإنتاجية (أبو مؤنس وآخرون، 2019، ص. 348).

ث. التنوع والمرونة

يتسم التمويل الإسلامي بتنوع أدواته ومرونتها، وهو ما يتيح له التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتلبية حاجات المتعاملين في سياقات مختلفة. فصيغ مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجارة والصكوك تمنحه قدرة على الاستجابة لأوضاع تمويلية متعددة ضمن الضوابط الشرعية. كما أن قابلية هذه الأدوات للتكيف بحسب طبيعة المشروع والعلاقة التعاقدية تجعلها صالحة لقطاعات متنوعة، وتعزز حضور التمويل الإسلامي في مجالات التطبيق المختلفة.

ج. الشمولية والتكامل

لا يعمل التمويل الإسلامي بوصفه نظاماً مالياً معزولاً، بل بوصفه جزءاً من منظومة أوسع ترتبط فيها الوظيفة المالية بالأبعاد الاجتماعية والقيمية. فهو يتصل بالمقاصد الشرعية في العدالة والتكافل والاستقرار، وتظهر شموليته في امتداد تطبيقاته إلى قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة والخدمات، وفي تنوع المؤسسات التي تقدم أدواته لفئات مختلفة من المتعاملين. وبذلك يسهم في بناء اقتصاد يراعي الأبعاد المادية والاجتماعية ضمن إطار شرعي متكامل.

ح. التركيز على الأخلاق والقيم

يرتكز التمويل الإسلامي على أساس أخلاقي يجعل المعاملة المالية ملتزمة بمعايير الأمانة والعدل والصدق، لا مجرد اتفاق قانوني لتحقيق الربح. وهذا ما يميزه عن النظم التي تفصل بين الأداء المالي والاعتبار القيمي، إذ تنظر الرؤية الإسلامية إلى المال بوصفه وسيلة لإعمار الأرض وخدمة الإنسان، لا غاية مستقلة (القرضاوي، 1995، ص. 8 وما بعدها؛ الزهراني، 2023، ص. 30). ومن ثم، تؤدي الأخلاق وظيفية ضابطة في الحد من الغش والربا والاحتكار، وفي توجيه النشاط المالي داخل إطار من المسؤولية الشرعية.

خ. الارتباط بالأصول الحقيقية

يرتبط التمويل الإسلامي بالأصول الحقيقية، إذ يشترط في معظم صيغه قيام المعاملة على أصول ملموسة أو خدمات ذات قيمة فعلية. ويترتب على ذلك ربط المال بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ومنع قيام أرباح على معاملات نقدية منفصلة عن الإنتاج. وبهذا تتجه الأموال إلى مشاريع تسهم في خلق القيمة وفرص العمل، وتحد من المضاربات الوهمية، بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز اتصال القطاع المالي بالاقتصاد الفعلي.

د. حماية الملكية الفردية وحق الاستحقاق

يحمي التمويل الإسلامي الملكية الفردية بوصفها جزءًا من الحرية الاقتصادية المنضبطة شرعًا. ولذلك يقر حق الفرد في تملك المال والتصرف فيه من خلال عقود مشروعة، كما يقر استحقاق العوائد الناتجة عنه في حدود الأحكام المنظمة للسلوك المالي (قحف، 2011، ص. 16-17؛ النجار، 1990، ص. 50-51). غير أن هذا الحق ليس مطلقًا، بل يقيد بما يمنع الإضرار بالمجتمع أو الاعتداء على حقوق الآخرين، ويحظر صور الاحتكار والظلم، تحقيقًا للتوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة.

ذ. الرشادة

تعبّر الرشادة في التمويل الإسلامي عن حسن إدارة المال في ضوء الكفاءة الاقتصادية والالتزام الشرعي. وهي تعني الاستخدام الواعي والمنظم للموارد، مع تجنب الإسراف والتبذير والغرر، بقصد تحقيق المنفعة في الإطار المشروع (المصري، 2010، ص. 19). ويتجسد ذلك في اعتماد أدوات تمويلية مدروسة، والالتزام بالحوكمة والشفافية والرقابة الشرعية، بما يوفر بيئة مالية أكثر استقرارًا وموثوقية. ومن ثم، لا ينحصر الرشد المالي في تعظيم الأرباح، بل يمتد إلى تحقيق تنمية متوازنة تراعي المصلحة الفردية والمصلحة العامة.

وبذلك، لا يقتصر التمويل الإسلامي على جملة من الضوابط الشرعية والخصائص الوظيفية، بل يستند كذلك إلى مقاصد توجه ممارساته وتحدد غاياته داخل النظام المالي الإسلامي.

3.2.2 العقود الفقهية ودورها الوظيفي في تطوير التمويل الإسلامي

تقوم صناعة التمويل الإسلامي، في بنيتها الفنية، على توظيف العقود الفقهية ضمن إطار مؤسسي معاصر، مع الالتزام بضوابطها ومقاصدها الشرعية. وقد أتاح هذا التوظيف بناء منتجات مالية إسلامية، وتنظيم العلاقات بين أطرافها، وتكييف الصيغ الشرعية مع متطلبات الواقع الاقتصادي المعاصر.

1.3.2.2 العقد ودوره في ضبط مشروعية التمويل الإسلامي

يمثل العقد الأساس الشرعي الذي تنتظم من خلاله المعاملات التمويلية في النظام المالي الإسلامي. ويدل في اللغة على الشد والربط والإحكام، وهي معان تنصرف إلى التوثيق والإلزام في الأمور المادية والمعنوية (ابن منظور، 1999، ص. 309؛ ابن فارس، 1979، ص. 86). أما في الاصطلاح، فيعرف بأنه ارتباط الإيجاب بالقبول على وجه مشروع يظهر أثره في محله (الزرقا، 2004، ص. 118؛ قدرى باشا، 1891، ص. 27). وعليه، لا يُعد العقد في التمويل الإسلامي مجرد توافق إرادتين، بل أداة شرعية تُنشئ الآثار المالية ضمن حدود المشروعية.

وتبرز أهمية العقد في التمويل الإسلامي من خلال ما يأتي:

- تحديد الإطار الشرعي للمعاملة: يمثل العقد الأداة التي تُدرج العملية التمويلية ضمن صيغة شرعية معتبرة، بما يميزها عن المعاملات غير المنضبطة شرعاً.
- إنشاء الآثار المالية: لا يقتصر العقد على توثيق الاتفاق، بل يُنشئ الملكية أو الالتزام أو الضمان بحسب طبيعة الصيغة التمويلية المعتمدة.
- حماية أطراف العلاقة التمويلية: يحدد العقد حقوق الأطراف والتزاماتهم بصورة واضحة، بما يضمن التوازن في العلاقة ويحد من التعسف أو الجهالة.
- توفير أساس لبناء الصيغ التمويلية: يشكل العقد المدخل الفقهي الذي تُبنى عليه الصيغ المالية الإسلامية وتُكيّف من خلاله التطبيقات المصرفية المعاصرة.

وتتجلى وظيفة العقد في تطوير التمويل الإسلامي من خلال ما يأتي:

- تحويل الأحكام الفقهية إلى أدوات مؤسسية: يتيح العقد نقل القواعد الفقهية من مجالها النظري إلى صيغ عملية قابلة للتطبيق داخل المؤسسات المالية.
- ضبط المخاطر والضمانات: يحدد العقد محل المعاملة، ونوع العوض، وحدود الضمان، بما يساعد على توزيع المسؤولية وتحديد آثار المخاطرة.

- تعزيز الوضوح التعاقدى: تسهم دقة الصياغة وبيان الشروط في تقليل النزاع ورفع درجة الانضباط في تنفيذ العملية التمويلية .
- دعم الابتكار المالى المنضبط: يسمح العقد بتطوير منتجات تمويلية جديدة، بشرط بقائها مرتبطة بأصل فقهي معتبر وخاضعة للضوابط الشرعية.
- وبذلك، لا تقتصر أهمية العقد في التمويل الإسلامى على كونه وسيلة إثبات، بل تتمثل في كونه إطاراً نظامياً يسمح بتحويل المبادئ الفقهية إلى صيغ تمويلية قابلة للتطبيق والتطوير.

2.3.2.2 البيع وأثره في بناء الصيغ التمويلية الإسلامية

يحتل البيع موقعاً مركزياً في الفقه المالى الإسلامى، ويعد من أكثر العقود توظيفاً في التطبيقات التمويلية المعاصرة. ويدل في اللغة على مبادلة مال بمال بقصد التمليك، ويشمل في أصل استعماله معنى البيع والشراء معاً (ابن منظور، 1999، ص. 556). أما في الفقه الإسلامى، فيعرف بأنه عقد معاوضة مالية يقصد به نقل الملكية من طرف إلى آخر وفق شروط معتبرة شرعاً، ويقوم على التراضي والعوض المشروع والصيغة المعتبرة (الجزيري، 2003، ص. 134-139؛ ابن مفلح، 2003، ص. 342). وقد اكتسب البيع أهمية خاصة في الصناعة المالية الإسلامية لأنه وفر أصلاً فقهياً لصيغ تمويلية متعددة، مثل المراجعة، والسلم، والاستصناع، والبيع الآجل .

وتظهر أهمية البيع في التمويل الإسلامى في الجوانب الآتية:

- مركزيته في المعاملات المالية: يعد البيع من أكثر العقود حضوراً في حياة الناس، ولذلك كان الأصل الأقرب لتطوير أدوات تمويلية واسعة الاستعمال.
- صلاحيته للتكييف المؤسسى: أتاح البيع للمؤسسات المالية الإسلامية بناء منتجات معاصرة على أساس فقهي واضح، من غير الخروج عن الضوابط الشرعية.
- اتصاله المباشر بحركة السوق: يقوم البيع على تداول السلع والمنافع، وهو ما يجعله أكثر ملاءمة لاحتياجات التمويل المرتبطة بالاستهلاك والاستثمار.
- قدرته على توفير بديل عملي للتمويل الربوي: لأن بنيته تقوم على المعاوضة المشروعة، لا على الإقراض بعائد ثابت .

وتتمثل الوظيفة التطويرية للبيع في التمويل الإسلامى فيما يلي:

- تأسيس صيغ تمويلية معاصرة: شكل البيع الأصل الفقهي لصيغ مثل المراجعة والسلم والاستصناع والبيع الآجل.

- ربط التمويل بالمبادلة الحقيقية : جعل العملية التمويلية متصلة بحركة السلع والخدمات، ومنع اختزالها في تداول نقدي مجرد.
- تعزيز الشفافية والانضباط : يشترط البيع معلومية الثمن، ومشروعية المعقود عليه، والقدرة على التسليم، وهو ما يحد من الجهالة والنزاع.
- توسيع مجالات التطبيق المؤسسي : أمكن توظيفه في تمويل السلع الاستهلاكية، والمعدات، والعمليات الإنتاجية، ضمن صيغ مستقلة أو مركبة.
- دعم الابتكار التمويلي : سمح التكييف الفقهي لعقد البيع بتطوير منتجات مصرفية تستجيب لتحولات السوق، مع بقاء الضوابط الشرعية حاکمة لبنيتها وآثارها .
- وعليه، يُعد البيع من العقود المؤسسة للصيغ التمويلية الإسلامية المعاصرة، ومن أكثرها أثراً في توسيع مجالات التطبيق المصرفي الإسلامي.

3.3.2.2 الشركة وأثرها في ترسيخ التمويل التشاركي

تمثل الشركة في الفقه الإسلامي أصلاً رئيسياً للتمويل التشاركي، لقيامها على الاشتراك في المال أو العمل بقصد الاستثمار وتحقيق العائد في إطار مشروع. وتدل في اللغة على الاقتران والمشاركة في المال أو التصرف أو العمل (ابن منظور، 1999، ص. 99-100)، أما في الاصطلاح الفقهي فتعرف بأنها اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد في المال أو العمل، أو اجتماع في استحقاق أو تصرف للكسب (بهرام، 2008، ص. 594؛ المرزوقي البقمي، 2022، ص. 21). ومن هذا الأصل انبثقت صيغ تمويلية حديثة مثل المضاربة، والمشاركة، والمشاركة المتناقصة، التي مثلت جوهر التمويل التشاركي في التطبيق المصرفي الإسلامي .

وتبرز أهمية الشركة في التمويل الإسلامي من خلال ما يأتي:

- تعبيرها عن فلسفة المشاركة : فالشركة من أكثر العقود انسجاماً مع التصور الإسلامي القائم على التعاون وتقاسم النتائج.
- ابتعادها عن منطق المديونية : فهي تنقل العلاقة التمويلية من الإقراض إلى الاشتراك في رأس المال أو العمل.
- ملاءمتها للأنشطة الاستثمارية والإنتاجية : لأنها ترتبط بالنشاط الحقيقي، وتقوم على المساهمة الفعلية في المشروع لا على مجرد التمويل النقدي.
- قابليتها للتطوير المؤسسي : إذ أمكن من خلالها بناء صيغ مصرفية حديثة حافظت على الأصل الفقهي واستجابت لحاجات السوق .

وتتجلى الوظيفة التمويلية لعقد الشركة في العناصر الآتية:

- إرساء مبدأ المشاركة الحقيقية: تقوم الشركة على الاشتراك في المال أو العمل، وهو ما يجعل العلاقة التمويلية قائمة على التعاون الاستثماري لا على المديونية المجردة.
- تقاسم الأرباح والخسائر: تعكس الشركة فلسفة التمويل الإسلامي في ربط العائد بالمخاطرة، وتمنع ضمان الربح لطرف واحد من غير تحمل تبعه الخسارة.
- دعم صيغ التمويل التشاركي: وفرت الشركة الأصل الفقهي لصيغ مثل المضاربة والمشاركة، وهي من أهم الأدوات التي طورت بها المؤسسات المالية الإسلامية نشاطها الاستثماري.
- تمويل المشروعات الإنتاجية: تعد الشركة أداة مناسبة لتمويل المبادرات الريادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات طويلة الأجل، لما توفره من مرونة في توزيع رأس المال والأدوار والمخاطر.
- تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار: تسمح الشركة بتوظيف الأموال في نشاط اقتصادي حقيقي، وتربط التمويل بالإنتاج والتنمية، بدل توجيهه إلى صيغ مديونية منفصلة عن الاستثمار.
- ترسيخ البعد التنموي: تسهم الشركة في بناء علاقة أكثر توازناً بين الممول والمستثمر، وتدعم الشمول المالي، وتخدم مقاصد الشريعة في تعظيم النفع العام وتحقيق الكفاية وحماية رأس المال .
- ولهذا احتلت الشركة موقعا محوريا في تطوير التمويل الإسلامي، لأنها أتاحت الانتقال من منطق الإقراض إلى منطق الشراكة، ومنحت الصناعة المالية الإسلامية أداة أكثر اتصالا بالنشاط الإنتاجي والاستثماري .
- يتضح مما سبق أن تطوير التمويل الإسلامي يمثل مسارا اجتهاديا ومؤسسيا يهدف إلى تحويل المبادئ الشرعية إلى أدوات تمويلية قابلة للتطبيق، مع المحافظة على ضوابط الشريعة ومقاصدها. كما تتوقف فاعلية التمويل الإسلامي على قدرته على تنظيم العلاقة التمويلية، وربط العائد بالمخاطرة أو بالنشاط الحقيقي، وتقديم صيغ تحقق التوازن بين المشروع والكفاءة. وبذلك، يشكل التمويل الإسلامي مجالا عمليا لتطوير الفكر المالي الإسلامي وتكييفه مع متطلبات الواقع الاقتصادي المعاصر.

3.2 النظام المصرفي والبناء المؤسسي للصيرفة الإسلامية

تمثل الصيرفة الإسلامية تطبيقاً مؤسسياً للتمويل الإسلامي داخل البيئة المصرفية، ولا يمكن فهم تطورها بمعزل عن طبيعة النظام المصرفي الذي تعمل ضمنه. ففاعلية المصارف الإسلامية ترتبط بمدى قدرة البنية القانونية والرقابية والتنظيمية على استيعاب خصوصيتها، وضمان توافق أدواتها التمويلية مع الضوابط الشرعية ومتطلبات العمل المصرفي المعاصر.

1.3.2 الإطار النظري للنظام المصرفي

يُعد النظام المصرفي أحد المكونات الرئيسة للبنية الاقتصادية المعاصرة، لما يؤديه من دور في تعبئة المدخرات، وتنظيم الائتمان، وتوجيه الموارد نحو النشاط الاقتصادي. ويتحدد هذا الدور من خلال شبكة من المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تضبط عمل المصارف وعلاقتها بالاقتصاد الكلي.

1.1.3.2 البنية المفاهيمية للنظام المصرفي

يمثل مصطلح النظام المصرفي مصطلحاً مركباً من مفهومي "النظام" و"المصرف"، وينتج عن هذا التركيب مدلول اصطلاحى يشير إلى إطار منظم تتفاعل داخله مكونات مؤسسية وقانونية وفنية. ويدل الجذر "ص ر ف" في اللغة العربية على التحول والتغيير، وتتفرع عنه معانٍ تتصل بالمبادلة والتحويل والإنفاق. وفي السياق المالى، يدل الصرف على مبادلة النقد بالنقد، كما يشير إلى تداول النقود وتحريكها في السوق، بما يكشف عن صلته المبكرة بالوظيفة المالية (ابن منظور، 1999، ص. 329). ومن هذا الأصل اللغوي اشتق مصطلح "المصرف" للدلالة على الجهة التي تُجرى فيها عمليات الصرف والتبادل المالى، في دلالة تجمع بين المكان والوظيفة (ابن فارس، 1979، ص. 342-343).

وفي الاستعمال الحديث، استُخدم المصرف للدلالة على البنك بوصفه مؤسسة مالية تتولى تجميع الفوائض النقدية من الأفراد والمؤسسات والقطاع العام، وتوظيفها في الإقراض أو الاستثمار وفق سياسات محددة، بما يبرز وظيفته في الوساطة المالية وتنظيم حركة الأموال (Thomson, 1911, pp. 44-45؛ حماد، 2008، ص. 421؛ الهيتي، 1998، ص. 30). وبذلك، انتقل مفهوم المصرف من دلالة الصرف والتحويل إلى دلالة المؤسسة المالية المتخصصة.

أما النظام المصرفي، فيقصد به الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تنتظم داخله البنوك والمؤسسات التي تمارس أعمالاً مصرفية تحت رقابة السلطة النقدية المختصة. ويشمل هذا الإطار القواعد القانونية، والتعليمات الرقابية،

والمعايير الاحترازية المنظمة لإنشاء البنوك وترخيصها، وحدود أنشطتها، وطبيعة تعاملها مع المودعين والمستفيدين من التمويل، بما يحقق الانضباط والاستقرار داخل الجهاز المصرفي.

ومن الناحية الوظيفية، يشير النظام المصرفي إلى منظومة مترابطة من المؤسسات والعمليات والآليات التي تتولى الوساطة بين وحدات الادخار ووحدات الاستثمار، من خلال تعبئة المدخرات وتوظيفها، وتنفيذ المدفوعات والتسويات، وإدارة السيولة والمخاطر. لذلك، لا يقتصر النظام المصرفي على المصارف ذاتها، بل يمتد إلى أنظمة الدفع، والأطر الرقابية، وآليات التنسيق مع السياسة النقدية، بما يجعله ركيزة أساسية في تخصيص الموارد المالية ودعم النشاط الاقتصادي.

2.1.3.2 نشأة وتطور النظام المصرفي

ارتبط تطور النظام المصرفي بتحويلات التجارة والإنتاج، وبالتزايد المستمر في الحاجة إلى أدوات أكثر كفاءة لحفظ الأموال ونقلها وتوظيفها. وقد ظهرت الممارسات المصرفية الأولى في الحضارات القديمة في سياق إدارة المعاملات المالية داخل بيئات اتسمت بتعدد العملات واتساع النشاط التجاري. ففي اليونان القديمة، ارتبط هذا النشاط بما عُرف بـ "التافلا" (tavla)، وهي الطاولة التي كان يستخدمها الصيارفة، المعروفون باسم "الترابيزيتا" (trapezitai)، في الأسواق لإجراء معاملاتهم، حيث مارسوا صرف العملات، وحفظ الأموال، ومنح القروض بفائدة، اعتماداً على الثقة الاجتماعية وسمعة الصيرفي في ظل غياب تنظيم قانوني ومؤسسي متكامل (Challoumis & Eriotis, 2025, p. 1).

وشهدت روما القديمة تطوراً مماثلاً من خلال نشاط "الأرجنتاري" (argentarii)، الذين باشرُوا عمليات الإيداع والإقراض وتسوية المدفوعات، بما يدل على انتقال العمل المصرفي من ممارسات فردية محدودة إلى أشكال أكثر تنظيمًا تخدم التجارة والأسواق المحلية (Andreau, 1999, p. 3). كما لم تكن هذه التطورات منفصلة عن تجارب أقدم في بلاد ما بين النهرين والعصر الميسيني، حيث اضطلعت المعابد بوظائف حفظ الأموال وتقديم القروض، استناداً إلى الثقة والالتزام الأخلاقي أكثر من استنادها إلى تنظيم قانوني رسمي. وقد أسهمت هذه التجارب المبكرة في تكوين الأساس الأولي للنشاط المصرفي الذي تطور لاحقاً في اتجاه بنى مؤسسية أكثر تنظيمًا وتعقيداً (Challoumis & Eriotis, 2025, p. 2).

وخلال العصور الوسطى، وخصوصاً مع اتساع التجارة الأوروبية، تطورت الممارسات المصرفية بفعل الحاجة إلى وسائل دفع وتسوية أكثر كفاءة من النقود المعدنية. وفي هذا السياق ظهرت النقود المصرفية، وأسهمت المعارض التجارية في تطوير التسوية غير النقدية، ولا سيما عبر استخدام الكمبيالات التي أتاحت نقل القيم بالقيود الدفترية

دون انتقال فعلي للنقود، بما خفّض مخاطر النقل وتكاليف المعاملات، ومهدّ لظهور مؤسسات مصرفية أكثر انتظامًا تخدم التجارة الإقليمية والدولية (Kindleberger, 1984, pp. 35–39).

وفي الإطار نفسه، مثّلت المراكز التجارية الإيطالية، خاصة فلورنسا والبندقية وجنوة، مجالًا حاسمًا لانتقال النشاط المصرفي من أعمال الصرافة المتفرقة إلى أشكال أكثر تنظيمًا. ويؤكد ذلك الأصل اللغوي لمصطلح "بنك"، إذ يرجع إلى الكلمتين الإيطاليتين القديمتين Banca أو Banco، اللتين كانتا تدلان على الطاولة أو المنضدة التي يزاوّل عليها الصرافون والمقرضون أعمالهم في الأسواق الإيطالية خلال القرون الوسطى. وقد عكس هذا الاستعمال الطابع العملي المبكر للنشاط المصرفي قبل تبلوره في صورة مؤسسات مستقلة؛ وجدي، 1954، ص. 363 (Thomson, 1911, pp. 44–45).

ثم تطورت بيوت المصارف الإيطالية، ولا سيما في فلورنسا والبندقية وجنوة، إلى نماذج مبكرة لمؤسسات مصرفية اعتمدت على الحسابات والتحويلات وإدارة الودائع بدلًا من التعامل النقدي المباشر. ومع ظهور البنوك العامة، مثل بنك البندقية وبنك أمستردام، دخل العمل المصرفي مرحلة أكثر تنظيمًا، إذ أسهمت هذه المؤسسات في الفصل بين النقود المعدنية والنقود المصرفية وتعزيز الثقة في وسائل الدفع الدفترية (Kindleberger, 1984, p. 41). وبذلك انتقل العمل المصرفي من ممارسات تجارية خاصة إلى بنية مؤسسية مهدت لاحقًا لظهور البنوك المركزية وتطور النظام المصرفي الحديث.

ومع بدايات العصر الحديث، برز تحول نوعي في البنية المصرفية تمثل في ظهور مؤسسات عامة لم تعد تقتصر على تلقي الودائع، بل تولت أيضًا تنظيم وسائل التسوية وتوحيد المدفوعات. ويُعد بنك أمستردام (Wisselbank) مثالًا واضحًا على ذلك، إذ أدى دورًا رئيسًا في تنظيم المدفوعات والفصل بين النقود الدفترية والنقود المعدنية. ورغم أن هذه المؤسسات لم تكن بنوكًا مركزية بالمعنى الحديث، فإنها مارست وظائف أساسية تتصل باستقرار النظام النقدي وتنظيم عمليات الدفع. ومع تراكم الخبرة المؤسسية واتساع حجم المعاملات، تطورت بعض هذه المؤسسات من إدارة المدفوعات إلى تقديم أشكال من الدعم في أوقات الأزمات عبر ضخ السيولة، وهو ما مهدّ لتبلور فكرة "المقرض الأخير". ويبرز تطور بنك إنجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوصفه نموذجًا لهذا التحول، حيث تراجع منطق الربح الخاص لمصلحة الوظيفة العامة المرتبطة بالاستقرار المالي (Ugolini, 2017, pp. 4–11).

ومع ازدياد تعقّد النشاط المصرفي، توسعت أدوات الضبط والإشراف، فظهرت القيود القانونية على عمليات البنوك، ومتطلبات الاحتياط والرسملة، وسياسات الرقابة والإفصاح، بوصفها استجابات تنظيمية تستهدف الحد من الهشاشة النظامية. وقد تعزز هذا الاتجاه بصورة أوضح بعد الصدمات الكبرى في مطلع القرن العشرين، إذ دفعت

أزمات 1929-1933 في الولايات المتحدة إلى إصلاحات مصرفية وتشديد ترتيبات الإشراف والرقابة، بما رسّخ مكانة البنوك المركزية ضمن منظومة الاستقرار المالي الحديثة (Ugolini, 2017, pp. 4-11).

وفي سياق مواز، ارتبطت نشأة نماذج الأعمال المصرفية الإسلامية بالإطار النصي الذي أسسه القرآن الكريم والسنة النبوية، إذ شكلت النصوص الشرعية المرجع الأساس لفقه المعاملات المالية من خلال إقرار مشروعية البيع، وتحريم الربا، وتنظيم التعاقد، وربط العائد بالنشاط الحقيقي، وتحميل المتعاملين تبعة المخاطر. كما قدمت السنة النبوية التطبيق العملي لهذه المبادئ، سواء من خلال التوجيه في المعاملات، أو من خلال إقرار ممارسات تجارية قائمة على الأمانة وتحمل المسؤولية، وهو ما وفر الإطار القيمي والتنظيمي الذي تشكلت في ظله المعاملات المالية في المجتمع الإسلامي الأول.

وفي هذا الإطار، لم تكن الممارسات ذات الطابع المصرفي في صدر الإسلام أعمالاً فردية معزولة، بل جاءت امتداداً لهذا الأساس الشرعي، وتحسدت في نماذج عملية واضحة. ومن ذلك ما نُقل عن الزبير بن العوام رضي الله عنه من قبوله أموال الناس على سبيل القرض لا الوديعة، تحرراً في ضبط المسؤولية الشرعية عن المال، ثم توظيفها في النشاط التجاري، بما يعكس إدراكاً مبكراً لمفهوم تعبئة الموارد وتحمل المخاطر. كما شهد العصر الأموي استخدام الصكوك، ولا سيما صكوك مروان بن الحكم، أداةً لتسوية المعاملات ونقل الحقوق المالية من دون تداول نقدي مباشر، بما يقترب من أنظمة الدفع غير النقدية (ناصر، 1996، ص. 7-10). وتبين هذه التجارب أن نماذج الأعمال المصرفية ذات الأساس الإسلامي نشأت تدريجياً في إطار نصي وتطبيقي متكامل سبق التنظير الفقهي والمؤسسي، وشكلت الأساس الذي قامت عليه المصرفية الإسلامية الحديثة.

3.1.3.2 بنية ومكونات النظام المصرفي

يتكوّن النظام المصرفي من مجموعة من المؤسسات المصرفية والمالية التي تؤدي أدواراً متكاملة، من أبرزها:

- أ. **المصرف المركزي ودوره في النظام المصرفي:** يمثل المصرف المركزي حجر الزاوية في النظام المصرفي، لما يضطلع به من وظائف تنظيمية ورقابية ونقدية تستهدف ضمان الاستقرار المالي والنقدي. وتشمل مهامه إصدار العملة، وإدارة السياسة النقدية، والإشراف على المصارف، والقيام بدور المقرض الأخير، إلى جانب تنظيم أنظمة الدفع والتسوية. ومن خلال هذه الوظائف يساهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي وضمان انتظام عمله.
- ب. **المصارف التجارية:** تمثل المصارف التجارية المكوّن الرئيس في النظام المصرفي، إذ تؤدي دور الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز. وتتمثل أنشطتها الأساسية في قبول الودائع، ومنح القروض، وتقديم خدمات الدفع والتحويل، إلى جانب خدمات مصرفية متنوعة للأفراد والمؤسسات (عبد الباقي، 2015، ص.

12-13). وتسهم هذه المصارف في تمويل النشاط الاقتصادي ودعم النمو عبر توجيه الموارد إلى مجالات الاستثمار والاستهلاك.

ت. المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية المساندة: تشمل هذه الفئة المؤسسات التي تركز على مجالات تمويل محددة، مثل المصارف الصناعية والزراعية والعقارية ومصارف الادخار، فضلاً عن مؤسسات التمويل التنموي (رمضان وجودة، 2006، ص. 5). وتبرز أهميتها في تلبية احتياجات تمويلية قد لا تغطيها المصارف التجارية، ولا سيما في مجالات التمويل طويل الأجل أو القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية.

ث. المصارف الإسلامية: تعد المصارف الإسلامية مكوناً متنامياً في عدد من النظم المصرفية، إذ تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على تحريم الفائدة والاعتماد على صيغ تمويل تقوم على المشاركة في الربح والخسارة. وتقدم هذه المصارف بدائل تمويلية، مثل المراجعة والمضاربة والمشاركة، وتسهم في توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي.

4.1.3.2 الوظائف الجوهرية والأنشطة التشغيلية للنظام المصرفي

تحدّد وظائف النظام المصرفي في مجموعة من الأدوار المترابطة التي تعبّر عن طبيعة تدخّله في النشاط الاقتصادي، سواء على مستوى التشغيل المالي اليومي أو على مستوى أثره البنوي في تخصيص الموارد والنمو الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً، تعبئة الموارد المالية والوساطة الائتمانية: يقوم النظام المصرفي بتجميع المدّخرات الفردية وحفظها في صورة ودائع منظمّة، بما يتيح تحويل الموارد المالية المتفرقة إلى أموال قابلة للتوظيف. ويرتبط بذلك منح الائتمان، إذ توفّر البنوك التمويل للوحدات الاقتصادية المحتاجة إلى السيولة من خلال آليات تعاقدية تنظّم العلاقة بين المودعين والمقترضين. كما يضطلع النظام المصرفي بدور الوسيط المالي الذي يربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز، بما يضمن تدفّق الأموال بين الأطراف المختلفة ضمن إطار مؤسسي منظم (Challoumis & Eriotis, 2025, pp. 2-3).

ثانياً، إدارة وسائل الدفع وتنظيم التدفّقات المالية: يتولّى النظام المصرفي تنظيم عمليات الدفع وتسوية المعاملات بين الوحدات الاقتصادية، من خلال توفير أدوات دفع مؤسسية تتيح انتقال القيم المالية دون الحاجة إلى التداول المادي للنقد. وتعمل المصارف التجارية، عبر القيود الدفترية والشيكات وأدوات التحويل وسندات الصرف، على خفض تكاليف المعاملات وتقليل المخاطر المرتبطة بالتبادل المباشر وتجاوز القيود الجغرافية والنقدية، بما يسهم في

تنشيط التجارة الداخلية والدولية. ويرتبط هذا الدور بدعم الاستقرار المالي والنقدي، سواء عبر تنظيم الائتمان، أو من خلال الدور المتنامي للبنوك المركزية في الإشراف والرقابة والتدخل عند الأزمات (Kohn, 1999, pp. 17–38).

ثالثاً، النظام المصرفي كنظام محاسبي وبنية لتسوية المعاملات: يؤدي النظام المصرفي وظيفة جوهرية بوصفه نظاماً محاسبياً منظماً لتبادل الثروة وتسوية المعاملات بين الوحدات الاقتصادية، حيث تتم عمليات نقل القيم عبر قيود محاسبية قائمة على الخصم والإضافة، دون الحاجة إلى وجود وسيط مادي للتبادل. وتنفذ المعاملات من خلال تسجيلات دفترية مباشرة في حسابات الأطراف المعنية، بما يسمح بتسوية الالتزامات ونقل الملكيات المالية بكفاءة عالية. وتبرز أهمية هذه الوظيفة في الاقتصادات التي تتسم بتعقيد الهياكل الإنتاجية وتعدد أشكال الأصول، إذ يتيح النظام المصرفي تسوية الاختلافات في أشكال الثروة عبر آليات القيد المحاسبي وإدارة المحافظ المالية، بما يساهم في خفض تكاليف المعاملات وتسريع عمليات التسوية، دون أن يكون لذلك تأثير مباشر على تحديد الأسعار أو النشاط الاقتصادي الحقيقي (Fama, 1980, pp. 39–42).

5.1.3.2 الإطار التنظيمي والرقابي للنظام المصرفي

يمثل الإطار التنظيمي والرقابي البيئة الحاكمة لعمل النظام المصرفي، إذ يحدد نطاق نشاط البنوك، وآليات ضبط المخاطر، وسبل حماية حقوق المتعاملين، بما يجعله شرطاً أساسياً لكفاءة الجهاز المصرفي واستقراره. ويتجلى هذا الإطار في ثلاث ركائز رئيسية:

أ. **الإطار القانوني والمؤسسي:** يُعدّ الإطار القانوني والمؤسسي الذي يعمل في ظله النظام المصرفي من المحددات الأساسية لكفاءته واستقراره؛ إذ إن وضوح القواعد القانونية، وفعالية إنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، تساهم في تقليص المخاطر التشغيلية وتعزيز الثقة في المعاملات المصرفية. وفي المقابل، يؤدي ضعف هذه الأطر أو عدم اتساقها إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وتراجع الثقة المؤسسية، بما ينعكس سلباً على أداء النظام المصرفي وقدرته على الاضطلاع بوظائفه الاقتصادية بكفاءة (Schmidt & Hryckiewicz, 2006, pp. 9–10).

ب. **الرقابة المصرفية ودور المصرف المركزي:** تستند الرقابة المصرفية الفعالة إلى هذا الإطار القانوني والمؤسسي، إذ تمكن السلطات النقدية، وفي مقدمتها البنك المركزي، من ممارسة مهام الإشراف والتنظيم والرقابة على المؤسسات المصرفية، من خلال متابعة الملاءة المالية، ورصد مستويات المخاطر، وضمان الالتزام بالمعايير الاحترازية، بما يعزز الاستقرار المالي ويحدّ من المخاطر النظامية التي قد تهدّد سلامة النظام المصرفي ككل.



ت. الامتثال المصرفي: يُمثل الامتثال المصرفي أحد المكونات الجوهرية للإطار التنظيمي والرقابي، إذ يهدف إلى ضمان التزام البنوك بالتشريعات والتعليمات الرقابية، وحماية حقوق المتعاملين، وتعزيز الشفافية والنزاهة في العمل المصرفي. ولا يتحقق الامتثال الفعّال بمجرد وجود قواعد مكتوبة، بل يتطلب مؤسسات قادرة على التطبيق والإنفاذ، وبنية قانونية متماسكة تدعم آليات الحوكمة والرقابة، بما يرسّخ ثقافة الانضباط والالتزام داخل الجهاز المصرفي.

وعليه يقوم الإطار التنظيمي والرقابي للنظام المصرفي على منظومة قانونية ومؤسسية. وكلما كانت هذه المنظومة أكثر قوة واتساقاً، تعزّزت حماية الحقوق، وترسّخت الثقة في الجهاز المصرفي، وتراجعت مظاهر الهشاشة واحتمالات الأزمات المالي.



2.3.2 الصيرفة الإسلامية: مدخل نظري وتنظيمي

تستمد الصيرفة الإسلامية أهميتها من خصوصيتها الشرعية والوظيفية والتنظيمية، بما يجعلها مكوناً فاعلاً ضمن البنية المصرفية المعاصرة. وترتبط هذه الخصوصية بطبيعة صيغها التمويلية، وعلاقتها بالنظام المصرفي، وآليات تفاعلها مع السلطة النقدية والأطر الرقابية السائدة.

1.2.3.2 الإطار المفهومي والتطوري للمصارف الإسلامية

أولاً. مفهوم المصارف الإسلامية وتعريفها المؤسسي

يُعدّ مصطلح "المصرف الإسلامي" تركيباً وصفيّاً يتكوّن من عنصرين: الأول هو "المصرف"، بما يحيل إلى الوظيفة المالية في بعدها المؤسسي من حيث تجميع الأموال وتوظيفها وإدارتها؛ والثاني هو "الإسلامي"، بما يحدد المرجعية الشرعية التي تُمارس في إطارها هذه الوظيفة. ومن ثمّ، لا تدل التسمية على نشاط مصرفي فحسب، بل على مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في تنظيم المعاملات وتوجيه النشاط المالي.

وقد تعددت تعريفات المصرف الإسلامي تبعاً لاختلاف الزوايا المعتمدة في النظر إليه؛ فمن حيث الوظيفة المالية والاستثمارية، عُرّف بأنه واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتوظيفها في قنوات المشاركة والاستثمار بعيداً عن سعر الفائدة، من خلال صيغ المضاربة، والمشاركة، والمتاجرة، والاستثمار المباشر، إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية وفق الصيغ الشرعية نظير أجرة، بما يحقق القسط، والتنمية، والاستقرار (محمد، 1998، ص. 82).

ومن الزاوية التنموية، يُنظر إلى المصرف الإسلامي بوصفه مؤسسة نقدية ومالية لا يقتصر دورها على جذب الموارد النقدية، بل يمتد إلى توظيفها توظيفاً فعالاً ضمن إطار الشريعة الإسلامية، بما يخدم مصالح الأمة ويدعم التنمية الاقتصادية (العجلوني، 2008، ص. 105). كما تبرز بعض التعريفات ببعده الاجتماعي، إذ تنظر إليه بوصفه مؤسسة مالية ومصرفية تعمل على تجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة، بما يسهم في بناء مجتمع التكافل وتحقيق عدالة التوزيع (عبد الرؤوف، 1983، ص. 2035).

وفي مقابل هذه المقاربات، تركز تعريفات أخرى على معيار التمايز عن المصرف التقليدي، فتعرّفه بأنه مؤسسة تقدم الخدمات المصرفية وتمارس أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً في جميع الصور والأحوال (عبد الله وطّاد، 2006، ص. 23).

واستناداً إلى هذه التعريفات، يمكن النظر إلى المصرف الإسلامي بوصفه مؤسسة مصرفية ذات مرجعية شرعية، تجمع بين تعبئة الموارد وتوظيفها، والالتزام بأحكام الشريعة، وخدمة مقاصد التنمية والعدالة والتكافل. وتبعاً لذلك، لا

تنحصر خصوصيته في استبعاد الفائدة الربوية، بل تمتد إلى طبيعة الغايات التي يُوجَّه إليها النشاط المالي، والإطار القيمي والشرعي الذي يحكم أدواته ووظائفه.

ثانياً. مسار التطور التاريخي والمؤسسي للمصرفية الإسلامية

تطوّرت المصرفية الإسلامية عبر مسار فكري ومؤسسي انتقل من التصرّو النظري إلى التطبيق العملي، وأسهمت عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية في بلورة هذا النموذج وترسيخ موقعه ضمن النظم المصرفية الحديثة. قامت المعاملات المالية في صدر الإسلام على قواعد شرعية نظّمت التعاملات بما يلائم طبيعة الحياة الاقتصادية آنذاك، مع الرجوع إلى النص والاجتهاد عند الحاجة. ومع اتساع الدولة الإسلامية ونمو النشاط التجاري، تفعّلت صيغ فقهية متعدّدة مثل الإيداع، والقراض، والمضاربة، والحوالة، والصرف؛ وهي صيغ شكّلت الأساس التاريخي والعملي لعدد من الوظائف التي تؤديها المصارف الحديثة (حمود، 1982، ص. 43).

فالإيداع مثّل صورة مبكرة لحفظ الأموال والتصرف فيها وفق إذن صاحبها، حيث يُميّز بين ودیعة تحفظ كما هي، وودیعه يُؤذّن في استثمارها مع ضمان ردّها عند الطلب (الهيّتي، 1998، ص. 37). كما مثّلت المضاربة أداة استثمارية مشروعة قائمة على تقاسم العائد والمخاطر، في مقابل تحريم الربا لما ينطوي عليه من ظلم وإخلال بعدالة التوزيع. وظهر أيضاً استخدام الصكوك والصرف في المراكز التجارية الكبرى، خاصة في البصرة، بما يدل على وجود تنظيم مالي متقدم في إطار الشريعة (حمود، 1982، ص. 43).

وعليه، فإن المصرفية الإسلامية ليست بناءً مستحدثاً منفصلاً عن التراث المالي الإسلامي، بل هي امتداد تاريخي لممارسات مالية نشأت داخل الاقتصاد الإسلامي وتطورت وفق حاجاته.

وبرز الاهتمام المعاصر بالمصرفية الإسلامية في سياق البحث عن نماذج مالية يستند إلى المرجعية الشرعية، في مقابل هيمنة النماذج الاقتصادية والمصرفية الغربية على واقع العالم الإسلامي (حمود، 1982، ص. 13؛ القرضاوي، 1995، ص. 24). وقد مثّل تأسيس المصارف الإسلامية استجابة فكرية ومؤسسية لحاجة مزدوجة: تجاوز التعامل بالفائدة الربوية، وبناء مؤسسات مالية قادرة على توظيف الموارد وفق أحكام الشريعة ومتطلبات التنمية المعاصرة (المغربي، 2004، ص. 84).

وقد ساعد على تبلور هذا التوجه عدد من العوامل، أبرزها: تنامي الوعي الإسلامي، واتساع الرفض المجتمعي للمعاملات الربوية، وازدياد الاهتمام بالبدیل المصرفي الإسلامي، فضلاً عن الجهود العلمية التي سعت إلى تأصيل الاقتصاد الإسلامي، والحاجة العملية إلى أدوات تمويلية تجمع بين المشروعية والكفاءة (الأنصاري وآخرون، 1988، ص. 12-53).



وقد مرّ هذا المسار المعاصر بمراحل أساسية، تمثلت فيما يلي:

مرحلة التكوين الفكري والطرح النظري (قبل 1940)

اتسمت هذه المرحلة بالطابع التنظيري، حيث انصبّ الاهتمام على نقد النظام المصرفي الربوي والبحث عن بدائل شرعية، دون أن يتبلور بعد نموذج مؤسسي مكتمل. وقد أسهم في هذا التأسيس عدد من رواد الاقتصاد الإسلامي، مثل أنور إقبال قريشي، ونعيم صديقي، ومحمد حميد الله، وأبي الأعلى المودودي، وعيسى عبده، ومحمود أبو السعود، وحسن البناء، ومحمد الغزالي، من خلال كتابات تناولت النظام الاقتصادي الإسلامي، ونقد النظم الوضعية، وقضية الربا والفائدة (صديقي، 1987، ص. 80، 110-111؛ الزرقاء، 1980، ص. 155). وقد هيأت هذه المرحلة الأرضية الفكرية للمصرفية الإسلامية، لكنها بقيت في حدود التأصيل النظري دون ترجمة مؤسسية مكتملة (الأنصاري وآخرون، 1988، ص. 16).

مرحلة الانطلاق العملي والتأسيس الواقعي (1940-1975)

تمثلت هذه المرحلة بداية الانتقال من الفكرة إلى التجربة. فقد شهدت ماليزيا سنة 1940 إنشاء صناديق ادخار تستهدف تشجيع الادخار بعيداً عن الفائدة، ثم ظهرت في باكستان سنة 1950 محاولات أكثر وعياً بتصميم نموذج مصرفي متوافق مع الشريعة (عبد الله وسعيفان، 2008، ص. 32). وفي العالم العربي، تمثلت تجربة ميت غمر في مصر سنة 1963 أول محاولة تطبيقية جادة، رغم ما واجهته من عوائق عملية وسياسية وفكرية، قبل أن يتواصل المسار بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 (حمود، 1982، ص. 15). كما ظهرت في هذه المرحلة مبادرات تحضيرية مؤسسية، من أهمها مشروع «اللجنة التحضيرية لبيت التمويل الكويتي» (حمود، 1982، ص. 14؛ صديقي، 1987، ص. 76).

مرحلة البناء المؤسسي والنمو الرسمي (1975-1990)

تمثل هذه المرحلة الانطلاق الرسمي للمصرفية الإسلامية. ففيها تأسس بنك دبي الإسلامي سنة 1975 بوصفه أول بنك تجاري إسلامي حديث، كما تأسس في السنة نفسها البنك الإسلامي للتنمية بجدة، بما منح المصرفية الإسلامية بعداً دولياً مؤسسياً (صديقي، 1987، ص. 76؛ الكفراوي، 1998، ص. 203). ثم تتابع إنشاء المصارف الإسلامية، مثل بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي سنة 1977، ثم البنك الإسلامي الأردني سنة 1978، وبنك البحرين الإسلامي سنة 1979 (عطية، 1993، ص. 23 وما يليها). كما شهدت هذه المرحلة محاولات لإصلاح الأنظمة المالية في باكستان والسودان وإيران، إلى



جانب توسع العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا وبعض الدول العربية (الأنصاري وآخرون، 1988، ص. 16). وتميّزت هذه المرحلة بإرساء البنية المؤسسية وانتقال المصرفية الإسلامية من التجربة المحدودة إلى القطاع المنظم.

مرحلة التوسع العالمي والتنظيم القانوني (1990-2010)

شهدت هذه المرحلة تحوّل المصرفية الإسلامية إلى قطاع معترف به دولياً، مدعوماً بأطر تنظيمية ومؤسسية. ففي سنة 1990 أنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ثم تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2002، بما أسهم في توحيد المعايير الشرعية والمحاسبية وتعزيز استقرار القطاع (الموقع الرسمي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية). كما توسعت النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، وبرزت الصكوك الإسلامية كأداة تمويل رئيسية، إلى جانب سنّ تشريعات خاصة بالمصرفية الإسلامية في عدد من الدول، واعتراف مؤسسات دولية كبرى بهذا النموذج. وقد اتسمت هذه المرحلة بالانتشار الجغرافي خارج المجال الإسلامي التقليدي نحو آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

مرحلة التحوّل الرقمي والتكامل المالي (من 2010 إلى الآن)

دخلت المصرفية الإسلامية في هذه المرحلة طوراً جديداً يقوم على التحديث التقني والتكامل مع مبادئ التمويل المستدام. فقد اتجهت المؤسسات المالية الإسلامية إلى رقمنة خدماتها، وتطوير تطبيقات ومنصات مالية حديثة، وتبني حلول التكنولوجيا المالية الإسلامية. كما برز اهتمام متزايد بالأدوات المرتبطة بالاستدامة والاقتصاد الأخضر، بما يعكس توسع وظيفة المصرفية الإسلامية من مجرد الامتثال الشرعي إلى الإسهام في بناء نموذج مالي يجمع بين الكفاءة والمسؤولية الأخلاقية والتنمية.

ويُظهر تتبّع هذا التطور أن المصرفية الإسلامية انتقلت من التأصيل التاريخي إلى التنظير، ثم إلى التجربة العملية والبناء المؤسسي، قبل أن تتجه إلى التوسع الدولي والتحديث الرقمي المرتبط بمتطلبات الاستدامة. ويؤكد ذلك أنها أصبحت قطاعاً مالياً قائماً بذاته، تتحدد فاعليته بقدرته على الجمع بين المرجعية الشرعية والكفاءة المؤسسية والتطور العملي.

2.2.3.2 السمات الجوهرية والوظائف للمصرفية الإسلامية

أولاً. سمات المصرفية الإسلامية

- تتميز المصرفية الإسلامية بجملة من الخصائص المرتبطة بمرجعيتها الشرعية وطبيعتها وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يميزها عن المصرفية التقليدية في الأسس والآليات والغايات، وذلك على النحو الآتي:
- الالتزام الشرعي: تخضع جميع أنشطة المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة، حيث يشكل معيار الحلال والحرام الضابط الأساسي للمعاملات المالية وسلوك المؤسسات (عبد الحميد، 1992، ص. 30).
 - الأساس القيمي: يقوم النشاط المصرفي الإسلامي على منظومة أخلاقية تهدف إلى تحقيق العدل في توليد الثروة وتوزيعها، وتقييد حركة المال بضوابط تمنع الكسب غير المشروع والمضاربات غير المنتجة (المكاوي، 2017، ص. 398).
 - تقاسم المخاطر والعوائد: يعتمد التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة بدل الإقراض، حيث يرتبط العائد بنتائج النشاط الاقتصادي، ويوزع الربح والخسارة وفق قواعد شرعية، أهمها: العُثم بالعم والخراج بالضمان (القرضاوي، 1994، ص. 38).
 - تنوع الأدوات التمويلية: تتسم المصارف الإسلامية بتعدد صيغ التمويل والاستثمار، بما يمنحها قدرة على التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعاصر دون الإخلال بالضوابط الشرعية، ويجعلها أقرب إلى نموذج المصارف الشاملة (محمد، 2010، ص. 7).
 - البعد الاجتماعي: لا يقتصر نشاطها على تحقيق الربح، بل يرتبط بأهداف اجتماعية، خاصة تعزيز العدالة في توزيع الدخل ودعم الفئات ذات الدخل المحدود، بما يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي (محمد، 1983، ص. 52).

ثانياً: أهداف المصرفية الإسلامية

- تتجه المصرفية الإسلامية إلى تحقيق أهداف تتجاوز البعد الربحي، وتتمحور حول توظيف المال في إطار تنموي متوازن، ويمكن إجمالها في الآتي:
- توظيف الثروة النقدية: تهدف إلى توجيه الأموال نحو الاستثمار المنتج بدل الاكتناز، بما يسهم في تنشيط الاقتصاد وتقليل الاختلالات الهيكلية.
 - تحقيق التنمية الشاملة: تقوم على ربط العائد بالنشاط الإنتاجي الحقيقي، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع، ويسهم في تقليل التضخم وتعزيز الاستقرار (الفنجري، 1980، ص. 94).

- تعبئة المدخرات وتوجيهها: تعمل على جذب المدخرات وتوظيفها في قنوات مشروعة، بما يعزز الثقة في النظام المالي ويدعم الاستثمار المنتج داخل الاقتصاد (محمد، 1983، ص. 57-59).
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة: تسعى إلى الحد من التركيز المالي ومنع الاستحواذ غير المشروع، بما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويحد من التفاوت (الجارحي، 1981، ص. 49-50).
- تعزيز التكافل الاجتماعي: تسهم في دعم الفئات المحتاجة وتمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي، إضافة إلى إدارة أموال الزكاة والوقف ضمن إطار شرعي.
- تعزيز الاستقرار المالي: تعتمد على صيغ تمويل قائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر، بما يقلل من هشاشة النظام المالي المرتبطة بالإقراض الربوي والمضاربات (عبد الرؤوف، 1983، ص. 2042؛ قحف، 1997، ص. 365).

ثالثاً. الخدمات المصرفية الإسلامية

تتشابه الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، من حيث الوظيفة العامة، مع كثير من الخدمات المعروفة في المصارف التقليدية، لكنها تختلف عنها في المرجعية والغاية. ويمكن تصنيف هذه الخدمات إلى أربعة أنواع رئيسية:

أ. **الخدمات المصرفية:** تشمل الخدمات التي يقدمها المصرف من دون توظيف مباشر للأموال في الاستثمار، مثل فتح الحسابات الجارية، وخدمات الإيداع، وإصدار الشيكات وكشوف الحسابات، والحوالات المصرفية، وخطابات الضمان، والاعتماد المستندي، وعمليات المقاصة، فضلاً عن خدمات أمناء الاستثمار وخزائن الأمانات (الأنصاري وآخرون، 1988، ص. 57). وتندرج هذه الخدمات ضمن الأعمال غير التمويلية، لأن المصرف لا يتحمل فيها مخاطر السوق أو الائتمان، وإنما يؤدي وظائف إدارية وتنظيمية تسهل المعاملات اليومية، وتدعم استمرارية العلاقة مع العملاء، وتمهد لخدمات التمويل والاستثمار.

ب. **الخدمات التمويلية والائتمانية:** تمثل هذه الفئة جوهر النشاط المصرفي من حيث توفير التمويل للأفراد والمؤسسات وفق صيغ مشروعة بديلة عن القرض الربوي، على أن يتم السداد لاحقاً وفق شروط و ضمانات محددة. وقد تتداخل فيها الجوانب الإجرائية والتمويلية، كما في بعض صور الاعتماد المستندي التي تجمع بين الخدمة المصرفية والتسهيل المالي، وهو تداخل لا يغيّر من خضوعها للضوابط الشرعية (حمود، 1982، ص. 70).

ت. **الخدمات الاستثمارية:** يقوم المصرف في هذا النوع بتوظيف أمواله أو أموال المودعين في مشروعات استثمارية مشروعة، من خلال صيغ مثل المشاركة، والمضاربة، والمراحة، والإجارة، والاستصناع، إضافة إلى الاكتتاب في

أسهم الشركات المباحة. وتمثل هذه الخدمات محور العمل المصرفي الإسلامي، لأنها تجمع بين تحقيق العائد المشروع، وتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بما يدعم النمو الاقتصادي ويحقق مصلحة المصرف والمودعين معاً.

ث. **الخدمات التكافلية:** تجسّد هذه الخدمات البعد الاجتماعي للمصرفية الإسلامية، إذ لا يقتصر دور المصرف على الوساطة المالية، بل يمتد إلى الإسهام في تحقيق التكافل الاجتماعي. ومن صور ذلك تحصيل أموال الزكاة والصدقات والتبرعات وتوزيعها في مصارفها الشرعية أو توجيهها إلى برامج تنموية، وتمويل المشروعات الصغيرة للفئات محدودة الدخل، وتقديم القروض الحسنة للحالات الاجتماعية الطارئة، والنظر في جدولة الديون أو إسقاطها عند قيام مسوّغات شرعية (ناصر، 1996، ص. 87-93).

3.2.3.2 الأبعاد التنظيمية للمصرفية الإسلامية

تتمثل الأبعاد التنظيمية للمصرفية الإسلامية في القواعد والهيكل التي تضبط عملها داخل النظام المصرفي، من حيث الحوكمة الشرعية، والرقابة، وإدارة المخاطر، والالتزام بالمتطلبات القانونية. وتبرز هذه الأبعاد في كيفية تنظيم المصرف الإسلامي بما يضمن توافق نشاطه مع أحكام الشريعة، مع اندماجه في الإطار المصرفي والرقابي العام.

أولاً. أوجه التمايز والتشابه بين المصرفية الإسلامية والتقليدية

رغم اختلاف المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية في المرجعية الشرعية وطبيعة العقود وآلية توليد العائد، فإنهما تشتركان في عدد من الوظائف المصرفية العامة، مثل تعبئة المدخرات، وتقديم خدمات الدفع والتحويل، وتمويل الأفراد والمؤسسات، والخضوع للأطر التنظيمية والرقابية. ومن ثم، فإن المقارنة بين النموذجين لا تقوم على تعارض مطلق، بل على تمييز بين التشابه الوظيفي والتنظيمي من جهة، والاختلاف المرجعي والتعاقدي من جهة أخرى. وفيما يلي، يبيّن الجدول رقم (03) والجدول رقم (04) أبرز نقاط التشابه بين النظامين على مستوى الوظائف والتنظيم، وأهم أوجه التمايز بينهما من حيث المرجعية والأدوات والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (01): أوجه التشابه بين المصرفية الإسلامية والتقليدية

أوجه التشابه	المصرفية الإسلامية	المصرفية التقليدية
من حيث الطبيعة المؤسسية	يعمل كلاهما ضمن مؤسسات مصرفية منظمة تمارس النشاط المصرفي وتقدم مجموعة من الخدمات المالية للعملاء في إطار النظام المصرفي.	
من حيث الخضوع للرقابة المصرفية	يخضع كلاهما للأطر التنظيمية والرقابية التي تضعها السلطات النقدية والمصرفية المختصة، ويلتزمان بالقوانين والتعليمات والضوابط المنظمة للعمل المصرفي، بما يضمن سلامة المعاملات والاستقرار المصرفي.	
من حيث نوعية الخدمات المصرفية	يقدم كلاهما مجموعة من الخدمات المصرفية الأساسية، من بينها فتح الحسابات، وتقديم وسائل الدفع والتحويل، وخدمات الصرف، وتوفير التمويل، وإدارة الودائع، وغيرها من الخدمات المرتبطة بالنشاط المصرفي.	

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى (العجلوني، 2008، ص. 120)

الجدول رقم (02): أوجه التمايز بين المصرفية الإسلامية والتقليدية

أوجه التمايز	المصرفية الإسلامية	المصرفية التقليدية
الهدف	تحقيق التوازن بين تنمية الثروة ونشر قيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مع الالتزام الصارم بأحكام المعاملات المالية الإسلامية.	تعظيم الأرباح كهدف أساسي ونهائي، ويتخذ من سعر الفائدة محوراً رئيساً لنموذج أعماله، مع تقديم القروض والائتمان كمنتج رئيسي.
جذور النشأة والتطور التاريخي	استجابة فكرية وعملية للتحديات الأخلاقية والاقتصادية التي أفرزها النظام المصرفي التقليدي وكمحاوله جادة لإصلاح النظام المالي وتخليصه من ممارسات الربا والاحتكار والغرر.	تبلور في سياق اقتصادي مادي يعزز تراكم رأس المال بغض النظر عن الأبعاد القيمية والأخلاقية، واتخذ من الفائدة أداة محورية لتحقيق أرباحه وتوسيع نشاطاته.
البنية المفاهيمية والهيكليّة	مؤسسة مالية متكاملة تستقبل الأموال وتوظفها في عقود وآليات متوافقة مع مبادئ الشريعة، وتقوم على استثمار حقيقي للموارد المالية وفق ضوابط محددة.	كيان مالي يقوم بالوساطة بين المودعين والمقرضين، ويعتمد على الإقراض والاقتراض بفائدة محددة سلفاً كنموذج رئيسي للعمل.
المقاصد النهائية والأولويات الاستراتيجية	يعد وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال وتنميته وفق ضوابط أخلاقية وقيمية.	تركز المصرفية التقليدية على العائد المالي ضمن إطار قانوني وضعي، بينما تضيف المصرفية الإسلامية بعداً شرعياً يضبط طبيعة العائد ومجالات التوظيف.
آليات التمويل وطبيعته	يعتمد منظومة متكاملة من صيغ التمويل القائمة على قواعد المشاركة في الربح والخسارة، وتشمل عقود البيوع والمشاركة، والإجارة.	يرتكز على منح التمويل القائم على الدين مع ضمانات سداد وفوائد محددة، بغض النظر عن نتائج المشروع الممول.
الوظيفة الجوهرية والدور الرئيسي	يضطلع بدور الشريك الفاعل في الاستثمار، ويشارك في الربح والخسارة، مما يعزز المسؤولية المشتركة والاهتمام بنجاح المشروعات الممولة.	يقتصر دوره على المقرض والممول بالفائدة، دون مشاركة فعلية في إدارة المشروعات أو تحمل مخاطرها.
طبيعة العلاقة مع المتعاملين	تتأسس العلاقة على عقود شراكة أو بيع أو استصناع أو مضاربة، ويُعامل العميل كشريك أو مشتري أو مستصنع، وليس كمقترض أو مدين.	تقوم العلاقة على أساس دائن ومدين، حيث يتعامل المصرف مع العميل كمقترض يجب عليه سداد أصل القرض مع الفوائد المترتبة، بغض النظر عن ظروفه الاقتصادية.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

مصادر الأموال وطبيعتها	يعتمد على رؤوس أموال حقيقية واستثمارات قائمة على أصول ملموسة، ويتجنب التعامل بالديون المجردة أو المشتقات المالية غير المغطاة	يعتمد بشكل كبير على الديون والقروض البنكية وعلى تداول الأوراق المالية، مما يعزز الاقتصاد الرمزي على حساب الاقتصاد الحقيقي.
ملكية الأصول وطبيعة التصرف فيها	يتملك الأصول فعلياً قبل بيعها أو تأجيرها للعملاء، مما يضمن ارتباط التمويل بأصول حقيقية وعمليات اقتصادية فعلية.	لا يشترط تملك الأصول، بل يقوم بإقراض قيمتها النقدية مباشرة، مما يفصل التمويل عن الاقتصاد الحقيقي في كثير من الأحيان.
آليات توزيع الأرباح وتحمل الخسائر	يوزع الأرباح والخسائر وفقاً لطبيعة العقد المبرم، ولا يضمن رأس المال في حالات المضاربة، ويشارك في تحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار.	يضمن تحصيل الفائدة المتفق عليها بغض النظر عن نتائج النشاط الممول، ولا يشارك في تحمل الخسائر التي قد تنجم عن المشروع.
آليات احتساب الأرباح وطبيعتها	يعتمد على تحقيق الربح المشروع الناتج عن تفاعل عناصر الإنتاج (المال والعمل والضمان)، وليس على الفائدة الثابتة المضمونة.	يحتسب الفائدة كنسبة محددة من أصل الدين، بغض النظر عن الأداء الفعلي للمشروع أو الاستثمار.
فلسفة الادخار وآلياته	يتعامل مع الادخار بوصفه اتفاقاً على تأجيل الاستهلاك الحالي مقابل عائد مستقبلي غير محدد سلفاً، وليس ديناً بفائدة.	يقدم فائدة ثابتة على المدخرات، مما يكرس مفهوم الكسب من المال دون عمل أو مخاطرة.
نظام الرقابة والإشراف	يخضع لرقابة مزدوجة: رقابة شرعية تضمن التزامه بأحكام الشريعة، ورقابة مصرفية رسمية كسائر المؤسسات المالية.	يخضع فقط للرقابة المصرفية الرسمية التي تهتم بالجوانب المالية والفنية دون النظر في المشروعية الشرعية.
التعامل مع حالات التعثر والإعسار	يتعامل بروح الشريعة الإسلامية التي تحث على إنظار المعسر، ويراعي الإعسار الواقعي، ويمنح فرصاً للسداد دون تحميل العميل أعباء إضافية.	: يستمر في احتساب الفوائد على المتأخرات، بل ويفرض فوائد تأخير إضافية، ويلاحق العميل قانونياً دون مراعاة كافية لظروفه.
الدور الاقتصادي والقيمة المضافة	يتجاوز دور الوسيط المالي التقليدي إلى المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي الحقيقي، عبر عقود استثمار وتمويل متنوعة تساهم في دعم الإنتاج وتوسيع القاعدة الاقتصادية.	يقتصر دوره غالباً على الإقراض والتمويل النقدي المرتكز على سعر الفائدة، مما يجعله بعيداً عن المشاركة المباشرة في الأنشطة الإنتاجية.
البعد الاجتماعي والتنموي	يسهم بفاعلية في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال دعم المشروعات الإنتاجية وتوزيع الثروة بشكل أكثر توازناً	يسعى في المقام الأول وراء الربح، وغالباً ما تؤدي ممارساته إلى تعميق الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى (التركماني، 1988، ص 242-244؛ الأنصاري وآخرون، 1988، ص 39 وما يليها؛ العززي، 2012، ص 24 وما يليها)

يتضح من المقارنة أن المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية تتشابهان في الوظائف المصرفية العامة وفي الخضوع للإطار التنظيمي والرقابي، غير أنهما تختلفان في المرجعية، وطبيعة العقود، وآلية توليد العائد، ونطاق الرقابة. وتبرز خصوصية المصرفية الإسلامية في ربط النشاط التمويلي بضوابط الشريعة وبالأصول أو المنافع أو الأنشطة الاقتصادية المشروعة، وهو ما يجعلها قابلة للإسهام في تطوير النظام المصرفي متى توفرت شروط التطبيق المؤسسي والرقابي الملائم.

ثانياً. مسارات التحول نحو المصرفية الإسلامية

أبرز اختلاف البيئات المصرفية والأطر القانونية والرقابية مسارات متعددة للتحول نحو المصرفية الإسلامية، تتراوح بين التطبيق الجزئي داخل المصارف التقليدية والتحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي، مع مراعاة متطلبات الامتثال الشرعي وشروط الاندماج في النظام المصرفي العام. وتتمثل هذه المسارات في:

أ. **النوافذ والأوعية الإسلامية:** يقوم هذا المسار على إدخال خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة داخل المصرف التقليدي دون تعديل جذري في هيكله. ويُعرف بنموذج "النوافذ الإسلامية"، ويشمل إصدار أوعية ادخارية متوافقة مع الشريعة، وإنشاء صناديق استثمارية شرعية، وتقديم أدوات تمويل إسلامية ضمن النشاط القائم (ناصر، 1996، ص. 336). ويُعدّ هذا النموذج مدخلاً تدريجياً محدود الأثر من حيث الاستقلال المؤسسي.

ب. **الفروع الإسلامية:** تمثّل الفروع الإسلامية وحدات تابعة للمصارف التقليدية، تعمل بهيكل إداري ومالي شبه مستقل، وتقدّم خدمات متوافقة مع الشريعة (ولد عالي، 2011، ص. 375). وقد ظهرت استجابةً للطلب المتزايد على المنتجات الإسلامية، إلا أنّها تثير إشكالات تتعلق بمدى استقلالها الفعلي. ويُشترط لضمان مشروعيتها: سلامة مصادر الأموال، واعتماد صيغ تمويل شرعية حقيقية، وتفعيل الرقابة الشرعية، وتوفير درجة مناسبة من الاستقلال التنظيمي.

ت. **تحويل مصرف قائم:** يقوم هذا المسار على تحويل المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي وفق خطة تدريجية منمّنة. ويستند إلى محاور رئيسة تشمل: الحصول على التراخيص، وإعادة الهيكلة الإدارية والبشرية، وتطوير البنية الفنية، وبناء الإطار الشرعي للعقود والمنتجات، إلى جانب دعم التحول إعلامياً وتسويقياً (ناصر، 1996، ص. 352-354). ويُعدّ هذا الخيار أكثر تعقيداً بسبب الارتباط بالبنية التقليدية السابقة.

ث. **إنشاء مصرف إسلامي جديد:** يتيح هذا المسار بناء المؤسسة منذ البداية وفق متطلبات الشريعة، دون قيود ناتجة عن هياكل تقليدية، مما يجعله من أكثر الخيارات انسجاماً من حيث التصميم المؤسسي (ناصر، 1996، ص. 362). غير أنّ نجاحه يتوقف على توفر بيئة قانونية داعمة، وكفاءات بشرية مؤهلة، ورؤية مؤسسية واضحة.

ج. **التحول الشامل للنظام المصرفي:** يتجاوز هذا المسار مستوى المؤسسة إلى مستوى النظام الاقتصادي ككل، باعتبار أن المصرفية الإسلامية جزء من منظومة اقتصادية متكاملة (الماروني، 1986، ص. 259). وعليه، فإن التحول الكامل يقتضي إصلاحاً اقتصادياً شاملاً، ولا يتم بصورة فورية، بل عبر مرحلة انتقالية تدريجية



لتقليل الاعتماد على المعاملات الربوية. وفي هذا الإطار، تشمل أهم إجراءات التحول (الجارحي، 1981، ص. 80-83):

- تأسيس نظام ضريبي مستقل وشامل للثروة والدخل، يُراعى فيه جمع الزكاة وتوزيعها بشكل دوري ومنظم، إلى جانب فرض ضرائب عادلة تستند إلى آليات محكمة لتقييم الثروات والدخول. كما يستلزم هذا التحول تطوير البنية التحتية للمؤسسات الضريبية، وتزويدها بالمعدات التقنية المناسبة.
- التحول التدريجي من نظام الاحتياطي الجزئي إلى نظام الاحتياطي الكلي، بما يضمن عدم تعرض المصارف للإفلاس، مع إتاحة الفرصة لهذه المؤسسات لتصفية الودائع المستحقة للمتعاملين تدريجياً. ويتطلب ذلك تخفيف القيود على منح القروض للعملاء وعدم التوسع فيها، لتجنب أي انكماش اقتصادي محتمل، مع وضع قواعد وأسس منظمة للاستثمار وفق المنهج الإسلامي.
- تحويل المصارف التجارية تدريجياً إلى مصارف إسلامية، وتدريب العاملين فيها على مهام الاستثمار بالمشاركة وطريقة العمل وفق المنهج الإسلامي، مع إعادة تنظيم الهيكل الإداري والفني لهذه المصارف بما يتلاءم مع المهام الجديدة.
- تنظيم المعاملات المصرفية القائمة على النظام الربوي حتى تنتهي تماماً بعد الفترة الانتقالية.

ثالثاً. المصارف الإسلامية والسلطة النقدية

تُعَدّ العلاقة بين المصرف الإسلامي والمصرف المركزي من العلاقات الأساسية في تحديد موقع المصارف الإسلامية داخل النظام المالي العام، بحكم خضوعها لرقابته والتزامها بالتشريعات والتنظيمات التي يصدرها. ويُعرّف المصرف المركزي بأنه الجهة النقدية العليا التي تتولى إصدار العملة، وتنظيم السياسة النقدية، والإشراف على المصارف، بما يجعله المرجع التنظيمي الأعلى للعمل المصرفي (سفر، 2005، ص. 199). وفي النظام الاقتصادي الإسلامي، لا تختلف هذه الوظائف من حيث أصلها العام، وإنما تختلف من حيث أدوات ممارستها وأولوياتها، بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة في ما يتعلق بسلامة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودعم التنمية المتوازنة (صديقي، 1985، ص. 70-71).

ويُظهر الواقع العملي أنّ العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصارف المركزية تتخذ ثلاث صيغ مؤسسية رئيسية، تختلف بحسب الإطار التشريعي المعتمد في كل دولة:





أ. العلاقة التأسيسية (النموذج الشامل): تظهر في الدول التي اعتمدت نظامًا مصرفيًا إسلاميًا شاملاً، حيث يعمل المصرف المركزي والمصارف وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما في باكستان وإيران والسودان (عطية، 1993، ص. 21).

ب. العلاقة التخصيصية (النموذج الوسطي): تظهر في الدول التي لم تعتمد النظام الإسلامي الكامل، لكنها خصصت للمصارف الإسلامية إطارًا قانونيًا خاصًا ينظم علاقتها بالمصرف المركزي ويراعي خصوصية نشاطها، كما في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا (العززي، 2012، ص. 17).

ت. العلاقة الاستثنائية (النموذج الجزئي): تظهر في الدول التي رخصت بإنشاء مصارف إسلامية داخل نظام مصرفي تقليدي من خلال استثناءات قانونية محدودة، مع استمرار خضوعها في الأصل للقواعد العامة، كما في مصر والكويت والأردن والجزائر (الشرقاوي، 2000، ص. 56).

ويترتب على هذا التفاوت في الصيغ القانونية اختلاف في درجة الاعتراف المؤسسي بالمصرفية الإسلامية، وهو ما ينعكس على قدرتها على أداء وظائفها بكفاءة. ففي النظام التقليدي تخضع المصارف الإسلامية لأدوات الرقابة العامة التي يمارسها المصرف المركزي، وفي مرحلة التحول يتسع دوره ليشمل تهيئة البيئة التشريعية وتطوير الأدوات المتوافقة مع الشريعة، أما في النظام الإسلامي الكامل فتستمر وظائفه الأساسية، لكن ضمن إطار شرعي يكتفٍ وسائلها وآلياتها (الماروني، 2012، ص. 241؛ صديقي، 1985، ص. 80-81؛ ناصر، 1996، ص. 374). وبذلك، فإن العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي لا تقتصر على الإشراف التنظيمي، بل تمثل عنصراً مؤثراً في كفاءة الأداء المصرفي واستقرار البيئة المالية.



3.3.2 النشاط المصرفي الإسلامي والدور الرقابي

تُعَدُّ الرقابة الشرعية من الوظائف الأساسية في المصرف الإسلامي، لأنها تضبط التزام الأنشطة والمعاملات بأحكام الشريعة. وتؤدي هذه الرقابة وظيفتين متلازمتين: وظيفة وقائية تتصل بمراجعة العقود والعمليات قبل تنفيذها، ووظيفة تقويمية تتعلق بمتابعة التطبيق ومعالجة الانحرافات.

1.3.3.2 المفهوم اللغوي والاصطلاحي والوظيفي للرقابة الشرعية

أولاً. المفهوم اللغوي والاصطلاحي للرقابة والشرع

تدلّ الرقابة في اللغة على الحراسة والمتابعة والانتباه، ولا تقتصر على الملاحظة، بل تشمل الإشراف المستمر والتحقق من سلامة العمل. ويرجع المصطلح إلى الجذر "ر ق ب" الدال على الحفظ والترقب واليقظة، ويُطلق "الرقيب" على من يتابع ويشرف (ابن منظور، 1999، ص. 279؛ ابن فارس، 1979). ويكشف هذا المعنى عن صلة واضحة بين الدلالة اللغوية للرقابة ووظيفتها في المؤسسات المالية الإسلامية.

أما في الاصطلاح، فتُفهم الرقابة بوصفها عملية مستمرة لقياس الأداء ومراجعته وتصحيحه، بما يضمن تحقيق الأهداف المقررة، من خلال متابعة الأعمال، وكشف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة (الصيرفي، 2007، ص. 245؛ العلّاونة، 2014، ص. 123). وعليه، يمكن تعريفها بأنها عملية تتولى فيها جهة مختصة متابعة تنفيذ الأنشطة وقياسها في ضوء المعايير المحددة، بقصد كشف الانحرافات ومعالجتها.

أما الشرع، فقد استُعمل في اللغة بمعنى السنّ والبيان والإظهار؛ فيقال شرع الدين، أي سنّه وبَيّنه، ومنه قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [سورة الشورى: الآية 13]، وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾ [سورة الجاثية: الآية 18]. ويدلّ المصطلح كذلك على ما شرعه الله لعباده من أحكام تنظم شؤونهم في العقيدة والسلوك والمعاملات (ابن منظور، 1999، ص. 86-87).

ثانياً. المفهوم الوظيفي للرقابة الشرعية

يقصد بالمفهوم الوظيفي للرقابة الشرعية الدور الذي تؤديه في متابعة أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والتحقق من التزامها بأحكام الشريعة والفتاوى والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة، وفق الضوابط المعتمدة (النفيسة، 2023، ص. 151).

وتستهدف الرقابة الشرعية منع المخالفات الشرعية وضمان اتساق الأداء المؤسسي مع مقاصد الشريعة، بما يجعلها جزءاً من نظام الحوكمة في المصرف الإسلامي. وتزداد أهميتها مع توسع المصارف الإسلامية في منتجات



وأنشطة مستحدثة لا تكفي المصادر الفقهية التقليدية وحدها لمعالجة تفاصيلها التطبيقية، الأمر الذي استدعى وجود آلية رقابية مؤسسية تتولى التكييف الشرعي والمتابعة العملية (ناصر، 1996، ص. 229).

وفي هذا الإطار، تبرز هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بوصفها جهازاً متخصصاً داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية الإسلامية، يتولى ضبط الممارسات المصرفية وفق أحكام الشريعة، من مرحلة تصميم المنتجات إلى تنفيذها وتقييمها (البعلي، 1991، ص. 197). وتُعرف هذه الهيئة بأنها جهة علمية وفنية تتولى الإفتاء والمتابعة والتقييم للتحقق من التزام المصرف بالضوابط الشرعية، ضمن صلاحيات رقابية واستشارية تمارس باستقلال نسبي عن بقية مكونات الهيكل التنظيمي (العجلوني، 2008، ص. 150). ويقتضي هذا الدور تأهيلاً يجمع بين المعرفة الفقهية والخبرة الفنية بالعمل المصرفي الإسلامي.

وتُعرف هيئة الرقابة الشرعية، من الناحية الإجرائية، بأنها مجموعة من علماء الشريعة يُكلّفون بتقديم الرأي الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية، مع اختلاف تسمياتها بحسب التنظيم المؤسسي المعتمد، مثل: اللجنة الشرعية، والجهاز الشرعي، وهيئة الفتوى والمتابعة، وإدارة الفتوى والبحوث، والمستشار الشرعي (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2009، ص. 25؛ العجلوني، 2008، ص. 150).

وعليه، تمثل الرقابة الشرعية مكّونا رئيسيا في البنية المؤسسية للمصرف الإسلامي، لأنها تضبط توافق المعاملات والأنشطة مع أحكام الشريعة، وتدعم ثقة المتعاملين، وتحافظ على الهوية الشرعية للمصرف.

2.3.3.2 البنية الوظيفية والمؤسسية للرقابة الشرعية

تختلف الرقابة الشرعية عن الرقابة التقليدية في طبيعتها ومرجعيتها؛ إذ لا تقتصر على متابعة الأداء المالي والإداري، بل تقوم ضمن إطار مؤسسي يحدّد صلاحياتها وآليات عملها داخل المصرف. وبذلك، تؤدي دوراً أساسياً في ضمان التزام المصرف بالضوابط الشرعية في بيئة مصرفية متغيرة.

أولاً. الأبعاد الوظيفية للرقابة الشرعية

تنوزع مهام هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية على مجموعة من الوظائف الأساسية، من أبرزها ما يأتي:

- الإفتاء الشرعي: يُعدّ الإفتاء الشرعي من المهام المركزية للهيئة، إذ تتولى بيان الحكم الشرعي في المسائل المرتبطة بالأنشطة المصرفية اليومية، وفحص المنتجات المالية الجديدة، ومراجعة العقود والنماذج قبل اعتمادها، بما يضمن خلوها من المخالفات الشرعية. ويتم ذلك بطلب من الإدارة أو بمبادرة من الهيئة نفسها، بما يحقق





استمرارية العمل من غير تعطيل غير مبرر (البعلي، 1991، ص. 218؛ الأنصاري وآخرون، 1988، ص. 103).

- **البيان والإيضاح:** تضطلع الهيئة بوظيفة تفسيرية تتصل بشرح الأساس الفقهي للعقود والصيغ التي يعتمدها المصرف، وبيان مدى توافقها مع أحكام الشريعة، وإصدار التوضيحات اللازمة في المسائل الإشكالية أو المختلف فيها. ويسهم هذا الدور في توحيد الفهم داخل المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين بمرجعيتة الشرعية.
- **دراسة المنتجات المصرفية وتقييمها:** تراجع الهيئة المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف، القائمة منها والمستحدثة، للتحقق من توافقها مع أحكام الشريعة في مرحلتَي التصميم والتنفيذ، سواء تعلق الأمر بصيغ التمويل أو مجالات الاستثمار والتوظيف. وبناءً على ذلك، تصدر الهيئة رأيها بالقبول أو التعديل أو الرفض، ليبنى عليه قرار الإدارة في اعتماد المنتج أو إعادة صياغته (الأنصاري وآخرون، 1988، ص. 102؛ المالقي، 2000، ص. 171).
- **المراجعة الشرعية للعقود والوثائق:** تقوم الهيئة بفحص العقود والأنظمة والسياسات المالية المعتمدة، ومقارنتها بالضوابط الشرعية، للكشف عن مواطن الخلل واقتراح التعديلات اللازمة. ويضمن ذلك سلامة التطبيق الشرعي ويعزز مصداقية المصرف أمام عملائه والجهات الرقابية.
- **المتابعة والإشراف بعد التنفيذ:** لا تقف وظيفة الهيئة عند إصدار الفتوى، بل تمتد إلى متابعة تطبيقها في الواقع، للتحقق من التزام التنفيذ بالتصور الشرعي المعتمد. وتتيح هذه المتابعة كشف الإشكالات التي قد تظهر أثناء الممارسة العملية، ومعالجتها بما يحفظ سلامة التطبيق (الشبيلي، 2012، ص. 150).
- **ح. إصدار القرارات الشرعية:** تسهم الهيئة في توجيه القرار داخل المصرف من خلال قرارات شرعية مؤثرة في السياسات والمنتجات والإجراءات، وهو ما يقتضي تنسيقاً مستمراً بينها وبين الإدارة التنفيذية، بما يمنع اعتماد ممارسات تنطوي على مخالفة أو شبهة، ويثبت حضور البعد الشرعي في الحوكمة المؤسسية.
- **إعداد التقارير الدورية:** تعدّ الهيئة تقارير دورية، غالباً سنوية، تُعرض على الجمعية العامة والجهات المختصة، وتتضمن تقييماً شرعياً لأنشطة المصرف وحساباته، ومدى التزام الإدارة بقرارات الهيئة وتوصياتها (الأنصاري وآخرون، 1988، ص. 102). وتؤدي هذه التقارير دوراً مهماً في دعم الشفافية وتعزيز ثقة أصحاب المصالح.





- **التنسيق والربط المؤسسي:** تعمل الهيئة على تعزيز التنسيق مع الهيئات الشرعية الأخرى والجهات الرقابية ذات الصلة، بهدف تقارب الاجتهادات وتوحيد المعايير قدر الإمكان، بما يدعم استقرار الصناعة المالية الإسلامية ومصداقيتها (الشبيلي، 2012، ص. 187).

- **الدراسات والأبحاث:** تسهم الهيئة في إعداد دراسات وبحوث فقهية تتناول المسائل المستجدة في العمل المالي الإسلامي، وتُعرض نتائجها في الندوات والمؤتمرات المتخصصة، بما يدعم تطوير المنتجات والصيغ في إطار منضبط بالأحكام الشرعية.

ثانياً. مراحل الرقابة الشرعية وآليات تنفيذها

تتطلب فاعلية الرقابة الشرعية انتظامها في مراحل متتابعة ومتراصة، تشمل مراحل العمل المصرفي المختلفة، من اعتماد الصيغ والمنتجات إلى متابعة التنفيذ وتقييم الالتزام. وتتمثل هذه المراحل في الآتي (ناصر، 1996، ص. 232-233):

أ. **الرقابة الشرعية المسبقة:** تتعلق بدراسة العمليات قبل تنفيذها، من خلال فحص العقود والصيغ التمويلية وآليات التسعير والعلاقات التعاقدية، للتأكد من توافقها مع الضوابط الشرعية، وإصدار الرأي الفقهي قبل التنفيذ.

ب. **الرقابة الشرعية المصاحبة:** تمارس أثناء التنفيذ، عبر متابعة الإجراءات والتنسيق مع الإدارات المعنية، لضمان الالتزام بالتوصيات الشرعية وعدم الانحراف عن التصور المعتمد.

ت. **الرقابة الشرعية اللاحقة:** تتم بعد التنفيذ، من خلال مراجعة الوثائق والتقارير للتحقق من سلامة التطبيق، ورصد الانحرافات واقتراح المعالجات، بما يعزز الانضباط والمساءلة.

وبتكمال هذه المراحل، تصبح الرقابة الشرعية عملية مستمرة تستهدف الوقاية من المخالفة، وضبط التنفيذ، ومعالجة الانحراف. وتقوم فاعلية الهيئة الشرعية، في هذا الإطار، على ثلاث خصائص مترابطة:

- **المرجعية الفقهية:** تعتمد الهيئة على الشريعة الإسلامية ومصادرها في ضبط المعاملات، من خلال علماء متخصصين قادرين على الجمع بين الفقه وفهم العمل المصرفي، بما يضمن توجيه النشاط المالي وفق مقاصد الشريعة (العجلوني، 2008، ص. 150).

- **الاستقلالية:** تضمن حياد القرار الشرعي بعيداً عن تأثير الإدارة أو المصالح، وتظهر في حرية الوصول إلى المعلومات وإصدار التقارير دون تدخل (العجلوني، 2008، ص. 151؛ الخليفة، 2003، ص. 25-26).



- الإلزامية: تُعدّ قرارات الهيئة ملزمة في التطبيق، فلا تُعتمد المنتجات أو العقود دون موافقتها، مع امتلاكها صلاحية الاعتراض على المخالفات (الزحيلي، 2002، ص. 6؛ الخليلي، 2003، ص. 33).

3.3.3.2 أهمية الرقابة الشرعية في تطوير البنى المصرفية

- تتجلى أهمية الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي من خلال مايلي:
- ضبط تصميم المنتجات: تضمن توافق المنتجات مع الشريعة من حيث البنية والتطبيق، لا مجرد الشكل، من خلال مراجعة العقود والتدفقات المالية (الخليلي، 2003، ص. 33).
- تكريس التمايز المؤسسي: تحافظ على خصوصية المصرف الإسلامي وتمنع محاكاة النماذج التقليدية بصورة شكلية، عبر ضبط الصيغ التمويلية وفق مرجعيتها.
- دعم الابتكار المنضبط: تسهم في تطوير أدوات مالية جديدة ضمن ضوابط شرعية، وتدعم بناء معايير داخلية للرقابة والتصميم (البعلي، 1991، ص. 199-200).
- تعزيز الثقة والمصدقية: ترفع مستوى الشفافية وتدعم ثقة العملاء والمستثمرين، بما يشكلّ عنصراً مهماً في السمعة المؤسسية للمصرف.
- وبذلك، لا تقتصر الرقابة الشرعية على المتابعة، بل تسهم في توجيه بنية العمل المصرفي وتطويره ضمن إطار يجمع بين الالتزام الشرعي والكفاءة المؤسسية.
- بناء على ما تقدّم، إن البناء المؤسسي للصيرفة الإسلامية لا ينفصل عن طبيعة النظام المصرفي الذي تعمل ضمنه، ولا عن الإطار التنظيمي والرقابي الذي يضبط ممارساتها. كما تتوقف فاعلية هذا البناء على وجود رقابة شرعية قادرة على ضبط المنتجات والإجراءات، وضمان اتساق النشاط المصرفي مع المرجعية الشرعية. وبذلك، يشكل التكامل بين النظام المصرفي، والصيرفة الإسلامية، والرقابة الشرعية أساساً ضروريا لترسيخ هوية المصرف الإسلامي وتعزيز أدائه المؤسسي.

4.2 دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي بُنيويا ووظيفيا

يقصد بالدور البنيوي للتمويل الإسلامي أثره في البنية المؤسسية والتنظيمية للنظام المصرفي، من خلال تطوير صيغ تعاقدية، وتعزيز الحوكمة الشرعية، وتنويع أدوات التمويل والاستثمار، وتوسيع قاعدة المنتجات المصرفية. أما الدور الوظيفي، فيتصل بما يمكن أن يحققه التمويل الإسلامي من دعم للاستقرار المالي، وتحسين للكفاءة المصرفية، وتخصيص للتمويل نحو الاقتصاد الحقيقي وتوسيع للشمول المالي.

1.4.2 صيغ التمويل الإسلامي (التطبيقات والوظائف)

تمثل صيغ التمويل الإسلامي الأدوات العملية التي تُترجم من خلالها المبادئ الشرعية إلى تطبيقات مصرفية قابلة للتنفيذ. وتتحدد أهمية هذه الصيغ في تنوع وظائفها بين التمويل القائم على البيع، والتمويل التشاركي، والتمويل القائم على المنفعة، بما يتيح للمصرف الإسلامي الاستجابة لحاجات تمويلية مختلفة ضمن ضوابط الشريعة.

1.1.4.2 صيغ المعاوضات التمويلية

تستند صيغ المعاوضات التمويلية إلى مبادلة مال بمال أو منفعة بعوض معلوم، وفق عقود شرعية تقوم على وضوح محل التعاقد والثلث أو الأجرة. وتحتل هذه الصيغ موقعا مهما في الهيكل التمويلي للمصارف الإسلامية، ومن أبرز تطبيقاتها: المراجعة، والسلم، والاستصناع، والإجارة.

أولاً. التمويل بالمراجعة

أ. مفهوم المراجعة وضوابطها

تُعدّ المراجعة من أكثر صيغ التمويل استخداما في المصارف الإسلامية، لما توفره من وضوح في التكلفة وانضباط في العلاقة التعاقدية ضمن إطار شرعي.

وتشتق في اللغة من الربح، أي الزيادة في رأس المال أو المكسب الناتج عن البيع والتجارة؛ فيقال: "ربح فلان" إذا حقق مكسباً في تجارته، و"أربحته" إذا جعلته ينال ربحاً (مجمع اللغة العربية، ص 334؛ الرازي، 1999، ص 116). أما في الاصطلاح، فتعرف بأنها "بيع بزيادة على الثمن الأول" (المنائي، 1990، ص 302)، كما تعرف بأنها "بيع يرتب فيه ثمن السلعة على أساس ثمن بيع سابق لها" (الدسوقي، د.ت، ص 159). وتعد من بيوع الأمانة، لأن التبايع فيها يقوم على رأس المال، أي ثمن شراء السلعة أو تكلفتها، وهي ما قامت به السلعة على البائع (أبو غدة، 1987، ص 18).

وتقوم المراجعة المصرفية على بيع السلعة بتكلفتها الفعلية مضافاً إليها ربح معلوم، وهو ما يفسر اتساع استخدامها في المصارف الإسلامية. ويخضع هذا العقد لضوابط فقهية تضبط بنيته التعاقدية وتضمن سلامته الشرعية، من أبرزها ما يأتي (الزحيلي، 2012، ص 67):

- ضرورة تحديد الثمن الأول للسلعة بدقة تامة، بما يكفل علم المشتري بقيمتها الأصلية وقت التعاقد .
 - الإفصاح الصريح عن مقدار الربح المتفق عليه، تحقيقاً للشفافية ورضا الطرفين .
 - اشتراط صحة عقد البيع الأول من الناحية الشرعية، وخلوه من شرط فاسد أو جهالة مؤثرة .
 - وجوب دفع الثمن الأول في البيع الثاني دون تأجيل، تجنباً للوقوع في بيع الدين بالدين المحرم شرعاً .
 - توافر الملكية الفعلية للسلعة لدى البائع عند إجراء البيع الثاني، التزاماً بعدم جواز بيع ما لا يملك .
 - خلو العقد من الغرر والجهالة، من خلال تحديد السلعة والثمن وطريقة السداد تحديداً واضحاً .
- ويشمل التطبيق المصرفي لعقد المراجعة ضمانات مؤسسية تكفل سلامة التنفيذ وتحقيق العدالة التعاقدية، مثل خيار الرؤية، وحق الرد بالعيب، وضمان سلامة التسليم (مكاوي، 2015، ص 70).

ب. أنواع المراجعة المصرفية

تعدد صور المراجعة المصرفية بحسب طبيعة التطبيق وآلية التنفيذ، ومن أبرزها:

■ **المراجعة البسيطة :** يكون المصرف فيها مالكاً فعلياً للسلعة قبل بيعها للعميل، وتتم عملية الشراء ابتداءً من قبله دون التزام مسبق من العميل، مع عدم جواز بيع السلعة قبل تحقق القبض الحقيقي أو الحكمي لها (العبار، 2018، ص 66) .

■ **المراجعة للأمر بالشراء :** يطلب العميل من المصرف شراء سلعة محددة المواصفات، فيقوم المصرف بشرائها وتملكها ثم يبيعها له بثمن التكلفة مضافاً إليه ربح معلوم متفق عليه مسبقاً. وتقوم هذه الصيغة على وعد بالشراء لا على التزام تعاقدى سابق، مع اشتراط كتابة الطلب ضماناً للجدية، وتحديد الربح عند التعاقد دون زيادات لاحقة أو فوائد مركبة أو غرامات جزائية (السالوس، 1988، ص 787) .

وتتم المراجعة للأمر بالشراء عبر مراحل متتابعة تبدأ بطلب العميل وتحديد المواصفات والسعر المتوقع، ثم شراء المصرف للسلعة وتملكها، ثم عرضها على العميل بالسعر النهائي، ثم إبرام عقد البيع ونقل الملكية إليه، وأخيراً استكمال السداد وفق الجدول المتفق عليه من غير فوائد على التأخير، مع إمكان تقديم ضمانات لتأمين الدفع (كشكار، 2019، ص 80؛ خوجة، 1998، ص 26).

ت. تطبيقات المراجعة المصرفية المعاصرة

تعدد تطبيقات المراجعة في المصارف الإسلامية بما يلي حاجات الأفراد والمؤسسات في المجالات الاستهلاكية والتجارية والاستثمارية، ومن أهمها ما يأتي:

- **المراجعة الاستهلاكية:** تستخدم لتمويل شراء السلع الاستهلاكية، كالأجهزة المنزلية والسيارات والأثاث والمعدات الشخصية؛ إذ يشتري المصرف السلعة المطلوبة ثم يبيعها للعميل بضمن مؤجل يتضمن هامش ربح متفقاً عليه مسبقاً، بما يوفر بديلاً شرعياً عن القروض التقليدية .
- **المراجعة التجارية:** توجه لتمويل احتياجات الشركات والتجار والمقاولين من المواد الخام والسلع والخدمات اللازمة للنشاط التجاري، حيث يشتري المصرف الإسلامي السلع ويملكها ثم يبيعها للعميل بالتقسيط وفق شروط واضحة تتضمن ثمن التكلفة مع هامش ربح معلوم (العبار، 2018، ص.100)، وبذلك تمثل بديلاً شرعياً عن التمويل القائم على الفائدة وتغطي الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للمؤسسات .
- **المراجعة لتمويل السلع الدولية:** تستعمل في تمويل عمليات استيراد السلع من الأسواق العالمية بناء على طلب العملاء؛ فيقوم المصرف بشراء السلع باسمه ثم إعادة بيعها لهم بربح متفق عليه، بما يمكن التجار والمستوردين من الحصول على السلع والمواد الأولية دون دفع ثمنها فوراً، مع التزام المصرف بتملك السلعة وتحمل مخاطرها قبل بيعها، وبذلك تنتفي شبهة التمويل الربوي (عمر، 1988، ص.1302) .
- **تمويل الاعتمادات المستندية بالمراجعة:** يفتح المصرف اعتماداً مستندياً لصالح العميل لاستيراد السلع من الموردين في الخارج، ثم يشتري السلعة باسمه ويتحمل مسؤوليتها قبل أن يبيعها للعميل بعقد مراجعة بضمن مؤجل؛ وبذلك تجمع هذه الصيغة بين تلبية احتياجات التجارة الخارجية والالتزام بشرط تملك المصرف للسلعة فعلياً قبل بيعها (العبار، 2018، ص.100)، بما يمكن الشركات من الحصول على التمويل اللازم دون اللجوء إلى القروض الربوية .

ث. أبعاد التمويل بالمراجعة في العمل المصرفي الإسلامي

تمثل أبعاد التمويل بالمراجعة في العمل المصرفي الإسلامي في:

- تغطية الاحتياجات التمويلية العاجلة للأفراد والمؤسسات، خاصة في العقود قصيرة الأجل، مع التزام المصرف بتملك السلعة وتحمل مخاطرها قبل بيعها .
- تقديم تمويل مشروع بضمن مؤجل معلوم، بعيداً عن الهياكل القائمة على الفائدة .

- تعزيز الضبط المؤسسي من خلال تحديد السلعة والتمن والمخاطر في العقد، بما يحد من التعثر ويحمي أصول المصرف ضمن التزامات واضحة .
 - الإسهام في تنشيط الحركة التجارية عبر تمويل الاستيراد والتوزيع، ودعم تدفق السلع واستقرار الأسواق، ولا سيما في قطاعات التجهيزات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية الأساسية .
 - إتاحة تطوير صيغ تمويلية مستحدثة، مثل المراجعة المركبة وتمويل الاعتمادات المستندية، بما يوسع قاعدة المنتجات المصرفية الإسلامية ضمن أطر شرعية عملية .
- وعليه، تسهم المراجعة في تطوير الوظيفة التمويلية للمصرف الإسلامي من خلال توفير صيغة واضحة ومنضبطة لتمويل حاجات الأفراد والمؤسسات، خاصة في التمويل قصير ومتوسط الأجل. غير أن أثرها في تطوير النظام المصرفي يظل مرتبطاً بمدى التزامها بضوابط التملك الحقيقي، وتحمل المخاطر، والابتعاد عن المحاكاة الشكلية للقرض بفائدة.

ثانياً. التمويل بالسلم

أ. مفهوم السلم وضوابطه

يمثل السلم أداة تمويلية في المصارف الإسلامية لتمويل الأنشطة الإنتاجية، خاصة في الزراعة والصناعة، من خلال تقديم تمويل مسبق مقابل سلع تُسلم مستقبلاً ضمن إطار تعاقدى منضبط.

يدل السلم في اللغة على الإعطاء والتسليم، ومنه قولهم: "سلم إليه الشيء فتسلمه" أي أخذه (الرازي، مختار الصحاح، ص. 153؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص. 463). ويعرف أيضاً باسم "السلف" بمعنى التقدم، نظراً إلى ارتباطه بتقديم المال أو العوض مقدماً (عبد، 2000، ص. 213). وقد شاع استعمال مصطلح "السلم" في بيئة الحجاز، في حين غلب عند أهل العراق مصطلح "السلف" للدلالة على المعنى نفسه (الشرباصي، 1981، ص. 225).

أما في الاصطلاح، فقد عرّف السلم بأنه "إعطاء ذهب أو فضة في مقابل سلعة معلومة تُسلم في أجل معلوم" (الشرباصي، 1981، ص. 225)، وهو تعريف يبرز جوهره بوصفه بيعاً يعجل فيه الثمن ويؤخر فيه المبيع. كما يعبر عنه بكونه "بيع دين بعين"، أي بيع سلعة موصوفة مؤجلة مقابل ثمن مدفوع مقدماً، وبذلك يندرج ضمن صيغ التمويل المسبق التي تستجيب لحاجات المنتجين والتجار في تمويل رأس المال العامل.

ومن المنظور المصرفي، يعد السلم عقداً تمويلياً يترتب عليه تملك الثمن بصورة عاجلة في مقابل التزام مؤجل بتسليم سلعة موصوفة في الذمة ضمن أجل محدد (الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، باب السلم

وشروطه، ص 195). يُدرج عقد السِّلَم ضمن بيع الدين، إذ يدفع المصرف الثمن مقدماً مقابل تسلّم السلعة لاحقاً وفق مواصفات منضبطة. ويُسمى الثمن "رأس مال السِّلَم"، والبائع "المسلّم إليه"، والمشتري "ربّ السِّلَم". وتقوم صحته على شروط خاصة تضمن انضباطه الشرعي (الدسوقي، ص. 195؛ ابن رشد، 2004، ص. 218):

- قبض رأس مال السِّلَم كاملاً عند إبرام العقد، وعدم جواز تأخيره لأكثر من مدة يسيرة.
- أن يكون رأس المال من النقود أو ما في حكمها، فلا يصح أدائه من العروض أو المنافع.
- أن يكون المثلّم معلوماً من حيث القدر، بالكيل أو الوزن أو العدد إن كان مما يُكال أو يُوزن أو يُعدّ، وإلا فبالوصف المنضبط الذي يرفع الجهالة.
- توافر السلعة المسلم فيها عند حلول الأجل المتفق عليه، مع إمكان تسليمها وفق شروط العقد دون تأخير أو تعذر.

ب. تطبيقات صيغة السِّلَم في المصارف الإسلامية

تستخدم المصارف الإسلامية السِّلَم في مجالات إنتاجية وتجارية متعددة، من أبرزها مايلي (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1995):

- تمويل القطاع الزراعي: يعدّ السِّلَم من أهم أدوات تمويل المزارعين، لأنه يوفر لهم السيولة اللازمة لتغطية تكاليف الزراعة والإنتاج مقابل التزام مؤجل بتسليم المحاصيل. وتلجأ المصارف الإسلامية في هذا المجال إلى السِّلَم الموازي لإعادة بيع هذه المنتجات ضمن سلسلة توريد منضبطة، بما يعزز كفاءة التمويل ويحد من مخاطر التسويق والتخزين.
- تمويل الأنشطة الصناعية والتجارية: يشمل السِّلَم تمويل الصناعات التحويلية والأنشطة التجارية، حيث يمكن للمصارف الإسلامية تمويل المصانع والشركات عبر شراء منتجاتها المستقبلية مقدماً، بما يوفر للمنتجين سيولة نقدية تمكّنهم من تغطية تكاليف الإنتاج والتوسع في أعمالهم. ويسهم هذا النمط في استقرار العمليات التجارية وتحقيق عوائد اقتصادية للمصارف في إطار مشروع.
- دعم الحرفيين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تستطيع المصارف الإسلامية تزويد الحرفيين وأصحاب المشروعات الإنتاجية بالمستلزمات الأساسية، مثل المواد الخام أو المعدات أو الآلات، مقابل الحصول على جزء من إنتاجهم المستقبلي وإعادة تسويقه لاحقاً. ويظهر الأثر التنموي لهذا التطبيق في دعمه الأنشطة الإنتاجية المحلية، وتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار والنمو.

■ تمويل الأصول الثابتة: يمكن للمصارف الإسلامية استخدام عقد السَّلَم كبديل شرعي عن التأجير التمويلي في تمويل الأصول الثابتة اللازمة لتأسيس المصانع أو تطويرها، وذلك عبر تمويل شراء المعدات أو خطوط الإنتاج الجديدة مقابل تسلم جزء من المنتجات النهائية على دفعات متفق عليها مسبقاً (زيد، 1996، ص. 59). ويسهم هذا النموذج في دعم التوسع الصناعي وزيادة القدرة الإنتاجية من غير حاجة إلى القروض التقليدية.

ت. استخدامات عقد السَّلَم في المصارف الإسلامية

يتخذ السَّلَم في العمل المصرفي صوراً تطبيقية متعددة، تُوظَّف في تعبئة الموارد وتوسيع النشاط التمويلي، ومن أبرزها:

■ السَّلَم التمويلي: ينعقد فيه التمويل بين المصرف والعميل المنتج مباشرة؛ كأن يقوم المصرف بتمويل المزارعين مقابل شراء محاصيلهم قبل حصادها، بما يمكنهم من تغطية تكاليف الإنتاج، أو تمويل الشركات والمصانع عبر شراء منتجاتها المستقبلية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وضمان تدفق المنتجات إلى السوق في مواعيدها المحددة (الصادق، 2000، ص. 75).

■ السَّلَم الموازي: يعد من أكثر صور السَّلَم استخداماً في المصارف الإسلامية، نظراً إلى مرونته وقدرته على تقليل مخاطر التخزين والتسويق. ويقوم على إبرام المصرف عقدي سَلَم منفصلين لكنهما مترابطان تشغيلياً: الأول مع المنتجين أو الموردين للاتفاق على تسليم سلع موصوفة في الذمة في موعد لاحق، والثاني مع مشترين نهائيين تباع لهم السلع وفق شروط محددة عند الاستلام. وتكمن أهمية السَّلَم الموازي في كونه تطويراً وظيفياً للسَّلَم التقليدي، لأنه يسهم في ضمان تدفق السلع، وتوفير التمويل المسبق للمنتجين، والحد من مخاطر تقلب الأسعار أو تأخر التسليم (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 10، ص. 280).

■ النماذج التشغيلية المؤسسية: إما عبر إدارة بيع وتسويق داخل المصرف تتولى دراسة الفرص وتنفيذ العقود واستلام السلع وتسويقها، أو عبر إنشاء شركة مستقلة تتولى تنفيذ عقود السَّلَم وتجميع العمليات المتشابهة وتسويقها، وهو ما يلائم المصارف ذات الأصول الكبيرة (زيد، 1996، ص. 46-52).

وبذلك، تمثل صيغة السَّلَم أداة لربط التمويل بالإنتاج المستقبلي، خاصة في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية. وتبرز قيمتها في تطوير النظام المصرفي من خلال تمكين المنتجين من الحصول على السيولة قبل تحقق الإنتاج، مع بقاء العلاقة التمويلية مرتبطة بسلعة حقيقية وبأجل ومواصفات محددة.

ثالثاً. صيغة الاستصناع

أ. مفهوم الاستصناع وضوابطه

يمثل الاستصناع صيغة تمويلية ملائمة للقطاعات الإنتاجية والصناعية، خاصة في المشاريع التي تتطلب تمويلاً قبل التنفيذ أو التسليم. وتظهر أهميته في تمكين المصارف الإسلامية من تمويل عمليات الإنشاء والتجهيز والتصنيع ضمن إطار تعاقدى مرن ومنضبط.

ويدل الاستصناع في اللغة على إجادة الفعل وإتقانه (المنأوي، 1990، ص. 219)، ويقال: "استصنع فلان شيئاً" أي طلب تصنيعه، والصناعة ما يُصنع من شيء، وهي من أعمال الصانع وحرفته (الشرباصي، 1981، ص. 257). ومن هذا المعنى نشأ الاستصناع بوصفه عقدًا يرد على طلب صناعة شيء معين وفق مواصفات يحددها الأمر بالصناعة.

أما في الاصطلاح، فقد عرّفه الفقهاء بتعريفات متقاربة في جوهرها؛ فهو عقد يرد على طلب عمل في شيء معين على وجه مخصوص (ابن عابدين، 1966، ص. 223)، أو عقد بيع في الذمة يتضمن التزاماً بصناعة شيء وتسليمه لاحقاً وفق شروط محددة (الكاساني، 1327-1328هـ، ص. 2). ومؤدى ذلك أن محل العقد لا يكون موجوداً وقت التعاقد، وإنما يلتزم الصانع بإنتاجه وتسليمه لاحقاً. وفي السياق المصري، يعد الاستصناع آلية تمويل قائمة على التعاقد المسبق لإنتاج سلع غير جاهزة وفق مواصفات يحددها العميل، مقابل ثمن متفق عليه يدفع بحسب ترتيبات محددة، وهو ما يجعله ملائماً لتمويل المشاريع الصناعية والإنشائية التي يسبق فيها التصنيع أو التجهيز التسليم. ويخضع عقد الاستصناع لجملة من الشروط التي تكفل توافقه مع الأحكام الشرعية وتوازن العلاقة التعاقدية بين الطرفين، من أهمها (الزرقا، 1995، ص. 20-21):

- أن يكون محل العقد هو العين المصنوعة لا الجهد البشري المجرد.
- أن ينصب العقد على السلع التي تحتاج إلى تصنيع، فلا يرد على الأشياء الطبيعية الجاهزة التي لا تمر بعمليات إنتاج، كالثمار أو الحبوب.
- تحديد مواصفات السلعة محل العقد تحديداً دقيقاً يرفع الجهالة ويمنع الغرر.
- الاتفاق الصريح على الثمن عند التعاقد.
- تحمل الصانع مسؤولية توفير المواد الخام وتنفيذ المنتج كاملاً.

ب. أنواع صيغة الاستصناع في المصارف الإسلامية

تنوع صيغ الاستصناع في المصارف الإسلامية بحسب طبيعة العملية التمويلية وآلية التنفيذ، ومن أبرزها:



▪ **الاستصناع الموازي:** يبرم فيه المصرف عقدي استصناع منفصلين: الأول مع العميل طالب المشروع أو المنتج، والثاني مع الجهة المنفذة للإنتاج الفعلي، من غير ارتباط تعاقدى مباشر بين الطرفين. ويتيح هذا النموذج توزيع المخاطر التشغيلية وتحقيق كفاءة أكبر في التنفيذ، ولذلك يناسب تمويل المشاريع الكبرى، مثل المصانع والطائرات والسفن والبنى التحتية (الأشقر، 1998، ص. 240).

▪ **عقد المقاوله:** يقوم على اتفاق بين صاحب المشروع والمقاول لتنفيذ عمل محدد وفق مواصفات متفق عليها مسبقاً، ويشمل مشروعات البناء والتصنيع والتجهيزات الفنية. وتشارك المصارف الإسلامية في تمويل هذا النوع عبر ترتيبات شرعية توفر السيولة اللازمة للمقاول، سواء على دفعات مرتبطة بتقدم الإنجاز أو عند التسليم النهائي (الزحيلي، 1996، ص. 321).

▪ **الاستصناع المقسط:** يوفر خياراً تموالياً مرناً للأفراد والمؤسسات الراغبين في تنفيذ مشاريع أو اقتناء منتجات دون دفع كامل الثمن مقدماً، مع سداد الثمن على أقساط دورية خلال فترة التنفيذ أو بعدها، وقد استخدم في تمويل الإسكان والمركبات والمعدات الثقيلة والطائرات (السحيب والسويلم، 2006، ص. 241).
وعليه، يتيح الاستصناع للمصرف الإسلامي تمويل المشروعات الصناعية والإنشائية والبنية التحتية ضمن عقد يرتبط بإنتاج أصل أو مشروع محدد. وتظهر أهميته في تطوير النظام المصرفي من خلال توسيع قدرة المصارف الإسلامية على تمويل الاستثمار طويل الأجل، لا سيما في القطاعات الإنتاجية.

رابعاً. البيع الآجل

أ. مفهوم البيع الآجل وضوابطه

يمثل البيع الآجل صيغة تمويلية معتمدة في العمل المصرفي الإسلامي، لكونه يتيح تأجيل الثمن ضمن عقد بيع مشروع، من غير اللجوء إلى القرض الربوي.

ويُعرف البيع الآجل، أو بيع النسيئة، بأنه عقد يُسَلَّم فيه المبيع حالاً، ويؤجَّل فيه الثمن إلى أجل معلوم، سواء دُفع دفعة واحدة أو على أقساط. ويرتبط معنى الأجل في اللغة بالتأخير والتحديد، بما يدل على المهلة الزمنية المعلومة في العقود المؤجلة (ابن منظور، لسان العرب، ص. 79). ويُعد هذا البيع من صور المبادلة المؤجلة التي يبقى فيها العقد في نطاق البيع لا القرض، رغم تأخير الثمن (أبو غدة، 1999، ص. 15).

وفي التطبيق المصرفي المعاصر، تستخدمه المصارف الإسلامية في تمويل الأفراد والشركات، خاصة عند شراء السلع أو الأصول الرأسمالية، حيث يسلم المبيع للعميل ويؤدى الثمن على أقساط معلومة ضمن جدول زمني محدد، بما يوازن بين تيسير المعاملة والانضباط الشرعي.



ويقوم عقد البيع الآجل على ضوابط تضمن سلامته الشرعية وتحقق مقصوده التمويلي المشروع، من أبرزها (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم 51 (2/6) بشأن البيع بالتقسيط، 1990؛ الغريب، 1996، ص. 175):

- تسليم المبيع حالاً وتأجيل سداد الثمن إلى أجل معلوم، جملة واحدة أو على أقساط منتظمة .
- أن يكون الأجل محدداً ومعروفاً عند التعاقد، وغير معلق على شرط أو ظرف مجهول .
- تحديد ثمن واحد متفق عليه، وعدم جواز الجمع بين سعرين نقدًا وآجلًا دون تعيين واضح في مجلس العقد .
- عدم إدراج فوائد تأجيل كنسبة منفصلة عن الثمن الأصلي، سواء كانت محددة أو مرتبطة بأسعار الفائدة في السوق، لما في ذلك من محذور الربا .
- خلو العقد من الشروط التي تنطوي على ربا أو غرر أو تحايل، حتى يحكم بصحته وانسجامه مع المقاصد الشرعية .

ب. تطبيقات البيع الآجل في العمل المصرفي الإسلامي

تعدد التطبيقات العملية للبيع الآجل في المصارف الإسلامية، ومن أهمها :

- **البيع بالتقسيط** : يقوم على تقسيم القيمة الإجمالية للسلعة إلى دفعات مؤجلة خلال مدة زمنية محددة، مع إضافة هامش ربح مشروع يفصل في العقد باعتباره أثرًا للبيع لا للقرض. وتبرز أهميته في اتساع استخدامه في تمويل السلع المعمرة، والمعدات الإنتاجية، والتجهيزات المنزلية (المصري، 1990، ص. 296)، وقد أصبحت المصارف طرفاً رئيساً في تمويل هذه العمليات اعتماداً على آلية البيع بالتقسيط .
 - **التمويل العقاري بالبيع المؤجل** : تقوم المؤسسة المالية بشراء العقار وتملكه فعلياً، ثم تبيعه للعميل بثمن مؤجل معلوم يؤدي على أقساط. وتراعى في هذه الصيغة الضوابط الشرعية المتعلقة بتحقيق الملكية وانتقال الضمان قبل إبرام البيع، بما يجعلها بديلاً مشروعاً لتمويل السكن في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .
- ويتضح من ذلك أن البيع الآجل، بما في ذلك البيع بالتقسيط، يمثل وسيلة ميسرة لتمويل اقتناء السلع والأصول الرأسمالية بصورة منسجمة مع أحكام الشريعة، لما يوفره من مرونة في السداد وتيسير على العملاء. غير أن التوسع غير المنضبط فيه قد يؤدي إلى تضخم المديونية على الأفراد والشركات إذا لم يقترن بتقييم دقيق للملاءة الائتمانية، وبضوابط صارمة لتسعير الأرباح والرسوم، حتى لا تنزلق الممارسة إلى محاكاة صيغ الفائدة المحرمة في صورة أخرى .

خامسا. صيغة الإجارة

أ. مفهوم الإجارة وضوابطها

تمثل الإجارة في التمويل الإسلامي صيغة تعاقدية تقوم على تمويل الانتفاع بالأصل مع بقاء ملكيته للمؤجر، بما يجعلها ملائمة للحاجات التمويلية المرتبطة بالمنافع، ضمن ضوابط شرعية تحقق التوازن بين العائد الاستثماري وسلامة المعاملة.

وتُشتق الإجارة من الفعل "أجر"، وتدل على الأجرة أو العوض. ويُقصد بها العقد على المنفعة بعوض، أو تملك منفعة معلومة مقابل أجر معلوم (الناوي، 1990، ص. 38). كما تُوصف بأنها بيع المنفعة، أي تملك حق الانتفاع بشيء معين لقاء عوض محدد، نقدًا كان أو عينًا (الشرباصي، 1981، ص. 225).

أما اصطلاحًا، فالإجارة عقد يلتزم بموجبه المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بعين معينة، عقارًا كانت أو منقولًا، لمدة محددة، مقابل عوض معلوم. وهي من العقود اللازمة التي يرتب العقد بموجبها حقوقًا والتزامات متبادلة بين طرفيه.

وفي التطبيق المصرفي، تُوظف الإجارة لتمويل الانتفاع بالأصول من غير نقل ملكيتها إلى العميل، بما يتيح للمصرف استثمار أمواله في أصول مدرة للعائد، مع احتفاظه بملكية الأصل وتحمله ما يرتبط بها من أحكام و ضمانات في حدود ما تقرره الشريعة.

وتخضع الإجارة لجملة من الضوابط الشرعية المتعلقة بالأطراف، ومحل العقد، والأجرة، وشروط الانتفاع، ومن أبرزها ما يأتي (أبو سليمان، 1999، ص. 31-32):

- يجب أن تكون المنفعة محل العقد معلومة ومحددة تحديدًا نافيًا للجهالة.
- يجب تحديد مدة الإجارة تحديدًا واضحًا في العقد دفعًا للنزاع.
- يشترط أن تكون المنفعة مشروعة، فلا تصح الإجارة على ما كان محله أو غرضه محرّمًا شرعًا.
- يجب أن يكون المؤجر مالكًا للمنفعة، أو مأذونًا له شرعًا بتأجيرها، بصفته مالكًا للعين أو وكيلًا عن مالكها.
- يشترط أن يكون الأصل المؤجر مما يمكن استيفاء منفعته مع بقاء عينه، فلا تصح إجارة ما يستهلك بالاستعمال كالأطعمة والحبوب.

ب. تطبيقات الإجارة في المصارف الإسلامية

تعتمد المصارف الإسلامية على عقد الإجارة في تمويل عدد من الأصول والأنشطة، ومن أبرز تطبيقاته ما يأتي:

- **التأجير التشغيلي:** يتيح للمستأجر الانتفاع بأصل معين، كالعقارات أو المعدات، لمدة محددة وبمقابل معلوم، من دون انتقال ملكيته إليه. ويوفر هذا الأسلوب بديلاً تمويليًا يخفف الأعباء الرأسمالية ويمنح قدرًا من المرونة التشغيلية، ويستخدم غالبًا في الأصول ذات العمر التشغيلي الطويل، مثل المعدات الصناعية والطائرات والعقارات التجارية (دنيا، 2000، ص. 376).
 - **التأجير التمويلي:** يتيح للمستأجر الانتفاع بالأصل مقابل دفعات إيجارية منتظمة، مع إمكان تملكه في نهاية العقد، مع بقاء الملكية للمؤجر طوال مدة الإيجار (السحيب والسويلم، 2006، ص. 245). ويمثل هذا الأسلوب بديلاً عن التمويل بالتقسيط، لما يوفره من حماية لحقوق المصرف في حال تعثر المستأجر، ويستخدم في تمويل الأصول طويلة الأجل، مثل المعدات الثقيلة وخطوط الإنتاج والطائرات.
 - **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تجمع بين الإجارة ونقل الملكية في نهاية العقد، هبة أو بيع بثمن رمزي أو بالقيمة السوقية المتفق عليها، مع بقاء الأصل مملوكًا للمصرف طوال مدة الإجارة (القره داغي، 2000، ص. 390-391). وتتيح هذه الصيغة للمستفيدين استخدام الأصول الإنتاجية من غير سداد قيمتها كاملة مقدمًا، بما يحافظ على السيولة ويوجهها إلى النشاط التشغيلي. كما قد تحقق مزايا إضافية، منها المعاملة الضريبية لدفعات الإيجار كمصاريف تشغيلية قابلة للخصم، وعدم تحميل المستأجر مخاطر تقلبات القيمة في بعض الأصول سريعة الانخفاض، مع إمكان إنهاء العقد مبكرًا ضمن شروط محددة (زيد، 1996، ص. 32-33).
- وتُظهر الإجارة قدرة التمويل الإسلامي على تلبية حاجات الأفراد والمؤسسات إلى الانتفاع بالأصول دون اللجوء إلى القروض الربوية. وتبرز أهميتها في تطوير النظام المصرفي من خلال تمويل الأصول الإنتاجية، وتحسين إدارة المخاطر المرتبطة بالملكية والانتفاع، وتوسيع بدائل التمويل المتاحة.

2.1.4.2 صيغة المشاركات الاستثمارية

تقوم صيغ المشاركات على اشتراك أطراف التمويل في رأس المال أو العمل أو كليهما، مع توزيع العائد وفق ما يتم الاتفاق عليه، وتحمل المخاطر بحسب طبيعة العقد. وتوظف هذه الصيغ في تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، وتندرج ضمنها المضاربة والمشاركة، إضافة إلى الصيغ الزراعية مثل المزارعة والمساقاة والمغارسة.

أولاً. صيغة المشاركة

أ. مفهوم صيغة المشاركة وضوابطها

تعدّ المشاركة من الأدوات التمويلية التي تمنح المصرف الإسلامي دوراً مباشراً في النشاط الاقتصادي، إذ لا يقتصر دوره فيها على تقديم التمويل، بل يمتد إلى تحمل نتائج الاستثمار بحسب ما يقرره العقد، بما يتيح توظيفها في مشروعات متنوعة وصيغ تشغيلية مرنة.

وتعني الشركة في اللغة المخالطة والاشتراك، أي اختلاط نصيبين فأكثر وامتزاجهما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، سواء كان ذلك في الأموال أو الحصص أو الحقوق (الشرباصي، 1981، ص. 237-238؛ المناوي، 1990، ص. 204). أما في الاصطلاح، فقد عُرِّفت بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يشتركون في المال والربح (داماد أفندي، 1328، ص. 722؛ ابن عابدين، ص. 299)، أو اتفاق على الاشتراك في التصرف أو العمل بقصد تحقيق ربح مع وجود مال مشترك بين الأطراف (مالك، 1994، ص. 593)، كما عُرِّفت بأنها ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على وجه الشيوخ (البجيرمي، 1950، ص. 79).

وفي المصرفية الإسلامية تعني مساهمة المصرف في رأس مال مشروع استثماري، بما يجعله شريكاً في الملكية والإدارة، بحسب الاتفاق، وشريكاً كذلك في الأرباح والخسائر وفق ما يحدده العقد.

وتخضع المشاركة المصرفية لأسس شرعية تنظم العلاقة بين الأطراف، من أبرزها (الجزيري، 2003، ص. 72-73؛ الدسوقي، د.ت، ص. 348-349):

- تحديد حصة كل شريك من رأس المال عند إبرام العقد، نقدًا أو أعياناً قابلة للتقويم، من غير اشتراط التساوي.
- قيام التصرف في أموال الشركة على الإذن المتبادل، بحيث يكون كل شريك مأذوناً في التصرف في مال الآخر ما لم يفوض أحدهم بالإدارة.
- توزيع الأرباح بحسب النسب المئوية المتفق عليها عند التعاقد، من غير تحديد مبلغ ثابت لأي شريك.
- تحمل الخسارة بنسبة رؤوس الأموال فقط، تطبيقاً لقاعدة "الغنم بالغرم".
- توافر أهلية التصرف المالي في كل شريك، لأن عقد الشركة يقتضي وكالة متبادلة.

- خلو العقد من شرط يضمن رأس المال أو الأرباح، لأن ذلك يخرج عن مقتضى المشاركة ويقربه من القرض بفائدة.

- أن يكون نشاط المشروع محل المشاركة مباحاً شرعاً وخالياً من المحظورات والمعاملات المحرمة.

ب. تطبيقات صيغة المشاركة في المصارف الإسلامية

تعدد تطبيقات صيغة المشاركة في المصارف الإسلامية بحسب طبيعة الحاجة التمويلية ومجال النشاط الاقتصادي، ومن أبرزها:

▪ **المشاركة في رأس المال الدائم:** تُستخدم في التمويل طويل الأجل، حيث يساهم المصرف بحصة ثابتة في رأس مال مشروع أو شركة دون نية التخارج، فيصبح شريكاً دائماً يستحق نصيباً من الأرباح ويتحمل الخسائر بقدر مساهمته وفق قاعدة الغنم بالغرم (العجلوني، 2008، ص. 232). وتناسب هذه الصيغة المشروعات الكبرى ذات الاستثمارات الثابتة.

▪ **المشاركة في رأس المال العامل:** تُوظف لتغطية الاحتياجات التشغيلية قصيرة الأجل، من خلال مساهمة المصرف في تمويل دورة رأس المال العامل مقابل حصة من الأرباح. وتشمل تمويل المشتريات والمخزون والنفقات التشغيلية والمبيعات، مع تحمّل مخاطر التحصيل والديون المعدومة بنسبة المساهمة، وفق الاتفاق (عزي، 1995، ص. 92).

▪ **المشاركة في تمويل صفقة معينة:** تقوم على اشتراك المصرف مع العميل في تمويل عملية تجارية محددة تُضبط عناصرها مسبقاً من حيث الثمن والأجل والتنفيذ، ثم يوزع العائد بحسب النسب المتفق عليها. وتناسب هذه الصيغة عمليات الاستيراد والتصدير والمناقصات وصفقات التوريد.

▪ **المشاركة في رأس مال المشاريع:** تُستخدم في تمويل المشروعات الجديدة أو توسيع القائم منها، عبر مساهمة المصرف في رأس المال إلى جانب شركاء آخرين، وفق اتفاق يحدد نسب المساهمة والإدارة وآلية توزيع الأرباح والخسائر. وقد تكون دائمة أو مؤقتة مع تخارج المصرف تدريجياً ببيع حصته.

▪ **المشاركة في رأس المال المخاطر:** تُوجّه إلى تمويل المشروعات الناشئة والابتكارية، وتقوم على الشراكة في رأس المال والمخاطرة دون اشتراط ضمانات مسبقة أو عوائد مؤكدة، مع إمكان الدخول التدريجي أو المتتابع في التمويل (محمد، 1998، ص. 148-150). كما تتيح التخارج عبر بيع الحصة أو إدراج المشروع في السوق المالية.

▪ المشاركة المتناقضة المنتهية بالتمليك: تقوم على اشتراك المصرف مع العميل في تملك أصل معين، على أن تتناقص حصة المصرف تدريجيًا من خلال شراء العميل لها وفق جدول زمني متفق عليه (حماد، 2001، ص. 513). وتُستخدم في تمويل الأصول والمشروعات، وقد ترتبط بالإجارة أو الاستصناع أو التمويل المشترك، مع بقاء الملكية المشتركة ضمانًا لحق المصرف إلى حين تمام السداد (النشمي، 2001، ص. 571-573). وتجسد المشاركة البعد الاستثماري للتمويل الإسلامي، لأنها تربط العائد بنتائج النشاط الاقتصادي الفعلي، وتوزع المخاطر بين الأطراف وفق قاعدة الغنم بالغرم. وتكمن أهميتها في تطوير النظام المصرفي من خلال تعزيز التمويل المنتج، وتقوية العلاقة بين المصرف والمشروع، وتجاوز منطق التمويل القائم على المديونية المجردة.

ثانياً. صيغة المضاربة

أ. تعريف المضاربة وضوابطها

تُعَدّ المضاربة من أبرز صيغ التمويل في الفقه الإسلامي، وتقوم على توزيع الأدوار بين ربّ المال والمضارب، وقد اعتمدتها المصارف الإسلامية أداة استثمارية لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية. وتُشتقّ المضاربة من الضرب في الأرض، أي السعي في طلب الرزق، كما تُستعمل مرادفةً للقراض، مع اختلاف الاصطلاح بين الفقهاء في التسمية لا في الجوهر (الرازي، 1995، ص. 183؛ المناوي، 1990، ص. 307؛ ابن فارس، 1979، ص. 398؛ الشرباصي، 1981، ص. 427). واصطلاحًا، المضاربة عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال ويتولى الآخر العمل، على أن يكون الربح بينهما بحسب ما يُتفق عليه، من غير ضمان مسبق للعائد (الخويطر، 2006، ص. 24-26). وتقوم هذه الصيغة على الجمع بين رأس المال والخبرة، مع اشتراط معلومية رأس المال وتحديد نصيب كل طرف من الربح بنسبة شائعة لا بمبلغ مقطوع.

وفي التطبيق المصرفي، تُستخدم المضاربة بوصفها صيغة استثمارية يكون فيها المصرف ربّ المال، بينما يتولى العميل أو الشركة إدارة المشروع، ويُحدد العقد نسب توزيع الأرباح مسبقًا، على أن يتحمل المصرف الخسارة المالية، ويتحمل المضارب خسارة عمله وجهده، ولا يضمن العائد إلا عند التعدي أو التقصير.

ولصحة المضاربة، يشترط توافر جملة من الضوابط المنظمة للعلاقة بين الطرفين (الجزيري، 2003، ص. 35-36؛ أبو زيد، 1996، ص. 41):

- أن يكون رأس المال نقدا معلوما ومعينا وحاضرا عند العقد، فلا تصح المضاربة بدين غير مقبوض.
- أن يكون نصيب المضارب من الربح نسبة شائعة، وأن يكون استحقاقه من الربح لا من رأس المال.
- اشتراط التنضيق قبل توزيع الربح، أي تصفية المشروع وتحويل أصوله إلى سيولة فعلية.



- ألا يُشترط عمل ربّ المال أو وكيله مع المضارب على وجه يغيّر طبيعة العقد.
- أن يتحمل ربّ المال الخسارة المالية، بينما يتحمل المضارب خسارة عمله، مع ضمانه عند التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.

ب. تطبيقات صيغة بالمضاربة

- تعدد صور المضاربة في التمويل الإسلامي بحسب نطاق سلطة المضارب وطبيعة العلاقة التعاقدية، ومن أبرزها:
- **المضاربة المطلقة:** يُمنح فيها المضارب سلطة واسعة في توظيف رأس المال دون تقييد بنشاط أو زمان أو مكان، ما دام ملتزماً بالمصلحة والربح المشروع، مع إمكانية إخضاع بعض القرارات الجوهرية للمراجعة (الماوردي، 1989، ص. 153). وفي التطبيق المصرفي، يظهر ذلك في توظيف المصرف أموال المستثمرين في مجالات متعددة وفق خبرته وضوابطه الشرعية.
 - **المضاربة المقيدة:** ترد فيها سلطة المضارب ضمن حدود يضعها ربّ المال، تتعلق بنوع النشاط أو الموقع أو الأجل أو غير ذلك من الشروط (الماوردي، 1989، ص. 153). وتُستخدم هذه الصيغة عندما يرغب المستثمر في توجيه أمواله نحو مجالات محددة مع تقليص هامش المخاطرة.
 - **المضاربة متعددة الأطراف:** يشترك فيها أكثر من ربّ مال في تقديم التمويل، في حين يتولى مضارب واحد أو أكثر إدارة الاستثمار، وفق اتفاق يحدد آليات التوظيف وتوزيع الأرباح (خوجة، 1993، ص. 83-87). وتظهر هذه الصورة خاصة في الصناديق الاستثمارية الإسلامية وصيغ الاستثمار الجماعي.
 - **حسابات الاستثمار:** تمثل تطبيقاً مصرفياً معاصراً للمضاربة، حيث يكون المودعون أرباب أموال، ويتولى المصرف إدارة هذه الأموال واستثمارها مقابل حصة من الربح (أمين، 2000، ص. 55). وقد تكون هذه الحسابات مقيدة أو غير مقيدة بحسب نطاق سلطة المصرف في توظيف الأموال، مع بقاء توزيع العائد وتحمل الخسارة خاضعين لأحكام المضاربة والضوابط الشرعية ذات الصلة (أبو زيد، 1996، ص. 72؛ هيئة المحاسبة والمراجعة، المعيار الشرعي رقم 27، ص. 957).
- وتبرز المضاربة بوصفها صيغة قادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، من خلال الجمع بين رأس المال والخبرة. وتتمثل أهميتها في تطوير النظام المصرفي في توسيع قنوات الاستثمار وتقوية وظيفة الوساطة الاستثمارية، رغم ما يواجه تطبيقها من تحديات تتعلق بالرقابة، وعدم تماثل المعلومات، وارتفاع مخاطر الوكالة.



رابعاً. التمويل القائم على صيغ التمويل الزراعية (المزارعة، المغارسة، المساقاة)

تكتسب الصيغ الزراعية أهمية خاصة في التمويل الإسلامي، لارتباطها المباشر بالإنتاج الحقيقي، وقيامها على الجمع بين الأرض والعمل ورأس المال وفق مبدأ تقاسم النتائج. وتوفر هذه الصيغ آلية تمويلية ملائمة لطبيعة النشاط الزراعي، بما يدعم التنمية والاستدامة.

أ. مفهوم صيغ التمويل الزراعية وأهميتها

تُعرّف صيغ التمويل الزراعي بأنها عقود وآليات تتيح للمزارعين أو المستثمرين في القطاع الزراعي الحصول على موارد مالية أو عينية أو خدمية، تُوجّه مباشرة للنشاط الزراعي أو تطويره. ويشمل ذلك تمويل المدخلات الأساسية، والتكاليف التشغيلية، والاستثمارات الهادفة إلى رفع المردودية وتحسين الكفاءة الإنتاجية (ديرشوي، 2010، ص. 39). وبهذا، لا ينحصر التمويل الزراعي في توفير السيولة، بل يمتد إلى تهيئة عناصر الإنتاج وضمان استمرارية النشاط الزراعي ونموه ضمن إطار مشروع.

ويتخذ التمويل الزراعي في التطبيق العملي صوراً متعددة :

- التمويل النقدي، ويشمل الأموال أو التسهيلات المالية التي تُخصص مباشرة لتمويل النشاط الزراعي.
- التمويل العيني، كتمكين المستفيد من الأرض أو المعدات أو البذور أو الأسمدة أو غيرها من مستلزمات الإنتاج.
- التمويل الخدمي، ويشمل تقديم المنافع والخدمات المرتبطة بالنشاط الزراعي، مثل خدمات الري أو تأجير الآلات أو تقديم الدعم الفني والإشراف المتخصص.

وتبرز أهمية هذه الصيغ من خلال وظائفها الاقتصادية والتنموية، إذ تمكّن المزارعين من الحصول على الموارد الإنتاجية في الوقت المناسب، بما يشمل المدخلات الأساسية كالبذور والأسمدة والمعدات والمبيدات. كما تسهم في تمويل البرامج الزراعية والاستثمار في الوسائل الحديثة الكفيلة بتحسين الكفاءة ورفع الإنتاجية. ويمتد أثرها إلى دعم الأمن الغذائي عبر تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بما يحد من التبعية الاقتصادية ويعزز الاستقلال الغذائي في الدول الإسلامية.

ب. صيغ التمويل الزراعي في المصارف الإسلامية

تعتمد المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي على صيغ تعاقدية تقوم على الشراكة في الإنتاج أو ثماره، بدل الإقراض القائم على الفائدة. وتتيح هذه الصيغ مواءمة طبيعة النشاط الزراعي مع أحكام الشريعة، من خلال توزيع الأدوار بين الأرض والعمل والمال، وتقاسم المخاطر والعوائد بين الأطراف. ومن أبرزها: المزارعة، والمساقاة، والمغارسة.

■ المزارعة

تُعد المزارعة من أقدم الصيغ التشاركية المنظمة للنشاط الزراعي في الفقه الإسلامي. وهي في الاصطلاح عقد بين مالك الأرض والعامل الزراعي، يُمكن بموجبه العامل من زراعة الأرض واستغلالها مقابل حصة مشاعة من الناتج، من غير اشتراط أجر نقدي ثابت (الجزيري، 2003، ص. 8). وتندرج المزارعة ضمن عقود المشاركة؛ إذ يقدم أحد الطرفين الأرض، ويقدم الآخر العمل والخبرة الزراعية، ثم يوزع المحصول بينهما بحسب النسبة المتفق عليها. ولصحة هذا العقد، يشترط توافر جملة من الضوابط، منها أهلية الطرفين، وصلاحية الأرض للزراعة، وتحديد المساحة محل العقد على نحو يمنع الجهالة، وبيان نوع الزراعة عند الحاجة، وتحديد نصيب كل طرف بنسبة مشاعة من الناتج كالنصف أو الثلث، دون تخصيص مقدار ثابت لطرف معين؛ دفعاً للغرر. كما ينبغي بيان من يتحمل البذور والمياه والوسائل الزراعية، وتحديد مدة العقد بما يتناسب مع الموسم الزراعي، مع ضبط الحقوق والالتزامات بوضوح (الزحيلي، 2012، ص. 485-487). وفي التطبيق المصرفي، يمكن أن تُستخدم المزارعة في تمويل الأنشطة الزراعية من خلال قيام المصرف بتوفير الأرض أو بعض المدخلات، في حين يتولى المزارع العمل، ثم يُقتسم الناتج في نهاية الموسم وفق النسبة المتفق عليها، وهو ما يجعلها صيغة مناسبة لربط التمويل بالإنتاج الفعلي وتقاسم المخاطر بصورة عادلة.

■ المساقاة

المساقاة من الصيغ التشاركية المرتبطة باستثمار الأشجار المثمرة، وتقوم على إسناد مهمة العناية بالأشجار إلى عامل يتولى سقيها ورعايتها وخدمتها مقابل حصة مشاعة من الثمر. ويرتبط مدلولها اللغوي بالسقي والري، وهو ما ينسجم مع طبيعة هذا العقد الزراعي (ابن فارس، 1979، ص. 84؛ الرازي، 1999، ص. 135). وفي الاصطلاح، هي عقد على أشجار مثمرة قائمة، يلتزم فيه العامل بخدمتها خلال مدة معينة في مقابل جزء معلوم من ثمرها (الجزيري، 2003، ص. 12؛ المناوي، 1990، ص. 304).

ويستلزم هذا العقد أن تكون الأشجار قائمة ومعلومة ومحتاجة إلى الخدمة الزراعية من ري وتسميد وتقليم وجني، وأن تكون مدة العقد ونسبة كل طرف من الثمار محددين بوضوح، مع بقاء ملكية الأشجار لصاحبها وتحمل العامل عبء العمل والرعاية (ديرشوي، 2010، ص. 184). وتبرز أهمية المساقاة في كونها تتيح استثمار البساتين والأشجار المثمرة من غير الحاجة إلى تمويل نقدي مباشر، كما تسمح بتعبئة الجهد الفني للعامل مقابل نصيب من الإنتاج. وفي التطبيق المصرفي المعاصر، يمكن للمصرف أن يمول أعمال الصيانة والخدمة الزراعية في المشروعات المعتمدة

على الأشجار المثمرة، أو أن يدخل طرفًا ممولًا في عقد يربط المال بالخدمة والإنتاج، بما يوسع من دائرة استخدام هذه الصيغة في البيئات الزراعية المناسبة.

■ المغارسة

تُعد المغارسة من صيغ الاستثمار الزراعي طويلة الأجل، وتختص باستغلال الأراضي البيضاء أو غير المستثمرة عن طريق غرس الأشجار وتعهدها بالرعاية إلى حين الإثمار. وهي عقد يسلّم فيه مالك الأرض أرضه إلى عامل ليغرسها بأشجار معلومة، على أن يكون للعامل جزء مشاع من الأشجار أو من ثمرها أو منهما معًا، بحسب ما يُتفق عليه (حماد، 2023، ص. 341؛ عlish، 1984، ص. 419). وتتميز هذه الصيغة بأن محلها لا يقتصر على خدمة موجود زراعي قائم، كما في المساقاة، بل يمتد إلى إنشاء الغرس ذاته وتعمير الأرض به.

ومن شروط صحة المغارسة أن يكون نوع الغرس معلومًا، وأن تُحدد المساحة محل العقد، وأن يُضبط نصيب كل طرف بصورة مشاعة لا على أعيان معينة، وأن تحدد مدة العقد بما يتناسب مع طبيعة الغرس ومدة الإثمار. كما ينبغي ألا يستحق العامل عوضًا مستقلًا قبل تحقق الإنتاج إلا وفق ما يسمح به العقد والضوابط الشرعية، مع توثيق البنود والالتزامات على نحو واضح يرفع النزاع (خليل، 2005، ص. 203؛ الزحيلي، 2012، ص. 521-522). وفي التطبيق المصري، تمثل المغارسة أداة مناسبة لتمويل استصلاح الأراضي وتوسيع الرقعة الزراعية، خاصة في المشروعات ذات الطابع التنموي بعيد المدى؛ إذ يمكن للمصرف أن يقدم الأرض أو رأس المال أو المستلزمات، بينما يتولى الطرف الآخر الغرس والرعاية، ثم يُوزع الناتج أو الغرس وفق النسب المتفق عليها.

وتتيح هذه الصيغة ربط التمويل بالإنتاج الفعلي مع توزيع المخاطر والعوائد بين الأطراف. غير أن توسيع تطبيقها يواجه تحديات عملية، منها تعقيدات ملكية الأراضي، وطول الدورة الزراعية، وصعوبة المتابعة، مما يستدعي تطوير الأطر التنظيمية والخبرات الفنية لتعزيز دورها في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة.

3.1.4.2 الصيغ التمويلية المؤسسية

تمثل الصيغ التمويلية المؤسسية أحد مخرجات تطور الهندسة المالية الإسلامية، إذ تقوم على توظيف عقود شرعية متعددة ضمن هياكل تمويلية تلائم حاجات المؤسسات وتعبئة الموارد في الأسواق المالية. وتشمل هذه الصيغ أساساً: الصكوك الإسلامية، والصناديق الاستثمارية، والتمويل المصرفي المجمع.

أولاً: الصكوك الإسلامية

أ. مفهوم الصكوك، خصائصها وضوابطها

تندرج الصكوك الإسلامية ضمن الأدوات المالية القائمة على التسديد الشرعي للأصول أو المنافع أو الحقوق، بما يميزها عن أدوات الدين التقليدية.

ويدل الصك في أصله على الوثيقة المثبتة لحق مالي أو معاملة معينة، ثم اتسع استعماله في المجال المالي الحديث ليشير إلى وثائق موحدة القيمة تصدر لأغراض التمويل أو الاستثمار (الفيومي، ص. 345). أما اصطلاحاً، فتُعرّف الصكوك الإسلامية بأنها أدوات مالية تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو مشروعات استثمارية قائمة أو قابلة للإنشاء، يتم تمويلها من حصيلة الاكتتاب. وبذلك تقوم الصكوك على الملكية أو الانتفاع أو المشاركة في الموجودات، لا على المديونية المجردة كما هو الحال في السندات التقليدية القائمة على الإقراض بفائدة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، المعيار الشرعي رقم 17).

ومن الناحية الهيكلية، تجسد الصكوك التطبيق العملي للتصكيك الإسلامي، من خلال إصدار شهادات مالية متساوية القيمة تمثل ملكية نسبية في موجودات محددة، كالأصول أو المنافع أو الحقوق المالية أو مزيج منها. وتُبنى هذه الصكوك على عقود شرعية، مثل الإجارة أو المشاركة أو الاستصناع أو الوكالة، وتخضع لأحكام العقد الذي تأسست عليه من حيث العلاقة القانونية، والضمانات، وآلية توزيع العائد، وشروط التداول (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009، القرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها).

وعليه، فالصكوك تعد آلية شرعية لتعبئة الموارد وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، مع توزيع العوائد والمخاطر بين الأطراف، بما يجعلها بديلاً عن التمويل القائم على الفائدة. ومن أبرز خصائصها أنها تمثل ملكية حقيقية في أصول أو منافع أو مشروعات، وتكون قابلة للتداول بضوابط شرعية، ومدعومة بموجودات فعلية، كما تنطوي على مخاطر استثمارية حقيقية، ويثبت تملكها بعقد صحيح وإجراءات قانونية منظمة (النشيمي، 2013، ص. 790؛ القدي، 2019، ص. 24).

وتخضع الصكوك لضوابط شرعية تحكم إصدارها وتداولها، من أهمها: (دوابة، 2009، ص. 24؛ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2009):

- أن تُصدّر الصكوك ضمن إطار شرعي خالٍ من الربا والغرر والقمار وسائر المعاملات المحرّمة.
- أن تُبنى على عقود إسلامية مشروعة مثل المضاربة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل عقد.
- عدم جواز التزام مدير الصكوك بضمان ربح محدّد أو تعويض عن خسارة لحملة الصكوك، إلا على سبيل التبرّع غير الملزم وبعد ظهور نتائج الاستثمار.
- تحمّل مدير الصكوك المسؤولية بصفته أميناً أو وكيلًا، فلا يضمن رأس المال إلا في حال التعدي أو التفريط أو مخالفة شروط العقد.
- وجوب إطفاء الصكوك بالقيمة السوقية أو بالقيمة المتفق عليها شرعاً، لا بالقيمة الاسمية على وجه يفرضي إلى الربا أو الإجحاف.
- جواز تداول الصكوك التي تمثل أعياناً أو منافع، أمّا الصكوك التي يغلب عليها طابع الديون فلا يجوز تداولها إلا وفق ضوابط خاصة، أو تُباع بالقيمة الاسمية حيث يلزم.
- إذا تركّبت الصكوك من نقود وديون وأعيان، فإن أحكام تداولها تُربط بالميّكُون الغالب، مع مراعاة أحكام الصرف عند غلبة النقود.
- عدم جواز استخدام الصكوك وسيلة لتحويل الديون إلى أوراق مالية متداولة على نحو يتحايل به على المتاجرة بالديون المحرّمة.

ب. أنواع الصكوك المستخدمة في المصارف الإسلامية

- تتعدد صيغ الصكوك الإسلامية وفقاً للعقود الشرعية التي تُبنى عليها، ويمكن تصنيفها إلى أربع فئات رئيسية:
- صكوك التمويل القائمة على الديون، وتشمل صكوك المراجعة والسلم والاستصناع، وهي صكوك تؤدي وظيفة تمويلية مباشرة لكنها تؤوّل بعد نشوء الالتزام إلى ديون، ولذلك تُقيّد أحكام تداولها شرعاً (محمد، 2010، ص. 147؛ القدي، 2019، ص. 84-85).
 - صكوك الاستثمار القائمة على المشاركة في الأرباح والمخاطر، وتشمل صكوك المشاركة والمضاربة والوكالة ورأس المال المخاطر، وتُستخدم في تمويل المشروعات والأنشطة الاستثمارية التي تقوم على المشاركة في العائد والمخاطرة (القدي، 2019، ص. 83؛ حسان، 2013، ص. 548؛ محمد، 2010، ص. 154).

▪ صكوك الإجارة، التي تمثل حصصًا شائعة في أصول مؤجرة أو منافعها، وتعد من أكثر الصيغ ملائمة للتداول وتمويل الأصول الثابتة (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2004، القرار رقم 137 (3/15) بشأن صكوك الإجارة؛ قحف، 1999، ص. 37).

▪ صكوك التمويل الزراعي وصكوك صناديق الاستثمار، وهي صيغ متخصصة تستهدف تعبئة الموارد لقطاعات أو أوعية استثمارية بعينها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17 المتعلق بصكوك الاستثمار، ص. 470-471؛ محمد، 2010، ص. 145).

وهذا التنوع يكشف عن مرونة الصكوك وقدرتها على التكيف مع حاجات التمويل المؤسسي والاستثماري في البيئة المصرفية الإسلامية.

ت. استخدامات الصكوك الإسلامية في البيئة المصرفية والمالية

تعدد استخدامات الصكوك الإسلامية في البيئة المصرفية والمالية بحسب طبيعة الإصدار والغرض منه، ويمكن بيان أبرزها فيما يأتي (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم 178 (4/19)، 2009):

- السياسة النقدية: تُستخدم الصكوك في إدارة السيولة من خلال الإصدار أو الامتصاص، بما يساعد على تنظيم الكتلة النقدية في إطار متوافق مع الشريعة.
- تنويع العمل المصرفي الإسلامي: تمكن الصكوك المصارف الإسلامية من توسيع أدواتها التمويلية والاستثمارية، وتقليل الاعتماد على الصيغ القائمة على المديونية.
- إدارة السيولة: تتيح الصكوك توظيف فوائض السيولة في أدوات مشروعة وقابلة للتداول، بما يرفع كفاءة استخدام الموارد المالية.
- تمويل المشروعات التنموية: تسهم الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، وربط التمويل الإسلامي بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنشيط الأسواق المالية الإسلامية: تدعم الصكوك التداول في السوق المالية الإسلامية، وتوسع بدائل التمويل والاستثمار المتاحة أمام المؤسسات والمستثمرين.

وعليه، تمثل الصكوك الإسلامية أداة مؤسسية مهمة لتطوير النظام المصرفي والمالي، لأنها تسهم في تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، وتمويل المشروعات الكبرى، وتنشيط الأسواق المالية الإسلامية. غير أن فاعليتها ترتبط بسلامة هيكلتها الشرعية، ووجود سوق ثانوية نشطة، وإطار رقابي يمنع تحولها إلى أدوات دين مقنعة.

ثانياً. صناديق الاستثمار الإسلامية

أ. مفهوم صناديق الاستثمار الإسلامية وخصائصها

تشكّل صناديق الاستثمار الإسلامية آلية مؤسسية لتوظيف رؤوس الأموال تقوم على مبادئ الشراكة وتقاسم العوائد والمخاطر، وقد مكّنت القطاع المالي الإسلامي من التوسع والاحتراف دون التخلي عن ضوابطه الشرعية. وتُعرّف صناديق الاستثمار بأنها محافظ مالية جماعية تُجمّع فيها أموال المستثمرين ضمن كيان واحد تديره جهة متخصصة، تتولى توظيف هذه الموارد في محفظة متنوعة من الأصول كالأسهم والعقارات والسلع، وفق استراتيجية استثمارية تهدف إلى تحقيق عوائد رأسمالية مع تقليل المخاطر عبر التنويع (أبوبكر، 2015، ص. 194).

وفي إطار التكيف الشرعي، نشأت صناديق الاستثمار الإسلامية بوصفها أوعية استثمارية جماعية تقوم على عقد المضاربة، حيث يُشارك المستثمرون بصفتهم أرباب المال، بينما تضطلع الجهة المديرة بدور المضارب في توظيف الأموال في أصول ومشاريع ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية (خوجة، 1994، ص. 16). وتؤدي هذه الصناديق وظيفة الوساطة المالية بين المستثمرين الباحثين عن عوائد متوافقة مع الشريعة والقطاعات المحتاجة إلى التمويل، ضمن أطر تعاقدية تكفل توزيع الأرباح والخسائر وفقاً لمبدأ العُثم بالغرم.

ومن أبرز خصائص هذه الصناديق أنها تقوم على تنويع الاستثمارات بما يحد من المخاطر ويعزز استقرار العائد (الحسني، 1999، ص. 24)، وتُدار بواسطة جهات متخصصة مع خضوعها لرقابة شرعية مستقلة تتابع مدى التزامها بأحكام الشريعة (السيد، 2019، ص. 586؛ شحاتة، 2005، ص. 11). كما تتسم بدرجة من المرونة في الاكتتاب والخروج بحسب طبيعة الصندوق، وبمستوى معتبر من الشفافية والإفصاح من خلال التقارير الدورية ونشرات الاكتتاب (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 14 الخاص بصناديق الاستثمار الإسلامية، ص. 618). ويضاف إلى ذلك أن الإدارة الجماعية تسهم في خفض التكاليف التشغيلية مقارنة بالاستثمار الفردي، كما تجعل هذه الصناديق ملائمة لفئات متنوعة من المستثمرين، أفراداً ومؤسسات.

ب. أنواع صناديق الاستثمار الإسلامية والفرق بينها

تتنوع صناديق الاستثمار الإسلامية بحسب أكثر من معيار، غير أن أبرزها معياران: الهيكل التنظيمي للصندوق، وطبيعة الأصول أو الصيغ الاستثمارية التي يقوم عليها.

■ صناديق الاستثمار الإسلامية بحسب الهيكل التنظيمي: تنقسم صناديق الاستثمار الإسلامية، من حيث

هيكلها التنظيمي، إلى صناديق مفتوحة وصناديق مغلقة. فالصناديق المفتوحة لا ترتبط بمدة محددة، ويجوز للمستثمرين الدخول فيها أو الخروج منها وفق شروط الاسترداد المعتمدة، كما أن رأس مالها يتغير تبعاً لحركة

الاكتتاب والاسترداد، وتُحدد قيمة وحداتها على أساس التقييم الدوري لأصول الصندوق. أما الصناديق المغلقة، فتُنشأ لمدة محددة وبرأس مال ثابت يُقسم إلى وحدات متساوية، ولا يتمتع المستثمر فيها بالمرونة نفسها في الخروج قبل انتهاء المدة إلا في حدود ما يسمح به التداول أو التنظيم المعتمد. ويترتب على هذا الاختلاف تباين واضح في مستوى السيولة، وطبيعة العوائد، وسلوك المستثمر داخل كل نوع (الحسني، 1999، ص. 25-26).

■ **صناديق الاستثمار الإسلامية بحسب طبيعة الأصول المستثمرة:** وتُصنّف صناديق الاستثمار الإسلامية أيضاً بحسب طبيعة الأصول أو الصيغ الشرعية التي تُوظف فيها الأموال، وهو تصنيف يعكس اتساع مجالات الاستثمار الإسلامي وتنوع أدواته. ومن أبرز هذه الأنواع صناديق الأسهم التي تستثمر في أسهم الشركات المتوافقة مع الشريعة، وصناديق السّلم التي تُستخدم في تمويل الإنتاج المستقبلي، خاصة في الأنشطة الزراعية والإنتاجية، وصناديق التأجير (الإجارة) التي تقوم على شراء الأصول وتأجيرها لتوليد عوائد دورية، وصناديق السلع التي تُوجّه إلى تمويل أو استثمار السلع وفق صيغ شرعية كالسّلم أو المراجعة. ويؤثر هذا التنوع في طبيعة المخاطر والعوائد ودرجة الارتباط بالاقتصاد الحقيقي، كما يتيح للمستثمر اختيار الصندوق الأنسب لأهدافه ودرجة تحمله للمخاطرة (القري، 2020، ص. 296-299).

ت. **أهمية صناديق الاستثمار الإسلامية في دعم الأدوار المالية والتنموية للمصارف الإسلامية**

تمثل أهمية صناديق الاستثمار الإسلامية في الآتي:

- دعم إدارة السيولة: تمكّن المصارف الإسلامية من توظيف فوائضها النقدية في استثمارات مشروعة، بما يعزز توازن السيولة واستقرار التدفقات المالية.
- تقليل المخاطر الاستثمارية: يتيح التنوع داخل الصندوق توزيع الاستثمار على أصول متعددة، بما يحد من تقلب العوائد ويعزز الأمان المالي.
- توفير عوائد استثمارية: تسهم الصناديق في تحقيق دخل دوري يمكن للمصرف الاستفادة منه في دعم التزاماته أو توسيع نشاطه.
- توسيع المنتجات الشرعية: تتيح للمصارف طرح أوعية استثمارية متنوعة تستجيب لحاجات الأفراد والمؤسسات ضمن الضوابط الشرعية.
- تعزيز الحضور في الأسواق المالية: تمكّن المصارف من تنمية أصولها والدخول في استثمارات محلية ودولية بدرجة أعلى من التنظيم والاحتراف.

- رفع الكفاءة التنافسية: تدعم تطوير إدارة الأصول والاستثمار داخل المصرف، بما يعزز موقعه في البيئة المالية الحديثة.

وعليه، تمثل صناديق الاستثمار الإسلامية وعاءً جماعياً يوفق بين الكفاءة المالية والالتزام الشرعي، من خلال توظيف المدخرات في محافظ متنوعة تعتمد صيغاً مشروعة كالمضاربة والإجارة والسلم. كما تُسهم في توسيع مشاركة الأفراد والمؤسسات في النشاط الاقتصادي، مع توفير قدر أعلى من التنوع والرقابة الشرعية والشفافية. غير أن استمرار فعاليتها يظل مرتبطاً بتطوير أطر الحوكمة والضبط الشرعي، بما يضمن بقاءها أداة حقيقية لخدمة التنمية والاقتصاد الحقيقي.

ثالثاً. التمويل المصرفي المجمع

أ. مفهوم التمويل المصرفي المجمع وضوابطه

يبرز التمويل المصرفي المجمع ضمن الصيغ المؤسسية القادرة على تعبئة موارد مالية كبيرة لتمويل مشروع واحد، مع توزيع المخاطر بين المؤسسات المصرفية المشاركة، ضمن إطار تعاقدية منضبط ومتوافق مع أحكام الشريعة. وفي السياق الإسلامي، يُقصد به تنظيم تعاون عدد من المصارف أو المؤسسات المالية لتمويل مشروع محدد وفق صيغة مشروعة، على أن تُوجّه الموارد إلى أغراض اقتصادية مباحة، وأن تُدار العمليات المالية في حسابات منفصلة تكفل الاستقلالية والشفافية، مع تحديد التزامات كل طرف وحقوقه على نحو دقيق (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (24) الخاص بالتمويل المصرفي المجمع، ص. 641). وتبرز أهمية هذه الصيغة في ملاءمتها لتمويل المشروعات الكبرى التي تتجاوز قدرة مصرف واحد، مع ما تتيحه من تقاسم للمخاطر وتعزيز للتنسيق المؤسسي.

ويخضع التمويل المصرفي المجمع لجملة من الضوابط الشرعية والتنظيمية التي تضبط العلاقة بين المؤسسات المشاركة وتضمن سلامة التنفيذ، ومن أبرزها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (24) الخاص بالتمويل المصرفي المجمع، ص. 642-643):

- قيادة التمويل: يُفضّل أن تتولى إحدى المؤسسات المالية الإسلامية قيادة عملية التمويل المجمع.
- مشاركة البنوك التقليدية: يجوز إشراك بنوك تقليدية بشرط التزامها بالصيغ الإسلامية المعتمدة في التمويل.
- الإشراف الشرعي: يجب أن يتم تنظيم التمويل وتنفيذه ومتابعته تحت إشراف هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المشاركة.
- اللجنة الشرعية المشتركة: يُستحسن تشكيل لجنة شرعية مشتركة تكون قراراتها ملزمة للمؤسسات المشاركة ضمناً لوحدة الامتثال الشرعي.



▪ **الفصل بين مصادر التمويل:** يجوز اشتراك مؤسسات إسلامية في تمويل حصة من مشروع واحد إلى جانب جهات تمول الحصة الأخرى بطرق تقليدية، بشرط الفصل بين الحسابات والعمليات الخاصة بكل تمويل.

ب. تطبيقات التمويل المصرفي المجمع

تعدد تطبيقات التمويل المصرفي المجمع بحسب الصيغة الشرعية التي تُنظم العلاقة بين المؤسسات المشاركة، وذلك وفق طبيعة المشروع ودرجة المخاطرة. ومن أبرز هذه التطبيقات ما يلي:

▪ **صيغة المشاركة:** تقوم على مساهمة عدد من المصارف أو المؤسسات المالية في تمويل مشروع استثماري بصيغة شركة، بحيث تتحمل كل مؤسسة الخسارة بنسبة مساهمتها في رأس المال، وتوزع الأرباح وفق ما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف.

▪ **صيغة المضاربة:** تتحقق عندما تتولى إحدى المؤسسات المالية الإسلامية إدارة أموال بقية المشاركين مقابل حصة معلومة من الأرباح، وتخضع في ذلك لأحكام عقد المضاربة.

▪ **الوكالة بالاستثمار:** تقوم على تفويض أحد المصارف بإدارة المال نيابة عن بقية الأطراف في حدود صلاحيات محددة، وقد تكون بغير مقابل، أو بأجر ثابت، أو مقابل نسبة من الأرباح. وتبقى يد الوكيل يد أمانة، فلا يضمن إلا عند التعدي أو التقصير (الشريف، 1995، ص. 268).

ت. آلية التنفيذ في العمل المصرفي المجمع

يقوم تنفيذ التمويل المصرفي المجمع على ثلاثة عناصر رئيسة هي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الحوكمة رقم (15): التمويل المصرفي المجمع، ص. 13-19):

- **الأطراف الرئيسية:** يضم التمويل المصرفي المجمع عددًا من الأطراف المؤسسية التي تتوزع بينها المهام الترتيبية والتنفيذية، وفي مقدمتها المصرف المرتب الرئيس، والمصارف المرتبة، ووكيل الضمانات، ووكيل التسهيلات، إلى جانب المصارف الممولة والعميل المستفيد.

- **اتفاقية التمويل المشترك:** يتولى المصرف المرتب الرئيس إعداد اتفاق المشاركين بالتشاور مع بقية الأطراف، بهدف تحديد الحقوق والمسؤوليات التنظيمية لكل جهة. وتشمل الاتفاقية بيانات الصفقة، وأدوار المصارف المشاركة، ووظائف وكلاء الضمانات والتسهيلات، مع جواز تضمين هذه البيانات مباشرة أو بالإحالة إلى الوثائق ذات الصلة، دون التقييد بصيغة موحدة ما دامت متفقة مع الممارسات الرقابية والمعايير الشرعية المعتمدة.





- آليات التوزيع والرقابة: يقوم التمويل المصرفي المجمع على توزيع واضح للحصص بين المصارف المشاركة بما يحقق التناسب بين الالتزام المالي والمسؤولية، كما يخضع التنفيذ لمتابعة تنظيمية ورقابية مشتركة تكفل حسن الأداء والامتثال. وتوزع العوائد والمخاطر بين المشاركين وفق نسب مساهمتهم، بما يحقق قدرًا من التوازن والإنصاف في هذا النمط من التمويل.

ث. وظائف التمويل المصرفي المجمع في المصارف الإسلامية

تتمثل وظائف التمويل المصرفي المجمع في الصيرفة الإسلامية في الآتي:

- تعزيز القدرة التمويلية: يتيح تجميع الموارد من أكثر من مؤسسة مالية، بما يمكن من تمويل المشروعات الاستراتيجية والكبيرة.
 - تقاسم المخاطر: يسهم في توزيع المخاطر التمويلية والتشغيلية بين الأطراف المشاركة، بما يحدّ من مخاطر التعثر الفردي ويعزز مبدأ المسؤولية المشتركة.
 - تحقيق التكامل المؤسسي: يدعم التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات ذات البعد التنموي المشترك، ويعزز البنية المؤسسية للعمل المصرفي الجماعي.
- وبذلك، يُمكن التمويل المصرفي المجمع المصارف الإسلامية من الانتقال من التمويل الفردي إلى نموذج تشاركي أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوزيع المخاطر، مع الحفاظ على الانضباط الشرعي ومتطلبات السلامة الائتمانية، بما يجعله أداة فعالة في تمويل المشروعات الكبرى ودعم التنمية.



2.4.2 أبعاد تطوير النظام المصرفي في ضوء التمويل الإسلامي

يُمثل التمويل الإسلامي مدخلاً لفهم أبعاد تطوير النظام المصرفي في ضوء تحولات الوساطة المالية الحديثة وانعكاساتها على البنية المصرفية ووظائفها الأساسية؛ إذ تبرز هذه الأبعاد في الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية وتخصيص الموارد، ومستويات الشمول المالي، مما ينعكس على تطوير أداء النظام المصرفي وقدرته التنافسية.

1.2.4.2 دور التمويل الإسلامي في دعم الاستقرار المالي

يُعد الاستقرار المالي أحد الأبعاد المحورية في تطوير النظام المصرفي، لما يرتبط به من قدرة على تعزيز متانة المؤسسات المالية، ورفع كفاءتها في مواجهة المخاطر، وضمان استمرارية أداء وظائفها الأساسية. وفي هذا السياق، يكتسب التمويل الإسلامي أهمية متزايدة باعتباره يقوم على ربط التمويل بالأصول والأنشطة الحقيقية، واعتماد صيغ تقوم على تقاسم المخاطر، بما ينعكس على استقرار النظام المالي.

أولاً. التمويل الإسلامي كآلية للوساطة وتخصيص الموارد

تُعد الوساطة المالية وظيفة أساسية في النظام المصرفي، لكونها تربط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز التمويلي، وتسهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويوسع النشاط الاقتصادي. ويتزايد أثر هذه الوساطة مع تطور القطاع المالي، من خلال تحسين تقييم الفرص الاستثمارية، وتمويل الابتكار، ورفع إنتاجية رأس المال، ولا سيما في الاقتصاد المعرفي القائم على الأصول غير الملموسة (King & Levine, 1993, p. 163).

وفي العمل المصرفي الإسلامي، تُمارس الوساطة المالية عبر منظومة تعاقدية تضم صيغاً متعددة، من أبرزها المشاركة، والمضاربة، والمراجحة للآمر بالشراء، بما يضمن توجيه التمويل إلى قطاعات إنتاجية حقيقية، ويحد من الاعتماد على التمويل القائم على الدين المجرد. ويتميز هذا النموذج بدمج مرحلتين أساسيتين: تعبئة الموارد، ثم توظيفها استثمارياً (السويلم، 1998، ص. 97)، بما يجعل المصرف الإسلامي فاعلاً في التمويل والاستثمار، لا مجرد جهة مانحة للائتمان.

وتسهم الوساطة الإسلامية في تحسين تخصيص الموارد من خلال توجيه السيولة إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، والحد من توظيفها في أنشطة مالية مجردة أو مضاربات غير منتجة. كما يدعم هذا التوجيه تحريك عوامل الإنتاج، وتعزيز الادخار، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق قدر من التوازن الجغرافي والقطاعي، وتكوين احتياطات نقدية تعزز قدرة النظام المصرفي على مواجهة الأزمات، بما ينعكس على استقرار الاقتصاد الكلي (العجلوني، 2008، ص. 105).

ثانيًا. الاستقرار المالي في التصور الإسلامي

يُقصد بالاستقرار المالي قدرة النظام المالي على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية بكفاءة، من تعبئة المدخرات وتخصيصها، إلى تسعير المخاطر وإدارتها، وتيسير المدفوعات، حتى في ظل الصدمات، من خلال آليات تمكّنه من احتواء الاختلالات واستعادة التوازن دون تعطيل صلته بالاقتصاد الحقيقي (Schinasi, 2004, p. 8; 2007, p. 21). ويُقاس هذا الاستقرار بمدى كفاءة تخصيص الموارد، وسلامة تسعير المخاطر، وقدرة النظام على امتصاص الصدمات دون فقدان ثقة المتعاملين.

في التصور الإسلامي، لا يُحتزل الاستقرار المالي في سلامة الأداء التشغيلي، بل يُنظر إليه بوصفه حالة تكامل بين البنية المؤسسية والوظائف المالية والضوابط الشرعية. ويقوم هذا التصور على الجمع بين الانضباط الأخلاقي، والكفاءة الاقتصادية، وسلامة المعاملات، في ضوء مقاصد الشريعة، ولا سيما حفظ المال، وتحقيق العدالة، ومنع الضرر. فحفظ المال يقتضي صيانته من الضياع، وتنميته، وضمان تداوله المشروع، بما يعزز الاستقرار والعدل في المعاملات، ويربط الوظائف المالية بمقاصد العمران والاستخلاف (ابن عاشور، 2001، ص. 273 وما يليها). وينعكس هذا التصور المقاصدي على طريقة تنظيم مكونات النظام المالي الإسلامي، حيث ترتبط مشروعية الأدوات بكفاءة المؤسسات وسلامة الممارسات. فلا يتحقق الاستقرار بمجرد انتظام العمليات المالية، بل بتوجيه الموارد إلى أنشطة حقيقية منتجة، وضبط العقود بما يمنع الربا والغرر والضرر، وتوزيع المخاطر والعوائد بصورة عادلة. ومن ثم، يتشكل الاستقرار المالي من تكامل الضوابط الشرعية مع متطلبات الكفاءة والشفافية والرقابة، بما يعزز قدرة النظام على امتصاص الصدمات والحد من انتقال الاختلالات.

ثالثًا. معايير السلامة المالية في التمويل الإسلامي والحد من المخاطر

تعاني الأنظمة المالية التقليدية من اختلالات متكررة ناتجة عن التوسع في التمويل القائم على الدين المجرد، واتساع الفجوة بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، وضعف الانضباط الأخلاقي في المعاملات، بما يقود إلى فقاعات مالية وأزمات سيولة وهشاشة سوقية. وفي المقابل، يستند التمويل الإسلامي إلى مجموعة من المعايير التي تؤدي وظيفة تمويلية ورقابية في آن واحد، وتسهم في بناء نظام مالي أكثر تماسكا واستقرارا، من أهمها:

- الارتباط بالاقتصاد الحقيقي: يقوم التمويل الإسلامي على أصول وخدمات حقيقية، ويجعل الربح ناشئا عن نشاط فعلي لا عن الديون والفوائد، بما يحد من الأصول الوهمية والفقاعات والمخاطر النظامية.
- السلامة الشرعية للمشاريع: يقتصر التمويل على الأنشطة المشروعة، مما يحول دون توجيه الموارد إلى مجالات ضارة أو عالية المخاطر، ويعزز جودة المحافظ التمويلية واستقرارها.

- التشغيل الكامل لرأس المال: يرفض التمويل الإسلامي تعطيل رأس المال أو كثره، ويوجهه إلى الأنشطة المنتجة، بما يدعم الكفاءة الاقتصادية ويخفف اختناقات السيولة والتقلبات الحادة (التونسي، 2010، ص. 14-20).
- مراعاة الأولويات والمصالح العامة: يوجه التمويل وفق ترتيب الأولويات الشرعية، بما يخدم الحاجات الفعلية للمجتمع ويحد من الاختلالات القطاعية.
- تقاسم النتائج والمخاطر: تقوم صيغ المشاركة والمضاربة على توزيع الأرباح والخسائر بين الأطراف، بما يحد من تركيز المخاطر ويعزز متانة الجهاز المصرفي.
- الشفافية والإفصاح: يشترط التمويل الإسلامي وضوح العقود والمعاملات، بما يحد من التلاعب ويعزز الثقة والحوكمة والاستقرار المالي.

رابعاً. دور التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الأصول

يُعدّ الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الأصول من الأهداف المحورية التي تسعى السياسات الاقتصادية والمالية إلى تحقيقها، نظراً لارتباطهما المباشر بفعالية الأداء الاقتصادي، وحماية القوة الشرائية للعملة، والحد من حدة التقلبات في الأسواق المالية. ويُقصد بالاستقرار النقدي الحفاظ على قيمة العملة داخلياً وخارجياً، وهو ما يتطلب إدارة منضبطة للكتلة النقدية والائتمان (Balino & Cottarelli, 1994, pp. 19-20).

وفي هذا السياق، يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الاستقرار النقدي من خلال توجيه السيولة نحو أنشطة إنتاجية قائمة على المشاركة في المخاطر والأصول الحقيقية، عبر صيغ تمويلية مثل المشاركة والمضاربة والمراجحة والإجارة، بدل الاعتماد على آلية الفائدة (شابرا، 2009، ص. 34). ويؤدي ذلك إلى تقليص التوسع النقدي غير المنتج، والحد من التضخم المصطنع، ودعم القوة الشرائية للنقد، إضافة إلى تقليل التقلبات المرتبطة بحركة رؤوس الأموال (العربي & القدي، 2016، ص. 18).

كما يساهم التمويل الإسلامي في الحد من التقلبات الحادة في أسعار الأصول، لأن ارتباطه بالأصول الحقيقية ومنعه للتوسع المفرط في الائتمان الربوي يقللان من تكوّن الدورات التضخمية التي تنتهي عادة بانهايارات سعرية، خاصة في البيئات عالية المجازفة أو القريبة من أنماط "بونزي"⁽¹⁾ (بلواني، 2011، ص. 112). ويضاف إلى ذلك أثر

(1). مصطلح "بونزي" (Ponzi Scheme) يُطلق على نوع من الاحتيال المالي يقوم على وعد المستثمرين بأرباح مرتفعة تُدفع من أموال المستثمرين الجدد، وليس من أرباح حقيقية ناتجة عن أنشطة اقتصادية. وتُسميت بهذا الاسم نسبةً إلى تشارلز بونزي الذي اشتهر بهذه الطريقة في أوائل القرن العشرين. وتنهيار هذه العمليات عادة عند عجز المحتال عن جذب مساهمين جدد، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وحدث انخيار مالي فجائي. (أنظر: Monroe Hunter, Ana Carvajal, and Catherine Pattillo. "Perils of Ponzi." Finance & Development, March 2010, 37-39. Washington, DC: International Monetary Fund, P1-3).

مبدأ "إنظار المعسر" في التخفيف من موجات التسييل القسري والحد من الانخفاضات الحادة في الأسعار (العربي & القدي، 2016، ص. 18)

وبذلك، دور التمويل الإسلامي في هذا المجال من خلال دعمه الانضباط النقدي وتقليل تقلبات أسعار الأصول، بما يعزز استقرار النظام المالي، ويُبقي العملية التمويلية مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي.

2.2.4.2 التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الكفاءة المصرفية

تمثل الكفاءة المصرفية أحد أبعاد تطوير النظام المصرفي، لأنها تعكس قدرة المصارف على توظيف مواردها وتحقيق عوائد مستقرة، مع ضمان جودة الأداء واستدامته. ويسهم التمويل الإسلامي في تعزيز هذه الكفاءة من خلال تنويع الصيغ التمويلية، وتحسين تخصيص الموارد، ورفع جودة إدارة المخاطر، بما ينعكس على أداء النظام المصرفي.

أولاً. الكفاءة الاقتصادية والمصرفية في المنظور الإسلامي

تمثل الكفاءة الاقتصادية أساس الأداء الرشيد في تخصيص الموارد وتوظيفها، وتُفهم على أنها القدرة على تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل قدر من الموارد، بما يجعلها أداة لكشف الهدر وترشيد الإمكانيات وتعزيز القدرة التنافسية. ومع تطور الفكر الاقتصادي، لم يعد مفهوم الكفاءة مقتصرًا على المردودية المادية، بل أصبح يشمل الفائدة العامة وإنتاج قيمة مجتمعية ذات أثر أخلاقي وتنموي، لا مجرد تعظيم العوائد الفردية (Durell, 1914, p. 8; Brisco, 1921, pp. 26–27).

غير أن الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي تتجاوز هذا البعد الفني، إذ تقوم على منظور مقاصدي يدمج البعد التوزيعي والأخلاقي في صلب الأداء الاقتصادي. فلا تكفي وفرة عناصر الإنتاج ما لم تُضبط بمنظومة قيمية توجه السلوك الاقتصادي نحو مقاصده، بما يربط الكفاءة بالعدالة والاستقامة وحسن توظيف المال والعمل، لا بمجرد تعظيم الربح أو خفض التكلفة. وبهذا المعنى، تصبح الكفاءة نتاجًا للتفاعل بين المورد والوسيلة والغاية ضمن إطار يوازن بين الفعالية الاقتصادية والمصلحة المجتمعية (يوسف أحمد، 1990، ص. 99–101).

وعليه، لا تقتصر الكفاءة في المنظور الإسلامي على تحقيق النتائج الاقتصادية، وإنما تمتد إلى طبيعة هذه النتائج وآثارها ومدى اتساقها مع مقاصد الشريعة، بما يشمل مراعاة العدالة في توزيع المنافع، ومشروعية الوسائل المستخدمة، وإشباع الحاجات الحقيقية، وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية، والإسهام في تنمية متوازنة (شابرا، 1996، ص. 31). وعليه، فإن تقييم الكفاءة يجمع بين البعد الكمي، الذي يمكن التعبير عنه من خلال مؤشرات الأداء والعائد، والبعد النوعي المرتبط بآثار النشاط الاقتصادي ومشروعيته وانسجامه مع المصلحة العامة، بما يحول دون تحقيق نتائج كمية على حساب العدالة أو الاستدامة أو المقاصد الشرعية.



ثانيًا. العلاقة بين التمويل الإسلامي والكفاءة المصرفية

تقوم العلاقة بين التمويل الإسلامي والكفاءة المصرفية على مجموعة من الأبعاد الوظيفية والتشغيلية المرتبطة بطبيعة صيغ التمويل وآلياتها التعاقدية والرقابية، ويمكن إبرازها في ما يلي:

أ. الكفاءة التكاليفية

تُعد الكفاءة التكاليفية من المعايير الأساسية في تقييم فعالية أدوات التمويل الإسلامي، لما لها من أثر مباشر في جودة القرار المالي وتوجيه الموارد وتنظيم العلاقة بين الممول والمتمول. ويتجلى ذلك في اعتماد صيغ تمويلية، مثل المراجعة والمشاركة، تتطلب انضباطاً شرعياً ودقة إجرائية تقلل الهدر وتحسن استخدام الموارد. ورغم ما قد تفرضه هذه الصيغ من أعباء إضافية في الجوانب المحاسبية والرقابية، وفي تقييم الجدارة الائتمانية ومحدودية أدوات التحوط (ساعد، 2017، ص. 154)، فإنها تسهم في المقابل في توزيع المخاطر بصورة أكثر عدالة، وتقليل احتمالات التعثر، وتحسين كفاءة الأداء الائتماني. كما تدعم التوازن بين الادخار والاستثمار، إذ يؤدي خفض تكاليف التشغيل إلى زيادة قدرة المصرف على تقديم عوائد مناسبة للمدخرين وتقليل تكلفة التمويل على المستثمرين، دون ربط العائد بسعر فائدة ثابت.

ب. الكفاءة التخصيصية

يمثل التمويل الإسلامي، ولا سيما صيغ المشاركة في الربح والخسارة، آلية فعالة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد، لأنه يوجه الأموال إلى المشروعات الأكثر إنتاجية وجدوى على أساس واقعي، بدل توجيهها وفق معيار الفائدة. ويرتبط ذلك بالطبيعة التشاركية للعقود الإسلامية التي تربط التمويل بالمخاطرة الحقيقية، وتخضع القرار الاستثماري لمعيار الجدوى وقدرة الشريك على التنفيذ، بما يحسن جودة القرارات الاستثمارية ويحد من المضاربات غير المنتجة، ويعزز الاستخدام الأمثل لرأس المال البشري والمادي (شايرا، 2005، ص. 377). كما يحفز هذا النموذج أصحاب المشروعات على تحسين أدائهم ورفع كفاءتهم، فينعكس ذلك على الإنتاجية الكلية ويقلل الهدر الناتج عن الاستثمارات غير الرشيدة.

ت. الكفاءة في إدارة المخاطر

يتمتع التمويل الإسلامي بقدرة أكبر على تحقيق كفاءة في إدارة المخاطر مقارنة بالنظام التقليدي، بالنظر إلى صيغته التشاركية التي توزع المخاطر بين الأطراف بدل تحميلها لطرف واحد. ويظهر ذلك بوضوح في تمويل المشروعات الصغيرة عالية المخاطر، التي يصعب ضمان نتائجها أو توفير الضمانات الكافية لها. وفي هذا السياق، تتجنب المصارف الإسلامية ضمان رأس المال مسبقاً التزاماً بمبدأ "الغنم بالغرم" ودرءاً لمخاطر الفشل الأخلاقي، التي قد تنشأ



إذا علم صاحب المشروع أن الخسارة لا تترتب عليها تبعات حقيقية بالنسبة إليه (شابرا، 2005، ص. 392). ومن ثم، يصبح توزيع المسؤوليات أكثر انضباطاً، ويقترن استحقاق الربح ببذل الجهد وتحقيق النفع الفعلي، مع اشتراط مساهمة حقيقية من صاحب المشروع في رأس المال أو العمل أو المعرفة، بما يقلل المخاطر غير المتناظرة ويحسن كفاءة التقييم والرقابة.

ث. الكفاءة الديناميكية

تجلى الكفاءة الديناميكية في قدرة النظام المالي الإسلامي على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال أدوات تمويلية مرنة تستجيب لحاجات السوق والمجتمع. ويرتبط ذلك بتنوع الصيغ، مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجارة والسلم، بما يمكن المصارف الإسلامية من تلبية احتياجات تمويلية متعددة دون الخروج عن الأطر الشرعية (دنيا، 2017، ص. 26-27). ولا تمثل هذه الصيغ هياكل جامدة، بل منظومة قابلة لإعادة التكيف والتفعيل بما يواكب المستجدات ويحقق المقاصد الاجتماعية والشرعية. ومن ثم، فإن الكفاءة الديناميكية لا تقتصر على التكيف مع الواقع، بل تشمل أيضاً القدرة على التأثير فيه واستشراف تحولاته.

ج. الكفاءة الفنية والتنظيمية

تُعد الإدارة المؤسسية الرشيدة ركيزة أساسية لتحقيق الكفاءة الفنية والتنظيمية في المصارف الإسلامية، إذ لا يكفي اعتماد صيغ تمويل مشروعة ما لم تُدار في إطار حوكمي متكامل يقوم على الشفافية والرقابة وضبط التوسع الائتماني وفق أسس علمية وشرعية (شابرا، 2006، ص. 63). وتفرض العقود التمويلية الإسلامية متطلبات فنية وتنظيمية تدفع المصارف إلى تطوير أدائها عبر آليات دقيقة تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية، والتقييم الشرعي والمالي، والتدقيق المستمر، بما يعزز جودة القرار التمويلي منذ مراحله الأولى (عبد العظيم، 1996، ص. 19). كما يسهم ذلك في تقليص معدلات التعثر من خلال رصد المخاطر مبكراً وتجنب التمويلات غير المجدية أو ضعيفة الأداء (مكاوي، 2010، ص. 24)، في حين يقود ضعف الحوكمة إلى سوء تقدير المخاطر والتوسع غير المنضبط في التمويل وما يترتب عليه من تعثر واضطراب في الأداء.

ح. الكفاءة السعرية

يسهم التمويل الإسلامي في تعزيز الكفاءة السعرية من خلال آليات تسعير تستند إلى التكلفة الحقيقية وهامش ربح مشروع، بما يعكس القيمة الواقعية للسلع والخدمات من غير تشويه أو تضليل (صالح، 2009، ص. 410-412). وتبرز المراجعة مثلاً واضحاً على ذلك، إذ يُحدد السعر استناداً إلى تكلفة الشراء وما يلحق بها من أعباء، مع ربح معلوم يتفق عليه الطرفان في إطار من الشفافية. كما تعزز صيغ المشاركة والمضاربة الكفاءة السعرية لارتباط العائد

فيها بالأداء الفعلي للأنشطة الاقتصادية، بعيداً عن الفوائد الثابتة أو التسعير الاعباطي. ومن خلال منع الغش والاحتكار والدعاية المضللة، تسهم هذه الصيغ في بناء بيئة تسعيرية أكثر نزاهة، وتدعم عدالة التوزيع وترشيد تخصيص الموارد واستقرار السوق.

خ. الكفاءة الأدائية في ظل التحول الرقمي والابتكار

تكتسب أدوات التمويل الإسلامي أهمية متزايدة في تحقيق الكفاءة الأدائية المعاصرة، بالنظر إلى قابليتها للاندماج في البيئة الرقمية وتوظيفها في سياقات الابتكار المؤسسي (غربي، 2017، ص. 123-124). وقد أفرز التحول الرقمي الحاجة إلى تطوير صيغ مثل المراجعة الرقمية، والإجارة الذكية، والمشاركة عبر المنصات، ضمن بيئات تقنية تحسن الأداء وتوسع الوصول المالي مع الحفاظ على الضوابط الشرعية. وأسهمت رقمنة العقود والمعاملات في تقليص الزمن والكلفة بين مراحل التقييم والتمويل والمتابعة، بما انعكس إيجاباً على سرعة المعالجة، وانخفاض كلفة الخدمة، وتحسن تجربة العميل. كما أتاح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل المالي الرقمي تطوير منتجات أكثر تخصيصاً وكفاءة في إدارة صيغ مثل المضاربة والمشاركة.

د. الكفاءة الشرعية

تمثل الكفاءة الشرعية أحد الأبعاد الفارقة في المصرفية الإسلامية، إذ لا يُقاس النجاح فيها بمستوى النمو أو الربحية وحدهما، بل بمدى الامتثال لأحكام الشريعة ومقاصدها. وتؤدي صيغ التمويل الإسلامية، مثل المشاركة والمراجعة والمضاربة والإجارة، دوراً وظيفياً في تجسيد هذه الكفاءة عندما تُطبق وفق ضوابط العقود وتحقق مقاصد العدالة والشفافية والتوازن بين أطراف المعاملة. ويتضح ذلك في ضرورة مطابقة الوسائل للغايات، بحيث لا تتحول العقود إلى صيغ ظاهرية تخفي في جوهرها معاملات ربوية أو غررية. كما تتجلى الكفاءة الشرعية في حسن تطبيق الفتوى وتفعيل الرقابة الشرعية المؤسسية عبر لجان مختصة تضبط المنتجات والخدمات وفق المرجعيات المعتمدة. ويؤدي الإخلال بهذا البعد إلى اهتزاز ثقة العملاء، واضطراب التسعير، وارتفاع التعثر، وتراجع الجدارة المؤسسية، مما يجعل الحفاظ على الكفاءة الشرعية شرطاً أساسياً لاستدامة المصرف وشرعيته.

وعليه، يتضح أن خصائص التمويل الإسلامي، المتمثلة في الصيغ التشاركية، وآليات التسعير القائمة على التكلفة الحقيقية، والحوكمة الشرعية والتنظيمية، وقابلية التكيف مع التحول الرقمي، تشكل إطاراً فاعلاً في تعزيز الكفاءة المصرفية بأبعادها التكاليفية والتخصيصية والرقابية والتنظيمية. ولا يقتصر أثره على تحسين المؤشرات الربحية، بل يمتد إلى ترشيد استخدام الموارد، وتقوية إدارة المخاطر، وتكريس عدالة توزيع التمويل، بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمقاصد الشرعية.

3.2.4.2 دور التمويل الإسلامي في توسيع الشمول المالي

يُعد الشمول المالي بعداً مهماً في تطوير النظام المصرفي، لأنه يعكس قدرة النظام على توسيع قاعدة المتعاملين مع الخدمات المالية. وفي ظل اتساع الفجوة المالية ومحدودية استفادة شرائح واسعة من الخدمات المصرفية، يسهم التمويل الإسلامي في توسيع الشمول المالي عبر أدوات تتوافق مع الاعتبارات الشرعية والاجتماعية، بما يعزز قاعدة المستفيدين ويدعم الدور التنموي للمصارف.

أولاً. الشمول المالي الإسلامي

يُعرّف الشمول المالي بأنه إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بفعالية وبأسعار معقولة. وفي التصور الإسلامي، يتجاوز هذا المفهوم مجرد النفاذ إلى الخدمات المالية، ليشمل تمكين الأفراد، ولا سيما الفئات الفقيرة والمهمشة، إضافة إلى المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة، من الاستفادة من خدمات مالية متنوعة، تشمل الحسابات المصرفية والادخار والتمويل والتحويل والتأمين، بصورة آمنة وملائمة ومستدامة، ودون عوائق تحد من استخدامها الفعّال والمنصف (GPFI، لماذا الشمول المالي؟).

ويقوم هذا المفهوم على بُعدين متكاملين: شمول الأفراد، أي إدماج مختلف شرائح المجتمع في المنظومة المالية الرسمية من غير تمييز؛ وشمول الأدوات والخدمات، أي توفير طيف متنوع من المنتجات المالية بما يتلاءم مع حاجات المستفيدين وقدراتهم الاقتصادية (صوالحي، 2023، ص. 8).

وفي السياق الإسلامي، يستند الشمول المالي إلى مرجعية قيمية تقوم على العدالة والشفافية والتكافل، وتدعمها مبادئ ربط المعاملات بالقطاع الحقيقي، وتقاسم المخاطر، وحرمة العقود. كما تسهم أدوات التمويل التشاركي، إلى جانب آليات التضامن الاجتماعي مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، في توسيع الشمول المالي والاجتماعي معاً. (Islamic Financial Services Board, 2019, p.11)

وفي ضوء هذا التصور، تستند سياسات الشمول المالي الإسلامي على أربعة متركزات رئيسة (Ozili, 2020, pp. 5–9):

أ. **تصور الخير العام**: ينظر إلى الشمول المالي بوصفه منفعة عامة وحقاً مشتركاً، بما ينسجم مع مبدأ العدالة والإنصاف، ويجعل من تمكين الفقراء مالياً تجسيداً لمقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق الكفاية.

ب. **معالجة الانسحاب الطوعي**: يلفت إلى فئة امتنعت عن استخدام الخدمات المالية التقليدية بسبب تعارضها

مع قناعاتها الدينية أو الأخلاقية، بما يبرز أهمية البدائل الإسلامية في إعادة إدماجها (Mohieldin et al.,

2015, p. 58).

ت. أولوية الفئات الهشة: يركز على توجيه أدوات التمويل والتكافل نحو الفئات الأكثر تعرضاً للإقصاء المالي، مثل الفقراء والنساء وكبار السن، انسجاماً مع مقاصد الشريعة في التمكين والحماية.

ث. التمكين المؤسسي: يؤكد ضرورة وجود بيئة تنظيمية ورقابية رشيدة تضمن النزاهة والشفافية وتحمي الحقوق، بما يعزز فاعلية سياسات الشمول المالي.

ثانياً: آليات الشمول المالي الإسلامي وآثاره على تطوير النظام المصرفي

تتمثل آليات الشمول المالي الإسلامي في مجموعة من الصيغ والأدوات التمويلية والتنظيمية التي تستهدف إدماج مختلف الفئات ضمن النظام المالي، ومن أبرزها:

أ. تنوع الصيغ التمويلية الإسلامية: مثل المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، بما يربط التمويل بالأصول الحقيقية ويُرسخ مبدأ تقاسم المخاطر

ب. تكامل الأدوات المالية: من خلال توفير خدمات الادخار والتمويل والحماية التأمينية ضمن صيغ متوافقة مع الشريعة، مثل المضاربة والوكالة والمراجعة والمشاركة والإجارة والتكافل، بما يلبي حاجات الفئات المختلفة دون إخلال بالكفاءة الاقتصادية. (Demirguc-Kunt et al., 2017, pp. 7–17)

ت. التمويل متناهي الصغر: يمثل التمويل الأصغر الإسلامي صيغة مناسبة لخدمة الفئات ذات الدخل المحدود وفق أحكام الشريعة، من خلال أدوات تقوم على المشاركة وتقاسم النتائج، إلى جانب الاستفادة من مصادر تمويل متنوعة، من بينها الموارد الخيرية الإسلامية، بما يدعم الإدماج الاقتصادي العادل والمستدام (Nabi et al., 2017, p. 31؛ Ahmed, 2002, p. 33؛ Abdul Rahman, 2007, pp. 44–45)

ث. الجودة المالية: تقوم الجودة المالية في التمويل الإسلامي على العدالة والشفافية وتكافؤ الأطراف، مع إلزامية الإفصاح وتفعيل الرقابة الشرعية، بما يعزز الثقة في المنتجات والخدمات ويدعم استدامة الشمول المالي (أبوسنينة & زائد، 2024، ص. 384).

تترتب عن هذه الآليات مجموعة من الآثار الإيجابية التي تسهم في تطوير النظام المصرفي، إذ تتمثل في تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية من خلال إدماج فئات كانت مستبعدة من النظام المصرفي التقليدي، كما تعمل على توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك عبر استقطاب شرائح جديدة من الأفراد والمؤسسات. وفي السياق ذاته، يساهم الشمول المالي الإسلامي في تعزيز الإدماج المالي العادل بما يحقق توازناً بين الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية داخل النظام المصرفي.

4.2.4.2 دور التمويل الإسلامي في تعزيز تنافسية النظام المصرفي

يكتسب موضوع الميزة التنافسية واستراتيجياتها أهمية بالغة في تحليل أداء النظام المصرفي في ظل التحولات المتسارعة في البيئة المالية. ويزداد هذا الموضوع خصوصية في حالة التمويل الإسلامي بالنظر إلى طبيعته التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والضوابط الشرعية.

أولاً. الميزة التنافسية في المنظور الإسلامي

تُعَدّ الميزة التنافسية من المفاهيم المركزية في الفكر الاقتصادي، وتُعبّر عن قدرة المؤسسة على صياغة وتنفيذ استراتيجيات تمكنها من تحقيق موقع متميز في السوق من خلال خلق قيمة مضافة للعملاء مقارنة بالمنافسين (Barney, 1991, p. 102). وتتحقق هذه الميزة من خلال تحقيق تفوق في عناصر التكلفة أو الجودة أو النفاذ إلى الأسواق.

ويؤكد Porter أن جوهر الميزة التنافسية يتمثل في القدرة على استثمار الموارد الداخلية بكفاءة وتحويلها إلى قيمة مستدامة تعزز موقع المؤسسة في السوق، بما يجعل العميل يفضل منتجاتها حتى في ظل فروقات سعرية، إذا كانت القيمة المحققة أعلى من التكلفة (Porter, 1985, p. 1).

وفي الإطار الإسلامي، تتسع دلالة الميزة التنافسية لتشمل إلى جانب الكفاءة الاقتصادية الالتزام بالضوابط الشرعية، حيث لا يُقاس التفوق فقط بعائد الربح أو الحصة السوقية، بل بمدى تحقيق العدالة والشفافية وربط النشاط المالي بالاقتصاد الحقيقي. وبذلك تقوم التنافسية في التمويل الإسلامي على الجمع بين الأداء الاقتصادي السليم والقيم الأخلاقية، بما يعزز التنمية ويحد من الممارسات المضاربية غير المنضبطة.

ثانياً. استراتيجيات الميزة التنافسية في ضوء التمويل الإسلامي

تستند الميزة التنافسية في العمل المصرفي الإسلامي إلى قدرة المؤسسة على تحسين الأداء والاستجابة للحاجات السوقية في بيئة تتسم بتصاعد المنافسة. وتبرز في هذا السياق ثلاث استراتيجيات رئيسية هي: قيادة التكلفة، والتميز، والتركيز (Porter, 1985, pp. 12–15):

- **استراتيجية قيادة التكلفة:** تقوم على تخفيض تكلفة تقديم الخدمة مع الحفاظ على جودة مناسبة. وفي المصارف الإسلامية تتحقق عبر التمويل القائم على الأصول، الذي يعزز الشفافية ويحد من مخاطر الفائدة المركبة، حيث يتيح صيغ المراجعة والإجارة والسلم تحديد تكلفة التمويل مسبقاً، بما يخفض تكاليف المعاملة ويعزز القدرة التنافسية السعرية.

- استراتيجيات التمايز: تقوم على تقديم منتجات وخدمات ذات طابع فريد. وتحقق في المصارف الإسلامية من خلال تقديم أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة، مثل المشاركة والمضاربة والصكوك، بما يعكس التزامًا بالعدالة والشفافية. كما يشكل الامتثال الشرعي عامل تمايز يصعب تقليده، خاصة في البيئات ذات الحساسية الدينية (Lestari et al., 2022).
- استراتيجيات التركيز: تعتمد على استهداف شرائح محددة من السوق. وتبرز في المصارف الإسلامية من خلال توجيه التمويل إلى الفئات غير المخدومة في النظام التقليدي، مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الراضين للتعامل الربوي، باستخدام أدوات ملائمة كالقرض الحسن والمراجحة المصغرة والمشاركة الجزئية. ومن خلال تكامل هذه الاستراتيجيات، تستطيع المصارف الإسلامية بناء ميزة تنافسية قائمة على الاستباقية في تلبية حاجات السوق، وجودة المنتجات والخدمات، ومرونة الصيغ التمويلية. كما تتيح هذه الاستراتيجيات توجيه التمويل نحو النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتعزيز ثقة المتعاملين، وتوسيع النفاذ إلى خدمات مالية منضبطة وموثوقة. وبذلك ترتبط تنافسية التمويل الإسلامي بقدرته على الجمع بين الكفاءة الاقتصادية، والالتزام الشرعي، والبعد التنموي.

5.2.4.2 تحديات التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي

رغم ما يتيح التمويل الإسلامي من إمكانيات في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الكفاءة المصرفية وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي وتوسيع الشمول المالي، فإن مساهمته في تطوير النظام المصرفي ككل تواجه مجموعة من التحديات البنوية والتنظيمية والتطبيقية التي تحد من فاعليته الشاملة. ويمكن إجمال هذه التحديات في الآتي:

أ. التحديات البشرية والمهارية

يمثل نقص الكفاءات القادرة على الجمع بين التأصيل الشرعي والخبرة المصرفية والمالية الحديثة أحد أكثر التحديات تأثيراً في المصارف الإسلامية، حتى وُصف بأنه "المشكلة الأم" لحركة المصارف الإسلامية. وقد نشأ ذلك عن هيمنة تكوينين منفصلين: تكوين اقتصادي وضعي محدود الصلة بالفقه، وتكوين شرعي غير ملمّ بآليات العمل المصرفي، وهو ما أفرز فجوة معرفية أثرت في جودة الإدارة، وتطوير المنتجات، وتفعيل الهندسة المالية الإسلامية، خاصة مع تعقد البيئة الرقمية وتسارع الابتكار.

ب. التحديات الشرعية والرقابية

تواجه هيئات الرقابة الشرعية إشكالات تتعلق بالكفاءة المركبة، أي الجمع بين التأهيل الشرعي العميق والإلمام الفني والاقتصادي بالعمل المصرفي، وهي شروط لا تتحقق دائماً في الواقع العملي (الشبيلي، 2011، ص. 168).

كما تثير مسألة استقلال هذه الهيئات، وطريقة تعيين أعضائها، ومدة عضويتهم، إشكالات تمس موضوعية قراراتها ومصادقية فتاواها، في ظل غياب معايير موحدة لتنظيمها وعلاقتها بأجهزة الحوكمة الأخرى (بن زغيب، 2009، ص. 25). ويزداد هذا التحدي مع تعقد المعاملات الحديثة وتسارع الابتكار المالي.

ت. التحديات الهيكلية والتنظيمية

تمثل ندرة السوق المالية الثانوية المتوافقة مع الشريعة عائقاً أساسياً أمام إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، إذ تدفعها إلى الاحتفاظ بنسبة مرتفعة من الأصول السائلة منخفضة العائد، وتحد من قدرتها على المنافسة والربحية (Iqbal, Ahmad, & Khan, 1998, pp. 43–44). كما يبرز غياب ترتيبات شرعية واضحة لوظيفة المقرض الأخير، بما قد يضطر بعض المصارف الإسلامية إلى اللجوء إلى مصادر تمويل قائمة على الفائدة في أوقات الأزمات، وهو ما استدعى طرح فكرة صندوق تعاضدي مركزي داخل المصارف المركزية الإسلامية، يُموّل من ودائع المصارف ويوفر تمويلًا طارئًا بلا فوائد (Chapra, 2007, pp. 335–336) وتبرز كذلك الحاجة إلى أدوات سيولة قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة، مثل الصكوك القابلة للتداول وصناديق السيولة.

ث. التحديات المعيارية والقانونية

تثير العقود الإسلامية، مثل المشاركة والمضاربة والمراجحة والإجارة، إشكالات عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)، بسبب ما تنطوي عليه من أبعاد شرعية ومفاهيم اقتصادية تختلف عن الأدوات التقليدية. وينتج عن ذلك تباين في عرض القوائم المالية، وغموض في معالجة حسابات الاستثمار وتوزيع الأرباح، بما يضعف الشفافية ودقة تقييم الأداء (Archer & Abdel Karim, 2007, pp. 302–304). كما أن ممارسة هذه الصيغ ضمن أطر قانونية وُضعت أصلاً للمعاملات الربوية يخلق تناقضاً بين المضمون الشرعي والإطار القانوني، ويضعف الحماية التشريعية للعقود الإسلامية (القرّبي، 2020، ص. 127).

ج. التحديات التقنية والرقمية

تواجه المصارف الإسلامية تحديًا متصاعدًا في مواكبة التحول الرقمي، سواء من حيث تطوير أنظمة ومنصات تستوعب تعقيدات الصيغ التعاقدية الإسلامية، أو من حيث ضبط الامتثال الشرعي في بيئة خدمات مالية آنية وعابرة للحدود. كما تبرز الحاجة إلى أطر فقهية وحوكمة قادرة على استيعاب منتجات رقمية جديدة، مثل المصارف الرقمية، والتمويل الجماعي، والمحافظ الإلكترونية، في ظل الحاجة إلى فتاوى وتوجيهات سريعة وموثوقة (Khan, Shehzad, & Khan, 2015, pp. 88–89).

ح. التحديات التسويقية والتنافسية

تعمل المصارف الإسلامية في سوق تهيمن عليها تاريخيًا المصارف التقليدية، وهو ما يفرض ضغطًا في التسعير، والربحية، واستقطاب العملاء. كما أن محدودية الربحية المستقرة، وتفاوت الشفافية والتقارير المالية، ونقص الكفاءات التسويقية المتخصصة في المنتجات الإسلامية، كلها عوامل تحد من قدرتها على إبراز القيمة المضافة للنموذج الإسلامي وترسيخ صورته لدى المتعاملين (Elfakhani, Zabib, & Ahmed, 2007, p. 122).

خ. تحدي المحاكاة المؤسسية وإشكالية العدالة

تؤدي محاكاة بعض المصارف الإسلامية لآليات التسعير السائدة في المصارف التقليدية، ولا سيما في تسوية العوائد الاستثمارية وربطها بأسعار الفائدة، إلى إضعاف التميز البنوي للنموذج الإسلامي والانزياح عن مبدأ تقاسم الربح والخسارة (Nienhaus, 2007, p. 132). كما أن هيمنة الصيغ البيعية وضعف تمويل صيغ المشاركة والمخاطرة يسهمان في إعادة إنتاج منطق التمويل الربوي في قالب إسلامي، مع بقاء وصول التمويل إلى صغار المنتجين والمبادرين محدودًا، وهو ما يتعارض مع الرؤية المقاصدية التي تربط بين تحريم الربا وتحقيق العدالة التوزيعية والتمكين الاقتصادي للفئات المستضعفة (Chapra, 2007, pp. 325–326).

يتضح مما سبق أن دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي يرتبط بمدى قدرته على الانتقال من الإطار النظري إلى التطبيق المؤسسي المنظم. غير أن هذا الانتقال يواجه جملة من التحديات البشرية والشرعية والهيكالية والقانونية والتقنية والتسويقية، بما يستلزم معالجتها بصورة تدريجية تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ومتطلبات البيئة المالية المعاصرة. ومع تجاوز هذه التحديات، يبرز التمويل الإسلامي كآلية فعالة في دعم الاستقرار المصرفي، وتحسين الكفاءة، وتوجيه التمويل نحو النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتوسيع الشمول المالي، بما يدعم تعزيز تنافسية النظام المصرفي.

5.2 مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

تناولت الأدبيات السابقة موضوع التمويل الإسلامي من زوايا متعددة، ركز معظمها على قياس أثره في مؤشرات الأداء المصرفي، أو في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد اهتمت هذه الدراسات، في الغالب، بتحليل نمو الأصول والودائع والتمويلات الإسلامية، وبيان علاقتها بالربحية، والاستقرار المالي، والشمول المالي، والنمو الاقتصادي.

غير أن مراجعة هذه الأدبيات تُظهر أن جانباً معتبراً منها اعتمد مقاربات كمية تركز على النتائج المالية والاقتصادية، بينما ظلّ التحليل المؤسسي والبنوي لدور أدوات التمويل الإسلامي في تطوير وظائف النظام المصرفي أقل حضوراً. ويمكن عرض أبرز الدراسات ذات الصلة كما يأتي:

1.5.2 الدراسات العربية

■ سلمان زيدان.(2012). دور الإدارة المصرفية الإسلامية في رفع كفاءة الأدوات المالية. مجلة مجمع، جامعة المدينة العالمية (ماليزيا)، العدد 3.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيف يمكن للإدارة المصرفية الإسلامية أن تتطور وتنوع المنتجات والعمليات بما يرفع كفاءة استخدام الأدوات المالية الإسلامية في ظل منافسة حادة من البنوك التقليدية ذات الإمكانيات الكبيرة. يصف الباحث واقع الإدارة في البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها، ثم يربط بين الالتزام بالمقاصد الشرعية (حفظ المال العام والخاص، وتحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة) وبين تصميم منتجات تمويلية تشاركية تحقق أهدافاً روحية ومادية متوازنة. يخلص البحث إلى أن الانطلاق من مقاصد الشريعة واستخدامها كعامل قوة في تصميم المنتجات وإدارة المخاطر يمكن البنوك الإسلامية من الصمود والتوسع عالمياً رغم هيمنة البنوك التجارية التقليدية، شريطة بناء إدارات محترفة قادرة على الابتكار ضمن الضوابط الشرعية.

■ دريس رشيد.(2014). الخدمات المالية الإسلامية فرصة المصرف الإسلامي في بناء المزايا التنافسية. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 11.

يُبين هذا المقال كيف يمكن للخدمات المالية الإسلامية أن تكون أساساً لبناء ميزة تنافسية مستدامة للبنوك الإسلامية، من خلال استهداف شريحة عملاء تنجذب لأسباب عقدية إلى المنتجات المتوافقة مع الشريعة. يجادل الكاتب بأن دخول الخدمات الإسلامية إلى عالم الصناعة المصرفية يفتح مجالاً للمنافسة على الجودة والتكلفة والسعر، ويخلق قاعدة عملاء أوفياء إذا اقترنت المرجعية الدينية بخدمة عالية الجودة. يربط العمل بين عناصر الميزة التنافسية (التكلفة، الجودة، السعر) والاستراتيجيات الكلاسيكية (قيادة التكلفة، التمايز، التركيز)،

موضحًا أن حسن اختيار الاستراتيجية في ضوء السوق المستهدفة يمكن البنوك الإسلامية من توسيع حصتها السوقية واختراق أسواق دولية جديدة.

■ **عصام بوزيد (2016)**. محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية. أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

تهدف هذه الأطروحة إلى اختبار مدى كفاءة نظام التمويل الإسلامي في التعامل مع الأزمات المالية، عبر تحليل خصائص المخاطر والتقلّب في مؤشرات أسواق مالية دولية خلال الفترة 2001–2015. اعتمد الباحث على نماذج ARCH/GARCH لتحليل عوائد مؤشرات مثل DJI100 وDJINDUS، بعد بناء مؤشرات مالية ملائمة وإجراء اختبارات الاستقرار Perron–Phillips، واختيار توزيعات مختلفة للتقلّب الشرطي (التوزيع الطبيعي، توزيع t-Student، وتوزيع Generalized Error). أظهرت النتائج أن سلوك التقلّب والمخاطر في هذه المؤشرات يمكن وصفه بدقة بواسطة النماذج المختارة، وقدمت الأطروحة استنتاجات حول ديناميكية المخاطر خلال فترات الأزمات، مع مناقشة ضمنية لكيفية استثمار خصائص صيغ التمويل الإسلامي في تصميم هياكل تمويلية أكثر تحملاً للصدمات في إطار إدارة الأزمات المالية.

■ **ابتسام ساعد (2017)**. دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي – التجربة الماليزية أنموذجًا. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

حلّلت هذه الأطروحة إمكانات آليات التمويل الإسلامي، خاصة صيغ المشاركات، في تحقيق الكفاءة التمويلية داخل النظام المصرفي الماليزي. اعتمدت الباحثة منهجًا تحليليًا مقارنًا مدعومًا بجانب تطبيقي، واستهدفت تقييم الكفاءة من أبعادها التقنية والتكلفة والتخصيص. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية العاملة بصيغ تشاركية (مثل المضاربة والمشاركة) تحقق أداءً أفضل من تلك التي تعتمد على صيغ مديونية (كالمرابحة)، من حيث الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الرشيد للموارد. وأوصت بتوسيع استخدام هذه الصيغ في النشاط المصرفي الإسلامي وتخفيف الأطر الرقابية لتبني نماذج تعاقدية قائمة على تقاسم المخاطر، بما يدعم استدامة القطاع المصرفي الماليزي.

■ **زهرة دريش، وداد متّجر، وعلاء الدين قدری (2019)**. التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لتفعيل النشاط المصرفي: دراسة تحليلية لأداء بنك البحرين الإسلامي. مجلة التنوع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب

– عين تموشنت، العدد 2.

تبحث هذه الدراسة في مدى قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تحسين الأداء المالي والتمويلي للبنوك في اقتصاديات قائمة على الاستدانة تعاني من غياب سوق مالي فعال، مع اتخاذ بنك البحرين الإسلامي نموذجًا للفترة 2012-2016. تعرض أولاً تطورات الصيرفة الإسلامية وأسس التمويل الإسلامي، ثم تحلل العلاقة بين إيرادات التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء البنك بهدف استخلاص دروس قابلة للنقل إلى اقتصادات مماثلة. تخلص النتائج إلى أن تنوع الصيغ (مراجعة، مشاركة، مضاربة، إجارة، إلخ) والاعتماد المتزايد على التمويل الإسلامي يسهمان في رفع كفاءة البنك وتحسين قدرته على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يعزز مكانة التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لسد فجوات التمويل في اقتصاديات الاستدانة.

■ **عبد الكريم قندوز. (2021).** التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي : دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي. صندوق النقد العربي.

أجرت هذه الدراسة تحليلاً قياسيًّا لأثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2009-2019، معتمدة على بيانات بانل ومتغيرات مثل حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة ونسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص. كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأمد بين تطور الصيرفة الإسلامية والنمو، لا سيما من خلال تمويل البنية التحتية والمشاريع الحكومية، في حين لم يظهر القطاع التقليدي أثرًا مشاهجًا في بعض المواصفات، ما يدل على خصوصية تنمية للمالية الإسلامية في السياق الخليجي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أدوات التمويل الاستثماري طويل الأجل وتطوير البيئة التشريعية لجذب المزيد من رؤوس الأموال نحو هذا القطاع، بما يعزز تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

■ **وهيبة بن شوك، وسميرة عبدوس. (2022).** دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية — تقييم أداء

النظام المالي الإسلامي للفترة (2010-2018). مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 20، العدد 20. تحلل هذه الدراسة مكوّنات النظام المصرفي والمالي الإسلامي في ماليزيا والعوامل التي أسهمت في نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي خلال الفترة 2010-2018. تستعرض الباحثتان بنية السوق (البنوك الإسلامية، سوق رأس المال الإسلامي، التكافل، سوق الصكوك) وتربط نجاح التجربة بدعم حكومي قوي، وتطوير البنية التحتية التشريعية والتنظيمية، وبناء موارد بشرية متخصصة، والانفتاح على البنوك العالمية. تخلص الدراسة إلى أن دمج النظامين التقليدي والإسلامي ساهم في تعزيز المنافسة ورفع الكفاءة لكلا النظامين، وأن اعتماد الابتكار في الأدوات (مثل الصكوك الخضراء وترتيباً جعل السوق المالي الإسلامي الماليزي منفتحاً عالمياً وقادراً على منافسة الأدوات التقليدية).

■ **جعوتي سمير. (2022).** تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر - الودائع والتمويلات-. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 .

تتناول هذه الأطروحة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع تركيز على محوري الودائع والتمويل، في سياق تأخر التجربة الجزائرية مقارنة بالتطور العالمي للمالية الإسلامية بعد أزمة 2008. تنطلق من ملاحظة أن حصة الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائري ما تزال محدودة (بنك البركة، مصرف السلام، وبعض النوافذ الإسلامية)، ثم تحلل كيفية تعميق قاعدة الودائع الإسلامية وتوسيع أدوات التمويل بما ينسجم مع الشريعة ويدعم التنمية. تدرس تجربة البركة والسلام وتُشخص المعوقات (تشريعية، مؤسسية، تسويقية، بشرية)، وتقتراح مسارات لتطوير الإطار القانوني والمنتجات والموارد البشرية من أجل زيادة فاعلية الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني.

■ **أحمد بلقاسم تواتي، علي عبد السلام البشتي. (2022).** تقييم أثر التحول للصيرفة الإسلامية على الأداء المالي باستخدام معيار - CAMEL دراسة حالة مصرف المتحد للتجارة والاستثمار -، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة تحول مصرف المتحد للتجارة والاستثمار في ليبيا من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، من خلال مقارنة أدائه المالي قبل التحول وبعده باستخدام معيار CAMEL المعتمد دوليًا في تقييم البنوك. اعتمد الباحثان على خمسة مؤشرات رئيسية: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، جودة الإدارة (M)، الربحية (E)، والسيولة (L)، حيث جرى تقييم المركز المالي للبنك في آخر سنة قبل التحول (2012) وآخر سنة بعده (2020). خلصت النتائج إلى أن المصرف حافظ على تصنيفه العام بدرجة (2) بما يعني تصنيفًا «جيدًا جدًا» قبل التحول وبعده، مع ثبات تقييم ثلاثة مؤشرات هي كفاية رأس المال وجودة الإدارة والسيولة بين الفترتين. في المقابل، تحسّن مؤشر الربحية بعد التحول للصيرفة الإسلامية، بينما تراجع جودة الأصول، ما يشير إلى أن التحول لم يضعف الاستقرار الكلي للبنك بل عزّز ربحيته، مع بقاء تحديات متعلقة بإدارة جودة الأصول في البيئة الجديدة للصيرفة الإسلامية.

■ **عرياش محمد الأمين، طيبة عبد العزيز. (2022).** عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا - مجلة آفاق للبحوث والدراسات.

تبحث هذه الدراسة دور عقود المشاركة الإسلامية (مشاركة، مضاربة) كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا، في ظل ملاحظة أن نمو التمويل الإسلامي عالميًا يتركز أساسًا في عقود البيوع (كالمرابحة) بينما تعرف عقود

المشاركة تأخرًا ملحوظًا. استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي، بالاعتماد على العرض الوصفي للمفاهيم النظرية لعقد المشاركة الإسلامية، ثم التحليل الكمي لبيانات حجم هذه العقود في ماليزيا ومقارنتها بباقي صيغ التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة، مع التركيز على التطورات بعد سنة 2015. تبين النتائج أن ماليزيا تتبوأ مركز الريادة عالميًا في قطاع المالية الإسلامية من حيث حجم المعاملات وتنوع وابتكار العقود، غير أن عقود المشاركة ظلّت تنمو بوتيرة أبطأ من عقود البيوع إلى أن شهدت قفزة مهمة بعد 2015، بفضل تعديلات قانونية فعّالة، وإجراءات تنظيمية داعمة، وسياسات تسويقية موجهة، إلى جانب دعم مراكز البحث المتخصصة في الصيرفة الإسلامية. وتخلص الدراسة إلى أن تفعيل عقود المشاركة يمثل أولوية استراتيجية للمصارف الإسلامية لما توفره من تمويل تشاركي أكثر استقرارًا للنظام المالي، وقادر على تقليل المخاطر ونشر نموذج الصيرفة الإسلامية خارج الأسواق الإسلامية التقليدية.

- شريفي جلول، صوار يوسف، والادريسي مختار. (2023). أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 25، العدد 1.

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر تطور مؤشرات المالية الإسلامية (كإجمالي الأصول والتمويل الإسلامي) على الناتج المحلي للفرد في 15 دولة عضوًا في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2015-2019. اعتمد الباحثون على نموذج GMM الديناميكي الذي يُراعي مشكلات الارتباط الذاتي والتغاير الخطي، وأظهر النموذج وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي. كما نهت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري قد يكون ذو أثر سلبي في بعض الدول الريع، مما يتطلب مواءمة السياسات الاقتصادية مع خصوصيات البيئة الإنتاجية، ودعت إلى تفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية في توجيه المدخرات نحو الاستثمار الفعلي لتعزيز الأثر الاقتصادي.

2.5.2 الدراسات الأجنبية

- Abdul Rahman, A. R.(2011). Enhancing the Integrity of Islamic Financial Institutions in Malaysia: The Case for the Sharī'ah Audit Framework. ISRA International Journal of Islamic Finance, 3(1).

تركّز هذه الدراسة على سؤال: كيف يمكن تعزيز نزاهة ومصداقية المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا عبر تطوير إطار منظم للتدقيق الشرعي يكمل إطار الحوكمة الشرعية الصادر عن بنك نغارا؟ يوضح المؤلف أن ثقة المتعاملين تعتمد على الالتزام الفعلي بأحكام الشريعة، وأن الاقتصار على وجود هيئة شرعية من دون نظام تدقيق منهجي يعرض الصناعة لمخاطر سمعة جسيمة عند حدوث مخالفات. يعرّف التدقيق الشرعي كعملية

مهنية مستقلة لتجميع وتقويم الأدلة حول مدى التوافق مع المعايير الشرعية، تشمل الجوانب المالية (مثل توزيع الأرباح) والجوانب الفقهية الإجرائية، ويربط ذلك بمحاور إطار الحوكمة الشرعية للبنك المركزي (الإشراف، الاستقلالية، الكفاءة، السرية، وظائف الامتثال والبحث). وتدعو الورقة إلى وضع إطار تفصيلي للتدقيق الشرعي يحدد بوضوح الأدوار بين مجلس الإدارة والهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية وأقسام المراجعة، مع اشتراط معايير للكفاءة والاستقلالية، بما يضمن رقابة شرعية متواصلة تعزز سلامة الصناعة وسمعتها.

▪ **Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013).** Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. *Journal of Banking & finance*, 37(2).

تبحث هذه الدراسة مدى اختلاف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث نموذج الأعمال والكفاءة والاستقرار، اعتماداً على عينة واسعة تشمل 510 بنكاً في 22 دولة ذات نظام مصرفي مزدوج خلال الفترة 1995-2009، حيث يستخدم الباحثون بيانات Bankscope ونماذج انحدار مع ثوابت دولة-سنة للسيطرة على العوامل الكلية. تكشف النتائج أن الفروق في توجه الأعمال أقل مما يوحي به الطابع الشرعي؛ فالبنوك الإسلامية لا تختلف كثيراً عن التقليدية في بنية الميزانية ومصادر الدخل، وإن كانت تعتمد نسبياً أكثر على إيرادات الرسوم وعلى التمويل غير الودائعي، وتُظهر رسمة وسيولة أعلى لكن مع كفاءة تكاليف أقل في كثير من الحالات. كما تبين أن البنوك الإسلامية لم تكن أقل استقراراً أثناء الأزمة المالية العالمية، بل أدت رسملتها العالية وجودة أصولها إلى أداء أفضل نسبياً من حيث المخاطر، ما يعني أن نموذج الصيرفة الإسلامية كما يطبق عملياً يقدم مزايا في الاستقرار الرأسمالي من دون أن يغير جذرياً نموذج الوساطة المصرفية التقليدية.

▪ **Gheeraert, L.(2014).** Does Islamic finance spur banking sector development? *Journal of Comparative Economics*, 42(3).

قدّم Gheeraert تحليلاً تجريبياً دقيقاً لاختبار العلاقة بين انتشار البنوك الإسلامية وتطور القطاع المصرفي في مجموعة من الدول ذات النظام المصرفي المزدوج. اعتمد في دراسته على قاعدة بيانات IFIRST للفترة 2000-2005، حيث قام بتحليل أثر وجود البنوك الإسلامية على مؤشرات مثل الائتمان المصرفي، وعدد الحسابات، والشمول المالي. أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية لا تتزاحم البنوك التقليدية، بل تُكملها عبر تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة تستقطب شرائح سكانية جديدة. كما كشفت الدراسة أن النموذج الإسلامي يضيف تنوعاً مؤسسياً مفيداً، ويُسهّم في تحسين كفاءة النظام المالي بشكل عام. وخلصت الدراسة إلى ضرورة عدم التعامل مع البنوك الإسلامية ككيانات هامشية، بل كجزء مدمج في منظومة إصلاح القطاع المالي.

تُعد هذه الدراسة من أوائل الأبحاث التي قدّمت دعمًا تجريبيًا لفكرة التكامل البنوي بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية ضمن بيئة مالية واحدة.

▪ **Yagoub, E. (2014).** Drivers' Growth of Islamic Banking Industry: Lesson from Malaysia. International Journal of Social Sciences and Management, 1(4).

يحلل Elryah محددات نمو صناعة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بين 2002 و2012، معتمداً على مراجعة خطط وسياسات رسمية (Financial Sector Master Plan Blueprint 2011–2020)، والبيانات الخاصة بنمو الأصول والودائع والتمويل، إضافة إلى استبيانات ومقابلات مع صناع قرار في البنوك الإسلامية والبنك المركزي. يحدد البحث جملة عوامل رئيسة لنمو القطاع، من أبرزها: الاستراتيجيات الحكومية الواضحة، توافر الكفاءات البشرية، الاستقرار الكلي، دخول البنوك الأجنبية، الابتكار في المنتجات، ووجود بنية تحتية مالية ورقابية متطورة. يخلص إلى أن تضافر هذه العوامل هو ما جعل ماليزيا مركزاً عالمياً للصيرفة الإسلامية، ويوصي بضرورة استمرار الإصلاحات والحفاظ على القدرة التنافسية والتكيف مع المعايير الدولية لضمان استدامة النمو.

▪ **Patrick, I., Kangni, K. (2015).** Is Islamic Banking Good for Growth? IMF Working Paper 15/81; Economic Modelling, 59.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال مباشر: هل توسّع الصيرفة الإسلامية جيّد للنمو الاقتصادي؟ وذلك باستخدام عينة من 52 دولة للفترة 1990–2010، حيث تُدرج حصة أصول البنوك الإسلامية في النظام المصرفي كمتحول رئيسي في نماذج نمو شبيهة بنموذج بارو، مع التحكم في مستوى التطور المالي العام، الاستثمار، التعليم، الانفتاح التجاري، التضخم، وجودة المؤسسات. تعتمد الورقة نماذج بانل ديناميكي مقدرة بتقنية GMM لمعالجة الإندوجينية بين التمويل والنمو، وتجري اختبارات متانة مختلفة. تشير النتائج إلى أن زيادة الحصة السوقية للأصول الإسلامية ترتبط إيجابياً وبشكل معنوي بمعدل نمو الناتج المحلي للفرد حتى بعد التحكم في بقية العوامل، ما يعني أن للصيرفة الإسلامية أثراً إضافياً فوق ما يقدمه القطاع المصرفي التقليدي. تبيّن الدراسة أن القنوات الرئيسة لهذا الأثر تتمثل في تعميق الوساطة المالية عبر جذب مدخرات شرائح خارج النظام البنكي لأسباب دينية، وفي توجيه قدر أكبر من التمويل نحو استثمارات حقيقية، مع ملاحظة أن قوة التأثير أكبر في الدول ذات الأطر القانونية الجيدة والبيئة الماكرو اقتصادية المستقرة.

▪ **Abdelrahman A.Y. (2015).** Does Islamic Banking Help in Economic Development of Muslim Countries? MPRA Paper No. 88387

يبحث هذا العمل ما إذا كان انتشار البنوك الإسلامية يساهم فعلياً في التنمية الاقتصادية للدول المسلمة، من خلال مزج تأصيل نظري بمقارنة تجريبية لبيانات نمو أصول البنوك الإسلامية والتقليدية في مجموعة من البلدان.

ينطلق الباحث من أن نموذج التمويل الإسلامي -القائم نظرياً على المشاركة وتقاسم المخاطر وتمويل الأصول الحقيقية- يمكن أن يدعم التنمية عبر تعبئة مدخرات الفئات المتدنية التي تتجنب البنوك الربوية، وتوجيه التمويل نحو أنشطة إنتاجية بدل المضاربات المالية، وتقليص احتمالات الأزمات المرتبطة بالرفع المالي المفرط. توضح المقارنات أن أصول البنوك الإسلامية حققت معدلات نمو مرتفعة بعد أزمة 2008 في عدد من الدول، ما يعكس جاذبيتها كبديل متوافق مع الشريعة وكأداة لتعميق الشمول المالي. ومع ذلك، ينتقد الباحث التركيز العملي الزائد على صيغ المديونية (مراجعة ونحوها) التي تحاكي القروض التقليدية، ويرى أن الأثر التنموي الكامل لن يتحقق إلا إذا اتجهت البنوك الإسلامية أكثر نحو صيغ المشاركة والاستثمار طويل الأجل، ورافق ذلك إطار رقابي وتشريعي يشجع الابتكار المنتج لا مجرد "أسلمة" قروض تقليدية.

▪ **Gulzhan, M., et al (2015). Research on Islamic Banking in Malaysia: A Guide for Future Directions. INCEIF Working Paper / SSRN 2577146**

يقدم هذا العمل مسحاً منهجياً لـ 114 دراسة منشورة عن الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بين 1989 و 2013، بهدف تقييم ما أنجز من بحوث ورسم خارطة طريق بحثية مستقبلية تدعم موقع ماليزيا كمركز عالمي للصيرفة الإسلامية. تُصنّف الأعمال إلى محاور رئيسة مثل الحوكمة (الشرعية والمؤسسية)، الكفاءة والربحية، المخاطر، المنتجات، سلوك العملاء، مع تقييم كثافة التغطية في كل محور لتحديد مناطق "التركيز المفرط" ومناطق "القصور". تظهر النتائج أن الأدبيات ركزت بشدة على المقارنات بين البنوك الإسلامية والتقليدية وعلى دراسات الكفاءة والأداء، في حين ظل الاهتمام بالمقاصد الشرعية، حماية المستهلك، الأثر الاجتماعي، والابتكار المنتج أقل من المطلوب. في ضوء مخططات الحكومة الماليزية (Financial Sector Blueprint و NKEA)، تقترح الورقة أجندة بحثية أكثر توازناً تربط البحث العلمي باحتياجات صانعي السياسات والصناعة والعلماء الشرعيين، لضمان تطور منظم ومستدام للصناعة.

▪ **Lebdaoui, H., & Wild, J. (2016). Islamic Banking and Financial Development. Review of Middle East Economics and Finance, Review of Middle East Economics and Finance, 12(2).**

تستقصي هذه الدراسة الأثر الكلي لحصة أصول البنوك الإسلامية في 22 دولة على تطور القطاع المالي خلال الفترة 2000-2013، مستخدمة خمسة مؤشرات للتطور المالي تشمل الائتمان الخاص، السيولة الواسعة، نسبة أصول البنوك التجارية إلى البنك المركزي، هامش الفائدة الصافي، ومؤشراً مركباً مستخرجاً بتحليل المركبات الأساسية. تعتمد الباحثة وزميلها نماذج بيانات لوحية ديناميكية بتقنية GMM لمعالجة الإندوجينية في العلاقة

بين الحصة الإسلامية ومؤشرات التطور المالي. تكشف النتائج أن ارتفاع حصة الأصول الإسلامية يرتبط إيجابياً بزيادة الائتمان للقطاع الخاص وبانخفاض هامش الفائدة الصافي، ما يعكس تعمق النشاط المصرفي واشتداد المنافسة وتحسن الكفاءة السعرية في الأسواق التي تستضيف الصيرفة الإسلامية. في المقابل، لا تسجل الدراسة تغييراً جوهرياً في هيكل النظام المالي (نسبة أصول البنوك التجارية إلى البنك المركزي)، ما يدعم فكرة أن الصيرفة الإسلامية تعمل كمكمل يزيد عمق النظام المالي وشموليته من دون أن يعيد تشكيل بنيته المؤسسية ما لم تبلغ حصتها السوقية مستوى عتبة مرتفعاً

▪ **Abedifar, P., Hasan, I., & Tarazi, A. (2016).** Finance-growth nexus and dual-banking systems: Relative importance of Islamic banks. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 132.

تستقصي هذه الورقة الدور النسبي للبنوك الإسلامية في علاقة التمويل بالنمو داخل الأنظمة المصرفية المزدوجة، معتمدةً عينةً من 22 دولة ذات غالبية مسلمة وحضور للبنوك الإسلامية خلال الفترة 1999–2011. يبيّن الباحثون مؤشرات لتطور الوساطة المالية (تعبئة الودائع، التعمق المالي، الائتمان الخاص)، ويستخدمون نماذج بيانات لوحية لفحص أثر الحصة السوقية للأصول الإسلامية على هذه المؤشرات وعلى مؤشرات الرفاه الاقتصادي مثل نمو نصيب الفرد من الناتج والفقر، مع إدراج تفاعلات تبين اختلاف الأثر بين الدول منخفضة الدخل أو ذات أغلبية مسلمة مرتفعة. تُظهر النتائج أن ارتفاع حصة البنوك الإسلامية يرتبط إيجابياً بتعميق الوساطة المالية وتحسين بعض مؤشرات الرفاه، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض أو الأغلبية المسلمة العالية أو ثقافة “تجنّب عدم اليقين”، كما تبين أن وجود البنوك الإسلامية يساهم في رفع كفاءة البنوك التقليدية عبر زيادة المنافسة، بما يشير إلى أن النظام المصرفي المزدوج يمكن أن يعزز النمو والتنمية إذا أُتيح للبنوك الإسلامية حيز معتبر في السوق.

▪ **Khalik, A., & Thaker, H. M. T. (2017).** Dynamic Causal Relationship between Islamic Banking and Economic Growth: Malaysian Evidence.” *European Journal of Islamic Finance*, 8

تستقصي هذه الورقة العلاقة السببية الديناميكية بين تطور الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام بيانات فصلية للفترة 2007Q1–2014Q1 لمجموعة من المتغيرات تشمل الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي ودائع وتمويل وأصول البنوك الإسلامية، والقروض المتعثرة. تطبق الدراسة اختبارات الوحدة (ADF)، واختبار Johansen للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، واختبارات سببية غرانجر، إضافة إلى تحليلات تفسيرات التباين و Impulse Response. تكشف النتائج عن علاقة طويلة الأجل

موجبة بين نمو الصيرفة الإسلامية (الودائع، التمويل، الأصول) والنمو الاقتصادي، في حين يرتبط ارتفاع القروض المتعثرة سلباً بالنمو. كما توضح وجود سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير بين الناتج المحلي وودائع البنوك الإسلامية، وبين القروض المتعثرة والودائع، ما يؤكد أن القطاع الإسلامي مكوّن نشط في ديناميات الاقتصاد الكلي المالي مع ضرورة ضبط مخاطر التعثر.

■ **Imon, R. A. (2018).** Effecting Structural Development in the Malaysian Islamic Banking Sector Using Conventional Banking Models. *IIUC Business Review*, 7(8).

تقدّم هذه الدراسة تحليلاً نقدياً لمسار التطور الهيكلي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا، مبرزة أن معظم عملياتها ما تزال متركزة في تمويلات دين قصيرة الأجل ذات طابع استهلاكي، وبهيكل دخل قريب من البنوك التقليدية رغم الالتزام الشكلي بالضوابط الشرعية. كما تستند إلى مراجعة أدبيات وإلى "سرد زمني" لتطور الإطار القانوني وإلى تحليل مكونات الإيرادات ليفسّر انحراف الصناعة عن نموذج المشاركة وتقاسم الربح والخسارة نحو نموذج تجاري أقرب للتقليدي. يقترح الباحث الاستفادة من نماذج تقليدية مثل "البنك الشامل" و"نموذج أصحاب المصلحة" لإعادة توجيه التطور في القطاع الإسلامي باتجاه تنمية شمولية منظومية تستوعب الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية إلى جانب الربحية.

■ **Hasan, H., Maamor, S., & Abdullah, H. (2018).** Evaluating the Effect of Islamic Financing to Financial Development: Evidence from OIC Countries. *International Journal of Management Studies*, 25(2).

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المالية في سبع دول من منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 1990-2012. استخدم الباحثون نماذج بانل متوازنة شملت Pooled OLS ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لتقدير أثر التمويل الإسلامي ومكونات السبولة على تطور النظام المالي. أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي والخصوم السائلة يرتبطان إيجابياً بتعميق القطاع المالي، في حين كان عرض النقود شبه النقدي ذا علاقة سلبية. كما بينت الدراسة أن تطوير أدوات التمويل الإسلامي قد يسهم في تسريع وتيرة التنمية المالية، خاصة في البيئات ذات القيود الشرعية على المعاملات. وقد أوصت الدراسة بصياغة سياسات تنظيمية تُمكن من إدماج هذا النوع من التمويل ضمن الإطار المالي العام للدولة، مع الاهتمام بتوسيع المنتجات الإسلامية المبكرة.

■ **Mustafaa, D., Baita, A. J., & Usman, A. Y. (2018).** Impact Analysis of Islamic Finance on Financial Inclusion and Economic Growth in Selected

Muslim Countries: Lessons for Nigeria. International Journal of Economics, Management and Accounting, 26(2), 393–414.

تُجري هذه المقالة تحليلاً لمدى تأثير التمويل الإسلامي على كل من النمو الاقتصادي والشمول المالي في تسعة أسواق أساسية للمالية الإسلامية (السعودية، ماليزيا، الإمارات، الكويت، قطر، تركيا، إندونيسيا، البحرين، باكستان) خلال الفترة 2011–2014، مع استخلاص دروس لصانع القرار في نيجيريا. يستخدم الباحثون نموذج المعادلات المتزامنة (SEM) على بيانات بانل لالتقاط التفاعل بين مؤشرات التمويل الإسلامي (مثل حجم الأصول الإسلامية) ومؤشرات النمو والشمول المالي، ويبيّنون أن للتمويل الإسلامي أثراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الدول المدروسة. في المقابل، نجد أن أثره على الشمول المالي إيجابي لكنه غير معنوي إحصائياً في الأجل القصير، وهو ما يُفسّر بأن توسيع الأصول الإسلامية لا يتحول تلقائياً إلى توسع في خدمة الفقراء والمستبعدين ما لم تُستكمل العملية بسياسات للمنتجات الموجهة للشمول وتنمية البنية التنظيمية والثقافة المالية. توصي الدراسة نيجيريا بتطوير إطار قوي للمالية الإسلامية واستثماره في برامج شمول مالي تستهدف الفئات غير المخدومة.

Novikov, V. et al. (2019). Islamic Banking in the Global Financial System: Current Situation and Global Environment. Advances in Economics, Business and Management Research, 110.

قدّم Novikov وزملاؤه مراجعة تحليلية للوضع العالمي للصيرفة الإسلامية، مركّزين على التحديات والفرص التي تواجه البنوك الإسلامية في النظام المالي الدولي. ركزت الدراسة على معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها القطاع، والتي فاقت 20% سنوياً منذ بداية الألفية، رغم أن حصة البنوك الإسلامية لا تزال تقل عن 1% من إجمالي الأصول المالية العالمية. سلّط الباحثون الضوء على الاعتماد الكبير على أدوات مثل المراجعة، مقارنة بصيغ المشاركة الأقل استخداماً، إضافة إلى ضعف التنسيق التنظيمي على المستوى الدولي. كما ناقشوا أدواراً مؤسسية مهمة تلعبها منظمات كـ IFSB و AAOIFI في تقوية البنية المعيارية. وخلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تحمل إمكانات كبيرة، لكنها بحاجة إلى إطار مؤسسي موحد وتطوير آليات للسيولة والتحوط لتؤدي دوراً عالمياً فاعلاً.

Husseini, S. A., et al. (2019). Islamic Banking Revolution in Malaysia: A Review. Humanities & Social Sciences Reviews, 7(4).

يقدم هذا المقال مراجعة وصفية تحليلية لمسار "ثورة" الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بين 2008 و 2015، من خلال تتبع تطور الأصول والودائع والتمويل في البنوك الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية داخل البنوك

التقليدية. يوظف الباحثون بيانات رسمية من بنك نغارا ماليزيا وتقارير البنوك لتوثيق التحول من تجارب مبكرة مثل Tabung Haji وبنك إسلام ماليزيا إلى صناعة متكاملة مدعومة بسياسات حكومية واضحة. تظهر المراجعة أن البنوك الإسلامية الماليزية لعبت دوراً حاسماً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبرى، وساهمت في تعزيز مرونة الاقتصاد الماليزي خلال الأزمات عبر معدلات نمو قوية في الأصول والتمويل والودائع منذ مطلع الألفية. وتؤكد الدراسة أن الإرادة السياسية والدعم الحكومي والإطار التنظيمي المتقدم (تشريعات متخصصة، حوكمة شرعية، رقابة فعّالة) هي ركائز نجاح التجربة، مع التشديد على ضرورة تعميق البعد الأخلاقي وتوسيع صيغ المشاركة لتحقيق أثر تنموي أعمق.

▪ **Midoun, S., Tagrerout, M. (2019).** Global Islamic Finance Assets: Analysis of the Islamic Banking in Algeria. Studies and Scientific Researches, Economics .Edition, No. 30

يقدم هذا المقال قراءة مزدوجة لنمو الأصول المالية الإسلامية عالمياً وتحليل وضع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بالاستناد إلى بيانات ثانوية وتقنيات وصفية وبعض النسب المالية. يتتبع الباحثان صعود أصول الصناعة من نحو 1.3-1.7 تريليون دولار إلى حوالي 2.4-2.8 تريليون في 2017-2018، مع توقع تجاوز 3.8 تريليون بحلول 2023، إلى جانب توسع جغرافي يشمل أكثر من 67 دولة مرشحة لأن تصل إلى 75 دولة. قبل الانتقال إلى الحالة الجزائرية، يؤصّل العمل لمبادئ التمويل الإسلامي وصيغته الرئيسة، ثم يحلل مؤشرات بنك البركة الجزائري (الأصول، الودائع، التمويل، الأرباح)، ليظهر نمواً ملحوظاً في الحجم والربحية خلال السنوات الأخيرة. غير أن الدراسة تخلص إلى أن توسيع التجربة يواجه عقبات بنيوية تتعلق بالبيئة التشريعية، ونقص الكفاءات، وضعف الرقمنة، وغياب سوق مالية إسلامية نشطة، وتقترح حزمة إصلاحات قانونية ومؤسسية وتقنية لتعبئة المدخرات وتعميق مساهمة الصيرفة الإسلامية في التنمية.

▪ **Mtiraoui, A., & ZNEIDI, M. (2020).** Islamic Financial Development between Investment and Economic Growth in the MENA Region and East Asia and the Pacific. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 6.

ناقشت هذه الدراسة التفاعل الثلاثي بين تطور المالية الإسلامية، الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. اعتمد الباحثون نموذج المعادلات المتزامنة (SEM) لتحليل البيانات وتجريد التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن تطوير أدوات التمويل الإسلامي يكتسب فعالية أكبر في بيئات تتسم بالاستقرار السياسي والمؤسسي، إذ يُسهّل ذلك انسياب رؤوس الأموال ويقلل من درجة التحيز التنظيمي ضد الأدوات المتوافقة مع الشريعة. كما أكدت الدراسة على ضرورة تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية

لتفعيل التمويل الإسلامي كأداة شاملة للنمو في المنطقة. وقد خلصت إلى أن نجاح المالية الإسلامية لا يعتمد فقط على بنيتها التقنية، بل يتوقف على متغيرات حوكمة أوسع تتعلق بجودة المؤسسات.

■ **Ibrahim, M. H. (2020).** Islamic banking and bank performance in Malaysia: an empirical analysis. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*, 6(3).

أجرى الباحث تحليلاً قياسياً لأداء البنوك في ماليزيا وعلاقته بتوسع الصيرفة الإسلامية، معتمداً بيانات لوحية لـ 37 بنكاً (إسلامية وتقليدية) خلال 2003–2015، ومستخدماً مقدر Hausman–Taylor لمعالجة ثبات بعض المتغيرات واحتمال الارتباط الداخلي. يميز الباحث بين الأثر المباشر لكون البنك «إسلامياً» (متغير وهمي) والأثر غير المباشر لاختراق الصيرفة الإسلامية للسوق عبر حصتها من الأصول أو التمويل على مستوى النظام ككل. تظهر النتائج أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية، لكن انتشار الصيرفة الإسلامية يرتبط بانخفاض هوامش الفائدة وتحسن ملحوظ في المخاطر الائتمانية على مستوى النظام، بما يعني أن دخولها يخلق بيئة أكثر تنافسية واستقراراً. كما تؤكد الدراسة علاقة غير خطية بين الحصة السوقية الإسلامية والأداء؛ فحتى مستوى معين تعزز الصيرفة الإسلامية الكفاءة والاستقرار، ثم قد تظهر مفاضلة بين مزيد من الكفاءة وارتفاع التعرض للمخاطر مع تضخم وزنها، ما يستدعي يقظة رقابية في المراحل المتقدمة من النمو.

■ **Gani, I. M., & Bahari, Z. (2021).** Islamic banking's contribution to the Malaysian real economy. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 13(1).

تقيم هذه الدراسة المساهمة الديناميكية للصيرفة الإسلامية في نمو الاقتصاد الحقيقي الماليزي خلال الفترة 1998–2017 باستخدام بيانات ربع سنوية ومنهجية ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك. تُدرج النماذج مؤشرات للصيرفة الإسلامية (التمويل، الودائع) إلى جانب متغيرات مثل تكوين رأس المال الثابت، إنتاجية رأس المال الكلية، الإنفاق الحكومي، والتضخم. تُظهر النتائج أن العلاقة في الأجل القصير بين مؤشرات البنوك الإسلامية والنتائج المحلي غير معنوية، بينما يكون لكل من التمويل والودائع الإسلامية أثر إيجابي ومعنوي في الأجل الطويل على نمو الناتج عبر تراكم رأس المال وتحسن إنتاجيته. كما يكشف تحليل السببية عن علاقة ثنائية الاتجاه بين ودائع البنوك الإسلامية والناتج، في حين يكون تأثير التمويل على الناتج أضعف سببياً، ما يؤكد دور البنوك الإسلامية كوسطاء ماليين فعالين في تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار حتى في فترات الركود.

■ **Adekoya, A. A. (2022).** Islamic banking and finance in developing countries: The goals, challenges and prospects. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 10(5).

يستعرض أديكويا واقع التمويل والصيرفة الإسلامية في الدول النامية مع اتخاذ نيجيريا نموذجاً، معتمداً منهجاً استكشافياً قائماً على مراجعة الأدبيات والبيانات الثانوية بدلاً من التحليل القياسي المباشر. يقدم العمل عرضاً موجزاً للصيغ والمنتجات الإسلامية الرئيسة، ثم يرصد نمو الصناعة عالمياً قبل الانتقال لتفاصيل التجربة النيجيرية حيث تبلغ الأصول الإسلامية نحو 2.3 مليار دولار نهاية 2021 يهيمن عليها قطاع الصكوك يليه القطاع المصرفي. يوضح الباحث أن الإطار القانوني مزيج من قانون البنك المركزي وقانون المصارف والمؤسسات المالية، وأن التطبيق العملي يشمل بنوكاً إسلامية كاملة ونوافذ إسلامية وصكوكاً سيادية، إلا أن الانتشار يظل محدوداً بسبب ضعف الوعي المجتمعي، وغياب قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، ونقص الكفاءات، وصعوبات إدارة السيولة في غياب أدوات سوق نقد إسلامية. ورغم هذه التحديات، ترى الدراسة أن للتمويل الإسلامي إمكانات كبيرة في تمويل البنية التحتية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعبئة المدخرات المتحفظة دينياً، وتوصي بتوسيع الترخيص للمؤسسات الإسلامية، والاستثمار في بناء القدرات، وسنّ تشريعات خاصة تحاكي التجارب المتقدمة في العالم الإسلامي.

■ **Minhajuddin, A. K., & Ibrahim, Y. (2022).** Islamic finance, financial deepening, and economic growth: evidence from twelve OIC member countries. *Journal of Economic Cooperation and Development*, 43(4).

أجرت هذه الدراسة تقييماً تجريبياً للعلاقة بين التمويل الإسلامي، التعمق المالي، والنمو الاقتصادي في 12 دولة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2012–2019. استخدم الباحثون نماذج DOLS والانحدار القوي والتأثيرات العشوائية ضمن إطار نموذج سولو المعزز لقياس التأثير طويل الأجل. كشفت النتائج أن كلاً من التمويل الإسلامي والتعمق المالي يساهمان بشكل ملموس في تحفيز النمو الاقتصادي، في حين كانت بعض المتغيرات النقدية التقليدية ذات تأثير سلبي. كما عاجلت الدراسة جوانب المنهجية السابقة بإدخال متغيرات إضافية مثل رأس المال، العمل، التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصى الباحثون بإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية لتشمل المؤسسات المالية الإسلامية كجزء من النظام المالي الكلي وليس كقطاع مواز.

■ **Ledhem, M. A. (2022).** Role of Islamic finance on enhancing financial inclusion: Recommended lessons for Algeria from the Malaysian experiment. *Journal of Management and Economic Sciences – Prospects*, 60(1), 640–659

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا، ثم استخراج دروس عملية يمكن أن تستفيد منها الجزائر لتفعيل مساهمة قطاعها المالي الإسلامي في توسيع الشمول المالي. يعتمد الباحث على بيانات وإحصاءات من البنك الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويبيّن أن ماليزيا – رغم

أن نسبة المسلمين فيها أقل من الجزائر - نجحت في بناء صناعة مالية إسلامية قوية (تمثل أكثر من 20٪ من الأصول الإسلامية العالمية) واستخدمتها لرفع نسب امتلاك الحسابات المصرفية وتقليل الإقصاء المالي لأسباب دينية عبر إزالة الحواجز الشرعية، وتفعيل أدوات تقاسم المخاطر (مراجعة، إجارة، مضاربة، استصناع، مشاركة) والتمويل الاجتماعي (زكاة، وقف، قرض حسن). في المقابل، تُظهر المؤشرات أن الجزائر تعاني ضعفاً في الشمول المالي وارتفاعاً لنسبة من لا يملكون حساباً لأسباب دينية، مع حصة ضئيلة جداً للبنوك الإسلامية في السوق، فتخلص الدراسة إلى أن بيئة الجزائر مهيأة - من حيث الدين، قرب المؤسسات، وتكلفة الخدمات - لاستنساخ التجربة الماليزية إذا جرى توسيع شبكة المؤسسات الإسلامية، وتقوية منتجاتها التجارية والاجتماعية، واستهداف الحواجز الحقيقية (سوء الفهم، الثقة، متطلبات الحد الأدنى للرصيد) بسياسات توعوية وتنظيمية مناسبة.

▪ **Eid, Q. M. A., Abu Al Houl, M. A., Alqudah, M. T. S., & Almomani, M. A. (2023). The Role of Financial Inclusion in the Stability of Islamic Banks. International Journal of Professional Business Review, 8(4), 1-19.**

تتناول هذه الدراسة الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية، من خلال إطار نظري- تحليلي يعتمد على مراجعة عميقة للأدبيات والتقارير الدولية حول الشمول المالي والاستقرار المالي. يعرّف الباحثون الشمول المالي وأبعاده (الوصول، الاستخدام، الجودة، حماية المستهلك) ويعرّفون الاستقرار المالي، ثم يناقشون كيف أن توسيع قاعدة العملاء، خاصة ذوي الدخل المنخفض والمهمشين دينياً، يساهم في تنويع مصادر الودائع وتقليل مخاطر التركيز، ما يرفع قدرة البنوك الإسلامية على امتصاص الصدمات. تخلص الدراسة إلى أن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار في البنوك الإسلامية علاقة تبادلية مباشرة؛ إذ لا يمكن تحقيق استقرار طويل الأجل في غياب شمول واسع وعادل، كما أن الشمول المالي غير المسؤول قد يهدد الاستقرار إذا لم يُبنى على قواعد تنظيمية ورقابية متينة، وتوصي المصارف المركزية والبنوك الإسلامية بتبني سياسات مشتركة لتطوير الشمول المالي الإسلامي كجزء من استراتيجية الاستقرار الكلي.

▪ **Aulia, D., & bin Amran, A. S. (2024). System of Islamic Banking Regulation in Indonesia and Malaysia. Jurnal Ilmu Hukum Tambun Bungai, 9(2).**

تُجري هذه الدراسة مقارنة قانونية-مؤسسية بين نظامي تنظيم الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا وماليزيا، انطلاقاً من كونهما أكبر اقتصادين إسلاميين في جنوب شرق آسيا وأكثرهما تأثيراً في الصناعة. يعتمد الباحثان منهجاً نوعياً تحليلياً يستند إلى قراءة قوانين البنوك الإسلامية (مثل القانون الإندونيسي رقم 21 لسنة 2008) والقوانين الماليزية الخاصة بالخدمات المصرفية الإسلامية، مع ربطها بالخلفيات القانونية والاقتصادية لكل بلد. تخلص

الدراسة إلى أن النظام المالي الإندونيسي لا يزال في طور المواءمة بين الشريعة والقانون الوضعي ضمن إطار مزدوج، في حين نجحت ماليزيا في بناء إطار تشريعي وتنظيمي متكامل أتاح مساحة أوسع للابتكار والانتشار الدولي. وتقترح أن تستلهم إندونيسيا التجربة الماليزية في مجالات حوكمة الشريعة، وتوحيد المرجعيات، وتحديث التشريعات، مع مراعاة خصوصياتها القانونية والاقتصادية لتحقيق قطاع إسلامي أكثر استدامة وعدالة.

▪ **Baita, A. J., Umar, U. H., & Shawa, J. S. (2024).** Islamic Banking and Financial Development: A Cross-Country Analysis. *International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF)*, 7(2).

تختبر هذه الدراسة أثر توسع الصيرفة الإسلامية على تطور القطاع المالي في تسع دول تُعد مراكز رئيسة للمالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2020، باستخدام بيانات أصول البنوك الإسلامية وثلاثة مؤشرات للتطور المالي M3، الائتمان الخاص، ودائع النظام المالي. يعتمد الباحثون نموذج بيانات لوحية بمعاملات ثابتة مع تصحيح تباين المقطوعات (HPCSE)، مع التحكم في مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، ونصيب الفرد من الناتج، والتضخم، والانفتاح التجاري. تُظهر النتائج أن زيادة أصول البنوك الإسلامية تسهم بشكل معنوي في تعميق التطور المالي حتى بعد التحكم في العوامل البنكية والكلية، ما يعني أن الصيرفة الإسلامية ليست مجرد بديل ديني بل عنصر فاعل في توسيع الوساطة المالية. وتوصي الدراسة السلطات التنظيمية بتشجيع انتشار البنوك الإسلامية عبر أطر تنظيمية ملائمة وحوافز مدروسة، لتعزيز مساهمتها المباشرة في تطوير القطاع المالي.

▪ **Fakhrunnas, F., Boubechtoula, Y., Nahda, K., & Hoque, M. R. (2024).** Islamic bank stability and efficiency: A cross-country analysis. *Economic Journal of Emerging Markets*, 16(2).

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين كفاءة البنوك الإسلامية واستقرارها باستخدام بيانات 54 بنكاً إسلامياً في ثماني دول للفترة 2013-2021، معتمدةً أسلوب LSDVC في نماذج بيانات لوحية ديناميكية. تدرج النماذج متغيرات خاصة بالبنك (الحجم، إلخ) ومتغيرات تمثل الاضطرابات المالية (مثل كوفيد-19) ومؤشرات التنمية المؤسسية لاختبار تأثيرها على الاستقرار البنكي. تظهر النتائج أن تحسن الكفاءة التشغيلية والمالية يرتبط إيجابياً وبشكل معنوي بزيادة الاستقرار، بينما تؤثر الاضطرابات المالية سلباً ومعنوياً، في حين لا يظهر أثر واضح للتنمية المؤسسية في العديد من الحالات. وتستنتج الدراسة أن تحقيق مستويات عالية من الكفاءة يعد شرطاً محورياً لاستدامة استقرار البنوك الإسلامية، ما يدفع باتجاه سياسات رقابية تعزز الكفاءة وتخفف أثر الصدمات.

▪ **Najib, N. W. M., Abd Wahab, N., & Arshad, N. C. (2025).** Factors Driving the Growth of Islamic Bank Financing: Evidence from Malaysia. *International Journal of Islamic Finance and Sustainable Development*, 17(1).

تستهدف هذه الدراسة تحديد العوامل المحركة لنمو التمويل في البنوك الإسلامية المالية، مستندة إلى بيانات لوحية لـ 16 بنكاً إسلامياً للفترة 2007-2023 واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وتحليل الارتباط، والانحدار اللوحي في STATA. تفرّق الباحثات بين محددات داخلية (التمويل المتعثر IF، كفاية رأس المال CAP، العائد على الأصول ROA، السيولة LQR، نمو الودائع DG) ومحددات خارجية (الناتج المحلي GDP، التضخم INF، سعر السياسة OPR، الاستثمار الأجنبي FDI، مؤشر السياسات الاحترازية الكلية DUMGP). توضح النتائج أن ارتفاع التمويل المتعثر، وارتفاع الربحية إلى مستويات معينة، وتشديد السياسات الاحترازية الكلية يرتبط سلباً وبشكل معنوي بنمو التمويل، في حين تدعم السيولة المرتفعة، ونمو الودائع، وتحسن الناتج المحلي توسع التمويل الإسلامي. ولا يظهر تأثير معنوي لكل من كفاية رأس المال، والتضخم، وسعر السياسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ما يوجّه التوصيات نحو تحسين إدارة مخاطر الائتمان، وتعزيز تعبئة الودائع، وتصميم أدوات احترازية توازن بين الاستقرار المالي واستدامة نمو التمويل الإسلامي.

▪ **Chaouchi, K., Siouda, I., Kebaili, H., & Mohammed, G. (2025).** The reality of the development of Islamic banking in Algerian public banks. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 10(5).

تقدّم هذه الدراسة تشخيصاً لواقع تطور الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية منذ إطلاق المنتجات الإسلامية سنة 2020 حتى نهاية 2023، من خلال تحليل الإطار القانوني والمنتجات والبيانات الكمية للودائع والتمويلات. تستعرض الباحثات تنظيم 02-20 والقانون النقدي والمصرفي 09-23 كأساس قانوني يسمح بإنشاء بنوك ونوافذ إسلامية، وتستخدم بيانات بنك الجزائر والبنوك العمومية لرسم صورة رقمية للنمو. تبين النتائج ارتفاع حصة الودائع الإسلامية في البنوك العمومية إلى 20.21٪ من إجمالي الودائع بنهاية 2023، مع هيمنة صيغ السكّم والمراجعة والإجارة على النشاط التمويلي. في المقابل، توثق الدراسة جملة عراقيل قانونية وتنظيمية وتشغيلية (قصور التنظيم، غياب سوق مالية وتكافل، صعوبات السيولة، ضرائب مرتفعة، ضعف تأهيل الموارد البشرية) تُبقي تطور الصيرفة الإسلامية دون الإمكانيات المتاحة.

وفي ضوء ما سبق عرضه من الدراسات السابقة، يوضح الجدول رقم (03) تلخيصاً للدراسات العربية، بينما يوضح الجدول رقم (04) تلخيصاً للدراسات الأجنبية، بما يعكس أهم نتائجها ومضامينها.

الجدول رقم (03): عرض الدراسات العربية السابقة

الرقم	المؤلف والسنة	عنوان الدراسة	المجلة / نوع المنشور	مجال / عينة الدراسة	الفترة الزمنية	الهدف الرئيس للدراسة	المنهج / الأدوات الرئيسية	أهم النتائج
1	سلمان زيدان (2012)	دور الإدارة المصرفية الإسلامية في رفع كفاءة الأدوات المالية	مجلة مجمع، جامعة المدينة العالمية (ماليزيا)، العدد 3	إدارة البنوك الإسلامية وكفاءة استخدام الأدوات المالية الإسلامية	-	بيان كيف يمكن للإدارة المصرفية الإسلامية أن تطور وتنوع المنتجات والعمليات لرفع كفاءة استخدام الأدوات المالية الإسلامية في ظل منافسة قوية من البنوك التقليدية.	دراسة تحليلية وصفية لواقع الإدارة في البنوك الإسلامية والتحديات، مع ربط ذلك بالمقاصد الشرعية (حفظ المال، التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة).	تخلص إلى أن الانطلاق من مقاصد الشريعة واستخدامها كعامل قوة في تصميم المنتجات وإدارة المخاطر يمكن البنوك الإسلامية من الصمود والتوسع عالميًا، بشرط وجود إدارات محترفة قادرة على الابتكار ضمن الضوابط الشرعية.
2	دريس رشيد (2014)	الخدمات المالية الإسلامية فرصة المصرف الإسلامي في بناء المزايا التنافسية	مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 11	الخدمات المالية الإسلامية والميزة التنافسية للمصارف الإسلامية	-	توضيح كيف يمكن للخدمات المالية الإسلامية أن تكون أساسًا لبناء ميزة تنافسية مستدامة عبر استهداف عملاء ينجذبون للمنتجات المتوافقة مع الشريعة.	دراسة نظرية تحليلية تربط بين عناصر الميزة التنافسية (التكلفة، الجودة، السعر) والاستراتيجيات الكلاسيكية (قيادة التكلفة، التمايز، التركيز) وتطبيقها على الخدمات الإسلامية.	ترى أن الجمع بين المرجعية الدينية والجودة والسعر المناسب يخلق قاعدة عملاء أوفياء ويمكن المصارف الإسلامية من توسيع حصتها السوقية واختراق أسواق دولية جديدة.
3	عصام بوزيد (2016)	محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية	أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	مؤشرات أسواق مالية دولية (مثل DJI100 و DJINDUS) لتحليل سلوك المخاطر والتقلب	2001-2015	اختبار مدى كفاءة نظام التمويل الإسلامي في التعامل مع الأزمات المالية من خلال تحليل خصائص المخاطر والتقلب في أسواق مالية دولية.	استخدام نماذج ARCH/GARCH لعوائد المؤشرات، اختبارات الاستقرار Perron-Phillips، وتجريب توزيعات مختلفة للتقلب الشرطي (Normal, t-Student, Generalized Error).	تُظهر أن سلوك التقلب والمخاطر يمكن وصفه بدقة بالنماذج المختارة، وتقدم استنتاجات حول ديناميكية المخاطر خلال الأزمات، مع مناقشة ضمنية لكيفية استثمار خصائص صيغ التمويل الإسلامي لتصميم هياكل تمويلية أكثر تحملاً للصدمات.
4	ابتسام ساعد (2017)	دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية أمودجاً	أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة	البنوك الإسلامية الماليزية وآليات التمويل (صنع المشاركة مقابل صيغ المديونية)	-	تحليل إمكانيات آليات التمويل الإسلامي، خاصة صيغ المشاركة، في تحقيق الكفاءة التمويلية داخل النظام المصرفي الماليزي.	منهج تحليلي مقارنة مدعوم بجانب تطبيقي لتقييم الكفاءة من أبعادها التقنية، والتكلفة، والتخصيص، بين صيغ المشاركة وصيغ المديونية.	تبين أن البنوك العاملة بصيغ تشاركية (مضاربة، مشاركة) تحقق أداءً أفضل من تلك المعتمدة على المراجحة من حيث الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الرشيد للموارد، وتوصي بتوسيع صيغ المشاركة وتخفيف الأطر الرقابية على تبني نموذج تقاسم المخاطر.

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

5	زهرة دريش، وداد متجر، وعلاء الدين قديري (2019)	التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لتفعيل النشاط المصرفي: دراسة تحليلية لأداء بنك البحرين الإسلامي	مجلة التنوع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، العدد 2	بنك البحرين الإسلامي في اقتصاد قائم على الاستدانة يعاني من غياب سوق مالي فعال	2012- 2016	بحث قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تحسين الأداء المالي والتمويلي للمصرف، واستكشافها كبديل استراتيجي لتفعيل النشاط المصرفي في اقتصاديات الاستدانة.	دراسة وصفية تحليلية تعرض تطورات الصيرفة الإسلامية وأسس التمويل الإسلامي، مع تحليل العلاقة بين إيرادات التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء البنك.	تخلص إلى أن تنوع صيغ التمويل (مراجعة، مشاركة، مضاربة، إجارة، إلخ) والاعتماد المتزايد على التمويل الإسلامي يسهمان في رفع كفاءة البنك وتحسين قدرته على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز مكانة التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي لسد فجوات التمويل.
6	عبد الكريم قندوز (2021)	التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي	دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي	دول مجلس التعاون الخليجي، مع متغيرات للأصول المتوافقة مع الشرعية والائتمان الخاص	2009-2019	تحليل الأثر القياسي لتطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.	بيانات بانل مع متغيرات للتمويل الإسلامي (الأصول، الائتمان الموجه للقطاع الخاص) واستخدام أساليب قياسية ملائمة لعلاقة طويلة الأجل.	تكشف عن علاقة طويلة الأمد إيجابية بين تطور الصيرفة الإسلامية والنمو، خصوصاً عبر تمويل البنية التحتية والمشاريع الحكومية، وتوصي بتعزيز أدوات التمويل الاستثماري طويل الأجل وتطوير البيئة التشريعية لتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.
7	وهيبة بن شوك، وسميرة عبدوس (2022)	دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية - تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة (2010-2018)	المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 20، العدد 20	النظام المالي الإسلامي في ماليزيا (بنوك، سوق رأس المال الإسلامي، التكافل، الصكوك)	2010-2018	تحليل تجربة ماليزيا في الصناعة المالية الإسلامية وتقييم أداء النظام المالي الإسلامي والعوامل التي أسهمت في نجاحه.	دراسة وصفية تحليلية لبنية السوق ومكوناتها، مع ربط الأداء بعوامل الدعم الحكومي، التشريعات، الموارد البشرية، والانفتاح على البنوك العالمية.	تخلص إلى أن دمج النظامين التقليدي والإسلامي عزز المنافسة ورفع الكفاءة، وأن الابتكار في الأدوات (مثل الصكوك الخضراء وترتيبات ISSBNT) جعل السوق المالي الإسلامي الماليزي منفثاً علمياً وقادراً على منافسة الأدوات التقليدية.
8	جعوني سمير (2022)	تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر - الودائع والتمويلات	أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3	الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع تركيز على بنكي البركة ومصرف السلام وبعض النوافذ الإسلامية	فترة حديثة بعد أزمة 2008 وحى السنوات الأخيرة قبل المناقشة	دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال محوري الودائع والتمويل في سياق تأخر التجربة الجزائرية مقارنة بالتطور العالمي.	دراسة حالة وصفية تحليلية لتجربة بركة الجزائر ومصرف السلام، مع تشخيص المعوقات التشريعية والمؤسسية والتسويقية والبشرية واقتراح مسارات إصلاحية.	تبين محدودية حصة الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائري رغم الإمكانيات المتاحة، وتبرز الحاجة إلى إصلاح الإطار القانوني، تطوير المنتجات، وتأهيل الموارد البشرية لزيادة فعالية الصيرفة الإسلامية في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني.

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

9	أحمد بلقاسم توائي، علي عبد السلام البشتي (2022)	تقييم أثر التحول للمصرفية الإسلامية على الأداء المالي باستخدام معيار CAMEL – دراسة حالة مصرف المتحد للتجارة والاستثمار	مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت	مصرف المتحد للتجارة والاستثمار في ليبيا قبل التحول للمصرفية الإسلامية وبعده	مقارنة سنة 2012 (قبل التحول) بسنة 2020 (بعد التحول)	تقييم تجربة تحول المصرف من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية من خلال أثر ذلك على الأداء المالي باستخدام معيار CAMEL.	تحليل مالي باستخدام مؤشرات CAMEL الخمسة: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، مع مقارنة نتائج ما قبل التحول وما بعده.	تُظهر أن التصنيف العام بقي عند درجة (2) «جيد جدًا» قبل التحول وبعده، مع تحسن في الربحية وتراجع في جودة الأصول، واستقرار في كفاية رأس المال وجودة الإدارة والسيولة، ما يعني أن التحول لم يضعف الاستقرار الكلي للمصرف بل عزز ربحيته مع استمرار تحديات إدارة الأصول.
10	عرياش محمد الأمين، طيبة عبد العزیز (2022)	عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا	مجلة آفاق للبحوث والدراسات	النظام المصرفي الماليزي مع تركيز على عقود المشاركة (مشاركة، مضاربة) مقارنة بصيغ البيع كالمراجحة	التركيز على تطور عقود المشاركة بعد سنة 2015	بحث دور عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا في ظل هيمنة عقود البيع على التمويل الإسلامي عالميًا.	منهج استنباطي يعتمد العرض الوصفي للمفاهيم النظرية لعقود المشاركة، مع تحليل كمي لبيانات حجم هذه العقود في ماليزيا ومقارنتها بباقي صيغ التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة.	تبيّن أن ماليزيا رائدة عالميًا في المالية الإسلامية من حيث حجم المعاملات وتنوع العقود، لكن عقود المشاركة نمت بوتيرة أبطأ من عقود البيع إلى أن شهدت قفزة بعد 2015 بفضل تعديلات قانونية وتنظيمية وتسويقية ودعم بحثي، وتخلص إلى أن تفعيل هذه العقود يمثل أولوية استراتيجية لتوفير تمويل تشاركي أكثر استقرارًا وأقل مخاطر.
11	شريف جلول، صوار يوسف، والادريسي مختار (2023)	أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي	مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 25، العدد 1	15 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، باستخدام مؤشرات للمالية الإسلامية (إجمالي الأصول، التمويل الإسلامي)	2015–2019	تحليل أثر تطور مؤشرات المالية الإسلامية على الناتج المحلي للفرد في دول منظمة التعاون الإسلامي.	نموذج بيانات لوحية ديناميكي باستخدام تقنية GMM لمعالجة الارتباط الذاتي والتغاير الخطي.	تُظهر وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن الانفتاح التجاري قد يكون ذا أثر سلبي في بعض الدول الربعية، وتدعو لمواءمة السياسات الاقتصادية مع خصوصيات البنى الإنتاجية وتفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية في توجيه المدخرات نحو الاستثمار الفعلي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على الأدبيات السابقة.

الجدول رقم (04): عرض الدراسات الأجنبية السابقة

الرقم	المؤلفون والسنة	عنوان الدراسة	المجلة / نوع المنشور	مجال / عينة الدراسة	الفترة الزمنية	الهدف الرئيس للدراسة	المنهج / الأدوات الرئيسية	أهم النتائج
01	Abdul Rahman (2011)	Enhancing the Integrity of Islamic Financial Institutions in Malaysia: The Case for the Shari'ah Audit Framework	ISRA International Journal of Islamic Finance, 3(1)	مؤسسات مالية إسلامية في ماليزيا	– (إطار معياري)	اقترح إطار منظم للتدقيق الشرعي يعزز نزاهة ومصداقية المؤسسات المالية الإسلامية ويكمل الحوكمة الشرعية لبنك نغارا.	دراسة نظرية تحليلية لإطار الحوكمة الشرعية والتدقيق الشرعي.	تؤكد أن الثقة بالصناعة تعتمد على تدقيق شرعي مهني مستقل يحدد الأدوار بين مجلس الإدارة والهيئة الشرعية والإدارة والمراجعة، ويقلل مخاطر السمعة.
02	Beck, Demirgüç-Kunt & Merrouche (2013)	Islamic vs. Conventional Banking: Business Model, Efficiency and Stability	Journal of Banking & Finance, 37(2)	510 بنكاً في 22 دولة ذات نظام مصرفي مزدوج	1995–2009	فحص اختلاف نموذج الأعمال والكفاءة والاستقرار بين البنوك الإسلامية والتقليدية في الأنظمة المزدوجة.	بيانات بنكية (Bankscope) مع نماذج المخاطر ولوحات مع ثوابت دولة-سنة.	البنوك الإسلامية أكثر راحة وسهولة لكن أقل كفاءة تكاليف، ولم تكن أقل استقراراً أثناء الأزمة بل أدت أفضل نسبياً من حيث المخاطر.
03	Gheeraert (2014)	Does Islamic Finance Spur Banking Sector Development?	Journal of Comparative Economics, 42(3)	بنوك إسلامية وتقليدية في دول ذات نظام مصرفي مزدوج	2000–2005	اختبار ما إذا كان انتشار البنوك الإسلامية يساهم في تطوير القطاع المصرفي.	بيانات IFIRST، نماذج قياسية تربط حصة البنوك الإسلامية بمؤشرات الائتمان والحسابات والشمول المالي.	زيادة حصة البنوك الإسلامية تعمق الائتمان والشمول المالي ولا تزعج البنوك التقليدية بل تكملها وتزيد كفاءة النظام المالي.
04	Elryah (2014)	Drivers' Growth of Islamic Banking Industry: Lesson from Malaysia	International Journal of Social Sciences and Management, 1(4)	صناعة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	2002–2012	تحديد العوامل الرئيسة الكامنة وراء نمو صناعة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.	تحليل سياسات (Financial Sector Master Plan, Blueprint 2011–2020)، بيانات نمو الأصول والودائع والتمويل، استبيانات ومقابلات.	يخلص إلى أن وضوح الاستراتيجيات الحكومية، والكفاءات البشرية، والاستقرار الكلي، ودخول البنوك الأجنبية، والابتكار، هي عوامل جعلت ماليزيا مركزاً عالمياً للصيرفة الإسلامية.
05	Imam & Kpodar (2015/2016)	Is Islamic Banking Good for Growth? / Islamic Banking: Good for Growth?	IMF Working Paper 15/81، Economic Modelling, 59	52 دولة	1990–2010	التحقق من أثر توسع الصيرفة الإسلامية على نمو الناتج المحلي للفرد.	نماذج نمو لوجية ديناميكية بتقنية GMM مع متغير يمثل حصة الأصول الإسلامية وتحكم في التطور المالي والعوامل الماكرو اقتصادية.	زيادة الحصة السوقية للأصول الإسلامية ترتبط إيجاباً وبشكل معنوي بنمو الناتج للفرد حتى بعد التحكم في بقية العوامل، عبر تعميق الوساطة وتعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار الحقيقي.
06	Abdelrahman (2015)	Does Islamic Banking Help in Economic Development of Muslim Countries?	MPRA Paper No. 88387 (ورقة عمل)	دول مسلمة؛ مقارنة البنوك الإسلامية والتقليدية	ما بعد 2008	بحث ما إذا كان انتشار البنوك الإسلامية يساهم فعلياً في التنمية الاقتصادية للدول المسلمة.	تأصيل نظري + تحليل وصفي/مقارن لبيانات نمو أصول البنوك الإسلامية والتقليدية.	يوضح أن الأصول الإسلامية نمت بقوة بعد أزمة 2008 وتعزز الشمول المالي، لكنه ينتقد التركيز العملي على صيغ المديونية ويؤكد أن الأثر التنموي الكامل يتطلب توسيع صيغ المشاركة والاستثمار طويل الأجل.

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

07	Musaeva et al. (2015)	Research on Islamic Banking in Malaysia: A Guide for Future Directions	INCEIF Working Paper / SSRN 2577146	114 دراسة عن الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	1989-2013	مسح منهجي للأدبيات لوضع خارطة طريق بحثية مستقبلية للصيرفة الإسلامية في ماليزيا.	مراجعة ممنهجة وتصنيف للأبحاث حسب محاور: الحوكمة، الكفاءة والربحية، المخاطر، المنتجات، سلوك العملاء.	تكشف عن تركّز الأدبيات على المقارنات والكفاءة والأداء مقابل ضعف الاهتمام بالمقاصد، الأثر الاجتماعي، الابتكار المنتج، وتفتقر أجندة بحثية أكثر توازناً.
08	Lebdaoui & Wild (2016)	Islamic Banking and Financial Development	Review of Middle East Economics and Finance, 12(2), 201-224	22 دولة	2000-2013	قياس أثر حصة أصول البنوك الإسلامية على تطور النظام المالي.	بناء مؤشر مركب للتنمية المالية (PCA) واستخدام نماذج بيانات لوحية ديناميكية بتقنية GMM.	ارتفاع حصة الأصول الإسلامية يرتبط بزيادة الائتمان للقطاع الخاص وخفض هامش الفائدة، مع تأثير محدود على هيكل النظام المالي ما لم تبلغ الحصة مستوى عتبة مرتفعاً.
09	Abedifar, Hasan & Tarazi (2016)	Finance-Growth Nexus and Dual-Banking Systems: Relative Importance of Islamic Banks	Journal of Economic Behavior & Organization, 132	22 دولة ذات غالبية مسلمة ونظام مصرفي مزدوج	1999-2011	تقييم الدور النسبي للبنوك الإسلامية في علاقة التمويل بالنمو داخل الأنظمة المزدوجة.	بيانات لوحية مع مؤشرات تعمق مالي (ودائع، ائتمان خاص، إلخ) ومؤشرات رفاه (نمو، فقر) وتفاعلات حسب مستوى الدخل والأغلبية المسلمة.	زيادة الحصة السوقية للبنوك الإسلامية تعمق الوساطة وتحسن بعض مؤشرات الرفاه خاصة في الدول منخفضة الدخل أو ذات أغلبية مسلمة مرتفعة، كما تحفز كفاءة البنوك التقليدية عبر المنافسة.
10	Khaliq & Thaker (2017)	Dynamic Causal Relationship between Islamic Banking and Economic Growth: Malaysian Evidence	European Journal of Islamic Finance, 8	اقتصاد ماليزيا الكلي والبنوك الإسلامية	2007Q1-2014Q1	استقصاء العلاقة السببية الديناميكية بين تطور الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي الماليزي.	اختبارات وحدة (ADF, PP)، اختبار Johansen للتكامل، نموذج VECM، سببية غرانجر، تحليل تفسيرات التباين و Impulse Response.	توجد علاقة طويلة الأجل موجبة بين نمو الصيرفة الإسلامية والنمو، وسببية ثنائية قصيرة الأجل بين الناتج وودائع البنوك الإسلامية، بينما ترتبط القروض المتعثرة سلباً بالنمو.
11	Imon (2018)	Effecting Structural Development in the Malaysian Islamic Banking Sector Using Conventional Banking Models	IIUC Business Review, 7-8	الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (تحليل هيكلي)	- (تسلسل تاريخي للتشريعات)	تقييم التطور الهيكلي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا في ضوء نماذج بنكية تقليدية.	مراجعة أدبيات + سرد زمني لتطور الإطار القانوني وتحليل هيكل الإيرادات ونموذج الأعمال.	يبين بقاء التركيز على تمويلات دين قصيرة الأجل وهيكل دخل قريب من التقليدي، ويدعو لتبني نماذج "البنك الشامل" و "أصحاب المصلحة" لتنمية أكثر شمولية وأخلاقية.
12	Hasan, Maamor & Abdullah (2018)	Evaluating the Effect of Islamic Financing to Financial Development: Evidence from OIC Countries	International Journal of Management Studies, 25(2), 71-89	7 دول من منظمة التعاون الإسلامي	1990-2012	قياس أثر التمويل الإسلامي ومكونات السيولة على تطور النظام المالي.	بيانات بانل متوازن مع Pooled OLS ونماذج تأثيرات ثابتة وعشوائية.	التمويل الإسلامي والخصوم السائلة يرتبطان إيجاباً بتعميق القطاع المالي، بينما يرتبط عرض النقود شبه النقدي سلباً؛ وتوصي بتطوير أدوات التمويل الإسلامي ودمجها تنظيمياً.

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

13	Mustafaa, D., Baita, A. J., & Usman, A. Y. (2018)	Impact Analysis of Islamic Finance on Financial Inclusion and Economic Growth in Selected Muslim Countries: Lessons for Nigeria	International Journal of Economics, Management and Accounting, 26(2), 393–414	تسعى دول ذات أسواق رئيسية للمالية الإسلامية: السعودية، ماليزيا، الإمارات، الكويت، قطر، تركيا، إندونيسيا، البحرين، باكستان	2011–2014	تحليل أثر تطور التمويل الإسلامي على كل من النمو الاقتصادي والشمول المالي في مجموعة من الدول الإسلامية، مع استخلاص دروس لصانعي السياسات في نيجيريا	نموذج المعادلات المتزامنة (SEM) على بيانات بانل لقياس التفاعل بين مؤشرات التمويل الإسلامي (مثل حجم الأصول الإسلامية) ومؤشرات النمو والشمول المالي	تجد الدراسة تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في الدول المدروسة، في حين يكون أثره على الشمول المالي إيجابيًا لكنه غير معنوي إحصائيًا في الأجل القصير، ما يفسّر بأن نمو الأصول الإسلامية لا يترجم تلقائيًا إلى خدمة أفضل للفقراء والمستبعدين ما لم تُستكمل العملية بسياسات ومنتجات موجهة للشمول وبنية تنظيمية وثقافة مالية ملائمة؛ وتوصي نيجيريا بتطوير إطار قوي للمالية الإسلامية وربطه ببرامج شمول مالي تستهدف الفئات غير المخدومة
14	Novikov et al. (2019)	Islamic Banking in the Global Financial System: Current Situation and Global Environment	Advances in Economics, Business and Management Research, Vol. 110, pp. 138–143	الصناعة المصرفية الإسلامية عالميًا	–	تقديم صورة تحليلية للوضع الراهن للصيرفة الإسلامية عالميًا من حيث النمو والتحديات والفرص.	مراجعة تحليلية لبيانات نمو القطاع ومكوناته والمنظمات الداعمة (IFSB, AAOIFI).	تسجل نموًا سنويًا يفوق 20٪ مع حصة أقل من 1٪ من الأصول العالمية، واعتمادًا مفرطًا على المراجعة وضع التنسيق التنظيمي الدولي، مع الحاجة لإطار مؤسسي موحد وآليات سيولة وتحوط.
15	Husseini et al. (2019)	Islamic Banking Revolution in Malaysia: A Review	Humanities & Social Sciences Reviews, 7(4)	البنوك الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية في ماليزيا	2008–2015	مراجعة مسار “ثورة” الصيرفة الإسلامية في ماليزيا من التجارب المبكرة إلى الصناعة للمكاملة.	مراجعة وصفية تحليلية لبيانات بنك نغارا وتقارير البنوك.	تبرز دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات وتعزيز مرونة الاقتصاد الماليزي، وتؤكد أهمية الإرادة السياسية والدعم الحكومي والإطار التنظيمي المتقدم، مع الدعوة لتعميق البعد الأخلاقي وصيغ المشاركة.
16	Midoun & Tagrerout (2019)	Global Islamic Finance Assets: Analysis of the Islamic Banking in Algeria	Studies and Scientific Researches, Economics Edition, No. 30	الأصول المالية الإسلامية عالميًا وبنك البركة الجزائري	حتى 2017–2018 عالميًا؛ سنوات حديثة للحالة الجزائرية	تحليل نمو الأصول الإسلامية عالميًا وتشخيص وضع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.	بيانات ثانوية، تحليل وصفي ونسب مالية لمؤشرات بنك البركة الجزائري (أصول، ودائع، تمويل، أرباح).	توثق صعود الأصول الإسلامية عالميًا (نحو 1.3–1.7 إلى 2.4–2.8 تريليون دولار مع توقع 3.8 تريليون)، ونمو بنك البركة الجزائري مع وجود عقبات تشريعية وبنوية ورقمية تحد من توسيع التجربة.
17	Mtiraoui & Zneidi (2020)	Islamic Financial Development between Investment and Economic Growth in the MENA Region and East Asia and the Pacific	Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, n° 6	دول مينا + شرق آسيا والمحيط الهادئ	– (بيانات لوحية لعدد من السنوات)	دراسة التفاعل بين تطور المالية الإسلامية والاستثمار والنمو في بيئات مختلفة من حيث الاستقرار والمؤسسات.	نموذج معادلات متزامنة (Simultaneous Equations Model) لتحليل التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات.	تخلص إلى أن فعالية المالية الإسلامية أعلى في البيئات المستقرة سياسيًا ومؤسسيًا، وأن نجاحها يعتمد على جودة الحوكمة والأطر القانونية والتنظيمية.
18	Ibrahim (2020)	Islamic Banking and Bank Performance in Malaysia: An Empirical Analysis	Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 6(3), 487–502	37 بنكًا في ماليزيا (إسلامية وتقليدية)	2003–2015	فحص أثر توسع الصيرفة الإسلامية على أداء البنوك الماليزية.	بيانات لوحية مع مقدر Hausman–Taylor لمعالجة الإندوجينية وثبات بعض المتغيرات.	يبين أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من التقليدية، لكن انتشار الصيرفة الإسلامية يخفف هوامش الفائدة ويحسن المخاطر الائتمانية للنظام ككل، مع علاقة غير خطية بين الحصة الإسلامية والأداء.

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

19	Gani & Bahari (2021)	Islamic Banking's Contribution to the Malaysian Real Economy	ISRA International Journal of Islamic Finance, 13(1), 6–25	الاقتصاد الحقيقي الماليزي	1998–2017	تقييم مساهمة الصيرفة الإسلامية في نمو الاقتصاد الحقيقي الماليزي.	بيانات ربع سنوية، منهجية ARDL واختبار الحدود، وتحليل سببية.	الأثر قصير الأجل لمؤشرات البنوك الإسلامية على الناتج غير معنوي، لكن التمويل والودائع الإسلامية يملكان أثراً إيجابياً ومعنوياً طويل الأجل عبر تراكم رأس المال وتحسين إنتاجيته.
20	Adekoya (2022)	Islamic Banking and Finance in Developing Countries: The Goals, Challenges and Prospects	International Journal of Economics, Commerce and Management, 10(5)	تركيز تطبيقي على نيجيريا ضمن الدول النامية	بيانات حتى 2021	استعراض أهداف التمويل الإسلامي وتحدياته وآفاقه في الدول النامية مع دراسة حالة نيجيريا.	مراجعة أدبيات وبيانات ثانوية دون نماذج قياسية.	يبرز نمو الصناعة عالمياً، ويبين أن الأصول الإسلامية في نيجيريا تقارب 2.3 مليار دولار تقيمن عليها الصكوك، مع معوقات تتعلق بالوعي والقانون والكفاءات والسبلية، رغم إمكان تمويل البنية التحتية والمشروعات الصغيرة.
21	Minhajuddin & Ibrahim (2022)	Islamic Finance, Financial Deepening, and Economic Growth: Evidence from Twelve OIC Member Countries	Journal of Economic Cooperation and Development, 43(4), 163–192	12 دولة من منظمة التعاون الإسلامي	2012–2019	تقييم العلاقة بين التمويل الإسلامي، التعمق المالي، والنمو الاقتصادي.	نماذج DOLS، انحدار قوي، تأثيرات عشوائية ضمن إطار نموذج سولو المعزز.	التمويل الإسلامي والتعمق المالي يسهمان بشكل ملموس في تحفيز النمو، بينما لبعض المتغيرات النقدية التقليدية أثر سلبي، وتوصي بدمج المؤسسات الإسلامية في النظام المالي الكلي.
22	Ledhem, M. A. (2022)	Role of Islamic finance on enhancing financial inclusion: Recommended lessons for Algeria from the Malaysian experiment	Journal of Management and Economic Sciences – Prospects, 60(1), 640–659	ماليزيا، الجزائر	–	تحليل دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا، ثم اقتراح دروس عملية يمكن للجزائر توظيفها لتفعيل مساهمة قطاعها المالي الإسلامي في توسيع الشمول المالي	دراسة وصفية-تحليلية مقارنة تعتمد على مؤشرات وإحصاءات دولية (البنك الدولي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية) وتحليل تجربة ماليزيا واستخلاص توصيات تنظيمية وتسويقية للجزائر	تُظهر أن ماليزيا، رغم أن نسبة المسلمين فيها أقل من الجزائر، بنت صناعة مالية إسلامية قوية تُستخدم لرفع نسب امتلاك الحسابات وتقليص الإقصاء لأسباب دينية عبر إزالة الحواجز الشرعية وتفعيل صيغ تقاسم المخاطر والتمويل الاجتماعي، مقابل ضعف الشمول المالي وضآلة حصة البنوك الإسلامية في الجزائر؛ وتخلص إلى أن البيئة الجزائرية مهيأة لاستلهام التجربة الماليزية بشرط توسيع شبكة المؤسسات الإسلامية وتقوية المنتجات ومعالجة حواجز الثقة وسوء الفهم ومتطلبات الرصيد الأدنى بسياسات توعوية وتنظيمية مناسبة
23	Eid, Q. M. A., et al (2023)	The Role of Financial Inclusion in the Stability of Islamic Banks	International Journal of Professional Business Review, 8(4), 1–19	–	–	بيان كيف يساهم الشمول المالي، خصوصاً إدماج ذوي الدخل المنخفض والمهمشين دينياً، في تعزيز استقرار البنوك الإسلامية، وبلورة تصور علاقة تبادلية بين الشمول والاستقرار	دراسة نظرية-تحليلية تعتمد المراجعة المنهجية للأدبيات والتقارير الدولية حول الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك الإسلامية	تخلص إلى أن توسيع قاعدة العملاء وتنوع مصادر الودائع يقلل مخاطر التركز ويعزز قدرة البنوك الإسلامية على امتصاص الصدمات، وأن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار علاقة مباشرة وتبادلية، مع التحذير من أن الشمول المالي غير المسؤول قد يهدد الاستقرار إذا لم يُدعم بإطار تنظيمي ورقابي قوي؛ وتوصي البنوك المركزية والبنوك الإسلامية بدمج الشمول المالي الإسلامي في إستراتيجيات الاستقرار الكلي
24	Aulia & bin Amran (2024)	System of Islamic Banking Regulation in Indonesia and Malaysia	Jurnal Ilmu Hukum Tambun Bungai, 9(2)	الأطر التنظيمية للصيرفة الإسلامية في إندونيسيا وماليزيا	–	مقارنة النظامين القانوني والمؤسسي لتنظيم الصيرفة الإسلامية في البلدين.	منهج نوعي تحليلي يستند إلى نصوص القوانين (مثل القانون الإندونيسي رقم 21 لسنة 2008 والقوانين الماليزية).	تبين أن إندونيسيا ما زالت في طور المواءمة ضمن إطار مزدوج، بينما طورت ماليزيا إطاراً متكاملًا أتاح الابتكار والانتشار الدولي، وتقرح استلهام التجربة الماليزية مع مراعاة خصوصيات إندونيسيا.

2. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

25	Baita, Umar & Shawa (2024)	Islamic Banking and Financial Development: A Cross-Country Analysis	International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 7(2), 143–159	9 دول تُعد مراكز رئيسة للمالية الإسلامية	2020–2012	اختبار أثر توسع أصول البنوك الإسلامية على تطور القطاع المالي.	بيانات لوحية بمعاملات ثابتة مع تصحيح تباین المقطوعات (HPCSE).	زيادة أصول البنوك الإسلامية تسهم معنوياً في تعميق التطور المالي (M3)، الائتمان الخاص، ودائع النظام المالي) حتى بعد التحكم في عوامل بنكية وكنية، وتوصي بتحفيز انتشار البنوك الإسلامية.
26	Fakhrunnas, Boubechtoula, Nahda & Hoque (2024)	Islamic Bank Stability and Efficiency: A Cross-Country Analysis	Economic Journal of Emerging Markets, 16(2), 114–124	54 بنكاً إسلامياً في 8 دول	2021–2013	دراسة العلاقة بين كفاءة البنوك الإسلامية واستقرارها عبر دول متعددة.	نماذج بيانات لوحية ديناميكية بأسلوب LSDVC مع متغيرات خاصة بالبنك والاضطرابات المالية والتنمية المؤسسية.	تحسن الكفاءة التشغيلية والمالية يرتبط إيجابياً وبشكل معنوي بزيادة الاستقرار، بينما تؤثر الاضطرابات المالية (مثل كوفيد-19) سلباً، ولا يظهر أثر واضح للتنمية المؤسسية في كثير من الحالات.
27	Najib, Abd Wahab & Arshad (2025)	Factors Driving the Growth of Islamic Bank Financing: Evidence from Malaysia	International Journal of Islamic Finance and Sustainable Development, 17(1)	16 بنكاً إسلامياً ماليزياً	2023–2007	تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تحرك نمو التمويل في البنوك الإسلامية الماليزية.	بيانات لوحية، إحصاء وصفي، تحليل ارتباط، التحدار لوجي باستخدام STATA، مع متغيرات IF, CAP, ROA, LQR, DG, GDP, INF, OPR, FDI, DUMGP.	ارتفاع التمويل المتعثر وبعض مستويات الربحية وتشديد السياسات الاحترازية يقلل نمو التمويل، بينما تدعم السيولة المرتفعة ونمو الودائع وتحسن الناتج توسع التمويل؛ ولا أثر معنوي لرأس المال، التضخم، سعر السياسة، وFDI.
28	Chaouchi, Siouda, Kebaili & Grinat (2025)	The Reality of the Development of Islamic Banking in Algerian Public Banks	International Journal of Professional Business Review, 10(5), e05497	البنوك العمومية الجزائرية	2023–2020	تشخيص واقع تطور الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بعد إطلاق المنتجات الإسلامية.	تحليل قانوني-وصفي للإطار التنظيمي 02–20 والقانون 09–23 وبيانات الودائع والتمويل من بنك الجزائر والبنوك العمومية.	ترتفع حصة الودائع الإسلامية إلى 20.21٪ من إجمالي الودائع مع هيمنة صيغ السَلَم والمراجعة والإجارة، وتستمر عراقيل قانونية وتنظيمية وتشغيلية (غياب سوق مالية وتكافل، صعوبات السيولة، ضرائب، ضعف تأهيل) تحد من استغلال الإمكانيات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على الأدبيات السابقة.

3.5.2 أوجه الاتفاق والاختلاف

أولاً: أوجه الاتفاق

تفق هذه الدراسة مع جانب معتبر من الأدبيات السابقة في النظر إلى التمويل الإسلامي بوصفه أحد المداخل الممكنة لتعزيز الاستقرار المالي، وتحسين الكفاءة المصرفية، ودعم الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال دوره في تعبئة المدخرات، وتوجيه التمويل نحو الأنشطة المنتجة، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي. كما تنسجم مع الدراسات التي تناولت التجربة الماليزية بوصفها نموذجاً ناضجاً في الصيرفة الإسلامية داخل نظام مالي مزدوج، بالنظر إلى تطور إطارها المؤسسي والرقابي، ووضوح بنيتها التشريعية، وتنوع صيغ التمويل المعتمدة فيها، وما أتاحه ذلك من توسيع حصة الصيرفة الإسلامية وتحسين مؤشرات أدائها.

وتلتقي هذه الدراسة كذلك مع الاتجاه البحثي الذي يوظف النماذج القياسية، ومن بينها نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) بمختلف صيغها، لقياس أثر التمويل الإسلامي على مؤشرات الاستقرار المصرفي، والكفاءة، والشمول المالي والنمو الاقتصادي، في ظل أنظمة مالية مزدوجة. كما تشترك مع الأدبيات التي تؤكد أهمية الإطار القانوني والرقابي، والحوكمة الشرعية، والبنية المؤسسية المنظمة للصيرفة الإسلامية في تفسير نجاح تجارب هذه الصيرفة أو محدودية فعاليتها داخل الأنظمة المصرفية المزدوجة، سواء في ماليزيا أو في البيئات التي تشهد محاولات متدرجة لإدماج الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المالي.

ثانياً: أوجه الاختلاف

على الرغم من تقاطع هذه الدراسة مع الأدبيات السابقة في موضوع التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية، فإنها تختلف عنها في زاوية المعالجة وحدود التحليل، ويمكن بيان ذلك في الآتي:

- من حيث نطاق التحليل: تعتمد هذه الدراسة مقارنة متعددة الأبعاد لتأثير التمويل الإسلامي في الاستقرار المصرفي، والكفاءة، والشمول المالي، بدل التركيز على مؤشر منفرد كما في كثير من الدراسات السابقة.
- من حيث الربط بين الصيغ والوظائف: تربط الدراسة بين صيغ التمويل الإسلامي ووظائف النظام المصرفي الأساسية (الوساطة المالية، تخصيص الموارد، إدارة المخاطر)، ولا تكتفي بعرض هذه الصيغ كأدوات تمويلية معزولة.
- من حيث تناول النموذج الماليزي: توظف الدراسة التجربة الماليزية كحالة قياسية لقياس دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي عبر مؤشرات كمية وهيكلية خلال الفترة 2014-2023، لا كمجرد نموذج نجاح وصفي.

- من حيث البعد المقارن والسياق الجزائري: تُدرج الدراسة السياق الجزائري في إطار مقارن، عبر بحث إمكانات تكييف بعض عناصر النموذج المالي في ضوء الفروق القانونية والتنظيمية والمؤسسية بين البلدين.

4.5.2 الفجوة البحثية

تكشف مراجعة الأدبيات السابقة أن جانبًا مهمًا من الدراسات تناول التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية من خلال علاقتهما بمؤشرات مالية واقتصادية محددة، كما ركزت دراسات أخرى على تحليل تجارب مؤسسية وتطبيقية في مجال الصيرفة الإسلامية. غير أن هذه الدراسات لم تعالج بالقدر الكافي التمويل المصرفي الإسلامي بوصفه مدخلًا متعدد الأبعاد لتطوير النظام المصرفي، من خلال الربط بين صيغ التمويل الإسلامي، والبنية المؤسسية للمصرفية الإسلامية، وأبعاد الأداء المصرفي ضمن إطار تحليلي وقياسي واحد.

تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى هذه الأطروحة إلى معالجتها في الربط بين التمويل الإسلامي بصيغه التشاركية وآلياته التعاقدية، ووظائف النظام المصرفي الأساسية كالوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتخصيص الموارد من جهة، وأبعاد تطويره من جهة أخرى، المتمثلة في الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي، والشمول المالي، بوصفها محددات تنافسية المصارف الإسلامية. وتُطبّق الدراسة هذا الإطار على التجربة الماليزية، من خلال قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء معبّرة عن كل بعد من هذه الأبعاد خلال الفترة 2014-2023، بما يُتيح تقييم مساهمته في تطوير النظام المصرفي الماليزي ككل.

6.2 خلاصة الإطار النظري

خلص الإطار النظري إلى أن التمويل الإسلامي يمثل امتدادًا لمسار تطويري داخل الفكر المالي الإسلامي، تداخلت فيه مفاهيم التجديد والإصلاح وإعادة البناء في إعادة صياغة وظيفة المال والتمويل وفق ضوابط شرعية ومقاصدية واضحة. وقد تجسد هذا المسار في توظيف عقود فقهية وظيفية، كالبيع والشركة، بوصفها أساسًا شرعيًا لتنظيم الصيغ التمويلية وتحويلها إلى أدوات قابلة للتطبيق. ومن هذا المنطلق، يرتبط دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي بقدرته على تحويل الصيغ الشرعية إلى آليات مصرفية قابلة للتطبيق المؤسسي.

كما أظهر هذا الإطار أن النظام المصرفي الإسلامي يتميز ببنية مؤسسية وتنظيمية، تقوم على الجمع بين وظيفة الوساطة المالية ومتطلبات الامتثال الشرعي ضمن منظومة واحدة. فالمصرف الإسلامي لا يقتصر دوره على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو التمويل، بل يلتزم بضوابط تحكم طبيعة العقود، ومجالات الاستثمار، وآليات توزيع المخاطر والعوائد. وتتجلى هذه الخصوصية في نمط تطوره المؤسسي، وفي علاقته بالسلطة النقدية، وفي سعيه إلى تحقيق التوازن بين مقتضيات التنظيم المصرفي العام ومتطلبات الرقابة الشرعية. كما تؤدي الرقابة الشرعية دورًا محوريًا في ضبط الممارسات المصرفية وتوجيه المنتجات المالية، بما يسهم في ترسيخ النموذج المؤسسي للصيرفة الإسلامية وضمان انسجامه مع مقاصد التمويل الإسلامي ومتطلبات العمل المصرفي الحديث.

كما بينت الدراسة النظرية أن دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي يتجلى في أربعة أبعاد مترابطة: الاستقرار المالي القائم على معايير السلامة والحد من المخاطر، والكفاءة المصرفية المرتبطة بحسن توظيف الصيغ التمويلية وآلياتها التعاقدية، والشمول المالي بوصفه انعكاسًا لمقاصد التمويل الإسلامي في توسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي بما يضمن ارتباط النشاط المصرفي بالإنتاج والقيمة المضافة. وتنعكس هذه الأبعاد مجتمعة على تعزيز تنافسية المصارف الإسلامية واستدامة أدائها المؤسسي، غير أن تحويلها إلى واقع فعلي يظل رهينًا بجودة التطبيق، وفعالية الرقابة الشرعية، والقدرة على مواجهة تحديات البيئة المصرفية المعاصرة.

وكشفت مراجعة الدراسات السابقة أن أغلب الأدبيات تناولت التمويل الإسلامي أو الصيرفة الإسلامية من خلال مؤشرات منفردة أو تجارب مؤسسية محددة، دون بناء إطار تحليلي وقياسي يربط بين الصيغ التعاقدية، والبنية المؤسسية، وأبعاد تطوير النظام المصرفي. ومن هنا، تتمثل مساهمة هذه الدراسة في بناء هذا الربط المنهجي ضمن إطار يجمع بين التحليل النظري والقياس التطبيقي.

3. الإطار التطبيقي وتحليل البيانات

1.3 تمهيد

خُصّص هذا الإطار للدراسة التطبيقية وتحليل البيانات لدور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي، استنادًا إلى معطيات مالية ومصرفية خلال الفترة 2014–2023، قصد قياس هذا الدور وآثاره العملية. ويهدف هذا الإطار إلى اختبار العلاقات المؤطرة نظريًا، وبيان مدى إسهام التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي بالاعتماد على التجربة الماليزية بوصفها نموذجًا تطبيقيًا، مع بحث إمكانات توظيفها في السياق الجزائري.

وينتظم الإطار التطبيقي لهذه الدراسة ضمن المحاور الآتية:

- التجربة الماليزية في المالية الإسلامية في سياق العالمي والمحلي.
- البنية المالية للمصرفية الإسلامية في ماليزيا ضمن النظام المصرفي.
- النمذجة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي من خلال مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2014–2023.
- الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإمكانات توظيف التجربة الماليزية.

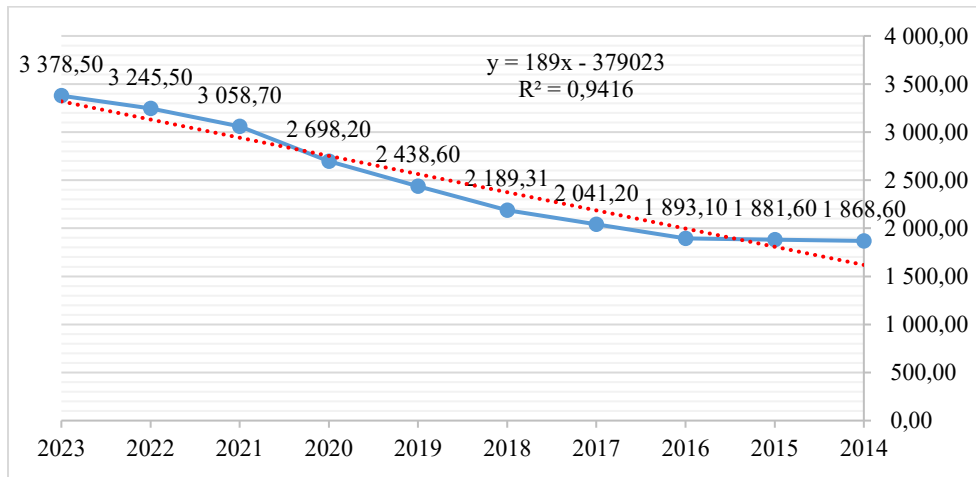
2.3 التجربة الماليزية في المالية الإسلامية في السياق المحلي والعالمي

شهدت المالية الإسلامية عالميًا خلال الفترة 2014-2023 توسعًا كمياً ومؤسسياً من حيث الأصول والقطاعات والانتشار الجغرافي. وفي هذا السياق، تمثل ماليزيا مرجعا لدراسة التمويل الإسلامي، بفضل نظامها المالي المزدوج، وإطارها التشريعي والرقابي، وحوكمتها الشرعية المركزية، وسوق رأس المال الإسلامية النشطة. ويهدف هذا الجزء إلى تحليل موقع التمويل الإسلامي داخل النظام المالي الماليزي، ومدى انعكاس تطوره على أداء النظام المصرفي الإسلامي بوصفه أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي ككل.

1.2.3 تطوّر المالية الإسلامية عالمياً: قراءة في الأصول، القطاعات، والامتداد الجغرافي (2014-2023)

يمثل تطوّر أصول المالية الإسلامية خلال الفترة 2014-2023 مؤشراً دالاً على اتساع هذا القطاع داخل المنظومة المالية العالمية، كما يبيّنه الشكل رقم (01) من خلال عرض القيم السنوية وإبراز الاتجاه العام للنمو خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (01): تطوّر أصول المالية الإسلامية عالمياً بين (2014-2023) (الوحدة: مليار دولار)

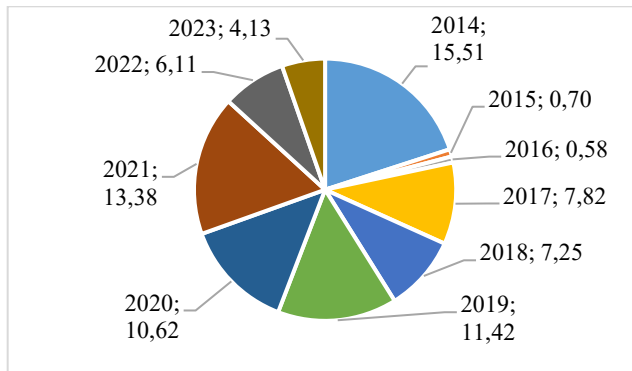


المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Islamic Financial Services Board (IFSB), Annual Islamic Financial Services Industry Stability Reports, 2015-2024.

تُظهر البيانات المتعلقة بتطور قيمة أصول التمويل الإسلامي عالمياً خلال الفترة 2014-2023 اتجاهاً تصاعدياً، إذ ارتفعت من نحو 1.87 تريليون دولار سنة 2014 إلى حوالي 3.38 تريليون دولار سنة 2023. ويعكس هذا المسار اتساع حجم الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز حضورها داخل المنظومة المالية العالمية، سواء في الأسواق الإسلامية أو في أسواق أخرى اتجهت إلى اعتماد أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة. كما يدل هذا التطور على توسع البنية المؤسسية والتنظيمية الداعمة لهذا النشاط، وتزايد القبول بأدواته على المستوى الدولي.

ويؤكد الاتجاه البياني وجود نمو سنوي منتظم بمتوسط يقارب 189 مليار دولار، وفق المعادلة التقديرية $(y = 189x - 379023)$ ، كما يشير معامل التحديد المرتفع ($R^2 = 0.9416$) إلى درجة عالية من الاتساق في هذا الاتجاه خلال فترة الدراسة. ويعني ذلك أن النمو المسجل لم يكن ظرفيًا، بل ارتبط بعوامل أكثر استقرارًا، منها تطور الأطر التنظيمية، واتساع المؤسسات العاملة في هذا المجال، وتزايد الثقة في أدوات التمويل الإسلامي. كما تعكس الحصّة النسبية السنوية للتمويل الإسلامي ترسخ هذا النمو داخل الهيكل العام للصناعة المالية الإسلامية، كما يبيّنه الشكل رقم (02).



الشكل رقم (02): نسبة النمو لأصول التمويل الإسلامي عالمياً بين (2023-2014) (%).
المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الشكل رقم (01)

رغم الاتجاه التصاعدي العام لأصول التمويل الإسلامي عالمياً، فإن معدلات النمو السنوي عرفت تذبذباً خلال الفترة المدروسة، إذ بلغت 15.51% في عام 2014، ثم تراجعت إلى أقل من 1% في عامي 2015 و2016، قبل أن ترتفع تدريجياً إلى 13.38% في عام 2021، ثم تنخفض إلى 6.11% في 2022 و4.13% في 2023. ويعكس ذلك تأثير هذا القطاع بالتغيرات الاقتصادية والتنظيمية وتطور الطلب على أدوات التمويل الإسلامي. ومع ذلك، ظل الاتجاه العام للنمو قائماً، مدعوماً بتوسع الأدوات المالية الإسلامية وارتفاع الإقبال عليها.

1.1.2.3 التوزيع القطاعي للمالية الإسلامية: تحليل أنماط التمرکز (2023-2014)

يكشف توزيع أصول المالية الإسلامية بين المصارف، والصكوك، والصناديق الاستثمارية، والتكافل عن تفاوت في الأهمية النسبية لهذه القطاعات واتجاهات نموها. وتتيح بيانات الفترة 2023-2014 تحليل هذا التفاوت وتحديد موقع كل قطاع ضمن الهيكل العام للصناعة المالية الإسلامية.

الجدول رقم (05): توزيع أصول التمويل الإسلامي عالمياً حسب القطاعات بين (2023-2014) (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
أصول المصارف الإسلامية	1 476,70	1 496,50	1 493,40	1 557,50	1 571,30	1 765,80	1 841,80	2 104,10	2 249,20	2 372,17
أصول الصكوك الإسلامية	294,70	290,60	318,50	399,90	530,40	543,40	689,50	775,70	829,70	850,00
أصول الصناديق الاستثمارية	75,80	71,30	54,60	66,70	61,50	102,30	143,80	154,60	136,60	132,29
أصول التكافل	21,40	23,20	26,60	17,10	26,11	27,07	23,10	24,30	30,00	24,05
مجموع الأصول	1 868,60	1 881,60	1 893,10	2 041,20	2 189,31	2 438,57	2 698,20	3 058,70	3 245,50	3 378,51

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات⁽¹⁾

Islamic Financial Services Board (IFSB), Annual Islamic Financial Services Industry Stability Reports, 2015-2024

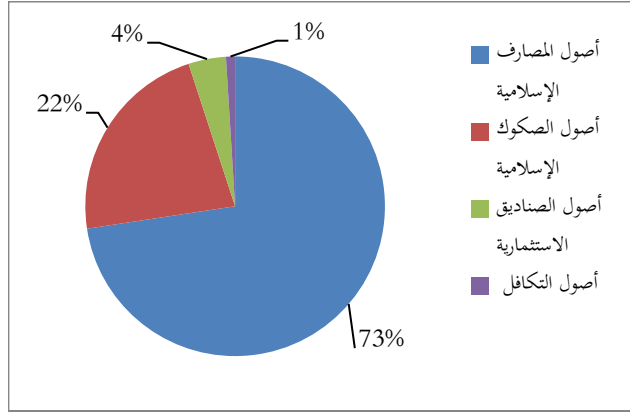
يُظهر من الجدول رقم (05) أن نمو الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة 2014-2023 قد اتخذ اتجاهات متفاوتة عبر القطاعات الأربعة، على النحو الآتي:

- **المصارف الإسلامية:** سجلت أصول المصارف الإسلامية نمواً منتظماً خلال الفترة، إذ ارتفعت من 1,476.70 مليار دولار سنة 2014 إلى 2,372.17 مليار دولار سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 5.41%. ورغم تسجيل تراجع طفيف في سنة 2016 بنسبة -0.21%， فإن الاتجاه العام ظل تصاعدياً، مع أعلى معدل نمو في سنة 2021 بنسبة 14.24%. وفي سنة 2023 بلغ النمو 5.47%， وهو ما يؤكد استمرار توسع هذا القطاع. ويعكس هذا المسار المكانة الرئيسة للمصارف الإسلامية داخل الصناعة المالية الإسلامية من حيث الحجم والاستقرار.
- **الصكوك الإسلامية:** ارتفعت أصول الصكوك الإسلامية من 294.70 مليار دولار سنة 2014 إلى 850.00 مليار دولار سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 12.49%， وهو أعلى من باقي القطاعات. وقد شهدت الصكوك فترات توسع واضحة، خاصة بين 2017 و2018 بنسبة 32.63%， وفي سنة 2020 بنسبة 26.89%. ورغم تراجع وتيرة النمو في سنة 2023 إلى 2.45%， فإن الاتجاه العام بقي تصاعدياً. ويؤكد ذلك تنامي دور الصكوك كأداة تمويل مهمة في الصناعة المالية الإسلامية.
- **الصناديق الاستثمارية الإسلامية:** ارتفعت أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية من 75.80 مليار دولار سنة 2014 إلى 132.29 مليار دولار سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.38%. غير أن هذا المسار اتسم بتقلبات واضحة، حيث سجل القطاع تراجعاً في سنة 2016 بنسبة -23.42%， مقابل نمو مرتفع في سنة 2019 بلغ 66.34%. كما عاد إلى الانكماش في سنة 2023 بنسبة -3.16%. ويشير ذلك إلى أن هذا القطاع حقق نمواً عاماً، لكنه ظل أكثر تأثراً بتقلبات السوق مقارنة بالمصارف والصكوك.
- **التكافل الإسلامي:** سجلت أصول التكافل الإسلامي نمواً محدوداً خلال الفترة، إذ ارتفعت من 21.40 مليار دولار سنة 2014 إلى 24.05 مليار دولار سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب لم يتجاوز 1.31%. كما عرف القطاع تذبذباً واضحاً، من أبرز مظاهره التراجع في سنة 2017 بنسبة -35.71%， ثم الارتفاع في سنة

(1). البيانات المعروضة لإجمالي أصول التمويل الإسلامي عالمياً والمتاحة في تقارير مجلس الخدمات الإسلامية IFSB لا تستند إلى فترات زمنية موحدة، إذ تختلف تواريخها بين النصف الأول أو السنة الكاملة، أو متوقفة عند السنة التي قبلها بحسب القطاع محل القياس.

2018 بنسبة 52.69%، قبل أن يعود إلى الانكماش في سنوات لاحقة، منها سنة 2023 بنسبة - 19.83%. ويعكس ذلك محدودية نمو هذا القطاع مقارنة ببقية مكونات الصناعة.

كما يكشف تتبع بنية أصول التمويل الإسلامي حسب القطاعات خلال الفترة 2014-2023 كما يبيّنه



الشكل رقم (03): نسبة المتوسط المرجح لخصص قطاعات التمويل الإسلامي خلال الفترة 2014-2023

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (03) عن تفاوت واضح بين مكونات هذه الصناعة من حيث الحجم والوزن النسبي داخل إجمالي الأصول. فقد شكلت المصارف الإسلامية المكون الرئيس، بمتوسط مساهمة بلغ نحو 72% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية عالمياً، وهو ما يعكس مكانتها المركزية داخل هذه الصناعة. كما سجل قطاع الصكوك حضوراً مستقرّاً، بمتوسط يقارب 22% من إجمالي الأصول، مستفيداً من توسع استخدامه في تمويل

الاحتياجات الحكومية والتنمية. أما الصناديق الاستثمارية الإسلامية، فرغم محدودية حجمها مقارنة بالمصارف والصكوك، فقد حافظت على حصة تقارب 4%، مع اتجاه تصاعدي خلال السنوات الأخيرة، في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالاستثمار المتوافق مع المعايير الأخلاقية والبيئية والاجتماعية. وفي المقابل، ظل قطاع التكافل الأقل مساهمة داخل هيكل الأصول، إذ لم تتجاوز حصته 1% سنة 2023، وهو ما يعكس استمرار محدودية هذا القطاع مقارنة ببقية مكونات الصناعة.

2.1.2.3 الامتداد الجغرافي للمالية الإسلامية (2014-2023)

يُظهر تطور التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية خلال الفترة 2014-2023 تغيراً في مراكز الثقل داخل هذه الصناعة، مع تباين واضح بين المناطق. كما يوضحه الجدول (06).

الجدول رقم (06): التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية خلال الفترة 2014-2023 (الوحدة: مليار دولار)⁽¹⁾

المنطقة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
آسيا (جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا)	419	412,4	425,5	499,6	617,6	573,5	670,6	720	757,4	877,54

(1). يُلاحظ في تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وجود تفاوت ملحوظ في استخدام التصنيفات الجغرافية عبر السنوات، الأمر الذي يترتب عليه تفاوت في تفسير البيانات وتحديات في تحقيق مقارنات دقيقة وموحدة بين المناطق الجغرافية المختلفة، خصوصاً عند تحليل الاتجاهات الإقليمية أو احتساب الحصص السوقية.

1 799,67	1 740,30	1603,5	1 318,70	1 106,60	927,1	861,6	801,1	744,1	702,2	مجلس التعاون الخليجي
426,95	604,9	531,6	546,2	631,3	550,9	596,4	565,7	624	641,8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
20,07	55,2	64,6	46,9	37,9	17,2	31,4	30,6	25,5	23,8	باقي افريقيا
254,27	87,7	139	115,8	89,3	76,7	61,2	70,2	75,6	81,1	مناطق أخرى
3 378,50	3 245,50	3 058,70	2 698,20	2 438,60	2 189,50	2 050,20	1 893,10	1 881,60	1 868,20	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات

Islamic Financial Services Board (IFSB), Annual Islamic Financial Services Industry Stability Reports, 2015–2024

تشير معطيات الجدول رقم (06) إلى تركز واضح للأصول المالية الإسلامية في عدد محدود من الأقاليم التي نجحت في ترسيخ بنى تنظيمية ومالية فعّالة، ويأتي مجلس التعاون الخليجي في مقدمتها بوصفه المركز الأكثر تقدماً في التمويل الإسلامي. فقد ارتفعت قيمة الأصول في هذا الإقليم من 702.20 مليار دولار سنة 2014 إلى 1,799.67 مليار دولار سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 11.02%. ويعكس ذلك الدور المحوري للمصارف الإسلامية الخليجية، مدعوماً بتطور الأطر التنظيمية، والتوسع في استخدام أدوات مثل الصكوك والتكافل، إلى جانب إدماج التمويل الإسلامي ضمن الرؤى الاقتصادية الوطنية. وفي المقابل، شهدت آسيا، ولا سيما جنوبها وشرقها، توسعاً تدريجياً ومستقرّاً، إذ ارتفعت الأصول من 419.30 مليار دولار سنة 2014 إلى 877.54 مليار دولار سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 8.55%. وتبرز ماليزيا وإندونيسيا وباكستان ضمن أبرز الفاعلين في هذا الإقليم، حيث اتسمت تجارها بتنوع المنتجات، وتطوير أدوات الصكوك، ودمج التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة، بما عزز مكانة آسيا كمركزاً صاعداً في المالية الإسلامية.

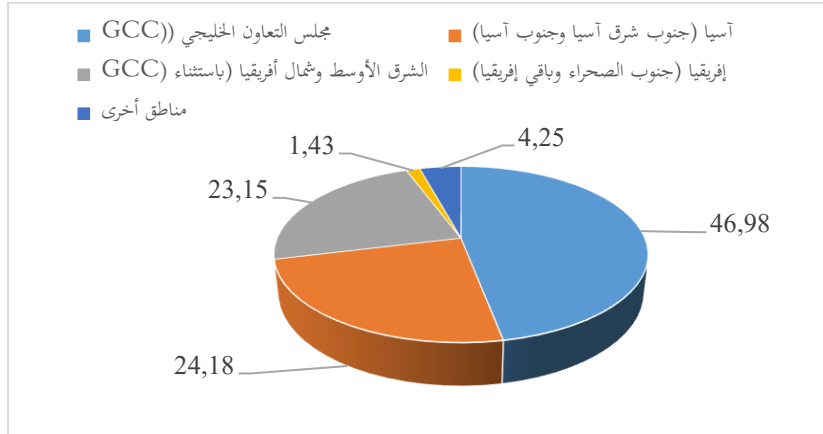
أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء دول الخليج، فقد اتسم أداؤها بالتذبذب، إذ بلغت الأصول الإسلامية ذروتها سنة 2014 بنحو 641.80 مليار دولار، قبل أن تنخفض إلى 426.95 مليار دولار سنة 2023. ويعكس هذا المسار جملة من العوامل البنوية، في مقدمتها محدودية التكامل المؤسسي في عدد من الدول، واستمرار التحديات الاقتصادية والسياسية، بما أضعف تطور البيئة التنظيمية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، ظل حجم الأصول محدوداً، إذ بلغ 20.07 مليار دولار سنة 2023 مقابل 23.80 مليار دولار سنة 2014. ومع ذلك، تبقى هذه المنطقة سوقاً واعدة غير مستغلة بالقدر الكافي، وقد تشهد نمواً متسارعاً إذا فُعّلت الأطر التشريعية، وارتفعت مستويات الشمول المالي، ووجّهت الاستثمارات نحو التنمية المحلية.

أما المناطق الأخرى، التي تشمل أوروبا وأمريكا ودول آسيا غير الإسلامية، فقد سجلت توسعاً ملحوظاً خلال الفترة 2014–2023، إذ ارتفعت الأصول من 81.10 مليار دولار إلى 254.27 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 13.54%، وهو من أعلى المعدلات المسجلة جغرافياً. ويشير هذا النمو إلى تزايد حضور التمويل

الإسلامي في بيئات مالية غير تقليدية، مدفوعًا بالاهتمام المتنامي بالاستثمار الأخلاقي والمسؤول، وبالطلب على أدوات مالية منسجمة مع معايير الحوكمة والاستدامة.

واستنادًا إلى الحصة النسبية لكل منطقة من إجمالي الأصول المالية الإسلامية، يظهر تفاوت واضح في الأوزان الإقليمية خلال الفترة المدروسة، وهو ما يبرزه الشكل رقم (04) من خلال عرض التوزيع الجغرافي لهذه الأصول.

الشكل رقم (04): التوزيع النسبي الإقليمي لأصول التمويل الإسلامي عالميًا بين (2014-2023) (%)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا بيانات الجدول رقم (06)

يتضح من الشكل البياني رقم (04) أن دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على أكبر حصة من الأصول المالية الإسلامية عالميًا، إذ تجاوزت هذه الحصة 45% في معظم سنوات الدراسة، وهو ما يعكس استمرار تركز هذه الصناعة في هذه المنطقة، خاصة مع قوة نشاط البنوك والصكوك والتكافل فيها. أما آسيا، فقد حافظت على حصة مستقرة نسبيًا تراوحت بين 20% و26%، بما يدل على ثبات موقعها داخل السوق العالمية.

وفي المقابل، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خارج دول مجلس التعاون، تراجعًا نسبيًا في حصتها خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس محدودية توسعها مقارنة بالمناطق الأخرى. أما إفريقيا وباقي مناطق العالم، فرغم ضعف مساهمتها في إجمالي الأصول، فقد أظهرت اتجاهًا تصاعديًا منذ سنة 2020، وهو ما يشير إلى اتساع انتشار التمويل الإسلامي. وبوجه عام، يبين هذا التوزيع أن المالية الإسلامية أصبحت حاضرة في أكثر من نطاق جغرافي، مع استمرار التفاوت بين المناطق من حيث الحجم والوزن داخل الصناعة.

3.1.2.3 المؤشرات المؤسسية العالمية للمالية الإسلامية (2014-2023)

ارتبط نمو الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة 2014-2023 بتوسع البنية المؤسسية للصناعة، سواء من حيث عدد المؤسسات، أو عدد الدول التي اعتمدت أطرًا تنظيمية للتمويل الإسلامي، أو عدد الهيئات الشرعية المركزية، كما يبيّنه الجدول رقم (07).

الجدول (07): المؤشرات المؤسسية للتمويل الإسلامي عالميًا خلال الفترة 2014-2023

التعيين	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤسسات المالية الإسلامية	1143	1329	1407	1389	1447	1521	1389	1679	1871	1981
الدول التي لديها على الأقل نوع واحد من لائحة للتمويل الإسلامي	34	35	44	45	44	46	45	47	56	57
الدول التي لديها لجنة شرعية مركزية	-	-	12	12	12	14	12	19	20	23

المصدر: من إعداد الباحثة ستنادا إلى

The Islamic Finance Development Report (IFDI) series, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD), in collaboration with Thomson Reuters (2015-2017), Refinitiv (2018-2021) (and LSEG (2022-2023)

تُظهر المؤشرات المؤسسية توسعا في المالية الإسلامية على المستوى العالمي، إذ ارتفع عدد المؤسسات المالية الإسلامية من 1,143 مؤسسة سنة 2014 إلى 1,981 مؤسسة سنة 2023، بما يعكس اتساع قاعدة الفاعلين في هذا المجال، سواء في المصارف أو التكافل أو الاستثمار. كما ارتفع عدد الدول التي اعتمدت أطرا تنظيمية للتمويل الإسلامي من 34 دولة إلى 57 دولة خلال الفترة نفسها، وهو ما يدل على تزايد الاعتراف الرسمي بهذا النشاط وتوسع إدماجه في السياسات المالية الوطنية.

وفي جانب الرقابة الشرعية، ارتفع عدد الدول التي أنشأت لجانا شرعية مركزية من 12 دولة سنة 2016 إلى 23 دولة سنة 2023، بما يشير إلى اتساع الاهتمام بتوحيد المرجعيات وتعزيز الإشراف الشرعي على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية. ويعكس ذلك تطورا في البيئة التنظيمية والرقابية، إلى جانب توجه متزايد نحو ضبط الممارسات وتقريبها من المعايير المعتمدة.

كما ارتبط هذا التوسع المؤسسي بتطور في الجانب المعرفي، من خلال ازدياد البرامج الجامعية المتخصصة، وتوسع اللقاءات والمؤتمرات العلمية ذات الصلة، وهو ما أسهم في دعم التكوين وتوسيع النقاش العلمي والمهني حول المالية الإسلامية. وتبين هذه المؤشرات مجتمعة أن المالية الإسلامية لم تتوسع من حيث الحجم فقط، بل شهدت أيضا تطورا في بنيتها المؤسسية والرقابية والمعرفية، بما يعزز استقرارها وقدرتها على مواصلة النمو.

4.1.2.3 المؤشرات المالية لأكبر مصارف إسلامية في العالم خلال سنة 2023

تبرز المؤشرات المالية لأكبر المصارف الإسلامية في العالم خلال سنة 2023، كما يوضحها الجدول رقم (08)، استمرار نمو حجم الأصول وتحسن مستويات الربحية والكفاءة التشغيلية، مدعومة بتوسع الخدمات الرقمية وتطوير البنية التقنية، وهو ما أسهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه المصارف داخل السوق.

الجدول (08): المؤشرات المالية لأكبر 10 بنوك إسلامية عالميًا - 2023⁽¹⁾

الترتيب	اسم المصرف	البلد	صافي الربح (مليون دولار)	العائد على حقوق الملكية (%)	العائد على الأصول (%)	نسبة التكاليف إلى الإيرادات (%)	نسبة كفاية رأس المال (%)	-
1	مصرف الراجحي	السعودية	4 431,00	16,3	2,1	27,2	21,5	أفضل مصرف إسلامي للأفراد عالميا
2	بيت التمويل الكويتي	الكويت	2 195,00	11	1,8	35,4	18,2	أفضل مؤسسة مالية إسلامية أفضل مصرف إسلامي للشركات
3	مصرف دبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	1 909,00	15,6	2,3	27,1	17,3	-
4	مصرف الإنماء الإسلامي	السعودية	1 290,00	14,6	2,2	31,3	17,5	-
5	مصرف Maybank الإسلامي	ماليزيا	525,00	16,3	0,8	38,3	17,8	-
6	مصرف أبو ظبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	1 430,00	22,1	2,9	32,9	16,8	أفضل مصرف إسلامي في الحوكمة البيئية والاجتماعية
7	مصرف قطر الإسلامي	قطر	1 178,00	15,1	2,3	17,1	20,4	-
8	مصرف الريان	قطر	406,00	6,1	0,9	24,7	21,8	-
9	مصرف الأهلي المتحد	البحرين	708,00	12,1	1,7	26	17,2	-
10	مصرف البلاد	السعودية	631,00	16,6	1,7	44,1	17,8	-

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات

TABInsight⁽²⁾s, Top 100 Islamic Banks by Size; Global Finance. ⁽³⁾ World's Best Islamic Financial Institutions 2024

تُظهر مؤشرات الأداء الواردة في الجدول رقم (08) تفاوتًا بين أكبر المصارف الإسلامية من حيث الربحية، وكفاءة التشغيل، ومتانة رأس المال خلال سنة 2023؛ فقد تصدر مصرف الراجحي قائمة أكبر المصارف الإسلامية عالميًا، مستندًا إلى حجم أصول كبير وأرباح صافية بلغت 4.4 مليار دولار، مع نسبة كفاية رأسمالية وصلت إلى 21.5%، إلى جانب موقع قوي في سوق التجزئة المصرفية. كما سجل بيت التمويل الكويتي أرباحًا بلغت 2.195 مليار دولار، مع عائد على الأصول نسبته 1.8% وكفاية رأسمالية عند 18.2%، مستفيدًا من توسعه واندماجه مع

(1). يعتمد هذا التصنيف على قائمة أكبر 100 مصرف إسلامي في العالم من حيث حجم الأصول للعام المالي 2023، وفقًا لبيانات مالية موثقة تم رصدها حتى نهاية شهر مارس 2024، كما ورد في التقرير السنوي الصادر عن منصة TABInsights المتخصصة.

(2). موقع TABInsights يعد الذراع التحليلي لمجلة The Asian Banker، وهي منصة متخصصة في تقييم المصارف والمؤسسات المالية، خاصة في الأسواق الآسيوية والشرق أوسطية. يشتهر بتقاريره المفصلة حول أداء البنوك الإسلامية، ويُعنى بإصدار تقارير تقييم سنوية دقيقة للمصارف الإسلامية. حيث يصدر يستند في تصنيفاته إلى بيانات مالية مفصلة مستخرجة من القوائم المالية السنوية، ويقدم تصنيفين رئيسيين: تصنيف "أقوى المصارف الإسلامية" بناءً على القوة المالية (مثل كفاية رأس المال، الربحية، السيولة)، وتصنيف "أكبر المصارف الإسلامية" وفقًا لحجم الأصول والتمويل والودائع.

(3). موقع Global Finance Magazine (GFMag) تُعد مجلة Global Finance منصة مالية دولية تأسست عام 1987، ويقع مقرها الرئيسي في نيويورك. تُعنى بتقديم تحليلات وتصنيفات دورية للمؤسسات المالية العالمية، وتُعد مرجعًا دوليًا معتمدًا في تقارير الأداء المصرفي. تشمل قوائمها السنوية تصنيفات لأفضل المصارف الإسلامية، ومصارف التجزئة، وأفضل المصارف حسب الدول والمناطق. وتستند المجلة في تصنيفاتها إلى مؤشرات مالية كمية، إلى جانب تقييمات نوعية تتعلق بالإدارة، الابتكار، الجودة المؤسسية، والممارسات البيئية والاجتماعية.

المصرف الأهلي المتحد. وحقق مصرف دبي الإسلامي أرباحًا قدرها 1.909 مليار دولار، مع انخفاض نسبة التكاليف إلى الإيرادات إلى 27.1%، وعائد على الأصول بلغ 2.3%، وهو ما يعكس مستوى جيدًا من الكفاءة التشغيلية.

وفي السعودية أيضًا، سجل مصرف الإنماء أرباحًا بلغت 1.29 مليار دولار، مع عائد على الأصول بنسبة 2.2%، رغم ارتفاع نسبي في التكاليف التشغيلية. أما Maybank الإسلامي في ماليزيا، فقد حقق صافي ربح بلغ 525 مليون دولار، مع كفاية رأسمالية عند 17.8%، في حين ظل عائد الأصول عند مستوى أقل نسبيًا بلغ 0.8%. وفي الإمارات، سجل مصرف أبو ظبي الإسلامي أعلى عائد على الأصول بنسبة 2.9%، وأعلى عائد على حقوق الملكية بنسبة 22.1%، بما يعكس قوة أدائه المالي. كما حافظ مصرف قطر الإسلامي على موقعه ضمن المصارف الرائدة بأرباح بلغت 1.178 مليار دولار، في حين سجل مصرف الريان أرباحًا قدرها 406 ملايين دولار. ودخل مصرف الأهلي المتحد في البحرين هذه القائمة بعد تحوله الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي، محققًا أرباحًا بلغت 708 ملايين دولار، بينما بلغ صافي ربح مصرف البلاد في السعودية 631 مليون دولار. وتبين هذه المؤشرات أن المصارف الإسلامية الكبرى حققت خلال سنة 2023 مستويات متفاوتة من الأداء، إلا أنها تؤكد في مجموعها قدرة هذه المؤسسات على الجمع بين الربحية، وكفاءة التشغيل، والالتزام بالمتطلبات الرقابية والشرعية.

5.1.2.3 التكنولوجيا المالية ضمن الصناعة المالية الإسلامية

أبرزت التحولات الرقمية التي عرفها النظام المالي العالمي خلال العقد الأخير نمطًا جديدًا في تقديم الخدمات المالية، تمثل في بروز التكنولوجيا المالية (Fintech) بوصفها مجالًا يجمع بين الابتكار التكنولوجي والنشاط المالي. وقد امتد هذا التحول إلى المالية الإسلامية، التي بدأت تعتمد على الأدوات الرقمية في تطوير خدماتها وتوسيع قاعدة المتعاملين، خاصة في مجالات الدفع الإلكتروني، والتمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة، والعملات الرقمية، وتطبيقات البلوك تشين في التوثيق وتعزيز الشفافية.

وأصبحت التكنولوجيا المالية من العوامل المؤثرة في تطوير الأنشطة المالية، سواء في التمويل أو التأمين أو المدفوعات أو الجوانب التنظيمية، وهو ما انعكس أيضًا على الصناعة المالية الإسلامية. فقد ظهرت شركات ناشئة تقدم حلولًا متوافقة مع الشريعة، وتوسعت منصات التمويل الجماعي الإسلامي، كما بدأت بعض المصارف الإسلامية في استخدام الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل لتحسين منتجاتها وخدماتها. ويعكس ذلك انتقال المالية الإسلامية إلى مرحلة جديدة تقوم على توظيف التكنولوجيا في رفع الكفاءة وتحسين الوصول إلى الخدمات.

وفي هذا السياق، شهد قطاع التكنولوجيا المالية العالمي نموًا واضحًا خلال السنوات الأخيرة من حيث حجم الاستثمارات وعدد الصفقات. وقد بلغت الاستثمارات ذروتها سنة 2021 بقيمة 239.7 مليار دولار عبر

8,392 صفقة، قبل أن تنخفض إلى 119.8 مليار دولار و5,382 صفقة سنة 2023، تحت تأثير تشديد السياسات النقدية وارتفاع تكلفة رأس المال وتزايد الحذر الاستثماري (KPMG International, Pulse of Fintech Reports, 2019–2024). ومن حيث التوزيع القطاعي، استقطبت المدفوعات الرقمية أكبر حصة من الاستثمارات، في حين سجلت مجالات مثل التأمين الرقمي والبلوك تشين والعملات المشفرة مستويات متفاوتة من النمو، بينما بقي الاستثمار في التكنولوجيا التنظيمية والأمن السيبراني دون المستويات المتوقعة، رغم أهميتهما في دعم استقرار النظام المالي (DinarStandard & Elipses, 2024).

أما في المالية الإسلامية، فقد بدأ هذا التحول الرقمي يتخذ بعداً أوضح بين 2020 و2023، حيث ارتفعت القيمة السوقية للتكنولوجيا المالية الإسلامية من 49 مليار دولار إلى نحو 161 مليار دولار، بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 48.67%، وهو ما يعكس توسع التطبيقات الرقمية في مجالات المدفوعات والتمويل الجماعي والمنصات المصرفية المبتكرة (DinarStandard & Elipses, Global Islamic Fintech Report, 2021–2024). ويظهر هذا النمو بدرجات متفاوتة بين الدول، إذ تصدر السعودية هذا المجال، تليها إيران وماليزيا والإمارات وإندونيسيا، بما يعكس اختلاف مستويات التطور التنظيمي والقدرة على استيعاب الابتكار المالي الرقمي (DinarStandard & Elipses, 2021–2024).

وفي التجربة الماليزية، يكتسب هذا البعد أهمية خاصة في ظل توجه السلطات المالية نحو دعم المصارف الرقمية والابتكار المالي المتوافق مع الشريعة، ضمن إطار تنظيمي ورقابي يستهدف توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز كفاءة القطاع المالي. وعليه، تمثل التكنولوجيا المالية في الحالة الماليزية أحد العوامل الحديثة الداعمة لتطور المالية الإسلامية، من خلال تحسين قنوات تقديم الخدمات، وخفض تكاليف المعاملات، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المنتجات المالية الإسلامية.

2.2.3 مرتكزات نمو التمويل الإسلامي في ماليزيا

يرتبط نمو التمويل الإسلامي في ماليزيا بجملة من المرتكزات التشريعية والمؤسسية والسوقية التي أسهمت في توسيع حضوره داخل النظام المالي وتعزيز دوره في هيكل الصناعة المالية الإسلامية.

1.2.2.3 مسار تطوّر المالية الإسلامية في ماليزيا

تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا داخل نظام مالي مزدوج أتاح وجود الصيرفة الإسلامية إلى جانب الصيرفة التقليدية في إطار واحد. وقد ساعد هذا التنظيم على توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية، وتطوير منتجاتها وخدماتها، وتعزيز حضورها داخل السوق المالية الوطنية.

وكان للدعم السياسي دور واضح في بداية هذا التوجه. فقد مثّل تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء سنة 1981 نقطة مهمة في مسار الإصلاح الاقتصادي، وارتبط ذلك بالبحث عن بيئة مالية تستجيب لحاجات المسلمين إلى جانب متطلبات التنمية. وفي هذا السياق، شكّلت لجنة توجيهية لدراسة إمكانية إنشاء نظام مصرفي إسلامي يعمل إلى جانب النظام التقليدي. كما حظي هذا التوجه بدعم من السلطات العمومية والبرلمان وفاعلين آخرين داخل المجتمع الماليزي، وهو ما ساعد على تثبيت هذا الخيار داخل السياسة المالية للدولة (Khiyar, 2012, pp. 1133–1134).

و قد مرّ تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا بعدة مراحل، انتقل خلالها من التأسيس إلى التوسع في التنظيم والتشريع، ثم إلى تعزيز مكانته داخل السوق المالية. وقد أسهم هذا التسلسل في توسيع نشاط التمويل الإسلامي وترسيخ موقعه داخل النظام المالي.

المرحلة الأولى: التأسيس التشريعي والمؤسسي (1969–1992)

شكّلت هذه المرحلة البداية الفعلية لبناء النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، إذ بدأت خلالها تتحدد ملامح النموذج الذي أتاح قيام الصيرفة الإسلامية داخل النظام المالي الوطني. وقد ارتبط ذلك بتزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، وبعده من العوامل الاقتصادية والفكرية التي صاحبت تلك الفترة. ومن أبرز ما ميّز هذه المرحلة ما يأتي:

- أ. إنشاء صندوق إدارة أموال الحجاج (Lembaga Tabung Haji) سنة 1969، والذي مثّل نقطة الانطلاق الحقيقية للمالية الإسلامية في ماليزيا (سانو، 2008، ص. 24). فقد أتاح للمسلمين وسيلة شرعية وآمنة لادخار أموال الحج واستثمارها بما يتوافق مع الشريعة، الأمر الذي ساهم في ترسيخ الثقة المجتمعية بفكرة التمويل الإسلامي كممارسة عملية وفعالة.

ب. تشكيل الحكومة الماليزية اللجنة التوجيهية الوطنية للبنوك الإسلامية في 30 يوليو 1981 لدراسة إمكانية تأسيس نظام مصرفي إسلامي. وقدمت اللجنة تقريرها في يوليو 1982، متضمنة توصيات استراتيجية لإنشاء البنوك الإسلامية، وهو ما قبلته الحكومة واعتمد كأساس للانطلاق الرسمي. (Ariff, 1989, p. 69) صدور قانون المصارف الإسلامية لسنة 1983⁽¹⁾، وقانون تمويل الحكومة في العام ذاته⁽²⁾ شكّلا لحظة تحوّل تشريعية مفصلية، إذ وقّرا الإطار القانوني لانطلاق الأنشطة المصرفية والاستثمارية الإسلامية على أسس منظمة، ومكّنا الدولة من إصدار أدوات تمويل شرعية خالية من الفوائد الربوية.

ت. تأسيس مصرف إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) سنة 1983 كباكورة العمل المصرفي الإسلامي المتكامل، حيث اضطلع بدور ريادي في إثبات كفاءة الصيرفة الإسلامية تجاريًا، وتم تدعيم هذا المسار من خلال إنشاء مجلس شرعي رقابي داخلي وتوسيع البنية المؤسسية بإطلاق شركات تابعة مثل Al-Yarikat و Al-Wakalah Nominees (Khiyar, 2012, p. 1136)؛ صدور قانون التكافل سنة 1984 الذي مهّد قانونيًا لتنظيم قطاع التأمين الإسلامي، تبعه مباشرة تأسيس أول شركة تكافل في البلاد، مما شكّل انطلاقة رسمية لبديل شرعي عن التأمين التقليدي، وعزّز تكامل منظومة المالية الإسلامية.

المرحلة الثانية: الانطلاق السوقي وتوسيع الانتشار (1993 – 2000)

تميّزت هذه المرحلة بكونها مرحلة التفعيل السوقي وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية، حيث انتقل النظام المالي الإسلامي من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الاندماج التدريجي داخل النظام المالي الوطني، عبر أدوات وآليات سمحت له بالتوسع الأفقي ضمن بيئة تنظيمية مرنة. وقد برز في هذه المرحلة:

أ. إطلاق برنامج المصرفية بدون فوائد (SPTF) سنة 1993، الذي أتاح للمصارف التقليدية تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال "نوافذ إسلامية" مستقلة، مثل: مايبانك، بنك بوميبوترا، و UMBC (Nor et al., 1983).

(1). صدر قانون المصارف الإسلامية لسنة 1983 في ماليزيا بهدف إرساء إطار قانوني مستقل ينظم أعمال المصارف الإسلامية، ويضع الأسس التشريعية اللازمة لتطوير قطاع مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد شمل القانون عدة محاور تنظيمية رئيسية، منها شروط الترخيص، وضوابط فتح الفروع والعلاقات المصرفية الخارجية، ومتطلبات رأس المال والسيولة، وقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر، إلى جانب تنظيم العلاقة مع البنك المركزي وسلطاته الرقابية في حال المخالفات أو الأزمات. كما نص على إنشاء آلية لمراجعة أعمال المصارف الإسلامية وإلزامها بالتقارير المالية الدورية، وحدد العقوبات على المخالفات لضمان الانضباط المؤسسي (Law of Malaysia, 1983).

(2). قانون تمويل الحكومة الماليزي لعام 1983 والذي كان يُعرف سابقًا باسم قانون الاستثمار الحكومي (Government Investment Act 1983)، يُعد أحد الركائز التشريعية المهمة التي أرسّت الأساس لإصدار أدوات مالية حكومية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بهدف تمكين الحكومة الماليزية من جمع التمويل عبر أدوات شرعية لا تتضمن الفائدة الربوية، وذلك في سياق التوسع في تطبيق مبادئ المالية الإسلامية ضمن النظام المالي الوطني. (Law of Malaysia, 1983)

(2016, p. 602)، مما شكّل خطوة استراتيجية نحو تعميم المفهوم المصرفي الإسلامي دون الحاجة إلى مؤسسات جديدة بالكامل.

ب. تأسيس سوق النقد بين المصارف الإسلامية (Haron & Ahmad, 2000, p. 156)، الذي شكّل نقلة نوعية في إدارة السيولة الشرعية، إذ مكّن المصارف الإسلامية من التعامل مع بعضها ضمن أدوات متوافقة مع الشريعة.

ت. تنامي التمويل الإسلامي في سوق رأس المال، بتأسيس أول شركة وساطة مالية إسلامية (BIMB Securities) سنة 1994، تابعة لبنك الإسلام الماليزي، والتي تولت لاحقاً الإشراف الشرعي على صناديق الاستثمار الإسلامية لضمان التوافق الكامل مع أحكام الشريعة (BIMB Securities, n.d).

ث. تأسيس جمعية المؤسسات المصرفية الإسلامية الماليزية (AIBIM) سنة 1995، كهيئة مهنية تمثل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتدعم التنسيق بينها في تطوير الصناعة. (Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia, n.d.)

ج. إنشاء المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) سنة 1997 التابع للمصرف المركزي الماليزي، ليكون المرجعية العليا في الفتوى والرقابة الشرعية على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، وقد شكّل هذا المجلس لاحقاً إحدى أهم ركائز الحوكمة الشرعية في البلاد (Bank Negara Malaysia, n.d).

ح. دخول منافسين جدد في سوق التكافل، مما أنهى حالة الاحتكار، وأدى إلى تحفيز بيئة أكثر تنافسية وتنظيماً. كما شهدت هذه المرحلة توسعاً إقليمياً عبر تأسيس مجموعة التكافل الآسيوية (1995) وشركة إعادة التكافل الدولية (1997)، في خطوة مهمة لتعزيز تكامل أسواق التكافل في جنوب شرق آسيا (Bank Negara Malaysia, n.d).

خ. إطلاق مؤشر الشريعة لبورصة كوالالمبور رسمياً في 17 أبريل 1999، كأداة لتيسير الاستثمار المؤسسي والفردية في الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما عزّز ربط السوق الرأسمالي بالمعايير الشرعية (Haron & Ahmad, 2000, p. 157; Bursa Malaysia, n.d).

د. تأسيس مصرف معاملة ماليزيا (BMMB) في أكتوبر 1999 كمصرف إسلامي ثان في البلاد، إثر دمج مصرفي بومبيوترا ومصرف التجارة الماليزي (Haron & Ahmad, 2000, p. 157)، ما مثّل توسعاً مؤسسياً كبيراً ورفع من حجم النظام المصرفي الإسلامي من حيث الحصة السوقية والقدرة التنافسية.

المرحلة الثالثة: التّموضع الاستراتيجي والاندماج الدولي (2001 – 2010)

شهدت هذه المرحلة انتقال المالية الإسلامية في ماليزيا من التوسع داخل السوق المحلية إلى تعزيز حضورها على المستوى الدولي، من خلال تطوير الأطر التنظيمية، وإطلاق مبادرات معيارية، وإنشاء مؤسسات تعليمية وتنظيمية جديدة. ومن أبرز ما ميّز هذه المرحلة ما يأتي:

أ. إطلاق خطة تطوير القطاع المالي (Financial Sector Masterplan - FSMP) سنة 2002 كخارطة طريق استراتيجية لعشر سنوات، تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، رفع كفاءة المؤسسات، وتعزيز الشمول المالي، بما يشمل دمج المالية الإسلامية ضمن الرؤية الكلية للتنمية الاقتصادية (Bank Negara Malaysia, 2001).

ب. تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) سنة 2002 في كوالالمبور كمؤسسة معيارية دولية، تُعنى بوضع معايير رقابية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في مجالات المصارف والتكافل والأسواق المالية، مع توفير الدعم الفني للسلطات الرقابية والمؤسسات المالية الإسلامية عالمياً (مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB). اتخذت ماليزيا في عام 2004 خطوة مهمة لتحرير القطاع المصرفي الإسلامي، حيث أصدر مصرف نغارا ماليزيا ثلاث رخص مصرفية إسلامية أجنبية كاملة لمؤسسات مالية كبرى من منطقة الخليج: بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي، ومجموعة قطر الاستثمارية (Nor et al., 2016, p. 603)، مما فتح المجال لتدفقات الرأسمالية الإسلامية العابرة للحدود.

ث. إطلاق مبادرة المركز المالي الإسلامي العالمي (MIFC) في 14 أغسطس 2006، التي عكست رؤية ماليزيا لتعزيز موقعها كمركز دولي رائد للتمويل الإسلامي، وتسهيل إصدار المنتجات المالية الإسلامية بالعملة الأجنبية، وتوسيع آفاق التعاون بين أسواق المال الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا (Aziz, 2006, p. 170).

ج. تأسيس جامعة إنسيف (INCEIF) في 2005 (Bank Negara Malaysia, 2005) وأكاديمية إسراء (ISRA) في 2008 بمبادرة من مصرف نغارا الماليزي، بهدف بناء كوادر بشرية عالية التأهيل في مجال التمويل الإسلامي، وتعزيز البحث الشرعي المتخصص (INCEIF University, n.d.). وقد تم دمجهما لاحقاً في منصة موحدة تجمع بين التعليم العالي والبحث الشرعي لخدمة الصناعة عالمياً.

ح. تأسيس المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية (IILM) سنة 2010، ومقرها كوالالمبور، بهدف إصدار أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل لتعزيز إدارة السيولة لدى المؤسسات المالية الإسلامية، ودعم تدفقات

الاستثمار العابرة للحدود، بما يسهم في تقوية الاستقرار المالي العالمي من منظور إسلامي (International

Islamic Liquidity Management Corporation, n.d.)

المرحلة الرابعة: النمو السريع والتنظيم المحكم (2011 - حتى الآن)

شهدت هذه المرحلة توسعاً في التمويل الإسلامي في ماليزيا، من حيث حجم الأصول، وتنوع المنتجات والخدمات، وتطور التنظيم والرقابة. كما برز فيها اهتمام أكبر بالحوكمة الشرعية وبترايط مكونات الصناعة. ومن أبرز ما ميّز هذه المرحلة ما يأتي:

أ. إطلاق المخطط الاستراتيجي لعشر سنوات سنة 2011: أصدر بنك نغارا ماليزيا رؤية استراتيجية شاملة لتطوير النظام المالي الإسلامي، تستهدف توسيع قاعدة المؤسسات المرخصة، بما يشمل المصارف الإسلامية المتخصصة وشركات التكافل الجديدة. كما شجعت ماليزيا على تنمية قطاع إدارة الثروات والصناديق الإسلامية، مع دعم الابتكار في أدوات إدارة السيولة بما يتيح تدفقات تمويلية عابرة للحدود (Bank Negara Malaysia, 2011)

ب. التكامل التشريعي والتنظيمي عبر قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 (IFSA) شكّل هذا القانون نقطة تحول رئيسية في المسار التشريعي للمالية الإسلامية بماليزيا (Law of Malaysia, 2013)، حيث جمع بوضوح بين هدفين أساسيين: تعزيز الاستقرار المالي وضمان الامتثال الشرعي، تحت إشراف سلطة تنظيمية مركزية قوية ومتناسكة..

ت. ترسيخ المرجعية الشرعية المركزية: منحت السلطات الشرعية العليا للمجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي (Law of Malaysia, 2009, pp. 53-54) لضمان وحدة الفتوى ومنع التضارب الفقهي بين المؤسسات، مما عزز من ثقة المتعاملين ووضوح الإطار الشرعي.

ث. تأسيس المصارف الرقمية الإسلامية والارتقاء بالابتكار المالي: شهدت المرحلة تعزيزاً لاستخدام التكنولوجيا المالية وإنشاء مصارف رقمية متوافقة مع الشريعة، مع إطلاق مبادرات رسمية لتشجيع تطوير منتجات مالية إسلامية رقمية تلبي احتياجات العصر وتعزز الشمول المالي.

عند نهاية المرحلة الرابعة من تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، يظهر اتساع هذا النظام من حيث التنظيم والرقمنة والحوكمة الشرعية. وقد أكد ذلك إطلاق الخطة الرئيسة لتطوير القطاع المالي إلى غاية سنة 2026، التي وضعت التمويل الإسلامي ضمن الاقتصاد القائم على القيم، مع التركيز على الرقمنة، والتكامل الخارجي، والاقتصاد الأخضر (Bank Negara Malaysia, 2022). ويعكس ذلك انتقال التجربة الماليزية من مرحلة التأسيس إلى مرحلة ترسيخ موقع التمويل الإسلامي داخل النظام المالي.

2.2.2.3 التنظيم المؤسسي للنظام المالي والمصرفي في ماليزيا

تندرج مكونات النظام المالي الماليزي ضمن فئتين رئيسيتين:

أولاً: المؤسسات المصرفية

أ- **المصرف المركزي:** يُعد مصرف نغارا المؤسسة الرئيسة المشرفة على السياسة النقدية والاستقرار المالي في ماليزيا. ومنذ تأسيسه سنة 1959، أنيطت به مهام ضبط السياسة النقدية، والإشراف على القطاع المالي، وتطوير الأسواق المالية، وتنظيم أنظمة الدفع، وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب إدارة العملة والاحتياطيات الدولية

وتقديم المشورة في السياسات الاقتصادية. (Bank Negara Malaysia, n.d.)

ب- **المصارف التجارية:** تتمثل المصارف التجارية في المؤسسات المرخص لها باستقبال الودائع، وإدارة وسائل الدفع، وتقديم التمويلات، وممارسة الأنشطة المصرفية الأخرى المصرح بها قانوناً. وتؤدي هذه المصارف دوراً أساسياً في الوساطة المالية وتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات ضمن الإطار الرقابي لمصرف نغارا (Law of Malaysia, 1989, p. 13).

ت- **المصارف الاستثمارية:** تمثل المصارف الاستثمارية مؤسسات مالية متخصصة في أنشطة تكوين رأس المال وتمويل الشركات، من خلال إصدار الأوراق المالية، وتقديم الاستشارات المالية، وإدارة المحافظ، ودعم عمليات الاندماج وإعادة الهيكلة. وتؤدي هذه المصارف دوراً مهماً في ربط المؤسسات بالأسواق المالية وتعزيز كفاءة التمويل والاستثمار (Banking and Financial Institutions Act, 1989, p. 21).

ث- **المصارف الإسلامية:** تُعرّف المصارف الإسلامية في التشريع الماليزي بأنها مؤسسات مالية مرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. وتخضع هذه المصارف لإطار تنظيمي خاص، مع إلزام كل مصرف بوجود هيئة شرعية معتمدة لضمان توافق عملياته ومنتجاته مع الأحكام الشرعية (Law of Malaysia, 2013, p. 18).

ج- **المصارف الرقمية:** تمثل المصارف الرقمية نمطاً مصرفياً يعتمد على تقديم الخدمات المالية عبر الوسائط الإلكترونية بصورة كلية أو شبه كلية. ويهدف هذا النموذج إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة للفئات غير المخدومة كفاية، بما يدعم الشمول المالي. وقد وضع مصرف نغارا إطاراً تنظيمياً خاصاً لهذا النوع من المصارف يحدد شروط الترخيص ومتطلبات النشاط (Bank Negara Malaysia, 2020, p. 2).

ثانيا: المؤسسات غير مصرفية (تدعم القطاع المصرفي)

أ- **مؤسسات التمويل التنموي:** تمثل مؤسسات التمويل التنموي في ماليزيا مؤسسات مالية متخصصة أنشأتها الدولة لدعم قطاعات محددة، مثل الزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية، والصناعات عالية التقنية. وتؤدي هذه المؤسسات وظيفة مكملية للمصارف التجارية من خلال توفير تمويل موجه وخدمات مساندة للقطاعات التي لا تغطيها السوق المصرفية بصورة كافية. وقد نظم قانون مؤسسات التمويل التنموي لسنة 2002 الإطار القانوني والرقابي لعملها، بما عزز دورها في دعم النشاط الاقتصادي والقطاعات ذات الأولوية. (Laws of Malaysia, 2002, p. 9)

ب- **مؤسسات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي:** يشكل قطاع التكافل أحد مكونات المالية الإسلامية في ماليزيا، ويشمل المؤسسات التي تدير صناديق التكافل لصالح المشاركين وفق صيغ متوافقة مع الشريعة. أما مؤسسات إعادة التكافل، فتتولى تغطية الأخطار التي تتجاوز قدرة شركات التكافل الأصلية، بما يدعم استقرار هذا النشاط. ويخضع القطاع لإطار قانوني ورقابي يحدد شروط الممارسة وآليات الإشراف والالتزامات المرتبطة بحماية المشاركين. (Laws of Malaysia, 2013, pp. 29–62)

ت- **مؤسسات التأمين وإعادة التأمين:** تضم مؤسسات التأمين وإعادة التأمين في ماليزيا الشركات المرخص لها بممارسة نشاط التأمين أو إعادة التأمين ضمن النظام المالي التقليدي. وتعمل هذه المؤسسات من خلال صناديق تأمينية تخضع لقواعد قانونية وتنظيمية تهدف إلى ضمان الملاءة المالية والوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق. وقد نظم قانون التأمين هذا النشاط وحدد الإطار الرقابي الحاكم له (Laws of Malaysia, 1996, pp. 14–15).

وبيّن الجدول الآتي حجم البنية المؤسسية للنظام المالي الماليزي من خلال العرض العددي لمختلف المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بحسب فئاتها التنظيمية.

الجدول رقم (09): التوزيع العددي للمؤسسات المصرفية والمالية في ماليزيا حسب النوع

نوع المؤسسة المالية	عدد المؤسسات
المصارف التجارية (Commercial Banks)	27
المصارف الإسلامية (Islamic Banks)	18
المصارف الرقمية الإسلامية (Islamic Digital Banks)	5
المصارف الاستثمارية (Investment Banks)	11
مؤسسات التمويل التنموي (Development Financial Institutions)	6
شركات التأمين (Insurance Companies)	33
شركات التكافل (Takaful Operators)	15

5

شركات إعادة التأمين (Reinsurers)

3

شركات إعادة التكافل (Retakaful Operators)

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Financial Sector Participants Directory (2025)

يعكس الجدول رقم (09) تنوع النظام المالي في ماليزيا، حيث تصدر شركات التأمين من حيث العدد (33 شركة)، تليها المصارف التجارية (27)، ثم المصارف الإسلامية (18). كما يُلاحظ الحضور المتزايد للمصارف الرقمية الإسلامية (5) ومشغلي التكافل (15)، ما يدل على توسع ملحوظ في الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. ويُبرز الجدول التكامل بين مختلف أنواع المؤسسات، بما يعكس تطور البنية المصرفية والمالية الماليزية.

3.2.2.3 تطور حجم التمويل الإسلامي الكلي في ماليزيا

تُظهر التجربة الماليزية اتساع التمويل الإسلامي داخل النظام المالي، من حيث حجم الأصول والتمويل وتوزعه بين عدد من القطاعات، وفي مقدمتها الصيرفة الإسلامية، إلى جانب سوق رأس المال الإسلامي وقطاع التكافل. ويوضح الجدول رقم (10) حجم الأصول، ومعدلات النمو، والحصص السوقية لأهم قطاعات الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا خلال سنة 2023.

الجدول رقم (10) : حصة السوق ومؤشرات النمو للقطاعات الرئيسية للتمويل الإسلامي سنة 2023 (مليار رنجيت)

السنة	حجم أصول النوافذ الإسلامية	حجم أصول المصارف الإسلامية	المصرفية الإسلامية
2022	24,59	1 037,99	1 062,58
2023	24,95	1 095,31	1 120,26
معدل النمو السنوي	1,46%	5,43%	4,98%
الحصة السوقية 31.82 %			
السنة	القيمة السوقية للشركات المتوافقة مع الشريعة (مليار رنجيت)	إجمالي الصكوك القائمة (مليار رنجيت)	سوق رأس المال الإسلامي (مليار رنجيت)
2022	1 138,53	1 183,77	2 322,30
2023	1 155,53	1 271,24	2 426,77
معدل النمو السنوي	1,49%	7,39%	4,50%
الحصة السوقية 63.73 %			
السنة	صندوق التكافل العائلي (مليار رنجيت)	صندوق التكافل العام (مليار رنجيت)	إجمالي أصول التكافل الإسلامي (مليار رنجيت)
2022	3,60	12,70	43.6
2023	4,00	13,30	48.5
معدل النمو السنوي	11,11%	4,72%	11,60%
الحصة السوقية 14 %			
السنة	الأصول الإسلامية تحت الإدارة (بالمليار رنجيت)	إجمالي الأصول تحت الإدارة (بالمليار رنجيت)	
2022	226,14	975,48	
2023	246,09	1 069,07	

معدل النمو السنوي	8,83%	9,59%
الحصة السوقية	23.02%	

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Securities Commission Malaysia, Islamic Capital Market Analytics (2025); Bank Negara Malaysia, Annual Report 2023 (2024).

تُظهر المؤشرات المالية لسنة 2023 أن التمويل الإسلامي في ماليزيا واصل تعزيز موقعه داخل المنظومة المالية، من خلال ارتفاع حجم نشاطه واتساع حضوره السوقي. ففي قطاع الصيرفة الإسلامية، بلغت قيمة الأصول أكثر من 1.12 تريليون رنجيت، بمعدل نمو سنوي يقارب 5%، مع حصة سوقية بلغت 31.8% من إجمالي النظام المالي، وهو ما يعكس استمرار توسع هذا القطاع داخل السوق المصرفية.

كما تشير بيانات الأصول الإسلامية تحت الإدارة إلى توسع هذا النشاط، إذ بلغت قيمتها نحو 246.09 مليار رنجيت سنة 2023، بمعدل نمو سنوي قدره 8.83%، مع حصة سوقية بلغت 23.02%. ويبين ذلك أن هذا المكون أصبح يمثل جزءاً ثابتاً من نشاط إدارة الأصول في ماليزيا.

وتدل هذه المؤشرات على أن التمويل الإسلامي في ماليزيا واصل نموه خلال سنة 2023، مستنداً إلى قاعدة مؤسسية وتنظيمية دعمت استقراره داخل النظام المالي. كما تؤكد البيانات أن الصيرفة الإسلامية تمثل المكون الرئيس للمالية الإسلامية في ماليزيا، إلى جانب حضور معتبر لسوق رأس المال الإسلامي، ونمو متدرج لقطاع التكافل وإدارة الأصول الإسلامية.

3.3 البنية المالية والوظيفية للمصرفية الإسلامية في ماليزيا ضمن النظام المصرفي

تكتسب دراسة الهيكل البنوي والوظيفي والمالي للمصرفية الإسلامية في ماليزيا أهميتها من قدرتها على تحديد موقع هذا النشاط ضمن النظام المصرفي المزدوج، وبيان مسار تطوره ومكوناته الرئيسية من حيث البنية المالية، وتوزيع التمويلات، والعقود المعتمدة، ومؤشرات الأداء المرتبطة به.

1.3.3 الأصول والودائع والتمويلات الإسلامية داخل النظام المصرفي (2014-2023)

يتيح تحليل بنية الأصول والودائع والتمويلات في المصرفية الإسلامية تقييم حجم نشاطها وكفاءة توظيف مواردها في ماليزيا ومستوى توسعها وموقعها داخل النظام المصرفي الوطني خلال الفترة 2014-2023.

1.1.3.3 الهيكل العام للأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي

يظهر تطور الأصول المصرفية في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023 عن نمو واضح في حجم القطاع، إذ ارتفع إجمالي الأصول من نحو 2,214.61 مليار رنجيت إلى 3,520.80 مليار رنجيت، مع اختلاف في مسار النمو بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، كما يوضحه الجدول رقم (11) والشكل رقم (05).

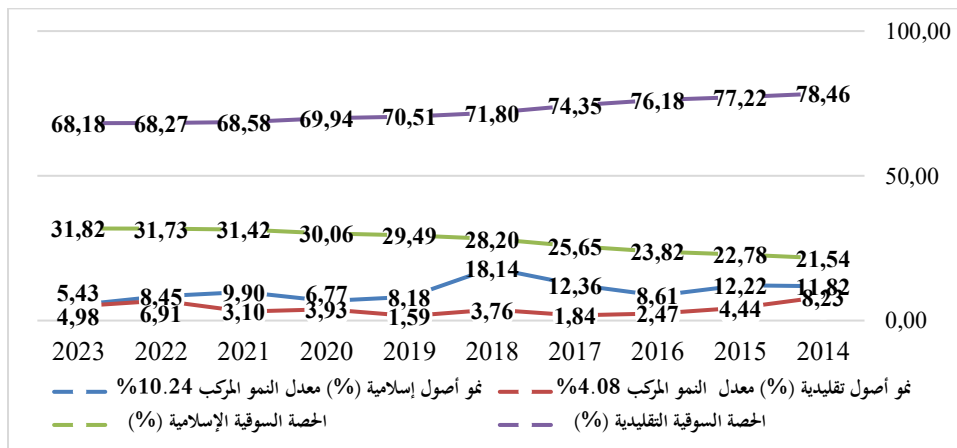
الجدول رقم (11): القيمة الإجمالية لأصول المصارف الإسلامية والتقليدية في ماليزيا (2014-2023) (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
أصول المصارف الإسلامية	477,06	535,35	581,47	653,32	771,81	834,95	891,51	979,78	1 062,58	1 120,26
أصول المصارف التقليدية	1 737,55	1 814,73	1 859,58	1 893,79	1 964,98	1 996,28	2 074,68	2 138,95	2 286,68	2 400,54
أصول القطاع المصرفي	2 214,61	2 350,08	2 441,06	2 547,11	2 736,79	2 831,23	2 966,18	3 118,73	3 349,27	3 520,80

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025).

الشكل رقم (05): الحصة السوقية ومعدلات النمو للمصارف الإسلامية والتقليدية (2014-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (11)

يبين تطور الأصول الإسلامية في ماليزيا خلال العقد الأخير مسارًا تصاعديًا، إذ ارتفعت أصول المصارف الإسلامية من 477.06 مليار رينغيت سنة 2014 إلى 1,120.60 مليار رينغيت سنة 2023، بمعدل نمو

سنوي مركب بلغ نحو 10.24%. ويعكس هذا التطور اتساع الوزن المالي والمؤسسي للمصرفية الإسلامية، مدفوعاً بزيادة الطلب على الحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة، وتحسن البيئة التشريعية الداعمة للابتكار المالي الإسلامي، إلى جانب التوسع في الرقمنة وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

ومع ذلك، لم ترتفع الحصة السوقية للمصارف الإسلامية إلا من 21.54% سنة 2014 إلى 31.82% سنة 2023، أي بزيادة قدرها نحو 10.3 نقاط مئوية خلال تسع سنوات، بما يدل على أن توسعها البنوي لا يزال يتم بصورة تدريجية. وفي المقابل، سجلت المصارف التقليدية نمواً أبطأ؛ فرغم ارتفاع أصولها، لم يتجاوز معدل النمو السنوي المركب 4.08%، كما انخفضت حصتها السوقية من 78.46% إلى 68.18% خلال الفترة نفسها. وتشير هذه النتائج إلى اتساع الوزن النسبي للمصرفية الإسلامية داخل النظام المصرفي الماليزي، بما جعلها مكوناً معتبراً ضمن النظام المالي المزدوج، مع استمرار المصارف التقليدية في الاحتفاظ بالحصة الأكبر من الأصول التقليدية.

2.1.3.3 تركيبة الأصول المصرفية الإسلامية حسب المصدر (مصارف إسلامية، نوافذ إسلامية)

يكشف تحليل تركيبة الأصول المصرفية الإسلامية حسب مصدرها مساهمة كل من المصارف الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية في نمو هذا القطاع في ماليزيا. ويوضح الجدول رقم (12) والشكل رقم (06) تطور هذه الأصول خلال الفترة 2014-2023، مع بيان الوزن النسبي لكل مصدر في إجمالي الأصول الإسلامية.

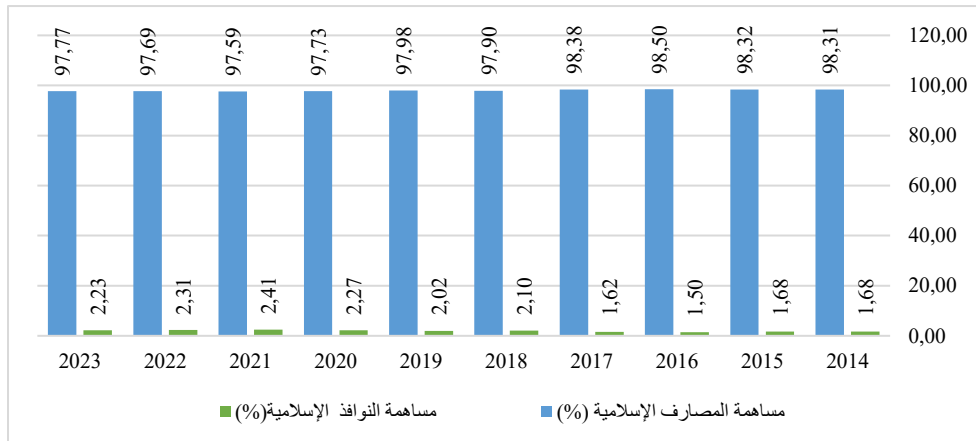
الجدول رقم (12): الإجمالي السنوي لأصول المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا (2014-2023) (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
أصول النوافذ الإسلامية	8,03	9,02	8,70	10,60	16,23	16,86	20,23	23,65	24,59	24,95
أصول المصارف الإسلامية	469,02	526,33	572,77	642,72	755,58	818,09	871,28	956,13	1 037,99	1 095,31
إجمالي الأصول الإسلامية	477,06	535,35	581,47	653,32	771,81	834,95	891,51	979,78	1 062,58	1 120,26

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025).

الشكل رقم (06): مساهمة المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية من مجموع الأصول الإسلامية (2014-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (12)

تكشف المعطيات المتعلقة بتوزيع الأصول الإسلامية بين المصارف المتخصصة والنوافذ الإسلامية عن واقع مؤسسي تهيمن فيه نماذج التمويل ذات البنية المستقلة، مقابل حضور هامشي للنوافذ المدمجة داخل المصارف التقليدية. فقد بقيت مساهمة هذه النوافذ ضمن إجمالي الأصول الإسلامية محدودة نسبياً، متراوحه بين 1.5% و 2.4% طوال الفترة محل الدراسة، دون أن تتجاوز عتبة 3% في أي سنة، بينما استحوذت المصارف الإسلامية الكاملة على أكثر من 97% من الأصول بشكل مستمر. ويظهر هذا التوزيع أن النمو البنوي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا ارتكز أساساً على المصارف الإسلامية المتخصصة، لا على النوافذ الإسلامية، التي بقيت مساهمتها محدودة ضمن إجمالي الأصول الإسلامية.

3.1.3.3 القيمة الإجمالية لودائع المصرفية الإسلامية ضمن النظام المصرفي

تُعدّ الودائع المصرفية ركيزة أساسية لتمويل الأنشطة الائتمانية وتوسيع العمليات التشغيلية، وهو ما يجعل تتبع تطورها مؤشراً مهماً على فعالية النظام المصرفي. وتجسد البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (13) والشكل رقم (07) مسار هذا التطور في ماليزيا.

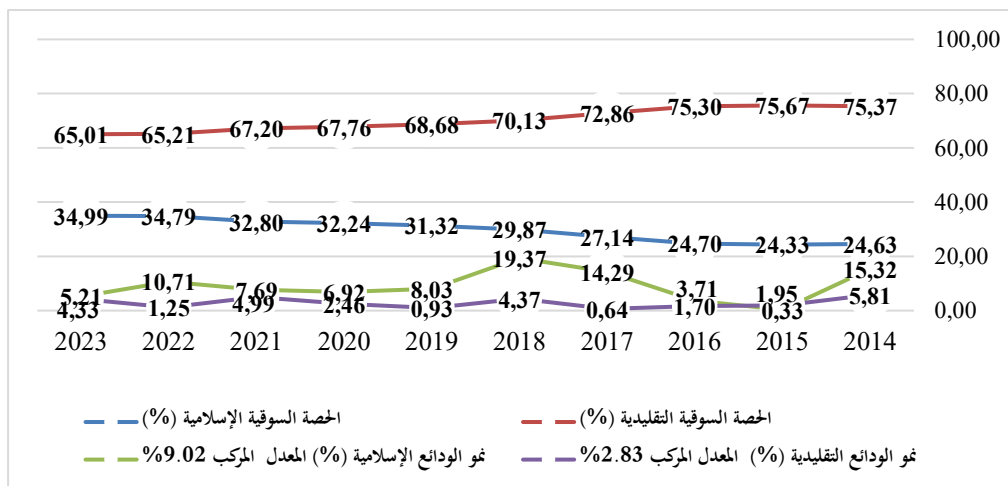
الجدول رقم (13) : تطوّر الودائع حسب نوع المصرف (إسلامي / تقليدي) في ماليزيا (2014-2023) (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ودائع المصرفية الإسلامية	402,41	403,73	418,72	478,54	571,21	617,10	659,83	710,55	786,62	827,59
ودائع المصرفية التقليدية	1 231,37	1 255,42	1 276,75	1 284,88	1 340,97	1 353,47	1 386,72	1 455,87	1 474,14	1 537,94
إجمالي ودائع النظام المصرفي	1 633,78	1 659,15	1 695,47	1 763,42	1 912,17	1 970,57	2 046,55	2 166,42	2 260,75	2 365,53

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

الشكل رقم (07): الحصة السوقية ومعدل النمو السنوي (YOY) والمركب (CAGR) للودائع المصرفية (2014-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (13)

تكشف منحنيات النمو عن تفاوت واضح في وتيرة نمو الودائع بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛ إذ سجلت المصارف الإسلامية خلال الفترة محل الدراسة معدل نمو سنوي مركب بلغ 9.02%، مقابل 2.83% فقط

للقطاع التقليدي. وتدل هذه الفجوة على قدرة أعلى لدى الصيرفة الإسلامية على جذب المدخرات، ولا سيما بعد سنة 2017، حيث بلغت معدلات النمو ذروتها سنة 2018 بنسبة 17.63%. ويُفسّر هذا الأداء باتساع قاعدة العملاء من الأفراد والمؤسسات، وتنوع المنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة، وتعزز الثقة في أداء المصارف الإسلامية خلال فترات التذبذب المالي، إلى جانب أثر الرقمنة في توسيع القنوات المصرفية، خاصة لدى الفئات الشابة.

كما تكشف منحنيات الحصة السوقية عن تحول تدريجي في بنية السوق، إذ ارتفعت حصة الودائع الإسلامية من 24.63% سنة 2014 إلى 34.99% سنة 2023، أي بزيادة تجاوزت 10 نقاط مئوية خلال عشر سنوات. ويعكس هذا الارتفاع انتقالاً تدريجياً في الوزن النسبي للودائع لصالح المصارف الإسلامية، مع استمرار المصارف التقليدية في الاحتفاظ بالحصة الأكبر من السوق بنسبة 65.01%، ضمن إطار النظام المالي المزدوج.

4.1.3.3 القيمة الإجمالية للتمويلات المصرفية الإسلامية ضمن النظام المصرفي (2023-2014)

تبين بيانات الفترة 2023-2014 نمو التمويلات الإسلامية من حيث القيمة والحصة السوقية مقارنة بالتمويلات التقليدية، كما يوضحه الجدول رقم (14) والشكل رقم (08).

الجدول رقم (14): تطوّر القروض والتمويلات المصرفية حسب نوع المصرف (إسلامي / تقليدي) في ماليزيا (2023-2014)

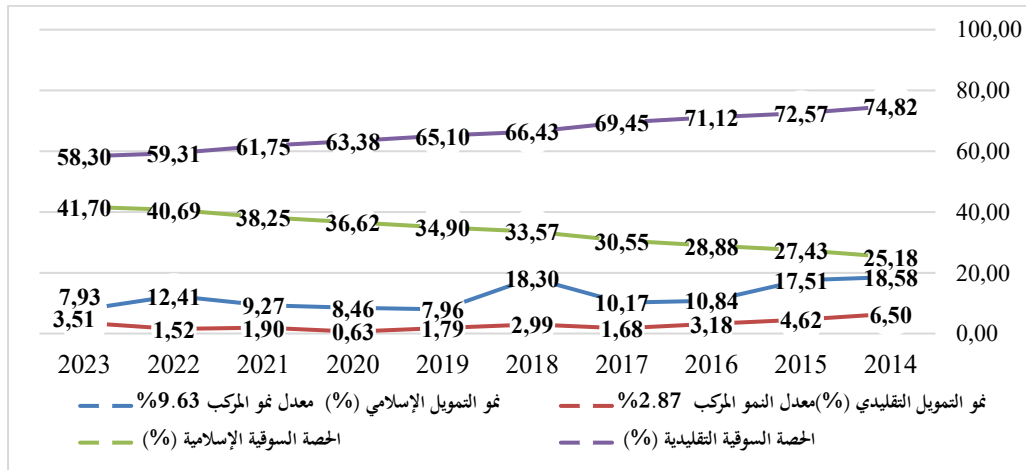
(الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تمويلات المصرفية الإسلامية	337,33	396,41	439,37	484,06	572,62	618,20	670,53	732,70	823,62	888,90
تمويلات المصرفية التقليدية	1 002,39	1 048,70	1 082,06	1 100,28	1 133,13	1 153,39	1 160,63	1 182,73	1 200,71	1 242,85
إجمالي تمويلات النظام المصرفي	1 339,72	1 445,11	1 521,43	1 584,34	1 705,75	1 771,59	1 831,16	1 915,43	2 024,33	2 131,75

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

الشكل رقم (08): معدل النمو السنوي (YOY) ومعدل النمو المركب (CAGR) للتمويلات المصرفية (2023-2014)



من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (14)

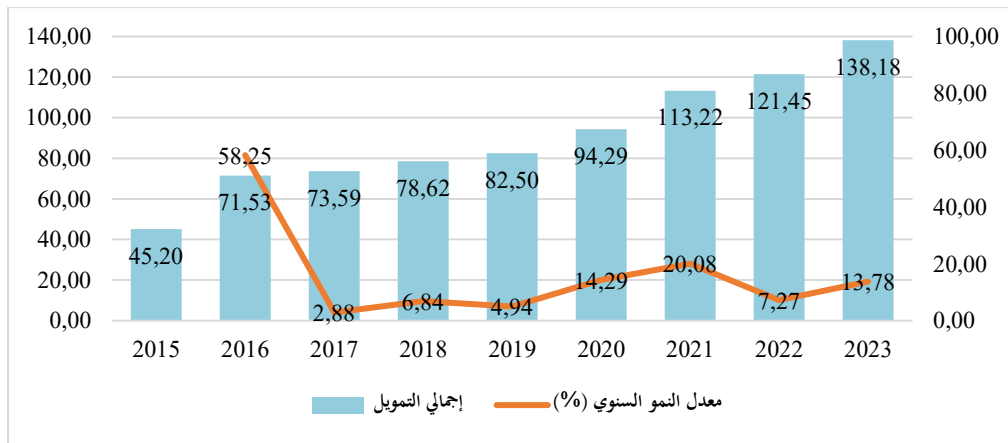
يُظهر الشكل رقم (08) تطوّر التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023، من خلال تتبع مسارين رئيسيين لكل منهما: معدل النمو السنوي والحصة السوقية. وتكشف المنحنيات عن تفوّق واضح في وتيرة نمو التمويل الإسلامي؛ إذ بلغ معدل النمو المركب نحو 9.63% مقابل 2.87% فقط للتمويل التقليدي، مع تسجيل نسب نمو مرتفعة خاصة بين 2014 و2018، قبل أن تستقر عند مستويات متوازنة في السنوات اللاحقة، مع استمرار تفوّقه في معظم الفترات. أمّا على مستوى الحصة السوقية، فيبيّن الشكل انتقالاً تدريجياً لصالح المصرفية الإسلامية، حيث ارتفعت حصتها من 25.18% إلى 41.70%، وتراجعت حصة التمويل التقليدي من 74.82% إلى 58.30% خلال عقد واحد، بما يعكس توسّع الاعتماد على الآليات الإسلامية في تمويل الاقتصاد.

يمثل ارتفاع حصة التمويلات الإسلامية من إجمالي تمويلات النظام المصرفي أحد أهم المؤشرات الوصفية على توسع دور المصرفية الإسلامية في ماليزيا. فقد انتقلت هذه الحصة من 25.18% سنة 2014 إلى 41.70% سنة 2023، بما يدل على أن التمويل الإسلامي أصبح قناة تمويلية معتبرة داخل النظام المصرفي.

5.1.3.3 التمويلات الممولة من حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية

توضح بيانات الشكل رقم (09) تطور التمويلات الإسلامية الممولة عبر هذه الحسابات خلال الفترة 2023-2015.

الشكل رقم (09): توزيع التمويلات الإسلامية الممولة من حسابات الاستثمار (2023-2014) ⁽¹⁾ (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

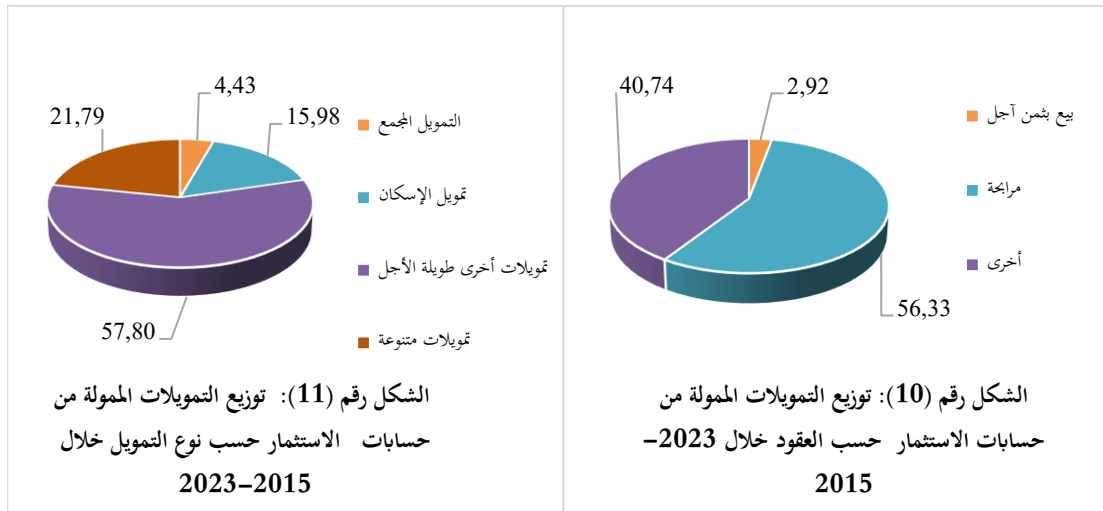
Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025).

⁽¹⁾ الإحصاءات المتعلقة بحسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية بدأت بالظهور بشكل رسمي اعتباراً من سنة 2015، وذلك تطبيقاً للمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013 (IFSA) وقانون الخدمات المالية لسنة 2013 (FSA)، والتي ألزمت المصارف المعنية، ابتداءً من 1 يوليو 2015، بالتصريح المنفصل عن الأموال المستلمة كودائع إسلامية أو حسابات استثمارية، سواء داخل الميزانية العمومية أو خارجها. (المصدر: مصرف نغارا ماليزيا)

تعكس مؤشرات التمويلات الممولة من حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية المالية خلال الفترة 2015-2023 اتجاهًا تصاعديًا عامًا، مع تذبذب في معدلات النمو السنوية. فقد سجّل هذا النوع من التمويل نموًا مرتفعًا سنة 2016 بنسبة 58.25%، قبل أن يتراجع النمو في سنة 2017 إلى 2.88%، ثم يستمر بوتيرة محدودة خلال سنتي 2018 و2019، حيث بقيت معدلات النمو دون 7%. وابتداءً من سنة 2020، عاد المسار إلى التحسن التدريجي، وصولاً إلى تسجيل نمو بنسبة 13.78% سنة 2023.

ويشير هذا التطور إلى تزايد توظيف حسابات الاستثمار داخل المصارف الإسلامية المالية بوصفها أداة تمويلية قائمة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو النشاط التمويلي. غير أن تذبذب معدلات النمو يبيّن أن هذا المسار ظل مرتبطاً بظروف السوق وبسياسات إعادة هيكلة المنتجات الاستثمارية. وبذلك، تعكس هذه الحسابات دورًا متزايدًا في تنويع مصادر التمويل داخل المصارف الإسلامية، مع بقاء فعاليتها مشروطة بكفاءة إدارتها وضبط مخاطرها ضمن الأطر الشرعية والرقابية.

ويوضح الشكل رقم (10) و (11) الآتيان توزيع هذه التمويلات حسب العقود الشرعية، ثم حسب النوع التمويلي، بما يسمح بتحديد ما إذا كانت حسابات الاستثمار تُستخدم في صيغ تمويلية محدودة المخاطر، أم في تمويلات أكثر ارتباطاً بالاستثمار والأنشطة طويلة الأجل



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025).

تُظهر معطيات الشكل رقم (10) تركّز التمويلات الممولة من حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية المالية (2015-2024) على صيغة المراجعة بنسبة 56.33% لسهولة التشغيل ووضوحها الشرعي، تليها فئة

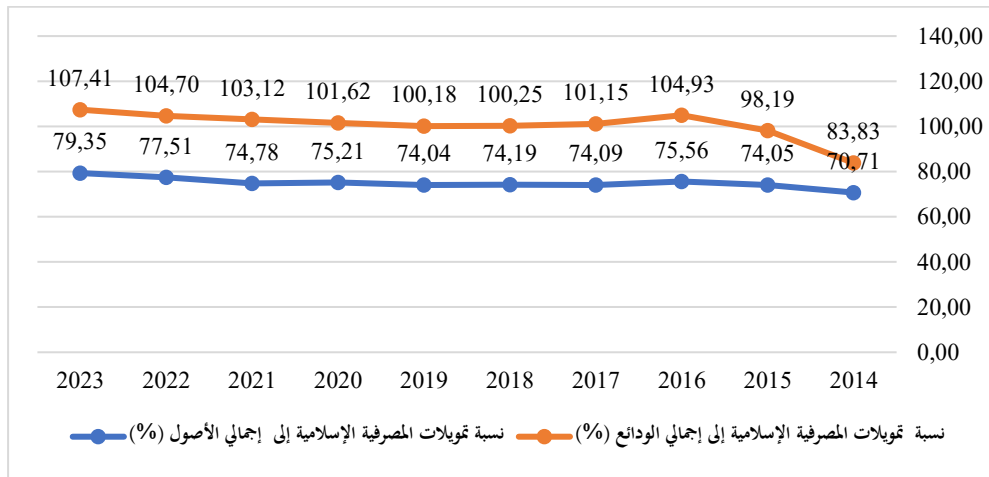
"أخرى" بنسبة 40.74% لتعكس مرونة هيكلية وتنوعاً في الصيغ، بينما اقتضرت صيغة البيع بثمن آجل على 2.92% نظراً لطول آجالها وارتفاع مخاطرها.

وفي السياق ذاته، يبرز الشكل رقم (11) تصدر التمويلات طويلة الأجل لهيكل التوزيع الغرضي بنسبة 78.21%، مما يعكس توجيه الموارد نحو الاستدامة التنموية وتمويل المشاريع الكبرى. وقد تجسد ذلك في تمويل الإسكان بنسبة 15.98% (مكرساً البعد الاجتماعي والاستقرار الأسري)، والتمويل المجمع بنسبة 4.43%، مقابل 21.79% للتمويلات الأخرى قصيرة ومتوسطة الأجل.

6.1.3.3 تحليل نسبة تمويلات الصيرفة الإسلامية إلى الأصول والودائع (2014-2023)

تعد نسب التمويلات إلى كل من الأصول والودائع مؤشرين لمدى اعتماد المصارف الإسلامية على مصادرها الذاتية، وكفاءتها في تحويل السيولة إلى نشاط تمويلي فعلي ضمن سياق مؤسسي منضبط. ويظهر المنحنى البياني أدناه تطور هذين المؤشرين خلال الفترة 2014-2023.

الشكل رقم (12): تطور نسب التمويل إلى إجمالي الأصول وإجمالي الودائع في المصارف الإسلامية المالية للفترة 2014-2023



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجداول رقم (12) (13) (14)

يتضح من تتبع المنحنى أن نسبة التمويلات إلى إجمالي الودائع حافظت عمومًا على مستوى عالٍ طوال فترة الدراسة، حيث بلغت ذروتها في عام 2014 بنسبة 107.41%، مما يدل على توظيف كامل للودائع مع اعتماد إضافي على مصادر تمويل أخرى (ربما رأس المال أو التمويل من السوق). وعلى الرغم من تسجيل تراجع تدريجي في هذه النسبة، فإنها ظلت فوق عتبة 100% حتى عام 2020، وهو ما يعكس سياسة توسعية في التوظيف التمويلي مقارنة بالودائع المتاحة. غير أن الفترة ما بعد 2020 شهدت تحولاً ملحوظاً؛ إذ تراجعت النسبة تدريجياً إلى 83.83% بحلول عام 2023. هذا التراجع يعكس زيادة وتيرة الادخار الإسلامي.

أما نسبة التمويلات إلى إجمالي الأصول فقد تراوحت ما بين 70.71% كأدنى نسبة (2014) و79.35% كأعلى نسبة (2023). وهذا التماسك النسبي يشير إلى أن المصارف الإسلامية قد حافظت على نمط تمويلي مستقر في علاقته بحجم أصولها الإجمالية، مع هامش استثمار محسوب، يعكس انضباطاً في إدارة الميزانية العمومية. وتشير هذه المؤشرات إلى أن المصارف الإسلامية المالية حافظت على قدرة معتبرة في تحويل مواردها إلى نشاط تمويلي فعلي، مع تحسن نسبي في إدارة العلاقة بين الودائع والتمويلات بعد سنة 2020. كما يدل استقرار نسبة التمويلات إلى الأصول على نمط تمويلي منضبط نسبياً في إدارة الميزانية العمومية. وبذلك، تعكس هذه المؤشرات توسعاً وظيفياً للمصرفية الإسلامية داخل النظام المصرفي.

2.3.3 التوزيع القطاعي والوظيفي للتمويل الإسلامي (2014-2023)

يُظهر التوزيع القطاعي والوظيفي للتمويل الإسلامي في ماليزيا كيفية توجيه المصارف الإسلامية لمواردها بين القطاعات والأنشطة المختلفة، بما يسمح بتقييم مدى مساهمة هذا التمويل في توسيع الشمول المالي وتعميق ارتباطه بالاقتصاد الحقيقي.

1.2.3.3 توزيع التمويل حسب القطاعات للمصرفية الإسلامية

توضح بيانات التوزيع القطاعي لتمويلات المصرفية الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023 اتجاهات توجيه الموارد المالية بين القطاعات المختلفة. ويبيّن الجدول رقم (15) هذا التوزيع السنوي، بينما يوضح الشكل رقم (13) الاتجاه العام لهيكل التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة.

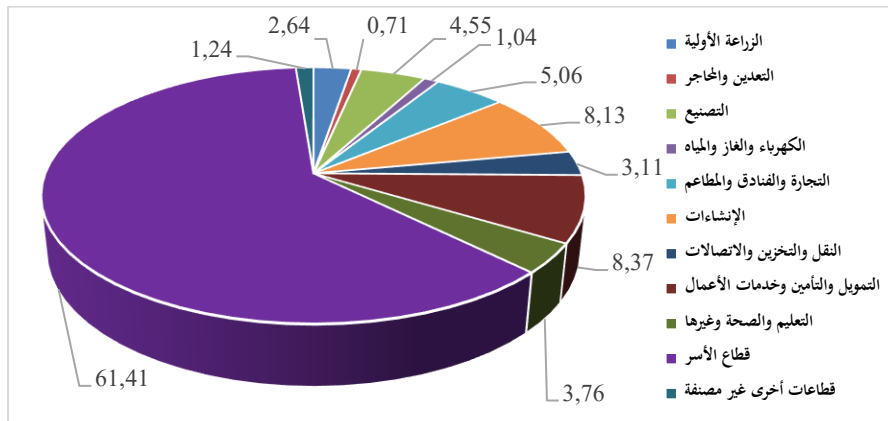
الجدول رقم (15): التوزيع القطاعي لتمويلات المصرفية الإسلامية (2014-2023) (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	الزراعة الأولية	التعدين والحاجر	التصنيع	الكهرباء والغاز والمياه	التجارة والفنادق والمطاعم	الإنشاءات	النقل والتخزين والاتصالات	التمويل والتأمين والأعمال	التعليم والصحة وغيرها	قطاع الأسر	قطاعات أخرى غير مصنفة	إجمالي التمويل
2014	6,88	1,93	17,92	3,17	13,69	30,74	11,08	25,50	16,57	204,35	5,51	337,33
2015	12,83	6,53	20,27	2,15	17,09	35,79	14,25	33,28	19,44	231,39	3,39	396,41
2016	12,90	5,96	21,10	2,29	19,43	40,93	17,12	38,15	22,20	255,10	4,20	439,37
2017	15,17	5,53	21,69	2,29	21,40	48,41	16,18	35,93	21,88	283,53	12,07	484,06
2018	16,65	5,27	24,83	2,98	26,25	64,10	16,87	33,39	29,15	346,29	6,84	572,62
2019	18,11	3,59	28,20	5,24	30,99	65,42	18,95	32,46	27,80	381,48	5,96	618,20
2020	17,40	3,88	30,71	5,67	33,86	66,02	18,37	35,69	30,50	422,45	5,98	670,53
2021	18,13	3,75	32,98	8,81	38,56	43,96	21,00	77,26	16,52	462,94	8,79	732,70
2022	19,99	2,78	35,98	16,65	46,23	45,23	25,88	86,93	19,27	514,37	10,32	823,62
2023	19,32	3,15	37,45	12,94	54,26	43,96	25,55	100,63	20,71	560,17	10,78	888,90

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

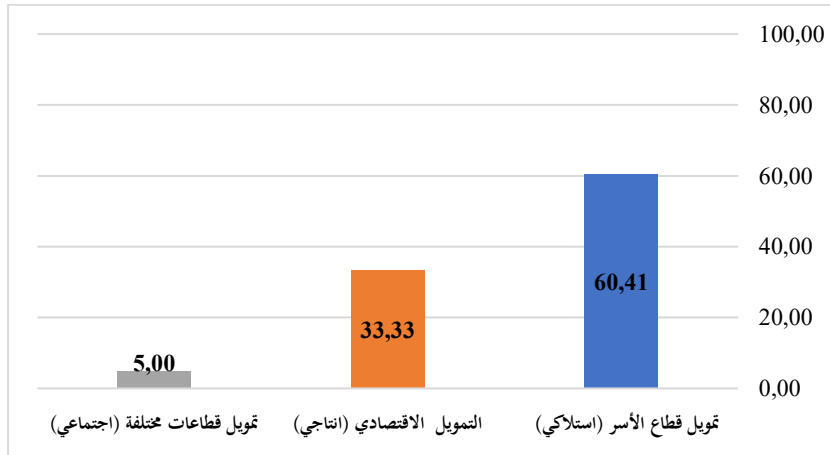
الشكل رقم (13): التوزيع النسبي للتمويل الإسلامي حسب القطاعات (2014-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (15)

تعكس بيانات التوزيع القطاعي للتمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023 تركّزًا واضحًا في قطاع الأسر، الذي استحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي التمويلات الإسلامية بمتوسط مرجح بلغ نحو 61.41%. ويعكس ذلك أهمية التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الأفراد والعائلات، خاصة في مجالات السكن والمركبات والتمويلات المرتبطة بالاستهلاك المنظم، كما يدل على قدرته على توسيع قاعدة المتعاملين داخل النظام المصرفي. في المقابل، بقيت مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية أقل وزنًا داخل هيكل التمويل الإسلامي؛ إذ بلغت حصة الزراعة نحو 2.17%، والتصنيع نحو 4% تقريبًا، في حين لم تتجاوز حصة التعدين والمحاجر 0.71%. أما قطاع التمويل والتأمين والأعمال فقد بلغ نحو 8.37%، والإنشاءات نحو 8.12%، بما يدل على وجود مساهمة في تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية، لكنها لم تصل إلى مستوى يغيّر بصورة جوهرية هيكل التخصيص القطاعي. وبذلك، يكشف التوزيع القطاعي أن التمويل الإسلامي أسهم في دعم نشاط التجزئة المصرفية وتوسيع قاعدة المستفيدين، وهو ما يخدم بعد الشمول المالي. ومن جهة أخرى، فإن الوزن المرتفع لقطاع الأسر يحدّ نسبيًا من عمق مساهمته في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة. ولغرض تبسيط قراءة التوجهات العامة، تمّ تجميع القطاعات الممولة في ثلاث فئات رئيسة (استهلاكي، اقتصادي إنتاجي، قطاعات أخرى اجتماعية وخدمية)، كما يوضحه الشكل رقم (14) الذي يعرض المتوسطات المرجّحة لتوزيع التمويل الإسلامي خلال الفترة 2014-2023.

الشكل رقم (14): المتوسطات المرجّحة لتوزيع التمويل الإسلامي حسب التصنيف الثلاثي (الاستهلاكي - الاقتصادي - القطاعات الأخرى) (2014-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى بيانات الجدول رقم (15)

ويؤكد التصنيف الثلاثي لهذا التوجه، حيث استحوذ القطاع الاستهلاكي على نحو 60.94% من التمويلات الإسلامية، مقابل 33.75% للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، و 5.31% فقط للقطاعات الاجتماعية والخدمية.

وتدل هذه البنية على أن التمويل الإسلامي في ماليزيا توسع بدرجة واضحة من حيث الحجم والانتشار، لكنه ظل أكثر تركّزاً في التمويلات الأقل مخاطرة والأسرع دوراناً مقارنة بالتمويلات الإنتاجية طويلة الأجل.

2.2.3.3 توزيع التمويل حسب الغرض التمويلي للمصارف الإسلامية

يعرض الجدول رقم (16) والشكل رقم (15) بنية توزيع التمويلات في المصارف الإسلامية وفق الغرض التمويلي خلال الفترة 2014-2023.

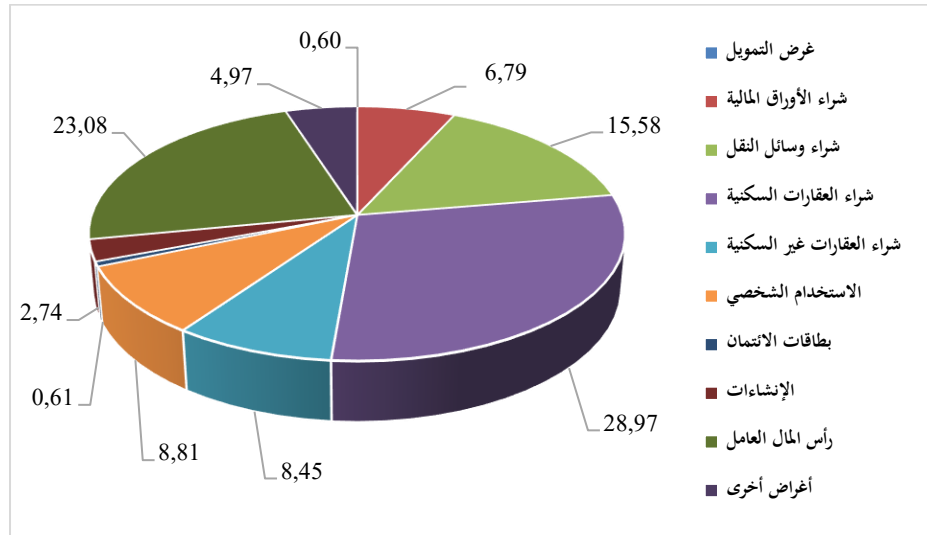
الجدول رقم (16): توزيع التمويلات الإسلامية حسب الغرض التمويلي (2014-2023) (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	شراء الأوراق المالية	شراء وسائل النقل	شراء العقارات السكنية	شراء العقارات غير السكنية	الاستخدام الشخصي	بطاقات الائتمان	الإنشاءات	رأس المال العامل	أغراض أخرى	إجمالي التمويل
2014	20,30	74,70	78,02	27,44	30,11	2,02	9,59	80,04	15,11	337,33
2015	23,08	77,23	96,74	33,60	31,35	2,29	9,66	103,45	19,01	396,41
2016	28,54	74,87	113,00	38,46	33,51	2,80	10,08	115,99	22,13	439,37
2017	32,54	76,51	133,55	41,2	35,17	3,20	12,14	120,58	29,18	484,06
2018	41,73	78,21	160,15	46,71	58,93	3,68	18,78	131,03	33,39	572,62
2019	48,07	81,41	184,81	53,03	59,89	4,09	19,36	134,86	32,68	618,20
2020	51,30	90,50	209,97	57,75	64,16	3,78	19,05	140,87	33,16	670,53
2021	55,50	98,18	237,01	61,46	68,57	3,88	20,47	152,78	34,85	732,70
2022	58,49	110,95	270,10	68,70	72,42	4,67	21,20	180,28	36,8	823,62
2023	48,87	125,39	307,45	76,28	76,88	5,52	23,68	188,37	36,47	888,90

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

الشكل رقم (15): النسب المرححة للتمويلات الإسلامية حسب الأغراض التعاقدية (2014-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (16)

تعكس بيانات توزيع التمويل الإسلامي حسب الغرض التمويلي خلال الفترة 2014-2023 ارتباطاً واضحاً بالأصول العينية، خاصة في تمويل العقارات السكنية التي استحوذت على نحو 30.03% من إجمالي

التمويلات، وتمويل وسائل النقل بنسبة 14.89%. كما مثل تمويل رأس المال العامل نسبة مهمة بلغت 22.61%، وهو ما يعكس مساهمة المصارف الإسلامية في دعم الدورة التشغيلية للمؤسسات والأنشطة التجارية.

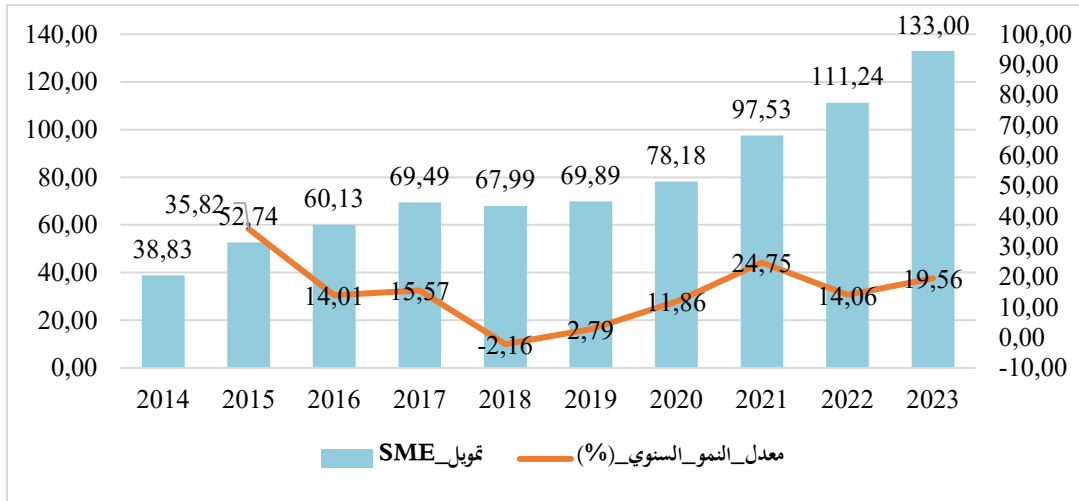
غير أن هذا الارتباط بالأصول لا يعني أن التمويل موجه بالكامل إلى قطاعات إنتاجية؛ فجزء معتبر من تمويل العقارات السكنية ووسائل النقل يرتبط بقطاع الأسر واحتياجات الأفراد، وليس بالاستثمار الإنتاجي المباشر. وفي المقابل، يُعد تمويل رأس المال العامل المؤشر الأكثر اتصالاً بالنشاط الاقتصادي للمؤسسات، لأنه يرتبط بتمويل العمليات التجارية والإنتاجية.

وعليه، يكشف التوزيع حسب الغرض عن طبيعة مختلطة للتمويل الإسلامي في ماليزيا؛ فهو من جهة يرتبط بأصول ومعاملات حقيقية، ومن جهة أخرى يظل جزء كبير منه موجهاً إلى احتياجات الأسر والتمويلات الأقل مخاطرة.

3.2.3.3 التمويلات حسب حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المصارف الإسلامية

يُعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات ذات الأهمية في دعم التشغيل وتنشيط الاقتصاد، ويوضح الشكل رقم (16) تطور التمويل الموجه إلى هذا القطاع خلال الفترة 2014-2023 بحسب حجم المؤسسة.

الشكل رقم (16): حجم التمويلات الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs (2014-2023) (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion Data for Malaysia (2025)

تعكس بيانات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2014-2023 اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، رغم بعض التذبذبات المرحلية؛ إذ ارتفع حجم التمويل من 38.83 مليار رنغيت سنة 2014 إلى 133.00 مليار رنغيت سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب يناهز 14.66%، مما يدل على الأهمية المتزايدة التي توليها المصارف الإسلامية لهذا القطاع من زوايتي الجدوى الاقتصادية والتمكين الاجتماعي. ولتفسير هذا

النمو من حيث بنية المستفيدين، يوضح الجدول رقم (17) التوزيع النسبي للتمويل حسب حجم المؤسسة خلال الفترة نفسها، من خلال المتوسطات المتوية لفئات المؤسسات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، إلى جانب الأفراد.

الجدول رقم (17): توزيع التمويلات الإسلامية حسب حجم المؤسسة (متوسطة، صغيرة، متناهية الصغر، أفراد) (2023-2014)

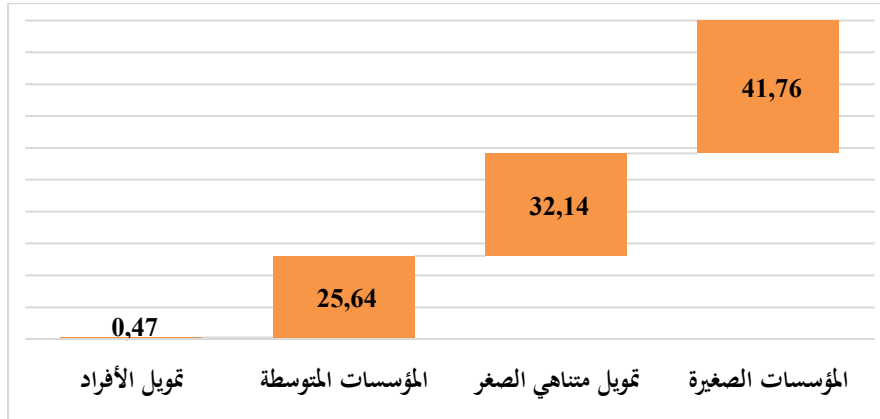
(الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تمويل الأفراد	0,48	0,46	0,45	0,38	0,35	0,28	0,26	0,24	0,49	0,25
تمويل متناهي الصغر	11,24	17,40	20,62	25,78	20,88	22,49	24,92	30,47	34,01	42,57
المؤسسات الصغيرة	14,50	19,91	22,62	24,38	27,92	29,05	32,96	42,69	50,99	60,27
المؤسسات المتوسطة	12,61	14,97	16,43	18,96	18,83	18,07	20,04	24,13	25,99	29,68
إجمالي التمويل	38,83	52,74	60,13	69,49	67,99	69,89	78,18	97,53	111,24	133,00

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion Data for Malaysia (2025)

الشكل رقم (17): التوزيع النسبي % للتمويل حسب حجم المؤسسة في المصارف الإسلامية (2023-2014)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (17)

تعكس بيانات توزيع التمويلات خلال الفترة 2023-2014 ميلاً نسبياً لصالح تمويل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة مقارنة بالأفراد والمؤسسات المتوسطة؛ إذ استحوذت المؤسسات متناهية الصغر على متوسط نسبي بلغ 32.14% من إجمالي التمويلات، مع ارتفاع قيمتها من 11.24 مليار رنجيت سنة 2014 إلى 34.01 مليار رنجيت سنة 2023، بما يبرز اهتمام المصارف الإسلامية بتوسيع قاعدة الشمول المالي من خلال دعم الأنشطة الصغيرة ذات البعد الريادي والاجتماعي. وينسجم هذا التوجه مع مبادئ التمويل الإسلامي التي تربط بين تعبئة الموارد وتحقيق التنمية الشاملة.

أما تمويل المؤسسات المتوسطة، فقد حافظ على متوسط نسبي قدره 25.64%، مع نمو تدريجي من 12.61 مليار رنجيت في 2014 إلى 25.99 مليار رنجيت في 2023، وهو ما يشير إلى توجه تمويلي متوازن نسبياً تجاه هذه الفئة من النسيج الإنتاجي، باعتبارها حلقة وصل بين المؤسسات الصغيرة والكبرى، وفاعلاً مهماً في خلق القيمة

المضافة وتعزيز بنية الاقتصاد الوطني. وفي المقابل، ظل تمويل الأفراد محدودًا بمتوسط نسبي لم يتجاوز 0.47%، مع قيم تراوحت بين 0.48 و 0.25 مليار رنجيت خلال الفترة، بما يعكس تفضيل المصارف الإسلامية توجيه مواردها نحو التمويل الإنتاجي ذي الطابع المؤسسي بدلاً من التمويل الفردي الأقل أثرًا من الناحية التنموية.

4.2.3.3 تمويل قطاع الأسر ودوره في تعزيز الشمول المالي ضمن هيكل التمويل الإسلامي في ماليزيا

يمثل تمويل قطاع الأسر أحد المكونات الرئيسة لهيكل التمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023، ويوضح الجدول رقم (18) تطور حصته من إجمالي التمويلات الإسلامية خلال هذه الفترة، بما يعكس أهميته في دعم الشمول المالي.

الجدول رقم (18): نسبة تمويل قطاع الأسر إلى إجمالي تمويل المصرفية الإسلامية % خلال الفترة 2023-2014

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي تمويل المصرفية الإسلامية	337,33	396,41	439,37	484,06	572,62	618,20	670,53	732,70	823,62	888,90
تمويل قطاع الأسر	204,35	231,39	255,10	283,53	346,29	381,48	422,45	462,94	514,37	560,17
نسبة تمويل قطاع الأسر إلى إجمالي تمويل المصرفية الإسلامية %	60,58%	58,37%	58,06%	58,57%	60,48%	61,71%	63,00%	63,18%	62,45%	63,02%

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (15)(16)

يشير الجدول رقم (18) إلى استمرار ارتفاع حصة قطاع الأسر من إجمالي تمويلات المصرفية الإسلامية مع استقرارها النسبي خلال الفترة محل الدراسة، إذ تراوحت بين 58.06% و 63.18%، وبلغت 63.02% سنة 2023. كما ارتفع حجم التمويل الموجه إلى هذا القطاع من 204.35 مليار رنجيت سنة 2014 إلى 560.17 مليار رنجيت سنة 2023، بما يعكس اتساع الطلب على منتجات التجزئة الإسلامية، ولا سيما تمويل السكن، وتمويل المركبات، والتمويلات المرتبطة بالاحتياجات المعيشية الأساسية.

5.2.3.3 اتجاهات تمويل القطاعات الاقتصادية للمصارف الإسلامية

تعكس نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات الاقتصادية داخل المصرفية الإسلامية في ماليزيا موقع هذا التمويل ضمن أولويات المصارف ودوره في دعم الاقتصاد الحقيقي، ويوضح الجدول رقم (19) تطور هذه النسبة خلال الفترة 2023-2014.

الجدول رقم (19): نسبة التمويل الاقتصادي إلى إجمالي تمويل المصرفية الإسلامية % خلال الفترة 2023-2014

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي تمويل المصرفية الإسلامية	337,33	396,41	439,37	484,06	572,62	618,20	670,53	732,70	823,62	888,90
التمويل الاقتصادي	110,90	142,19	157,87	166,59	190,34	202,95	211,60	244,46	279,67	297,25
نسبة التمويل الاقتصادي إلى إجمالي تمويل المصرفية الإسلامية %	32,88%	35,87%	35,93%	34,41%	33,24%	32,83%	31,56%	33,36%	33,96%	33,44%

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (15)(16)

يبين الجدول رقم (19) أن إجمالي التمويل الإسلامي ارتفع من 337.33 مليار رنجيت سنة 2014 إلى 888.90 مليار رنجيت سنة 2023، في حين زاد التمويل الاقتصادي من 110.90 إلى 297.25 مليار رنجيت، مع بقاء نسبته من الإجمالي ضمن هامش ضيق بين 31.56% و 35.93%، حيث سُجِّلَت أعلى قيمة في 2016 (35.93%) قبل أن تستقر عند 33.44% في 2023.

وتشير هذه النتائج إلى أن التمويل الإسلامي الموجه إلى القطاعات الاقتصادية سجل نمواً من حيث القيمة المطلقة، لكنه لم يعرف تحولاً جوهرياً في وزنه النسبي داخل إجمالي التمويلات الإسلامية. فبقاء حصته في حدود تقارب ثلث إجمالي التمويل يدل على وجود مساهمة مستمرة في تمويل النشاط الاقتصادي، لكنها مساهمة لم ترتق بعد إلى إعادة توجيه هيكل التمويل الإسلامي بصورة واضحة نحو القطاعات الإنتاجية.

6.2.3.3 العلاقة بين التمويل الإسلامي والنشاط الاقتصادي الكلي

تمثل نسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي أداة كمية لقياس مدى الحضور الفعلي للمصرفية الإسلامية داخل الاقتصاد الكلي واتساع نطاقها الوظيفي. ويعرض الجدول رقم (20) المسار التصاعدي لهذه النسبة في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023.

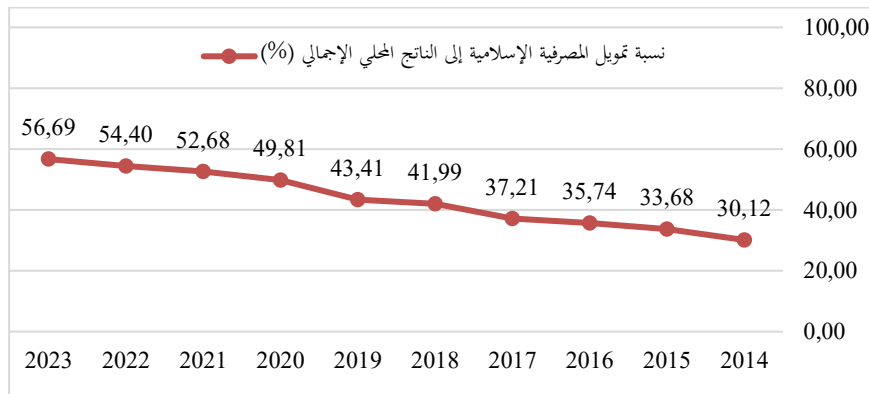
الجدول رقم (20): نسبة التمويلات الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفترة 2014-2023

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي التمويلات الإسلامية	337,33	396,41	439,37	484,06	572,62	618,20	670,53	732,70	823,62	888,90
الناتج المحلي الإجمالي GDP	1 119,90	1 176,90	1 229,30	1 300,80	1 363,80	1 424,00	1 346,20	1 390,90	1 514,10	1 568,00
نسبة التمويل إلى GDP (%)	30,12%	33,68%	35,74%	37,21%	41,99%	43,41%	49,81%	52,68%	54,40%	56,69%

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

World Bank, World Development Indicators (WDI) (2025)

الشكل رقم (18): نمو حجم التمويلات الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2023



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (20)

تُظهر بيانات الجدول رقم (20) والشكل رقم (18) ارتفاعاً في نسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ من 30.12% سنة 2014 إلى 56.69% سنة 2023، في حين زاد حجم التمويلات الإسلامية من

337.33 مليار رنجيت إلى 888.90 مليار رنجيت، مقابل نمو الناتج من 119.90 إلى 568.00 مليار رنجيت. ويعني ذلك أن وتيرة توسع التمويل الإسلامي فاقت نمو الناتج، ما ضاعف تقريباً وزن المصرفية الإسلامية داخل هيكل التمويل الكلي للاقتصاد. وتدل هذه النسبة على أن توسع المصرفية الإسلامية لم يقتصر على النمو داخل القطاع المصرفي، بل امتد إلى زيادة حضورها في تمويل النشاط الاقتصادي الكلي.

3.3.3 هيكل العقود الشرعية وأثره في التوجه التمويلي خلال الفترة 2014-2023

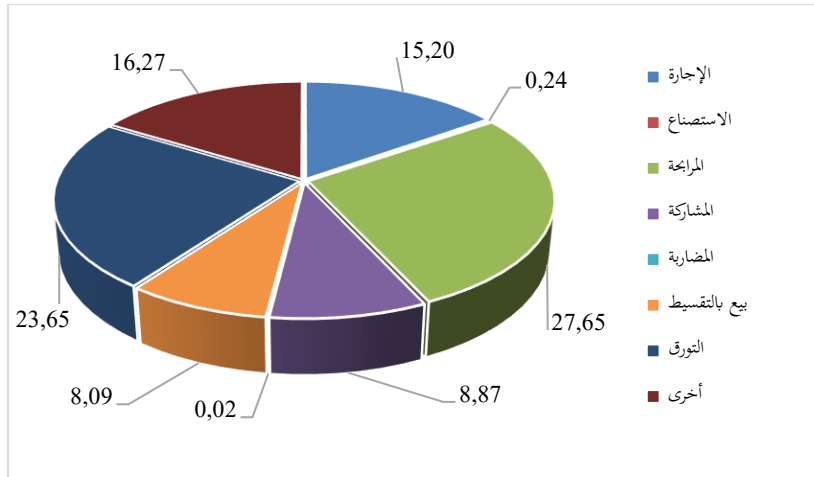
تقوم بنية التمويل الإسلامي على عقود شرعية مختلفة تنظم المعاملات وتحدد كيفية توجيه الأموال وفق أحكام الشريعة. ويمتدح هذا التعدد في الصيغ المصارف الإسلامية مرونة في تكييف التمويل بحسب طبيعة العمليات. ويعرض الجدول رقم (21) والشكل رقم (19) تطور التوزيع الهيكلي لهذه الصيغ في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023. الجدول رقم (21): التوزيع العقدي للتمويل الإسلامي في ماليزيا حسب الصيغ الشرعية (2014-2023) (الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنة	الإجارة	الاستصناع	المراجعة	المشاركة	المضاربة	بيع بالتقسيط	التورق ⁽¹⁾	أخرى	إجمالي التمويل
2013	69,14	1,48	57,25	16,38	0,15	83,14	-	56,95	284,48
2014	77,36	1,77	84,96	22,73	0,08	79,79	-	70,64	337,33
2015	81,46	2,24	123,70	28,75	0,08	75,66	-	84,52	396,41
2016	79,90	2,06	162,37	40,42	0,07	69,32	-	85,22	439,37
2017	81,71	1,95	190,54	48,46	0,06	65,47	-	95,87	484,06
2018	83,61	1,33	226,57	52,92	0,04	65,66	-	142,49	572,62
2019	81,51	1,59	258,32	57,44	0,04	64,09	-	155,21	618,20
2020	85,04	1,23	293,93	61,02	0,14	62,59	-	166,58	670,53
2021	100,33	0,68	105,04	66,84	0,25	-	401,12	58,43	732,70
2022	111,61	0,63	104,49	72,68	0,15	-	477,18	56,88	823,62
2023	124,21	0,58	99,22	77,74	0,17	-	532,42	54,57	888,90

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

الشكل رقم (19): التوزيع النسبي للصيغ الشرعية في هيكل التمويل الإسلامي متوسط مرجح (2014-2023)



من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الجدول رقم (21)

تعكس بيانات التوزيع العقدي للتمويل الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023 غلبة الصيغ الأقل مخاطرة والأكثر قابلية للتنفيذ التشغيلي، وفي مقدمتها المراجعة والتورق والإجارة، مقابل حضور محدود لصيغ المشاركة

(1). عند تحليل متوسط الحصة المرحجة والمعدل المركب لنمو الصيغ التمويلية المختلفة ضمن التمويل الإسلامي، تم اعتماد كامل الفترة الزمنية الرسمية (2014-2023) كأساس للحساب، بغض النظر عن السنوات التي قد تكون فيها بعض الصيغ مثل "التورق" أو "بيع بالتقسيط" غير ظاهرة، كما أن غياب بعض القيم في بعض السنوات لا يعني بالضرورة انعدام استخدام هذه الصيغ، بل قد يكون ناتجاً عن عدم الفصل المحاسبي بين الصيغ أو دمج بعض المنتجات التمويلية تحت تصنيفات أوسع.

والمضاربة. فقد استحوذت المراجعة على متوسط مرجح قدره 27.65% من إجمالي التمويلات، بما يعكس استمرار اعتماد المصارف الإسلامية عليها نظرًا إلى وضوحها التعاقدية وسهولة إدارتها ومحدودية مخاطرها التشغيلية. كما برز التورق بنسبة 23.65%، خاصة بعد سنة 2021، حيث ارتفعت قيمته من 401.12 مليار رنجيت سنة 2021 إلى 532.42 مليار رنجيت سنة 2023، وهو ما يدل على توسع استخدامه في تلبية احتياجات السيولة والتمويل الشخصي والتجاري.

كما حافظت الإجارة على حضور معتبر بمتوسط مرجح بلغ 15.20%، مما يعكس أهميتها في تمويل الأصول والمنافع. في المقابل، بقيت صيغ المشاركة محدودة نسبيًا رغم ارتفاع قيمتها من 22.73 مليار رنجيت سنة 2014 إلى 77.74 مليار رنجيت سنة 2023، بمتوسط مرجح بلغ 8.87%. أما المضاربة والاستصناع فظلا عند مستويات هامشية، إذ لم تتجاوز حصة المضاربة 0.02%، والاستصناع 0.24%، وهو ما يعكس محدودية توظيف الصيغ القائمة على المشاركة الفعلية في المخاطر أو تمويل الإنتاج طويل الأجل.

وتدل هذه البنية العقدية على أن التجربة الماليزية، رغم تقدمها المؤسسي والتنظيمي، لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على صيغ قريبة من منطق العائد المحدد أو الأقل مخاطرة، بدل الصيغ التشاركية ذات المخاطر الأعلى. مما يدل عن تفضيل مؤسسي للاستقرار التشغيلي والتحكم في المخاطر. وعليه، فإن تعميق الدور التطويري للتمويل الإسلامي يقتضي توسيع استخدام الصيغ الأكثر ارتباطًا بالمشاركة والاستثمار، مع تطوير أدوات إدارة مخاطرها.

4.3.3 مؤشرات الأداء المالي للمصرفية الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2014-2023

يُعدّ تقييم الأداء المالي أحد المرتكزات الجوهرية في قياس نجاعة المصارف الإسلامية وقدرتها على تحقيق التوازن بين الامتثال الشرعي والكفاءة التشغيلية، وذلك من خلال مؤشرات السيولة، والتمويلات المتعثرة، وكفاية رأس المال، والعائد على الأصول وحقوق الملكية ضمن النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

1.4.3.3 نسبة تغطية السيولة (LCR) في المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2014-2023

تُحظى مسألة السيولة في المصارف الإسلامية بأهمية مضاعفة بحكم ارتباطها بضرورات الاستقرار المالي من جهة، ومتطلبات الامتثال الشرعي من جهة أخرى. ويعرض الجدول رقم (22) تطوّر نسبة تغطية السيولة (LCR) في المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2014-2023، باعتبارها مؤشراً رئيسياً على قدرة هذه المصارف على الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة تغطي صافي التدفقات النقدية الخارجة في أوقات الضغوط.

الجدول رقم (22): نسبة تغطية السيولة للمصرفية الإسلامية (2014-2023)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة السيولة (LCR) %	181,60	110,00	125,00	149,00	151,00	153,00	137,00	144,00	138,00	157,00

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

تُعكس بيانات نسبة تغطية السيولة (LCR) لدى المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2014-2023 أداءً عامًا جيداً من حيث الامتثال للمعايير التنظيمية، مع بعض التذبذبات التي عكست تفاعل المصارف مع تطورات البيئة الاقتصادية ومتطلبات الالتزام الشرعي. فقد سجّلت هذه المصارف في عام 2014 نسبة سيولة مرتفعة نسبياً بلغت 181,6% قبل بدء التطبيق الإلزامي التدريجي لمعيار LCR بموجب تعليمات بازل 3 ابتداءً من 1 يناير 2015، ثم انخفضت النسبة بشكل ملحوظ إلى 110,0% في نهاية 2015 نتيجة تكييف مكونات الأصول السائلة مع المتطلبات الجديدة وتفادي تراكم أصول سائلة غير مدوّرة للعائد. لاحقاً عرف المؤشر تحسناً تدريجياً، حيث ارتفع إلى 125,0% في 2016، ووصل إلى 153,0% في 2019، بما يدل على تعزيز المرونة التشغيلية وتحسين إدارة الأصول السائلة في ظل ظروف اقتصادية أكثر استقراراً.

مع حلول عام 2020، ومع تداعيات جائحة كوفيد-19، تراجعت نسبة السيولة إلى 137,0% تحت تأثير الضغوط التشغيلية على السيولة قصيرة الأجل، غير أن المصارف تمكّنت من استعادة جزء من متانتها خلال 2021 بنسبة بلغت 144,0%. ورغم الانخفاض الطفيف إلى 138,0% في 2022، عادت النسبة لترتفع إلى

157,0% في 2023، بما يعكس جهودًا قوية لتعزيز الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة تقلبات البيئة الاقتصادية.

وعليه، تعكس نسبة تغطية السيولة في المصارف الإسلامية المالية قدرة واضحة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، إذ بقيت النسبة فوق المتطلبات التنظيمية طوال الفترة المدروسة. ويشير ذلك إلى أن تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا ترافق مع مستوى من الانضباط في إدارة السيولة، بما يدعم بعد الاستقرار المالي داخل النظام المصرفي الإسلامي.

2.4.3.3 التمويلات المتعثرة ونسب التغطية في المصارف الإسلامية المالية خلال الفترة 2014-2023

تمثل جودة المحفظة التمويلية مؤشرا مهما في تقييم متانة النظام المصرفي الإسلامي وكفاءة إدارته للمخاطر الائتمانية. ومن ثم، يوضح الجدول الآتي تطور التمويلات المتعثرة ونسب التغطية في المصارف الإسلامية المالية خلال الفترة 2014-2023⁽¹⁾، مع مقارنة ذلك بالمصارف التقليدية.

الجدول رقم (23): نسب التمويل المتعثر ونسب تغطية المخصصات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية خلال الفترة 2014-2023

(الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

المصرفية التقليدية					المصرفية الإسلامية				
نسبة	نسبة التمويل	إجمالي	التمويل	السنة	نسبة	نسبة التمويل	إجمالي	التمويل	السنة
المخصصات إلى	المتعثر إلى	المخصصات	المتعثر		المخصصات إلى	المتعثر إلى	المخصصات	المتعثر	
التمويل المتعثر	إجمالي	التمويل	التمويل		التمويل المتعثر	إجمالي	التمويل	التمويل	
(%)	(%)	(%)	(%)		(%)	(%)	(%)	(%)	
91,59	1,81	16,65	18,17	2014	113,06	1,19	4,53	4,01	2014
86,15	1,76	15,94	18,50	2015	99,40	1,18	4,65	4,68	2015
84,39	1,75	15,97	18,92	2016	93,22	1,27	5,22	5,59	2016
81,28	1,66	14,87	18,30	2017	87,87	1,23	5,25	5,98	2017
90,67	1,53	15,67	17,28	2018	100,98	1,34	7,77	7,69	2018
86,52	1,50	14,97	17,30	2019	76,44	1,54	7,26	9,49	2019
109,01	1,65	20,82	19,10	2020	108,74	1,42	10,36	9,53	2020
101,63	1,88	22,58	22,22	2021	126,54	1,35	12,48	9,87	2021
98,09	1,83	21,49	21,91	2022	97,87	1,56	12,61	12,88	2022
94,24	1,75	20,45	21,70	2023	88,17	1,52	11,94	13,54	2023

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

خلال الفترة 2014-2023، حافظت المصارف الإسلامية المالية على مستوى مستقر نسبيا من جودة المحفظة التمويلية، إذ تراوحت نسب التمويل المتعثر بين 1.18% و 1.56%. وقد سُجلت المستويات الأدنى في بداية الفترة، قبل أن ترتفع تدريجياً منذ سنة 2018 لتبلغ 1.56% في سنة 2022. ومع ذلك، بقيت هذه النسب

(1). نسبة القروض المتعثرة مقبولة إذا كانت أقل من 5% من إجمالي القروض (5%) هي العتبة الرسمية لتصنيف البنوك بأنها ذات مستوى مرتفع من القروض المتعثرة، في حين تعتبر نسبة تغطية المخصصات القوية عندما تتجاوز 100%، ويُعد تحقيق أكثر من 120% مؤشراً على تحوط مالي متين. انظر: (D'Hulster, 2018, pp. 4-5)

دون العتبة المرجعية المتعارف عليها دوليًا والبالغة 5%، وهي نسبة تفصل عادة بين المستويات المقبولة والمستويات المرتفعة للتعثر. ويشير ذلك إلى قدرة المصارف الإسلامية، بدرجة معتبرة، على احتواء مخاطر الائتمان ضمن أطر منح التمويل المعتمدة لديها.

أما على مستوى مخصصات الخسائر، فقد سجلت نسب التغطية تحسناً في عدد من السنوات، وبلغت 126.54% في سنة 2021، بما يعكس توجهاً احترازياً في تكوين المخصصات خلال فترة جائحة كوفيد-19. ويُعد هذا المستوى مرتفعاً وفق المعايير الاحترازية التي تعتبر تجاوز نسبة التغطية 100% مؤشراً إيجابياً على القدرة على امتصاص الخسائر. غير أن تراجع هذه النسبة إلى 88.17% في سنة 2023 يبين انخفاض هامش التغطية مقارنة بالسنوات السابقة، ويستدعي الحذر في ظل تزايد تعقد المخاطر التمويلية وتباطؤ بعض الأنشطة الاقتصادية. وتدل هذه النتائج على أن جودة المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية المالية بقيت ضمن مستويات مقبولة خلال الفترة المدروسة، بما يعكس قدرة معتبرة على احتواء مخاطر الائتمان. غير أن تراجع هامش التغطية في نهاية الفترة يبرز أهمية تعزيز سياسات التحوط وإدارة المخاطر.

3.4.3.3 مؤشرات كفاية رأس المال في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023

تُظهر مؤشرات كفاية رأس المال مدى متانة القاعدة الرأسمالية للمصارف الإسلامية في ماليزيا وقدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة، كما تعكس مستوى التزامها بالمتطلبات الرقابية والاحترازية، خاصة في إطار بازل III. ويوضح الجدول الآتي تطور هذه المؤشرات خلال الفترة 2014-2023⁽¹⁾.

الجدول رقم (24): تطور نسب كفاية رأس المال في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (2014-2023)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة كفاية رأس المال الإجمالي (%)	16,20	16,10	17,20	18,10	18,50	18,50	18,60	19,20	18,90	18,00
نسبة كفاية رأس المال الشق الأول (%)	12,90	12,30	13,60	14,30	14,70	14,60	15,00	15,50	15,50	14,80
نسبة حقوق الملكية الأساسية من الشق الأول (%)	12,80	12,30	13,50	13,80	14,10	14,10	14,50	15,00	14,80	14,00

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات

Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report 2018 (2019) ; Financial Stability Review – Second Half Series (2019–2024) ; Monthly Highlights and Statistics (MHS) (2025)

(1). وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل III، يتعين على البنوك الحفاظ على حد أدنى من حقوق الملكية الأساسية من الشق الأول (CET1) بنسبة 4.5% من إجمالي الأصول الموزونة بالمخاطر، ورأس مال الشق الأول (Tier 1) بنسبة 6.0%، وكفاية رأس المال الإجمالي (Total Capital) بنسبة 8.0% مع توصية لان تتجاوز 12%. مع ذلك، تُلزم معايير بازل III البنوك أيضاً بالاحتفاظ بهامش رأس مال تحوطي إضافي (Capital Conservation Buffer) بنسبة 2.5% فوق نسبة CET1، مما يرفع النسبة الإجمالية الفعلية المطلوبة إلى 7.0%، وذلك بهدف تعزيز مرونة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات المالية. انظر المرجع: (Basel Committee on Banking Supervision, 2010 (rev.) (June 2011). PP12-20

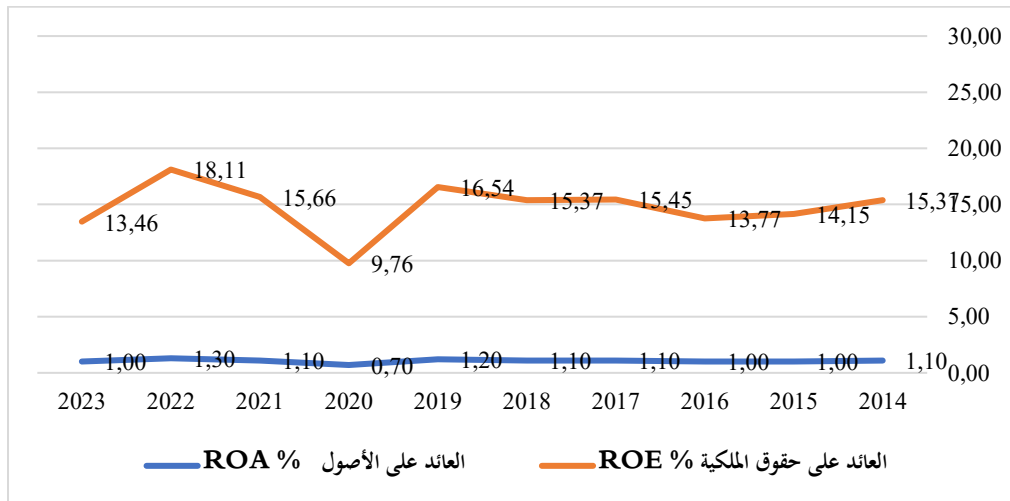
خلال الفترة 2014-2023، حافظ النظام المصرفي الإسلامي الماليزي على مستويات مرتفعة ومستقرة من كفاية رأس المال. فقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال الإجمالي بين 16.1% و 19.2%، وهي مستويات تفوق الحدود الدنيا المقررة في إطار بازل 3، بما يدل على متانة القاعدة الرأسمالية وقدرتها على استيعاب المخاطر المحتملة. كما بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها في سنة 2021 عند 19.2%، في سياق توجهات احترازية استهدفت تعزيز رأس المال خلال فترة جائحة كوفيد-19.

وفي الاتجاه نفسه، ارتفعت نسبة رأس المال من الشق الأول من 12.9% سنة 2014 إلى 15.5% في عامي 2021 و 2022، قبل أن تنخفض بصورة محدودة إلى 14.8% سنة 2023، وهو ما يعكس تحسن وزن المكونات الأعلى جودة داخل الهيكل الرأسمالي. كذلك حافظت نسبة حقوق الملكية الأساسية من الشق الأول على مستويات تفوق بوضوح الحد الأدنى التنظيمي البالغ 4.5% طوال الفترة، إذ قاربت 15% في سنة 2021 ثم تراجعت بشكل طفيف إلى 14% سنة 2023.

4.4.3.3 مؤشرات العائد على الأصول وحقوق الملكية في المصرفية الإسلامية (2014-2023)

يُبرز الشكل أدناه تطور مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ⁽¹⁾ في المصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2014-2023، بما يتيح تقييم مسار الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية لهذه المصارف في ماليزيا.

الشكل رقم (20): تطور العائد على الأصول (ROA %) والعائد على حقوق الملكية (ROE %) (2014-2023)



من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصدر

Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report 2018 (2019); Financial Stability Review – Second Half Series (2019–2024).

(1). وفقا للممارسات المصرفية العالمية، تتراوح نسبة ROE للمصارف عادةً بين 10% و 15%، بينما تتراوح نسبة ROA بين 1% و 2%. Bank Negara Malaysia. (Financial Stability Review 2024. P29).

شهد النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا استقرارًا نسبيًا في مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة 2014-2023، حيث تحرك العائد على الأصول بين 1,0% و 1,3%، بينما تراوح العائد على حقوق الملكية بين 13% و 18%، باستثناء عام 2020 الذي تراجع فيه ROA إلى 0,7% و ROE إلى 9,76% تحت تأثير تداعيات جائحة كوفيد-19 والإجراءات الاقتصادية المصاحبة لها. وبالمقارنة مع النسب المرجعية العالمية التي تدور عادةً حول 1%-2% للعائد على الأصول و 10%-15% للعائد على حقوق الملكية في البنوك ذات الأداء الجيد، يتضح أن المصارف الإسلامية الماليزية حققت مستويات ربحية مقبولة في أغلب السنوات، مع تذبذبات محدودة في ROE تعكس حساسية الربحية للظروف الاقتصادية الاستثنائية. ورغم التراجع المسجل خلال مرحلة الجائحة، فقد أظهر القطاع قدرة على استعادة جزء معتبر من أدائه، حيث عاد العائد على الأصول إلى 1,0% في 2023 وارتفع العائد على حقوق الملكية إلى 13,46%، بما يشير إلى قدر من المرونة في الكفاءة التشغيلية وجاذبية الاستثمار في المصرفية الإسلامية. وتشير هذه المعطيات إلى أن المصارف الإسلامية الماليزية حافظت على مستويات ربحية مقبولة خلال معظم سنوات الدراسة، مع تأثير ظرفي خلال فترة الجائحة. كما يعكس تعافي مؤشرات الربحية لاحقًا قدرة نسبية على استعادة الكفاءة التشغيلية، بما يدعم بعد الكفاءة المصرفية في التجربة الماليزية.

تُظهر مؤشرات الأداء المالي للمصرفية الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2014-2023 أداءً مستقرًا نسبيًا. فقد بقيت نسب السيولة ضمن مستويات مريحة، وحافظت التمويلات المتعثرة على مستويات منخفضة مقارنة بالحدود المرجعية، كما سجلت كفاية رأس المال مستويات تفوق المتطلبات الرقابية. أما مؤشرات الربحية، فقد عرفت تراجعًا ظرفيًا خلال سنة 2020، قبل أن تستعيد مستويات مقبولة في السنوات اللاحقة. وبذلك، تعكس هذه المؤشرات متانة نسبية في السيولة وجودة الأصول والملاءة، إلى جانب كفاءة تشغيلية مقبولة داخل النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.

4.3 النمذجة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي من خلال مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2014-2023

تهدف الدراسة، في جانبها القياسي، إلى تقدير أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، باعتباره أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي ككل، بما يسمح بتقييم مساهمته في تطوير النظام المصرفي الماليزي. ويعتمد التحليل على نماذج ديناميكية من نوع الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، من خلال قياس أثر نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي ISBF في مؤشرات الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، والشمول المالي، وتخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة 2014-2023.

1.4.3 أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

يُعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) من الأدوات القياسية المناسبة لتحليل العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن، إذ يتيح دراسة الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واختبار وجود علاقة توازنية بينها. ولذلك يُعتمد عليه في كثير من الدراسات الاقتصادية والمالية التطبيقية.

1.1.4.3 توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع -ARDL

يُعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أهم نماذج النمذجة الديناميكية المستخدمة في تحليل علاقات التكامل المشترك، حيث طوّر إطار اختباره في سياق منهج اختبار الحدود على يد بيساران وشين وسميث في أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة (Pesaran, Shin & Smith, 2001, p. 290). وتمتاز مقارنة ARDL-Bounds بكونها ملائمة على وجه الخصوص في حالة العينات الزمنية القصيرة نسبياً، مقارنة بالأساليب التقليدية للتكامل المشترك مثل منهج إنجل وجرانجر (Engle & Granger, 1987) أو اختبار جوهانسن للتكامل المشترك في إطار نموذج VAR، والتي تفترض عادة توافر سلاسل زمنية طويلة نسبياً. كما يتميز هذا النموذج بعدم اشتراط تجانس رتبة تكامل المتغيرات، إذ يمكن تطبيقه عندما تكون السلاسل مدمجة من الرتبة $I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيجاً بينهما، على خلاف منهج جوهانسن الذي يفترض عادة أن جميع المتغيرات من نفس رتبة التكامل (Johansen, 1991, p. 156). إضافة إلى ذلك، تُظهر الدراسات التطبيقية أن تقديرات نموذج ARDL تكون كفؤة وغير متحيزة نسبياً، مع درجة أقل من مشكلات الارتباط الذاتي، وهو ما يجعله مناسباً في حالة العينات الصغيرة مقارنة بمقاربات التكامل المشترك الأخرى (Narayan, 2005, p. 199).

يتيح نموذج ARDL أيضاً إجراء تحليل متكامل للديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل من خلال تمثيله في صيغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، حيث تُستخلص منه معاملات الأجل الطويل ومعاملات التعديل نحو

التوازن في الأجل القصير داخل نفس الإطار التقديري (Pesaran et al., 2001, pp. 291–293). ويتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بالاعتماد على منهج اختبار الحدود، عبر مقارنة قيمة إحصاء F المحسوبة بالقيمة الحرجة الجدولية الخاصة التي وفرها نارايان، الملائمة للعينات الصغيرة. فإذا تجاوزت قيمة إحصاء F الحد الأعلى للقيمة الحرجة يتم رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة طويلة الأجل، أما إذا وقعت القيمة المحسوبة بين الحدين الأعلى والأدنى فيُعد الاختبار غير حاسم، بينما يشير انخفاضها عن الحد الأدنى إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (Alimi, 2014, p. 17).

2.1.4.3 استقرار السلاسل الزمنية

تبدأ دراسة أي نموذج قياسي للسلاسل الزمنية بفحص خصائص المتغيرات محل التحليل من حيث درجة استقرارها وترتيب تكاملها، تجنباً للوقوع في مشكلة الانحدار الزائف التي تنشأ عند الربط بين سلاسل غير مستقرة دون معالجة منهجية مناسبة (Granger & Newbold, 1974, pp. 111–113). ولتحقيق ذلك، يعتمد الباحث عادة على اختبارات جذور الوحدة مثل اختبار ديكي-فولر الموسع ADF واختبار فيليبس-بيرون PP، إلى جانب اختبار KPSS الذي يُعد مكملاً لها من حيث فرضية عدم، بهدف التمييز بين السلاسل الساكنة وغير الساكنة وتحديد المستوى الملائم لإدخالها في نماذج التكامل المشترك والعلاقات الديناميكية بين المتغيرات (Enders, 2015, pp. 207–214).

أولاً. تعريف السلاسل الزمنية

تُعرّف السلسلة الزمنية بأنها تسلسل من القيم لمتغير إحصائي أو اقتصادي يُرصد عند فترات زمنية متساوية، بحيث يمثل الزمن المتغير التفسيري الرئيس وتمثل قيم الظاهرة المدروسة المتغير التابع الذي يعكس تطور العملية العشوائية عبر الزمن (Tsay, 2010, p. 25). ويمكن تمثيل السلسلة الزمنية في أبسط صورها بدالة في الزمن على النحو الآتي:

$$Y_t = f(t)$$

حيث يرمز t للحظة الزمنية و Y_t لقيمة الظاهرة عند تلك اللحظة.

أما إذا وُجدت إلى جانب الزمن متغيرات توضيحية أخرى تؤثر في الظاهرة قيد الدراسة، فيمكن تمثيل السلسلة بدالة في الزمن ومجموعة من المتغيرات التفسيرية كالتالي:

$$Y_t = f(t, X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt})$$

بحيث يمثل X_{it} المتغيرات المستقلة التي تسهم في تفسير سلوك السلسلة عبر الزمن، مع ضرورة تجانس وحدات القياس وقابلية مستويات السلسلة للمقارنة مكانياً وزمناً لضمان صحة التقدير والتنبؤ (Enders, 2015, pp. 64–71).

يتمثل الهدف الأساسي من تحليل السلاسل الزمنية في تفكيكها إلى مكونات هيكلية تتمثل في الاتجاه العام، والتقلبات الموسمية، والحركات الدورية، والعنصر العشوائي، ثم بناء نموذج مناسب يصف آلية تطورها عبر الزمن بما يسمح باستغلال المعلومات التاريخية لتكوين توقعات كمية حول القيم المستقبلية للمتغير المدروس (Tsay, 2010, pp. 72–75). ويسهم هذا التحليل في تحسين فهم ديناميكية الظواهر الاقتصادية والمالية وتقييم استقرارها على المديين القصير والطويل، بما يشكّل المدخل المنهجي الضروري قبل الانتقال إلى نماذج التكامل المشترك واختبار العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات (Enders, 2015, pp. 200–214; Granger & Newbold, 1974, pp. 111–113).

ثانياً. الاستقرار في السلاسل الزمنية

يبدأ تحليل أي نموذج قياسي للسلاسل الزمنية بفحص خصائص المتغيرات محل الدراسة من حيث درجة استقرارها وترتيب تكاملها، تجنباً للوقوع في مشكلة الانحدار الزائف التي تنشأ عند الربط بين سلاسل غير مستقرة دون معالجة منهجية مناسبة (Granger & Newbold, 1974, pp. 111–113). ولأجل ذلك، يُميّز بين السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة بالمعنى الضعيف من خلال ثلاثة شروط رئيسية هي ثبات القيمة المتوقعة بمرور الزمن، وثبات التباين حول هذا المتوسط، وأن يعتمد التباين المشترك بين قيمتين من السلسلة على الفاصل الزمني بينهما فقط لا على تاريخ الملاحظة نفسه (Tsay, 2010, p. 64). وبما أن الفحص البصري أو الرسم البياني لا يكفيان في كثير من الحالات للحسم في طبيعة السلسلة، فإن التحقق من الاستقرار يتطلب اللجوء إلى اختبارات جذور الوحدة بوصفها أدوات إحصائية موجهة للكشف عن وجود اتجاهات عشوائية طويلة الأجل في السلسلة (Enders, 2015, pp. 207–209).

قبل تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك على متغيرات الدراسة، يجب أولاً تحديد رتبة تكامل هذه المتغيرات والتأكد من أنها ليست مدمجة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، لأن هذه المنهجية تُبنى على افتراض أن المتغيرات المعنية تكون من رتبة تكامل $I(0)$ أو $I(1)$ أو مزيجاً بينهما، في حين يؤدي وجود متغيرات $I(2)$ إلى بطلان الأساس النظري لاختبار الحدود (Enders, 2015, pp. 313–315).

ثالثاً. اختبارات جذر الوحدة (UNIT ROOT TES)

وتُعد اختبارات جذر الوحدة أداة مركزية في تحليل السلاسل الزمنية، إذ تُستخدم للتمييز بين العمليات الساكنة وغير الساكنة، والحكم على مدى ملاءمة البيانات للنمذجة الديناميكية والتكامل المشترك (Tsay, 2010, pp. 68–70). فالعمليات غير الساكنة غالباً ما تولّد ارتباطاً ذاتياً عالياً في الأخطاء وسلوكاً يصعب التنبؤ به على المدى

الطويل، في حين تتسم العمليات الساكنة بخصائص إحصائية مستقرة نسبياً بمرور الزمن مما يجعل نمذجتها وتفسير نتائجها أكثر موثوقية (Enders, 2015, pp. 201–204).

أ. اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller, ADF)

يُعدّ اختبار ديكي-فولر من أوائل اختبارات جذر الوحدة التي طوّرها ديكي وفولر أواخر السبعينيات، ثم جرى توسيعها إلى الصيغة المعروفة باختبار ديكي-فولر الموسع سنة 1981 لمعالجة الارتباط الذاتي في الأخطاء عبر إدخال فروق متأخرة للمتغير التابع في نموذج الاختبار (Dickey & Fuller, 1979, pp. 427–429; Dickey & Fuller, 1981, pp. 1063–1065). ويستند الاختبار إلى فحص الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية، أي أن العملية تتبع سلوكاً غير ساكن لا يعود إلى مستوى توازني ثابت، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض سكون السلسلة. تأخذ صيغة اختبار ADF الشكل العام التالي:

• بدون ثابت ولا اتجاه:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

• مع ثابت فقط:

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

مع ثابت واتجاه عام:

$$\Delta Y_t = \mu + \beta t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تُختبر الفرضية العدمية $H_0: \delta = 0$ (وجود جذر وحدة وعدم سكون السلسلة) ضد الفرضية البديلة $H_1: \delta < 0$ (سكون السلسلة)، ويتم ذلك عبر مقارنة إحصاء t المرتبط بتقدير δ مع القيم الحرجة غير المعيارية التي وفرها ديكي وفولر وما تلاهما من تحديثات في جداول ماكينون (Dickey & Fuller, 1981, pp. 213–219; Enders, 2015, pp. 1065–1069). فإذا تجاوزت القيمة المطلقة للإحصاء المحسوب القيمة الحرجة المناسبة تُرفض فرضية العدم، ويُستنتج أن السلسلة الزمنية ساكنة، وإلا تُقبل فرضية وجود جذر وحدة ويُحكم بعدم سكون السلسلة.

ب. اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron, PP)

يهدف اختبار فيليبس-بيرون إلى اختبار وجود جذر وحدة مع تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في بواقي معادلة ديكي-فولر، وذلك بالاعتماد على تقدير لا معلمي للتباين طويل الأجل مع الإبقاء على نفس معادلة الانحدار الأساسية لاختبار DF/ADF (Phillips & Perron, 1988, pp. 335–337). ينطلق الاختبار من نموذج ديكي-فولر البسيط، مثلاً مع ثابت:

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + u_t$$

حيث يُقدَّر النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على البواقي $\hat{u}_t$ ، ثم يُقدَّر التباين قصير الأجل لها على النحو:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{u}_t^2$$

ويُستخرج بعد ذلك التباين طويل الأجل بالاعتماد على التغيرات الذاتية التقديرية للبواقي $\hat{y}_j$ مع دالة وزن نواتية وعدد تأخيرات l :

$$\hat{\omega}^2 = \hat{\sigma}^2 + 2 \sum_{j=1}^l w_j \hat{y}_j$$

بحيث يُختار l كدالة في حجم العينة لضمان تقدير متسق لهذا التباين طويل الأجل (Phillips & Perron, 1988, pp. 337–339).

يُستخدم كل من $\hat{\sigma}^2$ و $\hat{\omega}^2$ لتعديل إحصاء ديكي-فولر الأصلي المرتبط بالمعلمة δ والحصول على إحصاء من نوع Z_t أو τ_{PP} يأخذ في الاعتبار الفروق بين التباين قصير الأجل وطويل الأجل، ثم تُقارَن هذه الإحصاءات المعدلة بالقيم الحرجة غير المعيارية نفسها المستعملة في اختبارات ديكي-فولر/ماكينون لاتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة (Phillips & Perron, 1988, pp. 339–341; Enders, 2015, pp. 225–229). فإذا كانت قيمة إحصاء PP المعدل أكثر سلبية من القيمة الحرجة المناسبة يُرفض وجود جذر وحدة وتُستنتج سكونية السلسلة، أما إذا لم تتجاوز القيمة الحرجة فيُقبل فرض الجذر الواحد وتُعد السلسلة غير مستقرة

تُعدّ عملية اختيار درجة التأخير المثلى في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خطوة أساسية في البناء القياسي، لأن اختيار عدد قليل جداً من فترات الإبطاء قد يؤدي إلى رفض فرضية العدم رغم صحتها، في حين أن اختيار عدد كبير نسبياً من التأخيرات يستهلك درجات الحرية ويضعف القدرة التفسيرية

للاختبارات الإحصائية. وللموازنة بين جودة ملائمة النموذج وحجم التعقيد (عدد المعلمات المقدرة)، يُستعان عادةً بمعايير المعلومات، وعلى رأسها معيار أكايكي للمعلومات (AIC) ومعيار شوارتز/البيزي للمعلومات (SC) أو (BIC)، حيث يتم اختيار ترتيب التأخير الذي يحقق أدنى قيمة لأحد هذه المعايير بين النماذج المرشحة. قدّم أكايكي معيار المعلومات ضمن إطار تعظيم دالة الاحتمال، وبين أن المعيار يتكوّن من حدّ يقيس ملائمة النموذج وحدّ جزائي مرتبط بعدد المعلمات، وفق الصيغة العامة:

$$AIC = -2\ln(\hat{L}) + 2k$$

حيث $\hat{L}$ هي دالة الاحتمال القصوى للنموذج، و k عدد المعلمات المقدرة. وفي حالة نماذج الانحدار الخطي ذات الأخطاء الطبيعية يمكن إعادة صياغة المعيار بدلالة مجموع مربعات البواقي SSR وحجم العينة T على نحو يقود إلى الصيغة العملية المستخدمة في اختيار درجات التأخير:

$$AIC = \ln\left(\frac{SSR}{T}\right) + \frac{2k}{T}$$

ويُختار نموذج التأخير الذي يحقق أقل قيمة لمعيار أكايكي بين النماذج المقدرة، إذ يُنظر إليه على أنه يحقق أفضل توازن بين جودة الملاءمة وتعقيد النموذج (Akaike, 1998, pp. 213–215).

أما شوارتز فقد اقترح معيار المعلومات البيزي الذي يشبه AIC في بنيته العامة، غير أنه يشدّد العقوبة على تعقيد النموذج من خلال إدخال لوغاريتم حجم العينة، حيث يُعرّف المعيار في صيغة الاحتمال كما يلي:

$$BIC = -2\ln(\hat{L}) + k\ln(T)$$

كما يمكن التعبير عنه في سياق نماذج الانحدار بدلالة SSR و T بالصورة:

$$SC = \ln\left(\frac{SSR}{T}\right) + \frac{k\ln(T)}{T}$$

ويُعتبر النموذج ذو القيمة الأصغر لـ SC هو الأمثل من حيث الموازنة بين جودة الملاءمة وعدد المعلمات المقدرة، مع ميل هذا المعيار إلى اختيار نماذج أقل تعقيداً مقارنةً بمعيار أكايكي بسبب العقوبة الأقوى المرتبطة بزيادة عدد المعلمات (Schwarz, 1978, pp. 461–463).

3.1.4.3 التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

يُعدّ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) إطاراً مناسباً لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة في حالة العينات الصغيرة، لأنه يسمح باستخدام عدد كافٍ من فترات الإبطاء لتمثيل ديناميكيات الأجلين القصير والطويل مع الحصول على تقديرات مستقرة لمعاملات الأجل الطويل واختبارات تشخيصية يمكن الاعتماد عليها إحصائياً (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 290–292). ولهذا

السبب شاع استخدام نموذج ARDL في دراسات التكامل المشترك للتعامل مع متغيرات مدججة من الرتبة $I(0)$ و $I(1)$ ضمن نفس الإطار، مع المحافظة على خصائص جيدة للتقدير في العينات المحدودة (Pesaran et al., 2001, pp. 297–301).

يشير مفهوم التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر غير ساكنتين من نفس الرتبة، بحيث يؤدي وجود تركيب خطي ملائم بينها إلى توليد سلسلة من البواقي ساكنة من الرتبة صفر $I(0)$ ، ما يعكس أن الانحرافات عن مسار التوازن المشترك تكون مؤقتة ويجري تصحيحها تدريجياً مع الزمن (Engle & Granger, 1987, pp. 252–255). وبهذا المعنى يُستخدم اختبار التكامل المشترك للتحقق من اتساق سلوك المتغيرات مع فرضية التوازن طويل الأجل في النظرية الاقتصادية، حيث يُفترض ألا تتباعد بعض المتغيرات الأساسية عن بعضها بشكل دائم في الأجل الطويل، وتُستغل هذه العلاقة الهيكلية في بناء نماذج قادرة على التنبؤ بقيمة المتغير التابع اعتماداً على مجموعة من المتغيرات المستقلة المرتبطة به تكاملياً (Engle & Granger, 1987, pp. 255–258).

عملياً، يشترط لوجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t أن تكون كل منهما متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ على حدة، في حين تكون البواقي الناتجة عن تقدير علاقة الانحدار طويلة الأجل بينهما ساكنة من الرتبة صفر $I(0)$ ، وهو ما يعني أن الصدمات التي تُحدث انحرافات عن علاقة التوازن لا تستمر إلى ما لا نهاية بل تتلاشى عبر آلية تصحيح الخطأ التي تعيد المتغيرات تدريجياً نحو مستوى التوازن المشترك (Johansen, 1991, pp. 1552–1554). في هذه الحالة يُقال إن المتغيرات ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل وتحمل خاصية التكامل المشترك، وهو الأساس الذي تُبنى عليه نماذج تصحيح الخطأ والنماذج من نوع ARDL لتحليل الروابط بين المتغيرات على المديين القصير والطويل (Pesaran et al., 2001, pp. 289–292).

أولاً. المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك

هناك عدة اختبارات للتكامل المشترك أهمها:

أ. اختبار إنجل-غرانجر (Engle-Granger)

يُعد أسلوب إنجل-غرانجر من أوائل المناهج المستخدمة لاختبار وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين من الرتبة الأولى، وقد طُوّر في إطار علاقة ثنائية تقوم على خطوتين رئيسيتين (Engle & Granger, 1987, pp. 252–255). في الخطوة الأولى تُقدّر علاقة الانحدار طويلة الأجل بين المتغيرات بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ويُنظر إلى البواقي المقدّرة باعتبارها تمثيلاً للانحراف عن التوازن طويل الأجل. أمّا الخطوة الثانية فتتمثل في اختبار سكون هذه البواقي بواسطة اختبار جذر وحدة خاص، بحيث إذا كانت البواقي ساكنة من الرتبة

صفر $I(0)$ يُستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، رغم كونها غير ساكنة من الرتبة الأولى كل على حدة (Engle & Granger, 1987, pp. 255–258).

ب. منهجية جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)

توفّر منهجية جوهانسن إطاراً متعدد المتغيرات لاختبار وجود أكثر من متجه تكامل مشترك عندما تكون جميع السلاسل الزمنية غير ساكنة من نفس رتبة التكامل (غالباً $I(1)$)، وذلك ضمن نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ممثّل في صيغة نموذج تصحيح الخطأ (Johansen, 1991, pp. 1552–1554). وتعتمد هذه المنهجية على تحليل رتبة مصفوفة معاملات الأجل الطويل Π في نموذج VAR، حيث يشير كون رتبة $\Pi = r$ (أصغر من عدد المتغيرات) إلى وجود r من متجهات التكامل المشترك، ويتم تقدير هذه المتجهات واختبار عددها باستخدام إحصاء الأثر (Trace) وإحصاء القيمة العظمى (Maximum Johansen, 1991, pp. 1554–1559).

إحصاء الأثر يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك أقل من أو يساوي r مقابل الفرض البديل بوجود عدد أكبر من المتجهات، في حين يختبر إحصاء القيمة العظمى فرضية أن عدد متجهات التكامل يساوي r مقابل البديل بوجود $r + 1$ متجه، وبالمقارنة مع القيم الحرجة المناسبة يمكن تحديد رتبة Π وبالتالي عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (Johansen, 1991, pp. 1557–1563).

ت. اختبار التكامل باستعمال منهج الحدود (Bounds Test – ARDL)

يقوم اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL على فحص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال تمثيل النموذج في صيغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، ثم اختبار معنوية معاملات مستويات المتغيرات المتأخرة باستخدام إحصاء F خاص بقيم حرجة غير معيارية (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 289–291). تنص فرضية العدم على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (أي أن معاملات مستويات المتغيرات المتأخرة تساوي صفراً)، في حين يفترض البديل وجود تكامل مشترك، ويتم اتخاذ القرار بالمقارنة بين قيمة إحصاء F المحسوبة وحدّي القيمة الحرجة (السفلي والعلوي) اللذين قدّمهما المؤلفون لدرجات تكامل مختلفة.

إذا تجاوزت قيمة F المحسوبة الحدّ العلوي للقيم الحرجة يُرفض فرض العدم وتُستنتج علاقة تكامل مشترك، وإذا كانت أقل من الحد السفلي يُقبل فرض العدم، أما إذا وقعت بين الحدين فإن النتيجة تكون غير حاسمة وتتطلب معلومات إضافية أو اختبارات تكميلية (Pesaran et al., 2001, pp. 290–293). ويستلزم تطبيق هذا الاختبار أربع خطوات أساسية: اختيار درجات التأخير المثلى، تقدير نموذج UECM بطريقة المربعات الصغرى،

اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المتأخرة، وأخيراً مقارنة إحصاء F بالقيم الحرجة الخاصة بمنهج الحدود.

4.1.4.3 تقدير نموذج ARDL والاختبارات التشخيصية

يُعدّ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) إطاراً منهجياً ملائماً لتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، لاسيما في حالة العينات الصغيرة، إذ يسمح بتمثيل المتغير التابع بوصفه دالة في قيمه المتأخرة وقيم المتغيرات التفسيرية المتأخرة ضمن صيغة واحدة، بما يتيح اشتقاق معادلة الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ قصير الأجل في آن واحد (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 983–985; Kripfganz & Schneider, 2023, pp. 289–292).

وفيما يخص الجانب التطبيقي، يتم تطبيق نموذج ARDL وفق تسلسل منهجي يبدأ بالتحقق من خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، للتأكد من أن درجات تكاملها لا تتجاوز الدرجة الأولى، نظراً لأن وجود متغير $I(2)$ يؤدي إلى عدم صلاحية النموذج. بعد ذلك يتم تحديد الصيغة العامة لنموذج ARDL من خلال إدراج المتغير التابع مع إبطاءاته الذاتية والمتغيرات التفسيرية مع إبطاءاتها المناسبة، ويُقدّر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ثم تُحدّد درجات التأخير المثلى لكل من المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية بالاعتماد على معايير معلومات إحصائية مناسبة، بما يضمن تحقيق أفضل تمثيل ديناميكي للعلاقات المدروسة (Nkoro & Uko, 2016, pp. 64–78).

ثانياً: اختبارات مشاكل القياس

يُجرى اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصاء F المحسوبة بالقيم الحرجة الدنيا والعليا، واتخاذ القرار الإحصائي المناسب بشأن فرضية العدم. وفي حال ثبوت وجود علاقة طويلة الأجل، يتم استخراج معادلة الأجل الطويل التي تعبّر عن العلاقة المستقرة بين المتغيرات في المدى البعيد، ثم يُعاد تقدير النموذج في صورة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدمج التعديلات قصيرة الأجل مع العلاقة طويلة الأجل، وقياس سرعة عودة المتغير التابع إلى وضع التوازن بعد حدوث الصدمات. وأخيراً، تُجرى الاختبارات التشخيصية الأساسية على بواقي النموذج، إلى جانب اختبارات استقرار المعاملات، للتحقق من سلامة النموذج وصلاحية نتائجه قبل اعتمادها في التفسير الاقتصادي أو في أغراض التنبؤ (Nkoro & Uko, 2016, pp. 81–88; Kripfganz & Schneider, 2023, pp. 986–990).

يتم في هذه المرحلة فحص بواقي نموذج ARDL المقدرة في الخطوة السابقة، من خلال مجموعتين من الاختبارات:

أ. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Breusch–Godfrey LM test)

يُعد اختبار Breusch–Godfrey (BGF) من أكثر اختبارات مضاعف لاغرانج (LM) استعمالاً للكشف عن الارتباط الذاتي في نماذج الانحدار الديناميكية، خاصة عندما يتضمن النموذج قيماً متأخرة للمتغير التابع ويسمح بهيكل خطأ من نوع $AR(p)$ ، كما أنه لا يفترض بالضرورة أن تكون جميع المتغيرات التفسيرية خارجية بشكل صارم. ينطلق الاختبار من نموذج ديناميكي من الشكل:

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + \beta X_t + u_t$$

مع افتراض أن حد الخطأ u_t يتبع عملية انحدار ذاتي من الرتبة p :

$$u_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots + \rho_p u_{t-p} + \varepsilon_t,$$

حيث ε_t ضوضاء بيضاء بمتوسط صفري وتباين ثابت.

يمكن في هذه الحالة إعادة كتابة النموذج في صيغة غير مقيّدة بإدراج الحدود المتأخرة للخطأ في معادلة الانحدار، بحيث يُسمح للمعاملات $\rho_1, \dots, \rho_p$ أن تأخذ أي قيم (وجود أو غياب للارتباط الذاتي)، بينما يمثل النموذج المقيّد حالة فرضية العدم:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0,$$

أي غياب الارتباط الذاتي حتى الرتبة p في الأخطاء.

يُقدّر أولاً النموذج الديناميكي الأصلي بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للحصول على البواقي المقدّرة $\hat{u}_t$ ، ثم تُجرى معادلة مساعدة (Auxiliary Regression) من النمط:

$$\hat{u}_t = \alpha Y_{t-1} + \beta X_t + \rho_1 \hat{u}_{t-1} + \rho_2 \hat{u}_{t-2} + \dots + \rho_p \hat{u}_{t-p} + v_t,$$

ويُحسب من هذا الانحدار معامل التحديد R^2 . تُختبر فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي حتى الرتبة p باستخدام إحصائية LM من نوع:

$$LM = TR^2,$$

حيث T هو حجم العينة و R^2 معامل التحديد من الانحدار المساعد؛ إذ تتبع هذه الإحصائية تقريباً توزيع كاي مربع بدرجة حرية p تحت H_0 . يُرفض فرض استقلالية الأخطاء إذا كانت قيمة TR^2 أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع χ_p^2 عند مستوى المعنوية المختار (أو إذا كان الاحتمال المرتبط بها أصغر من α)، ما يشير إلى وجود ارتباط ذاتي حتى الرتبة p في نموذج الانحدار الديناميكي (Toor & Islam, 2019, pp. 61–62).

ب. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque–Bera test)

يُستعمل اختبار Jarque–Bera (JB) لاختبار ما إذا كانت بيانات العينة أو بواقي نموذج الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك بمقارنة كلٍّ من معامل الانحراف (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) بالقيم النظرية في الحالة الطبيعية؛ أي انحراف يساوي صفرًا وتفلطح يساوي 3 (Thadewald & Büning, 2004, pp. 4–5). تُعرّف إحصائية الاختبار بالصيغة:

$$JB = n \left[\frac{(\sqrt{b_1})^2}{6} + \frac{(b_2/3)^2}{24} \right],$$

حيث n هو حجم العينة، $\sqrt{b_1}$ معامل انحراف العينة، و b_2 معامل التفلطح للعينة، وتُقارَن قيمة JB بتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2؛ فإذا كانت قيمة JB غير معنوية عند مستوى دلالة محدد (أي أن القيمة الاحتمالية أكبر من مثلاً 5%) لا تُرفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت JB معنوية (قيمة احتمالية صغيرة) فيُرفض افتراض الطبيعية وتُعتبر البواقي غير متوافقة مع التوزيع الطبيعي (Thadewald & Büning, 2004, pp. 4–5).

ت. اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج Ramsey Reset test

يُستعمل اختبار Ramsey RESET كاختبار عام لمواصفة نموذج الانحدار الخطي، بهدف التحقق مما إذا كان متوسط النموذج الشرطي محددًا بشكل صحيح من حيث اختيار المتغيرات والشكل الدالي، أي لاكتشاف وجود متغيرات محذوفة أو علاقات غير خطية غير ممثلة في النموذج الأصلي (DeBenedictis & Giles, 1998, pp. 371–372; Shukur & Mantalos, 2004, pp. 2–3). ينطلق الاختبار من نموذج خطي أساسي من الشكل:

$$y = X\beta + \varepsilon$$

ثم تُحسب القيم المتوقعة $\hat{y} = X\hat{\beta}$ باستخدام OLS، ويُبنى نموذج موسّع بإضافة قوى لهذه التنبؤات (مثل $(X\hat{\beta})^2, (X\hat{\beta})^3, \dots$) إلى جانب المتغيرات الأصلية في متجه Z ، فيُقدَّر النموذج:

$$y = X\beta + Z\theta + u$$

وتُختَبَر فرضية العدم $H_0: \theta = 0$ مقابل البديل $H_1: \theta \neq 0$ باستخدام إحصاء فيشر F للمقارنة بين النموذج المقيّد بدون Z وغير المقيّد مع Z ؛ فإذا لم تكن قيمة F معنوية لا تُرفض H_0 ويُعد النموذج الخطي الأول ملائمًا من حيث الشكل الدالي، أما إذا كانت F معنوية فيُستنتج أن النموذج يعاني من سوء مواصفة (شكل دالي غير صحيح أو متغيرات محذوفة)، مع التأكيد على أن RESET يشير إلى وجود المشكلة ولا يحدد مباشرة أي مواصفة بديلة هي

الأفضل (DeBenedictis & Giles, 1998, pp. 2–3; Shukur & Mantalos, 2004, pp. 371–373).

ث. اختبارات كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Tests)

يُستعمل اختبار CUSUM، كما طوّره Brown و Durbin و Evans، لاختبار فرضية ثبات معاملات نموذج الانحدار مع مرور الزمن (Parameter Constancy)، وهو يعتمد على المجاميع التراكمية للبواقي التكرارية (Recursive Residuals) المستخرجة من نموذج مقدّر بطريقة المربعات الصغرى، بحيث يُرسم المسار التراكمي لهذه البواقي ويُقارَن بحدود حرجة مشتقة من العملية العشوائية المناسبة تحت فرضية العدم. فإذا بقي المنحنى CUSUM داخل هذه الحدود الحرجة طوال فترة العينة لا تُرفض فرضية ثبات المعاملات، أمّا إذا تجاوز المنحنى أحد الحدّين الحرجين في جزء من الفترة الزمنية فيستدلّ على وجود تغيرات هيكلية وعدم استقرار في معاملات النموذج. (Chu et al., 1992, pp. 1–2)

أمّا اختبار CUSUM of Squares فيُبنى على المجاميع التراكمية لمربعات البواقي، ويمكن تفسيره كاختبار موجّه أساساً لاكتشاف عدم استقرار تباين خطأ الانحدار عبر الزمن، إذ يمثّل المسار التراكمي لمربعات البواقي صورةً عن استقرار أو تعيّر تباين الأخطاء، بينما يركّز اختبار CUSUM القائم على البواقي التكرارية في الأساس على عدم استقرار ثابت الانحدار أكثر من ميل المتغيرات التفسيرية (Hansen, 1991, pp. 17–18).

لمعرفة مدى استقرار هيكل النموذج القياسي ومثانته، يُستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM test) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares test) بوصفهما اختبارات لفرضية ثبات معاملات الانحدار عبر الزمن واكتشاف أيّ تغييرات هيكلية محتملة في النموذج، كما يُطبّقان في كثير من الدراسات ضمن إطار نماذج ARDL للتحقق من مدى استقرار معاملات الأجل الطويل مع ديناميكية الأجل القصير، ومن ثمّ صلاحية النموذج للاستخدام في التحليل والتنبؤ (Brown, Durbin & Evans, 1975, pp. 150–155; Hansen, 1991; Alimi, 2014, p. 112).

تُستخرج بواقي النموذج المقدّر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أو البواقي التكرارية المعرّفة خصيصاً لهذا الغرض، ثم يُرسم المسار التراكمي لهذه البواقي (CUSUM) والمسار التراكمي النسبي لمربعاتها (CUSUMSQ) داخل نطاق ثقة يحدّد عادةً عند مستوى معنوية 5%، حيث تنصّ الفرضية العدمية على أنّ معاملات نموذج الانحدار ثابتة عبر الزمن؛ فإذا بقي منحنى CUSUM و/أو CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة لا تُرفض الفرضية العدمية ويُستدلّ على استقرار المعاملات (أو تباين الأخطاء في حالة CUSUMSQ)، أمّا إذا تجاوز المنحنى أحد هذه الحدود فيُرفض فرض ثبات المعاملات ويُعدّ ذلك دليلاً على وجود

تغير هيكلية أو عدم استقرار في النموذج القياسي (Brown, Durbin & Evans, 1975, pp. 152–155;)
 5.1. (Ploberger & Krämer, 1992, pp. 273–276; Hansen, 1991, sec. 5.1).

ج. اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء (ARCH-LM test)

تسمح نماذج ARCH بنمذجة السلاسل التي يكون فيها تباين الأخطاء العشوائية غير ثابت شرطياً، وهو ما يُفسَّر غالباً كمؤشر على المخاطرة أو تقلبات الشدة في البيانات، ويعتمد اختبار ARCH-LM على منهج مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier) للكشف عن وجود آثار ARCH من رتبة معينة q .

• الخطوة الأولى: تقدير النموذج العام $Y_t = X_t' \beta + u_t$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

(OLS)، ثم حساب البواقي المقدرة $\hat{u}_t$ واستخراج مربعاتها $\hat{u}_t^2$.

• الخطوة الثانية: تقدير الانحدار المساعد لمربعات البواقي على ثابت وعلى q من فترات تأخرها:

$$\hat{u}_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 \hat{u}_{t-1}^2 + \dots + \alpha_q \hat{u}_{t-q}^2 + v_t$$

ثم حساب معامل التحديد R^2 من هذا الانحدار.

• الخطوة الثالثة: فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء واختباره تُصاغ الفرضية العدمية على أنه لا توجد آثار

ARCH من الرتبة q :

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_q = 0$$

في مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن على الأقل أحد معاملات α_i غير صفري، أي وجود تباين شرطي غير ثابت. ويُستعمل لاختبار هذه الفرضية إحصاء مضاعف لاغرانج على الصورة:

$$LM = T \times R^2 (T - q) \text{ (أو تقريباً)}$$

حيث T هو حجم العينة، وتخضع هذه الإحصائية تقريباً لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية q تحت الفرضية

العدمية:

$$LM \sim \chi^2(q)$$

ومن ثم تكون قاعدة القرار: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع χ_q^2 عند مستوى

معنوية α ، نرفض H_0 ونستنتج أن تباين الأخطاء غير ثابت (وجود آثار ARCH)، أما إذا كانت LM أقل أو

مساوية للقيمة الجدولية فلا تُرفض H_0 ويُعتبر التباين الشرطي ثابتاً.

2.4.3 بيانات الدراسة، المتغيرات، والصياغة النظرية للنماذج

يركز هذا العنصر على عرض بيانات الدراسة والمتغيرات المعتمدة فيها، إلى جانب تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبيان المنهجية المتبعة في بناء النماذج وصياغتها النظرية، بما ينسجم مع أهداف الدراسة وطبيعة المتغيرات محل التحليل.

1.2.4.3 مصادر البيانات، فترة الدراسة وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة بيانات ربع سنوية تغطي الفترة الممتدة من الربع الأول من سنة 2014 إلى الربع الرابع من سنة 2023، بالنظر إلى ما توفره هذه البيانات من قدرة أكبر على تتبع التغيرات الدورية ورصد العلاقات الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة بدرجة أدق من البيانات السنوية. وقد استندت البيانات إلى مصادر رسمية موثوقة، خاصة التقارير الإحصائية الصادرة عن مصرف نغارا ماليزيا وقواعد البيانات المعتمدة ذات الصلة. واقتصر التحليل على حالة ماليزيا، بالنظر إلى موقعها في مجال المالية الإسلامية، وما تتميز به من إطار قانوني وتنظيمي واضح، ونظام مصرفي مزدوج يسمح بدراسة المصرفية الإسلامية ضمن بيئة مصرفية متكاملة.

2.2.4.3 التفسير الوظيفي للمتغيرات

تبحث هذه الدراسة دور التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي، انطلاقاً من كون النظام المصرفي الإسلامي الماليزي أحد المكونات الأساسية للنظام المصرفي الوطني. وبناءً على ذلك، فإن تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي يسمح بتقييم مساهمته في تطوير النظام المصرفي الماليزي ككل. ويبين الجدول الآتي طبيعة كل متغير، ووظيفته ضمن النموذج القياسي، والرمز المستخدم للدلالة عليه.

الجدول رقم (25): التفسير الوظيفي للمتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة

نوع المتغير	البعد	المتغير / المؤشر	الشرح العلمي	الرمز
مستقل	التمويل المصرفي الإسلامي	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي	يقيس الوزن النسبي للتمويل المصرفي الإسلامي داخل إجمالي تمويل النظام المصرفي الماليزي، ويعبر عن مدى توسع المصرفية الإسلامية داخل النظام المصرفي العام.	ISBF
تابع	الاستقرار المالي	كفاية رأس المال في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي	يقيس قدرة النظام المصرفي الإسلامي الماليزي على امتصاص الخسائر ومواجهة المخاطر، ويعكس مساهمة هذا القطاع في تعزيز الاستقرار المالي للنظام المصرفي الماليزي.	TCAR
تابع	الكفاءة المصرفية	العائد على الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي	يقيس كفاءة النظام المصرفي الإسلامي الماليزي في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، ويعبر عن مستوى الربحية والكفاءة التشغيلية.	ROA
تابع	الشمول المالي	نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي	يقيس قدرة المصرفية الإسلامية على استقطاب الودائع داخل النظام المصرفي الماليزي، ويعكس اتساع قاعدة المتعاملين مع الخدمات المصرفية الإسلامية.	IBDS

تابع	تخصيص التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي	يقيس مدى ارتباط التمويل المصرفي الإسلامي بالنشاط الاقتصادي الكلي، ويعكس مساهمته في تمويل الاقتصاد الحقيقي.	IBGDP
ضابط	التضخم	معدل التضخم	يعكس أثر البيئة الاقتصادية الكلية وتقلبات الأسعار في العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي ومؤشرات الأداء المصرفي.	INF

المصدر: من إعداد الباحثة

3.2.4.3 الطريقة والأدوات

يعتمد التحليل على توظيف أساليب قياسية كمية في معالجة بيانات ربع سنوية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، بالنظر إلى ملاءمته دراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، وقدرته على تقدير آثارها في الأجلين القصير والطويل ضمن إطار تحليلي واحد. كما يسمح هذا النموذج باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وتقدير سرعة التكيف نحو التوازن عند حدوث اختلالات قصيرة الأجل، مع تضمين المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن النماذج التفسيرية.

أولاً. فرضيات الدراسة

تتمثل الفرضية الرئيسية في التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي المالي، بما يعكس مساهمته في تطوير النظام المصرفي المالي خلال الفترة 2014-2023.

ولاختبار هذه الفرضية بصورة أكثر دقة، تم تفكيكها إلى فرضيات فرعية تتناول مستويين: الأول يتعلق بوجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي ومؤشرات الأداء، والثاني يتعلق بقياس أثر هذا التمويل في كل مؤشر من هذه المؤشرات.

أولاً. بعد الاستقرار المالي

- توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي، مقاساً بنسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي ISBF، والاستقرار المالي للنظام المصرفي الإسلامي، مقاساً بنسبة كفاية رأس المال TCAR، خلال الفترة 2014-2023.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في الاستقرار المالي للنظام المصرفي الإسلامي المالي، مقاساً بنسبة كفاية رأس المال TCAR، خلال الفترة 2014-2023، مع التحكم في أثر التضخم INF.

ثانيًا. بعد الكفاءة المصرفية

- توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي ISBF والكفاءة المصرفية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي، مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA، خلال الفترة 2014-2023.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في الكفاءة المصرفية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي، مقاسة بمعدل العائد على الأصول ROA، خلال الفترة 2014-2023، مع التحكم في أثر التضخم INF.

ثالثًا. بعد الشمول المالي

- توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي ISBF والشمول المالي، مقاسًا بنسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS، في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في الشمول المالي، مقاسًا بنسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS، في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023، مع التحكم في أثر التضخم INF.

رابعًا. بعد تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي

- توجد علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي ISBF وتخصيص التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي، مقاسًا بنسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP، في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في تخصيص التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي، مقاسًا بنسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP، في ماليزيا خلال الفترة 2014-2023، مع التحكم في أثر التضخم INF.

ثانيًا. الصياغة النظرية لنماذج الدراسة الأربعة

بغرض اختبار فرضيات الدراسة، جرى بناء أربعة نماذج قياسية يمثل فيها التمويل المصرفي الإسلامي المتغير المفسر الرئيس، في حين تمثل المتغيرات التابعة مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي بوصفه أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي. كما أُدرج معدل التضخم متغيرًا ضابطًا للتحكم في أثر البيئة الاقتصادية الكلية في العلاقات المقدّرة.

النموذج الأول: نسبة كفاية رأس المال TCAR - بُعد الاستقرار المالي

يعتمد هذا النموذج نسبة كفاية رأس المال TCAR متغيراً تابعاً لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الاستقرار المالي للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي. ويقوم التصور النظري على أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط بتعزيز متانة القاعدة الرأسمالية للمصارف الإسلامية ورفع قدرتها على امتصاص الخسائر ومواجهة المخاطر.

النموذج الثاني: معدل العائد على الأصول ROA - بُعد الكفاءة التشغيلية

يعتمد هذا النموذج معدل العائد على الأصول ROA متغيراً تابعاً لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الكفاءة التشغيلية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي. وينطلق من افتراض أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يسهم في تحسين توظيف الموارد وتعزيز الأداء المالي والربحية في المصارف الإسلامية.

النموذج الثالث: نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS - بُعد الشمول المالي

يعتمد هذا النموذج نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS متغيراً تابعاً لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الشمول المالي. ويستند إلى افتراض أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط بزيادة قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب الودائع وتوسيع قاعدة المتعاملين معها داخل النظام المصرفي الماليزي.

النموذج الرابع: نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP - بُعد تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي

يعتمد هذا النموذج نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP متغيراً تابعاً لقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي في بُعد تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي. ويستند النموذج إلى أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن زيادة وزن التمويل الإسلامي داخل النشاط الاقتصادي الكلي، بما يعكس تعمق صلته بالاقتصاد الحقيقي واتساع دوره في توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الاقتصادية الفعلية.

3.4.3 تحليل المركبات الأساسية ACP لمتغيرات نماذج الدراسة

يُستخدم هذا التحليل (Analyse en Composantes Principales – ACP) بوصفه أداة استكشافية لفهم البنية الكامنة للعلاقات بين التمويل المصرفي الإسلامي والمؤشرات البنوية والوظيفية المرتبطة بأداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي. ويسمح هذا التحليل بتحديد المركبات الرئيسة المفسرة للتباين الكلي بين المتغيرات، دون افتراض علاقة سببية مباشرة، بما يوفر أساساً تمهيدياً للتحليل القياسي اللاحق.

1.3.4.3 الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة

تمثل الإحصاءات الوصفية خطوة أولية تسبق التقديرات القياسية، وتهدف إلى تحديد خصائص المتغيرات المعتمدة في الدراسة ومدى تباينها وملاءمتها للتحليل. ولهذا الغرض، جرى توصيف بيانات مؤشرات الأداء البنوي والوظيفي للنظام المصرفي باستخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيم الدنيا والقصوى، فضلاً عن مصفوفة الارتباط لتحليل العلاقات الأولية بين المتغيرات. كما استُخدم تحليل المركبات الأساسية (ACP) لتحديد العوامل الأكثر تفسيراً للتباين الكلي بين هذه المؤشرات، بما يوفر قاعدة تمهيدية للتقديرات القياسية اللاحقة.

الجدول رقم (26): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Statistic	ISBF	TCAR	ROA	IBDS	IBGDP	INF
Mean	33.82023	18.00202	1.063201	29.67092	43.59849	1.929668
Median	34.35578	18.48021	1.083606	30.71555	42.57549	2.352430
Maximum	41.70000	19.22758	1.306844	35.11057	56.69000	3.871201
Minimum	25.18000	16.01730	0.700000	24.29147	30.12000	-1.138702
Std. Dev.	5.089766	1.026728	0.146321	3.930287	8.482369	1.404429
Skewness	-0.038822	-0.877376	-0.62386	-0.169332	0.085713	-0.660068
Kurtosis	1.763653	2.411020	3.361922	1.542718	1.577495	2.409192
Jarque-Bera	2.365814	5.281827	2.602017	3.450813	3.16490	3.224879
Probability	0.306387	0.071296	0.272257	0.178101	0.205471	0.199401
Sum	1251.348	666.0748	39.33844	1097.824	1613.144	71.39772
Sum Sq. Dev.	932.606	37.95014	0.770757	556.0977	2590.221	71.00712
Observations	37	37	37	37	37	37

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تشير الإحصاءات الوصفية الواردة في الجدول رقم (26) إلى الخصائص الكمية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من Q1 2014 إلى Q4 2023، بما يساعد على فهم سلوك التمويل المصرفي الإسلامي ومؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، بوصفه أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي. وتُظهر النتائج تقارباً نسبياً بين المتوسطات والوسيطات لمعظم المتغيرات، مما يدل على قدر من الاستقرار في تطورها عبر الزمن.

بلغ متوسط نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي ISBF نحو 33.82%، ضمن نطاق تراوح بين 25.18% و 41.70%، وهو ما يعكس حضوراً معتبراً ومتزايداً للتمويل الإسلامي داخل النظام المصرفي الماليزي. كما بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال TCAR حوالي 18.00%، بما يشير إلى تمتع النظام المصرفي الإسلامي الماليزي بهوامش رأسمالية مريحة. أما معدل العائد على الأصول ROA، فقد بلغ متوسطه 1.06%، وهو ما يعكس مستوى مستقرّاً نسبياً من الربحية والكفاءة التشغيلية.

وفيما يتعلق بنسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS، فقد بلغ متوسطها 29.67%، بما يدل على قدرة المصرفية الإسلامية على استقطاب الودائع وتعزيز حضورها في تعبئة المدخرات. كما بلغ متوسط نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP نحو 43.60%، وهو ما يعكس أهمية التمويل الإسلامي في دعم النشاط الاقتصادي والارتباط بالاقتصاد الحقيقي. أما معدل التضخم INF، فقد بلغ متوسطه 1.93%، مع تقلبات محدودة نسبياً، مما يرر إدراجه متغيراً ضابطاً في النماذج القياسية.

ومن حيث الخصائص التوزيعية، تشير قيم الالتواء والتفرطح إلى غياب انحرافات حادة في توزيع المتغيرات، كما تُظهر نتائج اختبار Jarque-Bera عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5% لجميع المتغيرات. وبذلك، توفر الإحصاءات الوصفية أساساً أولياً مناسباً لمواصلة التحليل القياسي، وتقدير أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، بما يسمح بتقييم مساهمته في تطوير النظام المصرفي الماليزي ككل.

2.3.4.3 نتائج تحليل المركبات الأساسية لنماذج IBGDP و IBDS و ROA و TCAR

استُخدم تحليل المركبات الأساسية (ACP) بوصفه أداة استكشافية لقراءة البنية العامة للعلاقات بين التمويل المصرفي الإسلامي والمتغيرات الممثلة لأبعاد أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، باعتباره أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي ككل، وهي: الاستقرار المالي، والكفاءة التشغيلية، والشمول المالي، والاندماج الاقتصادي مع الاقتصاد الحقيقي. كما أُدرج معدل التضخم متغيراً ضابطاً يعكس أثر البيئة الاقتصادية الكلية. ويتيح هذا التحليل تحديد أنماط الترابط البنوي بين المتغيرات دون افتراض علاقة سببية مباشرة، بما يوفر أساساً تمهيداً للتحليل القياسي واختبار الفرضيات.

أولاً. تحليل المركبات الأساسية (ACP) للنموذج الأول: الاستقرار المصرفي (TCAR)

الجدول رقم (27): نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) نموذج الاستقرار المالي (TCAR - ARDL)

Principal Components Analysis					
Sample (adjusted)	2014Q4–2023Q4				
Included observations	37 (after adjustments)				
Balanced sample	Listwise missing value deletion				
Computed using	Ordinary correlations				
Extracting	3 of 3 possible components				
Eigenvalues (Sum = 3, Average = 1)					
Component	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	1.898224	0.949129	0.6327	1.898224	0.6327
2	0.949095	0.964140	0.3164	2.847319	0.9491
3	0.152681	-	0.0509	3.000000	1.0000
Eigenvectors (Loadings)					
Variable	PC1	PC2	PC3		
TCAR	0.692056	0.119153	0.711942		
ISBF	0.680487	0.221356	-0.698526		
INF	-0.240825	0.967886	0.072108		
Ordinary Correlations					
	TCAR	ISBF	INF		
TCAR	1.000000	0.843042	-0.199071		
ISBF	0.843042	1.000000	-0.115426		
INF	-0.199071	-0.115426	1.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تشير نتائج تحليل المركبات الأساسية للمتغيرات الثلاثة: نسبة كفاية رأس المال TCAR ، ونسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي التمويل ISBF ، ومعدل التضخم INF ، إلى هيمنة المكون الأول على تفسير البنية العامة للبيانات. فقد بلغت قيمته الذاتية 1.8982 ، مفسراً نحو 63.27% من التباين الكلي، في حين سجل المكونان الثاني والثالث قيمًا ذاتية أقل من الواحد، بما يحد من أهميتهما التفسيرية.

وتظهر التحميلات العاملية أن المكون الأول يرتبط بدرجة مرتفعة بكل من $TCAR = 0.692$ و $ISBF = 0.680$ ، مقابل ارتباط أضعف لمعدل التضخم $INF = -0.241$ ويشير ذلك إلى وجود بُعد مشترك بين التمويل المصرفي الإسلامي وكفاية رأس المال، بما يعكس تقارباً في حركتهما داخل النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية مباشرة.

أما المكون الثاني، فقد ارتبط أساساً بمعدل التضخم، مع تحميلات محدودة للمتغيرين المصرفيين، وهو ما يدل على أن التضخم يمثل بُعداً اقتصادياً كلياً مستقلاً نسبياً عن البنية المشتركة التي تجمع بين التمويل المصرفي الإسلامي وكفاية رأس المال. وتنسجم هذه النتيجة مع مصفوفة الارتباطات، التي أظهرت ارتباطاً إيجابياً قوياً بين $TCAR$ و $ISBF$ بلغ نحو 0.843، مقابل ارتباطات ضعيفة وسالبة بين التضخم وكل من المتغيرين المصرفيين.

ثانياً. تحليل المركبات الأساسية (ACP) للنموذج الثاني: الكفاءة المصرفية (ROA)

الجدول رقم (28): نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) نموذج الكفاءة المصرفية (ROA - ARDL)

Principal Components Analysis

Sample (adjusted)	2014Q4–2023Q4
Included observations	37 (after adjustments)
Balanced sample	listwise missing value deletion
Computed using	Ordinary correlations
Extracting	3 of 3 possible components

Eigenvalues (Sum = 3, Average = 1)						
Component	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion	
1	1.628593	0.56188	0.5429	1.628593	0.5429	
2	1.066714	0.76202	0.3556	2.695307	0.8984	
3	0.304693	-	0.1016	3.000000	1.0000	

Eigenvectors (Loadings)			
Variable	PC1	PC2	PC3
ISBF	0.104759	0.945191	0.309258
INF	0.689752	-0.293074	0.662080
ROA	0.716428	0.143952	-0.682649

Ordinary Correlations			
	ISBF	INF	ROA
ISBF	1.000000	-0.115426	0.203044
INF	-0.115426	1.000000	0.622066
ROA	0.203044	0.622066	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تشير نتائج تحليل المركبات الأساسية لنموذج الكفاءة المصرفية إلى أن المكوّن الأول بلغ قيمة ذاتية قدرها 1.6286، مفسراً نحو 54.29% من التباين الكلي، في حين بلغ المكوّن الثاني قيمة ذاتية قدرها 1.0667، مفسراً نحو 35.56% من التباين. وبذلك يفسر المكوّنات الأول والثاني معاً نحو 89.84% من التباين الكلي، وهو ما يعكس قدرة تفسيرية مرتفعة.

وتبين التحميلات العاملية أن المكوّن الأول يرتبط بدرجة مرتفعة بكل من معدل العائد على الأصول ROA و $0.716 =$ معدل التضخم $INF = 0.690$ ، في حين كان ارتباط التمويل المصرفي الإسلامي بهذا المكوّن ضعيفاً $ISBF = 0.105$. ويشير ذلك إلى أن الأداء الربحي للمصارف الإسلامية يرتبط في هذا المستوى بالبيئة الاقتصادية الكلية أكثر من ارتباطه المباشر بتوسع التمويل الإسلامي.

أما المكوّن الثاني، فقد تميز بتحميل مرتفع جداً للتمويل المصرفي الإسلامي $ISBF = 0.945$ ، مقابل تحميلات ضعيفة لكل من ROA و INF. ويعني ذلك أن التمويل المصرفي الإسلامي يمثل بُعداً مستقلاً نسبياً داخل هذا النموذج، ولا يندمج مباشرة مع تقلبات الربحية أو التضخم في البنية الاستكشافية للبيانات. كما تؤكد مصفوفة الارتباطات هذه النتيجة، حيث يظهر ارتباط ضعيف بين ROA و ISBF، مقابل ارتباط متوسط بين ROA و INF.

كما تُظهر مصفوفة الارتباطات وجود ارتباط إيجابي متوسط بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل التضخم (INF)، حيث بلغ معامل الارتباط حوالي 0.622، ما يشير إلى تلازم نسبي بين الأداء الربحي للمصارف الإسلامية والظروف الاقتصادية الكلية. في المقابل، تُسجل نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي التمويل (ISBF) ارتباطاً ضعيفاً بكل من ROA و INF، ما يعكس اختلاف الديناميكية التي تحكم تطور التمويل المصرفي الإسلامي مقارنة بتقلبات الربحية أو التضخم.

ثالثاً. تحليل المركبات الأساسية (ACP) للنموذج الثالث: الشمول المالي (IBDS)

الجدول رقم (29): نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) نموذج الشمول المالي (IBDS - ARDL)

Principal Components Analysis					
Sample (adjusted)	2014Q4–2023Q4				
Included observations	37 (after adjustments)				
Balanced sample	Listwise missing value deletion				
Computed using	Ordinary correlations				
Extracting	3 of 3 possible components				
Eigenvalues (Sum = 3, Average = 1)					
Component	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	2.026984	1.066151	0.6757	2.026984	0.6757
2	0.960833	0.948650	0.3203	2.987817	0.9959
3	0.012183	-	0.0041	3.000000	1.0000
Eigenvectors (Loadings)					
Variable	PC1	PC2	PC3		
ISBF	0.690514	0.169146	-0.703264		
INF	-0.195956	0.979660	0.043221		
IBDS	0,696270	0.107964	0.709614		
Ordinary Correlations					
	ISBF	INF	IBDS		
ISBF	1.000000	-0.115426	0.986008		
INF	-0.115426	1.000000	-0.174559		
IBDS	0.986008	-0.174559	1.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تبين نتائج القيم الذاتية في نموذج الشمول المالي أن المكون الأول بلغ 2.027، مفسراً نحو 67.57% من التباين الكلي، في حين بلغ المكون الثاني 0.9608، مفسراً نحو 32.03%. ويصل التباين التراكمي للمكونين الأولين إلى نحو 99.59%، مما يدل على أن معظم المعلومات الكامنة في البيانات تتركز في هذين المكونين.

وتظهر التحميلات العاملية أن المكون الأول يرتبط بدرجة مرتفعة بكل من التمويل المصرفي الإسلامي ISBF

0.691 = وودائع المصرفية الإسلامية 0.696 = IBDS، مقابل ارتباط ضعيف نسبياً لمعدل التضخم - INF =

0.196. ويشير ذلك إلى وجود بُعد مشترك يجمع بين النشاط التمويلي وتعبئة الودائع داخل المصرفية الإسلامية.

أما المكون الثاني، فقد ارتبط أساسًا بالتضخم، مع تحميلات محدودة لكل من ISBF و IBDS، وهو ما يدل على أن التضخم يمثل بُعدًا اقتصاديًا كليًا مستقلًا نسبيًا عن تطورات التمويل والودائع الإسلامية. وتدعم مصفوفة الارتباطات هذا الاستنتاج، إذ أظهرت ارتباطًا إيجابيًا قويًا جدًا بين ISBF و IBDS بلغ نحو 0.986.

رابعًا. تحليل المركبات الأساسية (ACP) للنموذج الرابع: توجيه التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي (IBGDP)

الجدول رقم (30): نتائج تحليل المركبات الأساسية (ACP) نموذج توجيه التمويل الاقتصادي (IBGDP - ARDL)

Principal Components Analysis

Sample (adjusted)	2014Q4–2023Q4
Included observations	37 (after adjustments)
Balanced sample	Listwise missing value deletion
Computed using	Ordinary correlations
Extracting	3 of 3 possible components

Eigenvalues (Sum = 3, Average = 1)					
Component	Value	Difference	Proportion	Cumulative Value	Cumulative Proportion
1	2.019528	1.048596	0.6732	2.019528	0.6732
2	0.970932	0.961392	0.3236	2.990460	0.9968
3	0.009540	-	0.0032	3.000000	1.0000

Eigenvectors (Loadings)			
Variable	PC1	PC2	PC3
ISBF	0.696670	0.124548	-0.706497
INF	-0.166739	0.985956	0.009394
IBGDP	0.697745	0.111256	0.707653

Ordinary Correlations			
	ISBF	INF	IBDGP
ISBF	1.000000	-0.115426	0.990374
INF	-0.115426	1.000000	-0.128386
IBGDP	0.990374	-0.128386	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تشير نتائج تحليل المركبات الأساسية لنموذج الاندماج مع الاقتصاد الحقيقي إلى أن المكون الأول بلغ قيمة ذاتية قدرها 2.0195، مفسرًا نحو 67.32% من التباين الكلي، في حين فسّر المكون الثاني نحو 32.36%. وبذلك يصل التباين التراكمي للمكونين الأولين إلى نحو 99.68%، مما يدل على قدرة عالية على تلخيص البنية العامة للمتغيرات.

وتظهر التحميلات العاملة أن المكون الأول يرتبط بدرجة مرتفعة بكل من التمويل المصرفي الإسلامي ISBF و 0.697 = ونسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي $IBGDP = 0.698$ ، في حين كان ارتباط التضخم بهذا المكون ضعيفًا وسالبًا. $INF = -0.167$ ويشير ذلك إلى وجود بُعد مشترك يجمع بين توسع التمويل المصرفي الإسلامي ودرجة اندماجه في الاقتصاد الحقيقي.

أما المكون الثاني، فقد تميز بتحميل مرتفع جداً لمعدل التضخم $INF = 0.986$ ، مقابل تحميلات ضعيفة لكل من ISBF و IBGDP. ويدل ذلك على أن التضخم يمثل بُعداً مستقلاً نسبياً عن البنية المرتبطة بالتمويل المصرفي الإسلامي واندماجه في الاقتصاد الحقيقي. وتنسجم هذه النتيجة مع مصفوفة الارتباطات، التي أظهرت ارتباطاً إيجابياً قوياً جداً بين ISBF و IBGDP بلغ نحو 0.990، مقابل ارتباطات ضعيفة وسالبة بين التضخم وكل منهما.

الخلاصة العامة لتحليل ACP

تُظهر نتائج ACP وجود تقاربات بنيوية بين التمويل المصرفي الإسلامي وبعض مؤشرات الأداء، خاصة كفاية رأس المال، والودائع الإسلامية، ونسبة التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذه النتائج تبقى استكشافية ولا تثبت علاقة سببية، مما يبرر الانتقال إلى نماذج ARDL لاختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

ملاحظة: تمتد فترة الدراسة نظرياً على 40 مشاهدة ربع سنوية (Q1-2014 – Q4-2023)، لكن بعد تجهيز قاعدة البيانات واستبعاد المشاهدات غير الداخلة في العينة، أصبحت المشاهدات الفعلية المستخدمة في الإحصاءات الوصفية 37 مشاهدة. أما في التقديرات القياسية اللاحقة (مثل نماذج ARDL ومعادلات تصحيح الخطأ)، فقد تراوح حجم العينة الفعلي المعدل بين 34 و 35 مشاهدة تبعاً لطول فترات الإبطاء الزمنية التي يتطلبها كل نموذج، وهو إجراء تقني وتلقائي معتمد في البرنامج.

4.4.3 نتائج النمذجة القياسية واختبار الفرضيات

يُخصص هذا المحور لتقدير أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، بوصفه أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي ككل، خلال الفترة 2014-2023، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. ويتيح هذا النموذج تحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، مع اختبار استقرار النماذج وسلامتها التشخيصية، بما يدعم موثوقية النتائج المستخلصة في تقييم مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي.

1.4.4.3 النمذجة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في نسبة كفاية رأس المال TCAR: نموذج الاستقرار المالي

يتم في هذا النموذج تقدير الأثر القياسي للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في نسبة كفاية رأس المال TCAR، باعتبارها أحد مؤشرات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، مع إدراج معدل التضخم INF متغيراً ضابطاً، باستخدام نموذج ARDL.

يمكن التعبير عن العلاقة الوظيفية للنموذج كما يأتي:

$$TCAR_t = f(ISBF_t, INF_t)$$

أما الصيغة القياسية لنموذج ARDL فتُكتب كما يأتي:

$$\Delta TCAR_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta TCAR_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta ISBF_{t-j} + \sum_{k=0}^r \delta_k \Delta INF_{t-k} + \lambda_1 TCAR_{t-1} + \lambda_2 ISBF_{t-1} + \lambda_3 INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- $TCAR_t$: نسبة كفاية رأس المال، وتمثل المتغير التابع في نموذج الاستقرار المالي .
- $ISBF_t$: نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي، وتمثل المتغير المستقل الرئيس .
- INF_t : معدل التضخم، ويمثل المتغير الضابط .
- Δ : معامل الفروق الأولى .
- p, q, r : فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات، ويتم تحديدها وفق معيار أكايك للمعلومات AIC.
- β_0 : الحد الثابت في النموذج .
- β_i : معاملات الفروق الأولى للمتغير التابع، وتعكس أثر القيم المتباطئة لـ $TCAR$ في الأجل القصير .
- γ_j : معاملات الفروق الأولى لمتغير التمويل المصرفي الإسلامي $ISBF$ ، وتعكس أثره قصير الأجل .



- δ_k : معاملات الفروق الأولى لمعدل التضخم INF ، وتعكس أثره قصير الأجل .
- $\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: معاملات المستويات المتباطئة، وتستخدم لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .
- ε_t : حد الخطأ العشوائي .

وتشير معاملات الفروق الأولى إلى الآثار قصيرة الأجل، بينما تعبر معاملات المستويات المتباطئة عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتطبيق منهجية ARDL نتبع الخطوات التالية:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية.
- اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- تقدير فترات الابطاء المثلى للنموذج.
- تقدير نموذج ARDL.
- اختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test لنموذج ARDL.
- تقدير العلاقة طويلة الأجل.
- اختبارات جودة النموذج.
- تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ.

■ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

إن اختبار استقرارية السلسلة الزمنية يعتمد على مدى وجود جذر الوحدة Unit Root أو عدم وجوده، يعني عدم استقرارية السلسلة لوجود انحراف زائف وبالتالي يكون مشكل في التحليل القياسي وتستخدم العديد من الاختبارات لمعرفة السكون أو الاستقرارية كاختبار كل من Augment Dickey – Fuller واختبار فليب بيرون PP، حيث تم اختبار الالي لدرجة التأخير لدراسة الاستقرارية عن طريق برنامج افيزو.

وقد تم إجراء الاختبارات على ثلاث نماذج وهي:

1. النموذج حد ثابت واتجاه زمني Trend and Intercept.
2. النموذج حد ثابت دون اتجاه زمني Intercept.
3. النموذج دون اتجاه ثابت واتجاه زمني None.



الجدول (31): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

المتغير	Level عند المستوى					First Difference عند الفرق الأول					درجة التكامل
	الخصائص عند المستوى	قيمة t عند المستوى	Prob عند المستوى	نتيجة السكون عند المستوى	القيم الحرجة	الخصائص عند الفرق الأول	قيمة t عند الفرق الأول	Prob عند الفرق الأول	نتيجة السكون عند الفرق الأول	القيم الحرجة	
ISBF	Trend and Intercept	0.85	0.99	غير ساكن	5%	Trend and Intercept	-8.49	0.00	ساكن	1%	I (1)
	Intercept	-3.98	0.00	ساكن	5%	Intercept	-8.25	0.00	ساكن	1%	
	None	-0.36	0.54	غير ساكن	5%	None	-1.8	0.05	ساكن	5%	
INF	Trend and Intercept	-2.76	0.22	غير ساكن	5%	Trend and Intercept	-6.96	0.00	ساكن	1%	I (1)
	Intercept	-2.44	0.13	غير ساكن	5%	Intercept	-6.79	0.00	ساكن	1%	
	None	-2.5	0.01	ساكن	5%	None	-6.9	0.00	ساكن	1%	
TCAR	Trend and Intercept	2.22	0.99	غير ساكن	5%	Trend and Intercept	-8.07	0.00	ساكن	1%	I (1)
	Intercept	-1.63	0.45	غير ساكن	5%	Intercept	-4.63	0.00	ساكن	1%	
	None	-1.12	0.22	غير ساكن	5%	None	-4.34	0	ساكن	1%	
ROA	Trend and Intercept	-3.9	0.02	ساكن	5%	Trend and Intercept	-8.08	0.00	ساكن	5%	I (0)
	Intercept	-3.64	0.01	ساكن	5%	Intercept	-8.24	0.00	ساكن	5%	
	None	-0.34	0.55	غير ساكن	5%	None	-8.38	0.00	ساكن	5%	
IBDS	Trend and Intercept	0.62	0.99	غير ساكن	5%	Trend and Intercept	-4.76	0.00	ساكن	1%	I (1)
	Intercept	-2.91	0.05	غير ساكن	5%	Intercept	-4.94	0.00	ساكن	1%	
	None	-0.17	0.61	غير ساكن	5%	None	-2.8	0.00	ساكن	5%	
IBGDP	Trend and Intercept	-3.86	0.02	ساكن	5%	Trend and Intercept	-8	0.00	ساكن	5%	I (1)
	Intercept	-1.19	0.66	غير ساكن	5%	Intercept	-8.13	0.00	ساكن	5%	
	None	-0.19	0.6	غير ساكن	5%	None	-2.6	0.00	ساكن	5%	

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

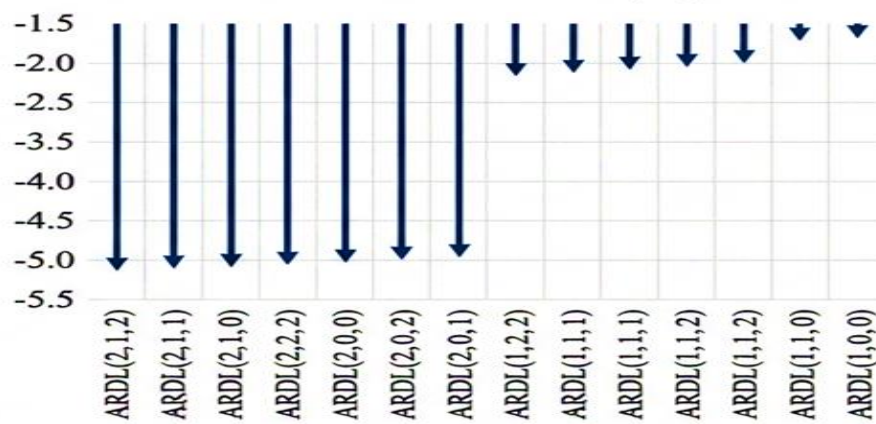
تُظهر نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع أن معظم متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى في المواصفات المعتمدة، لكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، بما يدل على تكاملها من الدرجة الأولى I(1). ويتعلق الأمر بكل من TCAR و ISBF و INF و IBDS، إضافة إلى IBGDP الذي أظهر نتائج مختلفة عند المستوى بحسب مواصفات الاختبار، غير أنه أصبح ساكنًا بعد أخذ الفرق الأول واعتمد ضمن المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى I(1). أما متغير ROA، فقد أظهر سكونًا عند المستوى، بما يجعله متكاملًا من الدرجة الصفرية I(0). وبذلك

تتكون متغيرات الدراسة من مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ ، مع عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $I(2)$ ، وهو ما يبرر اعتماد نموذج ARDL واختبار الحدود.

■ اختبار فترات الإبطاء المثلى

تم تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL بالاعتماد على معيار معلومات أكايك (Akaike Information Criterion – AIC). وقد أظهرت نتائج الاختبار أن نموذج ARDL (2, 1, 2) هو النموذج الأمثل، باعتباره يحقق أقل قيمة لمعيار AIC مقارنة بالنماذج البديلة، كما هو موضح في الشكل رقم (21).

الشكل رقم (21): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test)

يستخدم اختبار الحدود في إطار منهجية ARDL للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. ويبيّن الجدول أدناه نتائج اختبار الحدود، حيث بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر $F\text{-statistic} = 35.65$ ، وهي قيمة تفوق القيم الحرجة للحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية. وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نسبة كفاية رأس المال (TCAR) بوصفها المتغير التابع، والتمويل المصرفي الإسلامي (ISBF) بوصفها المتغير المستقل، إضافة إلى معدل التضخم (INF) كمتغير ضابط.

الجدول رقم (32): اختبار Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n = 1000				
F-statistic	35.65175	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	35	Finite Sample : n = 35		

10%	2.845	3.623
5%	3.478	4.335
1%	4.585	5.784

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ تقدير معلمات نموذج الدراسة المقترح للمتغير التابع نسبة كفاية رأس المال TCAR

بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

الجدول (33): تقدير نموذج الدراسة باستخدام **ARDL (2,1,2)**

Dependent Variable :	TCAR
Method :	ARDL
Sample (adjusted):	2015Q2 2023Q4
Included observations :	35 after adjustments
Maximum dependent lags :	2 (Automatic selection)
Model selection method:	Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):	ISBF INF
Fixed regressors:	C
Number of models evaluated:	18
Selected Model :	ARDL (2, 1,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TCAR(-1)	1.932935	0.036353	53.17177	0.0000
TCAR(-2)	-1.007253	0.041127	-24.49125	0.0000
ISBF	0.067348	0.027372	2.460522	0.0206
ISBF(-1)	-0.058736	0.026366	-2.227755	0.0344
INF	-0.031389	0.018181	-1.726515	0.0957
INF(-1)	0.027700	0.032116	0.862486	0.3960
INF(-2)	-0.021817	0.017015	-1.282255	0.2107
C	1.062930	0.105646	10.06127	0.0000
R-squared	0.999721	Mean dependent var		18.10791
Adjusted R-squared	0.999648	S.D. dependent var		0.950007
S.E. of regression	0.017820	Akaike info criterion		-5.01932
Sum squared resid	0.008574	Schwarz criterion		-4.663811
Log likelihood	95.83809	Hannan-Quinn criter.		-4.896598
F-statistic	13800.04	Durbin-Watson stat		0.735186
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for the model

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج تقدير نموذج **ARDL** أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.9997$ ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج، إضافة إلى القيم المتباطئة للمتغير التابع، تفسر جانباً كبيراً من تغيرات نسبة كفاية رأس المال **TCAR** خلال فترة الدراسة. كما تشير قيمة إحصائية فيشر واحتماليتها إلى معنوية النموذج ككل. غير أن الحكم على جودة النموذج لا يستند إلى معامل التحديد وحده، بل يتطلب أيضاً التحقق من الاختبارات التشخيصية، واختبارات الاستقرار، ومعنوية العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

■ اختبار جودة صلاحية النموذج

بعد تقدير نموذج **ARDL** وتحليل معاملاته، تم التحقق من مدى استيفاء النموذج لعدد من الفرضيات القياسية الأساسية، من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي شملت اختبار عدم تجانس التباين، واختبار أثر

ARCH، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، إضافة إلى اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة باستخدام اختباري CUSUM و CUSUM of Squares.

■ اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

يُستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق من مدى وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج. ويقوم هذا الاختبار على فرضية العدم القائلة بتجانس التباين، مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود عدم تجانس في التباين. وتشير نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (34) إلى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs \cdot R\text{-squared}$ بلغت 0.2913، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وبناءً على ذلك، لا يتم رفض فرضية العدم القائلة بتجانس التباين، مما يعني أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وفق اختبار Breusch-Pagan-Godfrey.

جدول رقم (34): اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.235377	Prob. F(7,27)	0.3185
Obs*R-squared	8.490532	Prob. Chi-Square(7)	0.2913
Scaled explained SS	3.285508	Prob. Chi-Square(7)	0.8574

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH Heteroskedasticitytest

إضافة إلى اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، تم استخدام اختبار ARCH للتحقق من وجود مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي في بواقي النموذج، وهو اختبار مهم خاصة في نماذج السلاسل الزمنية التي قد تتأثر بتقلبات زمنية في التباين. وتُظهر نتائج اختبار ARCH الواردة في الجدول رقم (35) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs \cdot R\text{-squared}$ بلغت 0.6029، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وعليه، لا يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر ARCH، مما يدل على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي.

الجدول رقم (35): اختبار Heteroskedasticity Test Arch

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.256729	Prob. F(1,32)	0.6159
Obs*R-squared	0.270603	Prob. Chi-Square(1)	0.6029

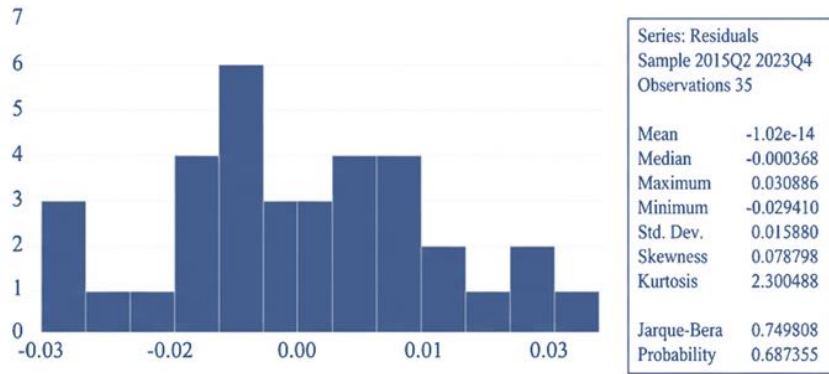
المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- Normality Test

يُستخدم اختبار Jarque-Bera للتحقق من مدى اقتراب بواقي النموذج من التوزيع الطبيعي. وتقوم فرضية العدم في هذا الاختبار على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، بينما تشير الفرضية البديلة إلى عدم خضوعها للتوزيع

الطبيعي. وتُظهر نتائج الاختبار، كما هو موضح في الشكل رقم (22)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى عدم رفض فرضية العدم. وبذلك يمكن القول إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز ملائمة النموذج من الناحية الإحصائية.

الشكل رقم (22): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

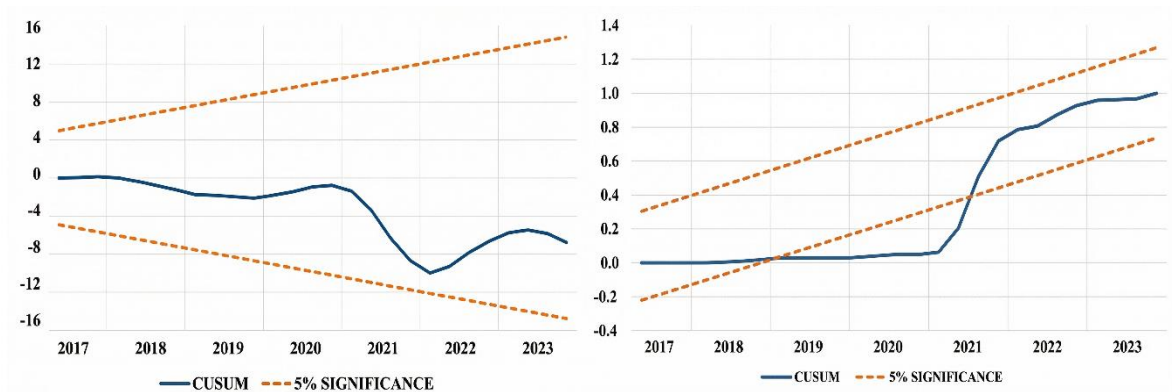


المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الاستقرار (Stability Test)

للتأكد من استقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة وعدم وجود تغيرات هيكلية، تم تطبيق اختباري CUSUM و CUSUM of Squares، وتشير نتائج الشكل رقم (23) إلى أن القيم التراكمية لكل من اختباري CUSUM و CUSUM of Squares تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (23): نتائج اختبار الاستقرار



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

خلاصة جودة صلاحية النموذج

بناءً على نتائج الاختبارات، يتضح أن نموذج $ARDL(2,1,2)$ المقدر لنسبة كفاية رأس المال TCAR يستوفي الشروط القياسية الأساسية من حيث تجانس التباين، وغياب أثر ARCH، واقترب البواقي من التوزيع

الطبيعي، واستقرار المعاملات المقدرة. وعليه، يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي ISBF ونسبة كفاية رأس المال TCAR، مع التحكم في أثر التضخم INF.

■ تقدير العلاقة قصيرة الأجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ

يُستخدم نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model – ECM لتحليل العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، وقياس سرعة عودة المتغير التابع إلى مسار التوازن طويل الأجل عند حدوث اختلالات مؤقتة. ويُقدَّر هذا النموذج بصيغة الفروق الأولى للمتغيرات، مع إدراج حد تصحيح الخطأ المتأخر بفترة واحدة، بوصفه مؤشرًا على آلية التعديل نحو التوازن. ويُعد معامل تصحيح الخطأ ذا دلالة اقتصادية عندما يكون سالب الإشارة ومعنويًا إحصائيًا، إذ تعبر قيمته المطلقة عن نسبة الاختلالات قصيرة الأجل التي يتم تصحيحها خلال فترة زمنية واحدة. وبناءً على ذلك، يتم تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ والآثار قصيرة الأجل، كما يوضحها الجدول رقم (36)، والثاني يتعلق بمعلومات الأجل الطويل، كما يوضحها الجدول رقم (37).

الجدول رقم (36): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable : D(TCAR)

Selected Model : ARDL (2, 1, 2)

Sample : 2014Q1 2023Q4

Included observations : 35

ECM Regression, case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCAR(-1))	1.007253	0.022541	44.68613	0.0000
D(ISBF)	0.067348	0.009661	6.971198	0.0000
D(INF)	-0.031389	0.013457	-2.332561	0.0274
D(INF(-1))	0.021817	0.013963	1.562541	0.1298
CointEq(-1)*	-0.074318	0.005904	-12.58778	0.0000
R-squared	0.989586	Mean dependent var	0.054343	
Adjusted R-squared	0.988198	S.D. dependent var	0.155617	
S.E. of regression	0.016906	Akaike info criterion	-5.190748	
Sum squared resid	0.008574	Schwarz criterion	-4.968556	
Log likelihood	95.83809	Hannan-Quinn criter.	-5.114047	
Durbin-Watson stat	0.735186			

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل CointEq(-1) بلغ -0.074318، وهو سالب ومعنوي إحصائيًا عند مستوى 1%، مما يؤكد وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل. وتشير هذه القيمة إلى أن نحو 7.43% من الاختلالات قصيرة الأجل في نسبة كفاية رأس المال TCAR يتم تصحيحها خلال فترة واحدة، وهي سرعة تكيف بطيئة نسبيًا، بما يعكس الطابع التدريجي لاستجابة الملاءة الرأسمالية لتغيرات التمويل المصرفي الإسلامي.

وعلى مستوى الآثار قصيرة الأجل، تشير النتائج إلى ما يأتي: يظهر للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF أثر موجب ومعنوي على نسبة كفاية رأس المال TCAR في الأجل القصير، حيث إن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع TCAR بنحو 0.067 نقطة مئوية. ويعكس ذلك أثرًا إيجابيًا محدود الحجم، لكنه دال إحصائيًا، للتمويل المصرفي الإسلامي في دعم الملاءة الرأسمالية للنظام المصرفي الإسلامي المالي. في المقابل، يُظهر معدل التضخم INF أثرًا سالبًا ومعنويًا على TCAR في الأجل القصير، إذ إن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.031 نقطة مئوية. ويمكن تفسير ذلك بتأثير الضغوط التضخمية في تآكل القيمة الحقيقية لرأس المال ورفع تكاليف التشغيل والمخاطر الائتمانية.

تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود، تم تقدير معلمات الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (37).

الجدول رقم (37): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISBF	0.115885	0.019311	6.001066	0.0000
INF	-0.343210	0.048449	-7.083921	0.0000
C	14.30244	0.758125	18.86554	0.0000
EC = TCAR - (0.1159*ISBF - 0.3432*INF + 14.3024)				

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

وتُظهر نتائج الأجل الطويل ما يلي :

أن التمويل المصرفي الإسلامي ISBF يتمتع بأثر موجب ومعنوي على نسبة كفاية رأس المال TCAR، حيث إن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع TCAR بنحو 0.116 نقطة مئوية في الأجل الطويل. ويشير ذلك إلى أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط إيجابيًا بتعزيز الملاءة الرأسمالية للنظام المصرفي الإسلامي المالي.

في المقابل، يُظهر معدل التضخم INF أثرًا سالبًا ومعنويًا على TCAR في الأجل الطويل، إذ إن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.343 نقطة مئوية. ويعكس هذا الأثر أن استمرار الضغوط التضخمية قد يضعف متانة القاعدة الرأسمالية عبر تآكل القيمة الحقيقية لرأس المال وارتفاع المخاطر والتكاليف المرتبطة بالنشاط المصرفي.

تشير نتائج نموذج TCAR إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابياً ومعنوياً في الاستقرار المالي للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي، من خلال دعم نسبة كفاية رأس المال في الأجلين القصير والطويل. وبما أن النظام المصرفي الإسلامي يمثل أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي، فإن هذه النتيجة تعكس إحدى قنوات مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي ككل. وفي المقابل، يظهر التضخم عاملاً ضاعطاً على الملاءة الرأس مالية، خاصة في الأجل الطويل، مما يؤكد أهمية استقرار الأسعار في دعم الاستقرار المالي المستدام.

2.4.4.3 النمذجة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في معدل العائد على الأصول ROA: نموذج الكفاءة المصرفية

يتم في هذا النموذج تقدير الأثر القياسي للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في معدل العائد على الأصول ROA، باعتباره أحد مؤشرات الكفاءة المصرفية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، مع إدراج معدل التضخم INF متغيراً ضابطاً يعكس أثر البيئة الاقتصادية الكلية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

ويمكن التعبير عن العلاقة الوظيفية بين متغيرات النموذج كما يأتي:

$$ROA_t = f(ISBF_t, INF_t)$$

أما الصيغة القياسية لنموذج ARDL فتكتب كما يأتي:

$$\Delta ROA_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta ROA_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta ISBF_{t-j} + \sum_{k=0}^r \delta_k \Delta INF_{t-k} + \lambda_1 ROA_{t-1} + \lambda_2 ISBF_{t-1} + \lambda_3 INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث إن:

- ROA_t : معدل العائد على الأصول، ويمثل المتغير التابع في النموذج.
- $ISBF_t$: نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي، ويمثل المتغير المستقل الرئيس.
- INF_t : معدل التضخم، ويمثل المتغير الضابط.
- Δ : معامل الفروق الأولى.
- p, q, r : فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات، ويتم تحديدها وفق معيار أكايك للمعلومات AIC.
- β_0 : الحد الثابت في النموذج.
- $\beta_i, \gamma_j, \delta_k$: معاملات الأجل القصير.
- $\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

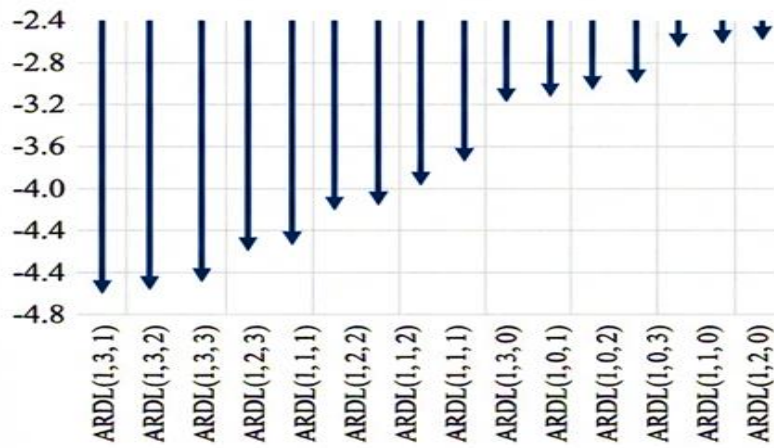
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وتشير معاملات الفروق الأولى إلى الآثار قصيرة الأجل، بينما تعبر معاملات المستويات المتباطئة عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

■ اختبار فترات الإبطاء المثلى

بالاعتماد على معيار أكايك للمعلومات Akaike Information Criterion – AIC، تم تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج. وقد أظهرت النتائج أن نموذج $ARDL(1,3,1)$ هو الأنسب لتمثيل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات، بما يحقق التوازن بين جودة التقدير وعدد المعلمات المقدرة.

الشكل رقم (24): اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test)

يُستخدم اختبار الحدود في إطار منهجية ARDL للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتُظهر نتائج الجدول رقم (38) أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر بلغت 26.32 F-statistic، وهي قيمة تفوق القيم الحرجة للحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية. وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة مستوى طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل العائد على الأصول ROA بوصفه المتغير التابع، وكل من التمويل المصرفي الإسلامي ISBF ومعدل التضخم INF.

الجدول رقم (38): اختبار Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	26.32379	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

Actual Sample Size	34	Finite Sample : n=35	
	10%	2.845	3.623
	5%	3.478	4.335
	1%	4.948	6.028
		Finite Sample : n=30	
	10%	2.915	3.695
	5%	3.538	4.428
	1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ تقدير معلمات نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، تم تقدير نموذج $ARDL(1,3,1)$ ، كما هو موضح في الجدول رقم (39).

الجدول (39): تقدير نموذج الدراسة باستخدام $ARDL(1,3,1)$

Dependent Variable : ROA
Method : ARDL
Sample (adjusted): 2015Q3 2023Q4
Included observations : 34 after adjustments
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): ISBF INF
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 16
Selected Model : $ARDL(1,3,1)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ROA(-1)	1.007173	0.048642	20.70566	0.0000
ISBF	0.752352	0.162000	4.64414	0.0001
ISBF(-1)	-1.828614	0.444067	-4.117877	0.0003
ISBF(-2)	1.890139	0.452598	4.176202	0.0003
ISBF(-3)	-0.814675	0.169997	-4.792300	0.0001
INF	0.126444	0.011210	11.27944	0.0000
INF(-1)	-0.126354	0.013283	-9.512699	0.0000
C	-0.209595	0.047663	-4.397455	0.0002
R-squared	0.982052	Mean dependent var		1.062447
Adjusted R-squared	0.977220	S.D. dependent var		0.152648
S.E. of regression	0.023039	Akaike info criterion		-4.500914
Sum squared resid	0.013801	Schwarz criterion		-4.141770
Log likelihood	84.51554	Hannan-Quinn criterion.		-4.378436
F-statistic	203.2353	Durbin-Watson stat		0.778600
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.982$ وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج، إضافة إلى القيم المتباطئة للمتغير التابع، تفسر جانباً كبيراً من التغيرات في معدل العائد على الأصول ROA خلال فترة الدراسة. كما بلغت قيمة إحصائية فيشر $F = 203.235$ وبقية احتمالية $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، مما يدل على معنوية النموذج ككل. غير أن

الحكم على جودة النموذج لا يستند إلى معامل التحديد وحده، بل يتطلب أيضًا التحقق من الاختبارات التشخيصية، واختبارات الاستقرار، ومعنوية العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

■ اختبار جودة صلاحية النموذج

بعد تقدير نموذج ARDL (1,3,1)، تم التحقق من جودة صلاحيته واستيفائه للفرضيات القياسية الأساسية من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

■ اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

تشير نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (40) إلى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs \cdot R\text{-squared}$ بلغت 0.2484، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وبناءً على ذلك، لا يتم رفض فرضية عدم القائل بتجانس التباين، مما يعني أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وفق اختبار Breusch-Pagan-Godfrey.

الجدول رقم (40): اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.349276	Prob. F(7,26)	0.2680
Obs*R-squared	9.059903	Prob. Chi-Square(7)	0.2484
Scaled explained SS	3.526991	Prob. Chi-Square(7)	0.8324

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH Heteroskedasticitytest

تُظهر نتائج اختبار ARCH الواردة في الجدول رقم (41) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs \cdot R\text{-squared}$ بلغت 0.8533، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وعليه، لا يتم رفض فرضية عدم القائل بعدم وجود أثر ARCH، مما يدل على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي.

الجدول رقم (41): Heteroskedasticity Test Arch

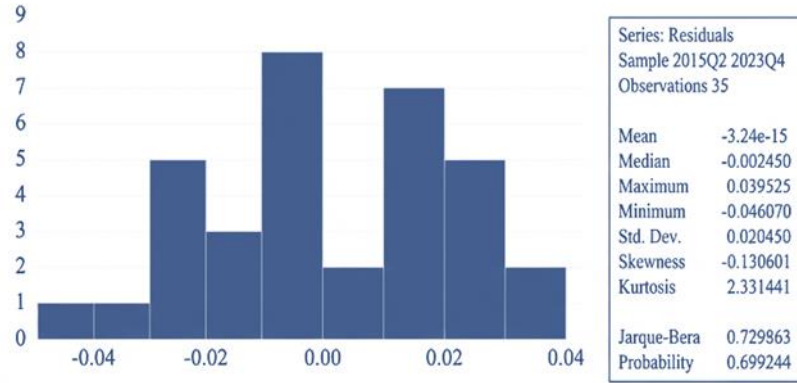
Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.032174	Prob. F(1,31)	0.8588
Obs*R-squared	0.034214	Prob. Chi-Square(1)	0.8533

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- Normality Test

تُظهر نتائج الاختبار، كما هو موضح في الشكل رقم (25)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤدي إلى عدم رفض فرضية العدم. وبذلك يمكن القول إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز ملائمة النموذج من الناحية الإحصائية.

الشكل رقم (25): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

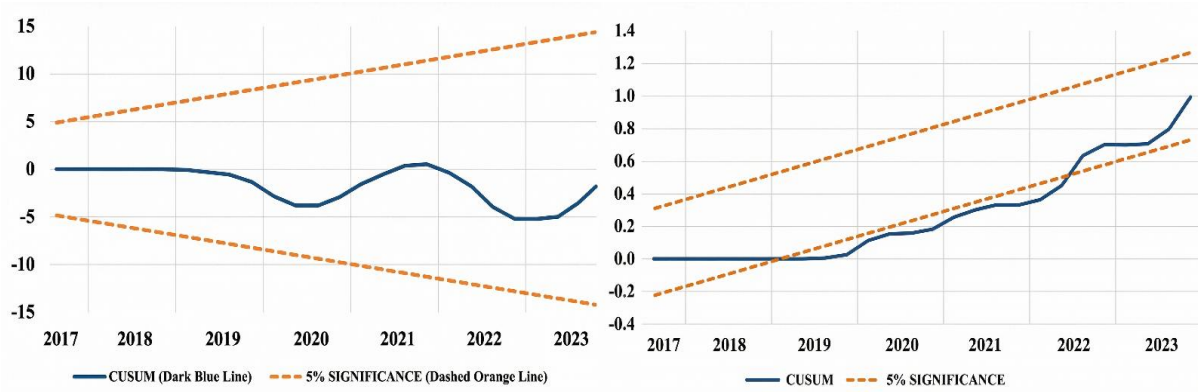


المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الاستقرار (Stability Test)

تشير نتائج الشكل رقم (26) إلى أن القيم التراكمية لكل من اختباري CUSUM و CUSUM of Squares تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (26): نتائج اختبار الاستقرار



المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية السابقة، يتضح أن نموذج $ARDL(1,3,1)$ المقدر لمعدل العائد على الأصول ROA يستوفي الشروط القياسية الأساسية من حيث تجانس التباين، وغياب أثر ARCH، واقترب البواقي من التوزيع الطبيعي، واستقرار المعاملات المقدرة. وعليه، يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تحليل العلاقة

قصيرة وطويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي ISBF ومعدل العائد على الأصول ROA، مع التحكم في أثر التضخم INF.

■ تقدير العلاقة قصيرة الأجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ

تعرض نتائج الأجل القصير وتصحيح الخطأ في الجدول رقم (42)، بينما تعرض معلمات الأجل الطويل في الجدول رقم (43).

الجدول رقم (42): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable : D(ROA)

Selected Model : ARDL (1,3,1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Sample : 2014Q1 2023Q4

Included observations : 34

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ISBF)	0.752352	0.130522	5.764162	0.0000
D(ISBF(-1))	-1.075464	0.228499	-4.706639	0,0001
D(ISBF(-2))	0.814675	0.136213	5.980904	0.0000
D(INF)	-0.126449	0.008420	-15.01649	0.0000
CointEq(-1)*	-0.717297	0.000662	-10.83718	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل CointEq(-1) بلغ -0.717297، وهو سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 1%، مما يؤكد وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل. وتشير هذه القيمة إلى أن نحو 71.73% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل العائد على الأصول ROA يتم تصحيحها خلال فترة واحدة، وهي سرعة تكيف مرتفعة، بما يعكس استجابة قوية نسبياً للربحية المصرفية تجاه اختلالات الأجل القصير.

وعلى مستوى الآثار قصيرة الأجل، تشير النتائج أن للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF أثر موجب ومعنوي على معدل العائد على الأصول ROA في الأجل القصير، حيث إن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع ROA بنحو 0.752 نقطة مئوية في الفترة نفسها. غير أن إشارات معاملات D(ISBF(-1)) و D(ISBF(-2)) تُظهر وجود تذبذب قصير الأجل في أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الربحية، إذ يظهر الأثر سالباً في الإبطاء الأول وموجباً في الإبطاء الثاني. ويعكس ذلك أن أثر التوسع في التمويل الإسلامي على الربحية لا يكون خطياً أو فورياً بالكامل، بل يتأثر بديناميكية التوظيف والعوائد عبر الفترات القصيرة.

أما معدل التضخم INF ، فيظهر له أثر سالب ومعنوي على ROA في الأجل القصير، حيث إن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بنحو 0.126 نقطة مئوية. ويمكن تفسير ذلك بتأثير الضغوط التضخمية في رفع التكاليف التشغيلية وتآكل القيمة الحقيقية للعوائد المصرفية.

تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود، تم تقدير معلمات الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (43).

الجدول رقم (43): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل $ARDL$

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISBF	2.111284	0.683300	3.162867	0.0008
INF	-0.125623	0.068007	-3.188057	0.0004
C	29.22005	195.3961	0.149543	0.8823

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج الأجل الطويل أن التمويل المصرفي الإسلامي $ISBF$ يتمتع بأثر موجب ومعنوي على معدل العائد على الأصول ROA ، حيث إن زيادة $ISBF$ بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع ROA بنحو 2.111 نقطة مئوية في الأجل الطويل. ويشير ذلك إلى أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط إيجابياً بتحسين الربحية والكفاءة التشغيلية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، كما يقاس ذلك بمعدل العائد على الأصول.

في المقابل، يُظهر معدل التضخم INF أثراً سالباً ومعنوياً على ROA في الأجل الطويل، إذ إن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بنحو 0.126 نقطة مئوية. ويعكس هذا الأثر أن استمرار الضغوط التضخمية قد يحد من الربحية المصرفية عبر ارتفاع تكاليف التشغيل، وتراجع القيمة الحقيقية للعوائد، وزيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي.

كما يُلاحظ أن الثابت C غير معنوي إحصائياً في معادلة الأجل الطويل، نظراً لأن قيمته الاحتمالية بلغت 0.8823، ولذلك لا يتم الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات، مع بقاء التركيز على معنوية واتجاه معاملي $ISBF$ و inf .

بصفة عامة، تشير نتائج نموذج ROA إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابياً ومعنوياً في الكفاءة المصرفية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي، من خلال تحسين معدل العائد على الأصول في الأجلين القصير والطويل. وبما أن النظام المصرفي الإسلامي يمثل أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي، فإن هذه النتيجة تعكس إحدى قنوات

مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي المالي ككل. وفي المقابل، يظهر التضخم عاملاً ضاعفاً على الربحية المصرفية، مما يؤكد أهمية استقرار البيئة الاقتصادية الكلية في دعم الأداء المصرفي المستدام.

3.4.4.3 النمذجة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي

ودائع النظام المصرفي IBDS : نموذج الشمول المالي

يتم في هذا النموذج تقدير الأثر القياسي للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS، باعتبارها أحد مؤشرات الشمول المالي وتعميق الوساطة المالية في النظام المصرفي الإسلامي المالي. كما أُدرج معدل التضخم INF متغيراً ضابطاً يعكس أثر البيئة الاقتصادية الكلية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. ويمكن التعبير عن العلاقة الوظيفية بين متغيرات النموذج كما يأتي:

$$IBDS_t = f(ISBF_t, INF_t)$$

أما الصيغة القياسية لنموذج ARDL، فتكتب كما يأتي:

$$\Delta IBDS_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta IBDS_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta ISBF_{t-j} + \sum_{k=0}^r \delta_k \Delta INF_{t-k} + \lambda_1 IBDS_{t-1} + \lambda_2 ISBF_{t-1} + \lambda_3 INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث إن:

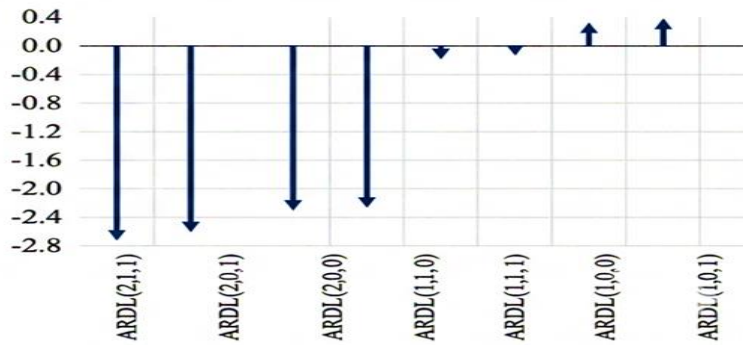
- IBDS: نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي، وتمثل المتغير التابع.
- ISBF: نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي، وتمثل المتغير المستقل الرئيس.
- INF: معدل التضخم، ويمثل المتغير الضابط.
- Δ : معامل الفروق الأولى.
- p, q, r: فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات، ويتم تحديدها وفق معيار أكايك للمعلومات AIC.
- β_0 : الحد الثابت في النموذج.
- $\beta_i, \gamma_j, \delta_k$: معاملات الأجل القصير.
- $\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وتشير معاملات الفروق الأولى إلى الآثار قصيرة الأجل، بينما تعبر معاملات المستويات المتباطئة عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

■ اختبار فترات الإبطاء المثلى

وفقاً لمعيار أكايك للمعلومات Akaike Information Criterion – AIC، تم تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج. وقد أظهرت النتائج أن نموذج $ARDL(2,1,1)$ هو الأنسب لتوصيف العلاقة الديناميكية بين نسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS، والتمويل المصرفي الإسلامي ISBF، ومعدل التضخم INF.

الشكل رقم (27): نتائ اختبار فترات الإبطاء المثلى



■ المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test)

يُستخدم اختبار الحدود في إطار منهجية ARDL للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتُظهر نتائج الجدول رقم (44) أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر بلغت $F\text{-statistic}=7.976396$ ، وهي قيمة تفوق القيم الحرجة للحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية. وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة مستوى طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS بوصفها المتغير التابع، وكل من التمويل المصرفي الإسلامي ISBF ومعدل التضخم INF.

الجدول رقم (44): اختبار Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7,976396	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	35	Finite Sample : n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ تقدير معلمات نموذج الدراسة

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، تم تقدير نموذج $ARDL(2,1,1)$ ، كما هو موضح في الجدول رقم (45):

الجدول (45): تقدير نموذج الدراسة باستخدام $ARDL(2,1,1)$

Dependent Variable : IBDS

Method : ARDL

Sample (adjusted): 2015Q2 2023Q4

Included observations : 35 after adjustments

Maximum dependent lags : 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): ISBF INF

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 8

Selected Model : ARDL (2, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IBDS(-1)	1.889990	0.057624	32.79886	0.0000
IBDS(-2)	-0.952313	0.049151	-19.37518	0.0000
ISBF	0.209969	0.088255	2.379125	0.0244
ISBF(-1)	-0.169482	0.081586	-2.077346	0.0471
INF	0.092167	0.024775	3.720091	0.0009
INF(-1)	-0.098787	0.022874	-4.318724	0.0002
C	0.410641	0.111284	3.690019	0.0010
R-squared	0.999807	Mean dependent var	29.96141	
Adjusted R-squared	0.999766	S.D. dependent var	3,840414	
S.E. of regression	0.058727	Akaike info criterion	-2.654970	
Sum squared resid	0.096569	Schwarz criterion	-2.343900	
Log likelihood	53.46197	Hannan-Quinn criter.	-2.547589	
F-statistic	24228.19	Durbin-Watson stat	0.5781120	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج تقدير نموذج $ARDL(2,1,1)$ أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.9998$ ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المدرجة في النموذج، إضافة إلى القيم المتباطئة للمتغير التابع، تفسر جانباً كبيراً من التغيرات في نسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS خلال فترة الدراسة. كما بلغت قيمة إحصائية فيشر $F = 24228.19$ وقيمة احتمالية $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، مما يدل على معنوية النموذج ككل. غير أن الحكم على جودة النموذج لا يستند إلى معامل التحديد وحده، بل يتطلب أيضاً التحقق من الاختبارات التشخيصية، واختبارات الاستقرار، ومعنوية العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

■ اختبار جودة صلاحية النموذج

الاعتماد على النموذج ARDL (2,1,1)، في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، تم إخضاع النموذج لمجموعة من الاختبارات التشخيصية، وأظهرت النتائج ما يلي:

■ اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

يُستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق من مدى وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج. ويقوم هذا الاختبار على فرضية عدم القائل بتجانس التباين، مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود عدم تجانس في التباين. وتشير نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (46) إلى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs^*R\text{-squared}$ بلغت 0.1948، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وبناءً على ذلك، لا يتم رفض فرضية عدم القائل بتجانس التباين، مما يعني أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وفق اختبار Breusch-Pagan-Godfrey.

الجدول رقم (46): اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.529927	Prob. F(6,28)	0.2050
Obs*R-squared	8.641432	Prob. Chi-Square(6)	0.1948
Scaled explained SS	4.516292	Prob. Chi-Square(6)	0.6072

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH Heteroskedasticitytest

تُظهر نتائج اختبار ARCH الواردة في الجدول رقم (47) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs^*R\text{-squared}$ بلغت 0.1028، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وعليه، لا يتم رفض فرضية عدم القائل بعدم وجود أثر ARCH، مما يدل على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي.

الجدول رقم (47): Heteroskedasticity Test Arch

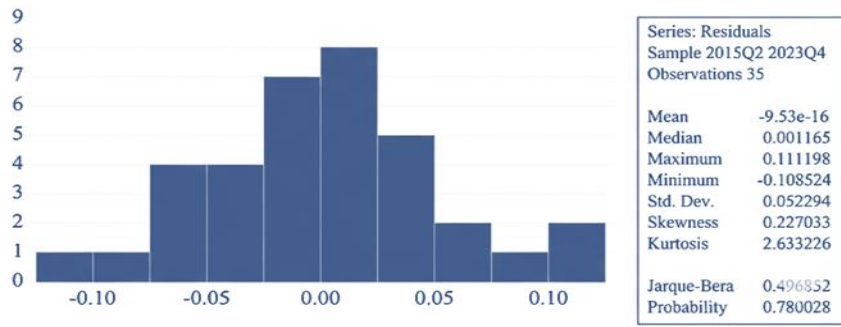
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	4.388179	Prob. F(1,32)	0.1141
Obs*R-squared	4.10018	Prob. Chi-Square(1)	0.1028

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

تُظهر نتائج الاختبار، كما هو موضح في الشكل رقم (28)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%，مما يؤدي إلى عدم رفض فرضية عدم التجانس. وبذلك يمكن القول إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز ملاءمة النموذج من الناحية الإحصائية.

الشكل رقم (28): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- Normality Test

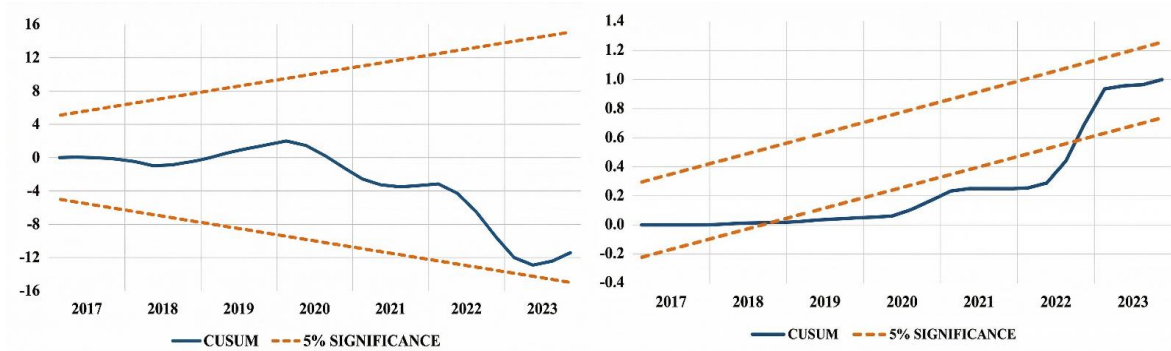


المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الاستقرار (Stability Test)

تشير نتائج الشكل رقم (29) إلى أن القيم التراكمية لكل من اختباري CUSUM و CUSUM of Squares تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (29): نتائج اختبار الاستقرار



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

خلاصة اختبارات جودة النموذج

بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية السابقة، يتضح أن نموذج $ARDL(2,1,1)$ المقدر لنسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS يستوفي الشروط القياسية الأساسية من حيث تجانس التباين، وغياب أثر ARCH، واقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي، واستقرار المعاملات المقدرة. وعليه، يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي ISBF ونسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS، مع التحكم في أثر التضخم INF.

■ تقدير العلاقة قصيرة الأجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ

تعرض نتائج نموذج تصحيح الخطأ والآثار قصيرة الأجل في الجدول رقم (48)، بينما تعرض معاملات الأجل الطويل في الجدول رقم (49).

الجدول رقم (48): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable : D(IBDS)

Selected Model : ARDL (2, 1, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Sample : 2014Q1 2023Q4

Included observations : 35

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IBDS(-1))	0.952313	0.043661	21.81173	0.0000
D(ISBF)	0.209969	0.042516	4.938635	0.0000
D(INF)	-0.092166	0.019074	-4.832076	0.0000
CointEq(-1)*	-0.092322	0.009047	-10.20403	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

يبين الجدول رقم (48) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للعلاقة قصيرة الأجل، حيث جاء معامل $\text{CointEq}(-1)$ بلغ -0.092322، وهو سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 1%، مما يؤكد وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل. وتشير هذه القيمة إلى أن نحو 9.23% من الاختلالات قصيرة الأجل في نسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS يتم تصحيحها خلال فترة واحدة، وهي سرعة تكيف بطيئة نسبياً، بما يعكس الطابع التدريجي لاستجابة الودائع المصرفية الإسلامية لتغيرات التمويل المصرفي الإسلامي.

وعلى مستوى الآثار قصيرة الأجل، تشير النتائج لتمويل المصرفي الإسلامي ISBF أثر موجب ومعنوي على نسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS في الأجل القصير، حيث إن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع IBDS بنحو 0.210 نقطة مئوية. ويعكس ذلك أثراً إيجابياً للتمويل المصرفي الإسلامي في دعم قدرة المصرفية الإسلامية على استقطاب الودائع وتوسيع قاعدة المتعاملين معها داخل النظام المصرفي المالي.

وفي المقابل، يُظهر معدل التضخم INF أثراً سالباً ومعنوياً على IBDS في الأجل القصير، إذ إن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض IBDS بنحو 0.092 نقطة مئوية. ويمكن تفسير ذلك بتأثير الضغوط التضخمية في تآكل القوة الشرائية، وارتفاع حالة عدم اليقين الاقتصادي، بما قد يحد من الميل إلى الادخار أو يؤثر في توجيه الودائع.

تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود، تم تقدير معلمات الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (49).

الجدول رقم (49): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISBF	0.649647	0.069250	9.381225	0.0000
INF	-0.106220	0.138029	-0.769549	0.4480
C	6.588990	2.143673	3.073692	0.0047
EC = IBDS - (0.6496*ISBF - 0.1062*INF + 6.5890)				

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج الأجل الطويل أن التمويل المصرفي الإسلامي ISBF يتمتع بأثر موجب ومعنوي على نسبة الودائع المصرفية الإسلامية IBDS، حيث إن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع IBDS بنحو 0.650 نقطة مئوية في الأجل الطويل. ويشير ذلك إلى أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط إيجابياً بتعزيز قدرة المصرفية الإسلامية على تعبئة الودائع واستقطاب المدخرات داخل النظام المصرفي الماليزي.

أما معدل التضخم INF، فيظهر له أثر سالب لكنه غير معنوي إحصائياً في الأجل الطويل، إذ بلغت قيمته الاحتمالية 0.4480، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. ويعني ذلك أن التضخم لا يمثل محدداً طويل الأجل حاسماً لتطور نسبة الودائع المصرفية الإسلامية، مقارنة بالدور الأكثر وضوحاً للتمويل المصرفي الإسلامي.

وبصفة عامة، تشير نتائج نموذج IBDS إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابياً ومعنوياً في الشمول المالي المرتبط بالمصرفية الإسلامية، من خلال دعم نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي في الأجلين القصير والطويل. وبما أن النظام المصرفي الإسلامي يمثل أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي، فإن هذه النتيجة تعكس إحدى قنوات مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي الماليزي ككل. وفي المقابل، يظهر التضخم عاملاً ضاغطاً في الأجل القصير، دون أن يكون له أثر معنوي حاسم في الأجل الطويل.

4.4.4.3 التمدجة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي في نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي

الإجمالي IBGDP : نموذج تخصيص التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي

يتم في هذا النموذج تقدير الأثر القياسي للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF في نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP، باعتبارها أحد مؤشرات تخصيص التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي وقياس درجة ارتباط النشاط المصرفي الإسلامي بالنشاط الاقتصادي الكلي. كما أُدرج معدل التضخم INF متغيراً ضابطاً يعكس أثر البيئة الاقتصادية الكلية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

ويمكن التعبير عن العلاقة الوظيفية بين متغيرات النموذج كما يأتي:

$$IBDGP_t = f(ISBF_t, INF_t)$$

أما الصيغة القياسية لنموذج ARDL، فتكتب كما يأتي:

$$\Delta IBDGP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta IBDGP_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta ISBF_{t-j} + \sum_{k=0}^r \delta_k \Delta INF_{t-k} + \lambda_1 IBDGP_{t-1} + \lambda_2 ISBF_{t-1} + \lambda_3 INF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث إن:

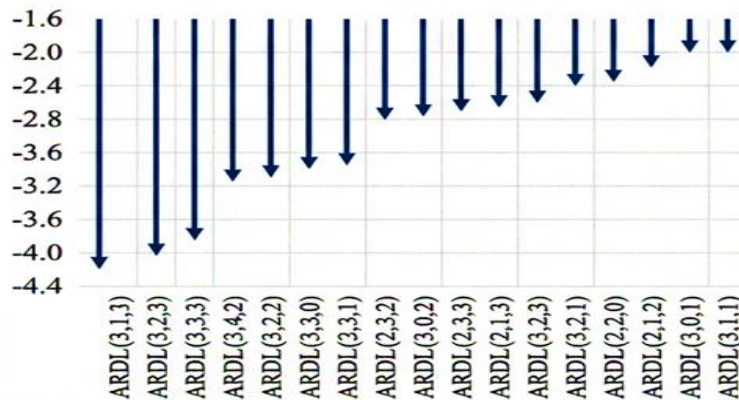
- IBDGP: نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل المتغير التابع.
- ISBF: نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي، وتمثل المتغير المستقل الرئيس.
- INF: معدل التضخم، ويمثل المتغير الضابط.
- Δ : معامل الفروق الأولى.
- p, q, r : فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات، ويتم تحديدها وفق معيار أكايك للمعلومات AIC.
- β_0 : الحد الثابت في النموذج.
- $\beta_i, \gamma_j, \delta_k$: معاملات الأجل القصير.
- $\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وتشير معاملات الفروق الأولى إلى الآثار قصيرة الأجل، بينما تعبر معاملات المستويات المتباطئة عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

■ اختبار فترات الإبطاء المثلى

وفقاً لمعيار أكايك للمعلومات Akaike Information Criterion – AIC، تم تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج. وقد أظهرت النتائج أن نموذج ARDL(3,1,3) هو الأنسب لتوصيف العلاقة الديناميكية بين نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBDGP، والتمويل المصرفي الإسلامي ISBF، ومعدل التضخم INF.

الشكل رقم (30): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test)

يُستخدم اختبار الحدود في إطار منهجية ARDL للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتُظهر نتائج الجدول رقم (50) أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر بلغت $F\text{-statistic}=25.93112$ ، وهي قيمة تفوق القيم الحرجة للحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية. وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة مستوى طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP بوصفها المتغير التابع، وكل من التمويل المصرفي الإسلامي ISBF ومعدل التضخم INF.

الجدول رقم (50): اختبار Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	25.93112		Asymptotic: n=1000	
k	2	10%	2.63	3.35
		5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	34		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *EViews 13*.

■ تقدير معلمات نموذج الدراسة

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، تم تقدير نموذج $ARDL(3,1,3)$ ، كما هو موضح في الجدول رقم (51).

الجدول (51): تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL (3,1,3)

Dependent Variable : IBDGP

Method : ARDL

Sample (adjusted): 2015Q3 2023Q4

Included observations : 34 after adjustments

Maximum dependent lags : 3 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (3 lags, automatic): ISBF INF

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 48

Selected Model : ARDL (3,1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IBGDP(-1)	2.889317	0.074257	38.90948	0.0000
IBGDP(-2)	-3.144262	0.182992	-17.18249	0.0000
IBGDP(-3)	1.317137	0.129021	10.20873	0.0000
ISBF	0.451751	0.144332	3.129952	0.0045
ISBF(-1)	-0.546500	0.172467	-3.168717	0.0041
INF	-0.877809	0.070922	-12.37703	0.0000
INF(-1)	2.523610	0.229260	11.00765	0.0000
INF(-2)	-2.828618	0.341978	-8.273354	0.0000
INF(-3)	1.132998	0.178754	6.338309	0.0000
C	0.745577	0.196102	3.801995	0.0009
R-squared	0.999992	Mean dependent var		44.70439
Adjusted R-squared	0.999989	S.D. dependent var		7.93076
S.E. of regression	0.026198	Akaike info criterion		-4.206349
Sum squared resid	0.016472	Schwarz criterion		-3.757419
Log likelihood	81.50793	Hannan-Quinn criter.		-4.053251
F-statistic	33620.40	Durbin-Watson stat		1.505629
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج التقدير أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.999992$ ، مما يشير إلى أن المتغيرات المفسرة والقيم المتباطئة للمتغير التابع تفسر نحو 99.99% من التغيرات في المتغير التابع. كما بلغت قيمة إحصائية فيشر $F = 33620.40$ مع قيمة احتمالية $Prob(F) = 0.0000$. مما يدل على معنوية النموذج ككل. غير أن الحكم على جودة النموذج لا يستند إلى معامل التحديد وحده، بل يتطلب أيضاً التحقق من الاختبارات التشخيصية، واختبارات الاستقرار، ومعنوية العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.

■ اختبار جودة صلاحية النموذج

من أجل التأكد من سلامة نتائج التقدير، تم إخضاع نموذج ARDL (3,1,3) لمجموعة من الاختبارات التشخيصية القياسية، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

■ اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

يُستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق من مدى وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي النموذج. ويقوم هذا الاختبار على فرضية عدم القائلة بتجانس التباين، مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بوجود عدم تجانس في التباين. وتشير نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (52) إلى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs^*R\text{-squared}$ بلغت 0.1976، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وبناءً على ذلك، لا يتم رفض فرضية عدم القائلة بتجانس التباين، مما يعني أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وفق اختبار Breusch-Pagan-Godfrey.

الجدول رقم (52): اختبار عدم تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.509063	Prob. F(9,24)	0.2011
Obs*R-squared	12.28723	Prob. Chi-Square(9)	0.1976
Scaled explained SS	5.190881	Prob. Chi-Square(9)	0.8174

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH Heteroskedasticitytest

وتُظهر نتائج اختبار ARCH الواردة في الجدول رقم (53) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية $Obs^*R\text{-squared}$ بلغت 0.4991، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%. وعليه، لا يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أثر ARCH، مما يدل على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي.

الجدول رقم (53): Heteroskedasticity Test Arch

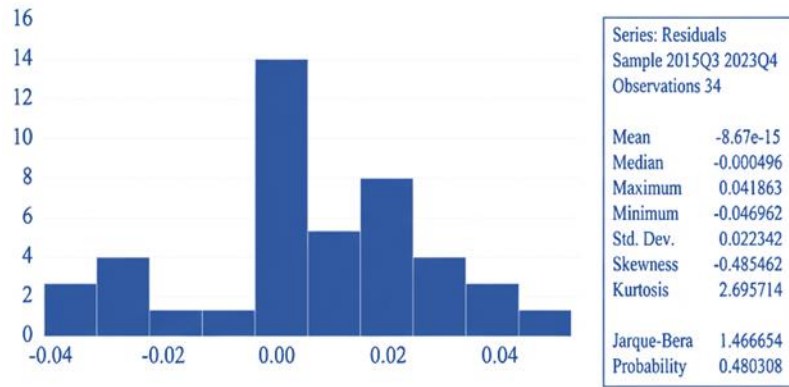
Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.435249	Prob. F(1,31)	0.5143
Obs*R-squared	0.456915	Prob. Chi-Square(1)	0.4991

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

وتُظهر نتائج الاختبار، كما هو موضح في الشكل رقم (31)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%， مما يؤدي إلى عدم رفض فرضية عدم التجانس. وبذلك يمكن القول إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز ملاءمة النموذج من الناحية الإحصائية.

الشكل رقم (31): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- Normality Test

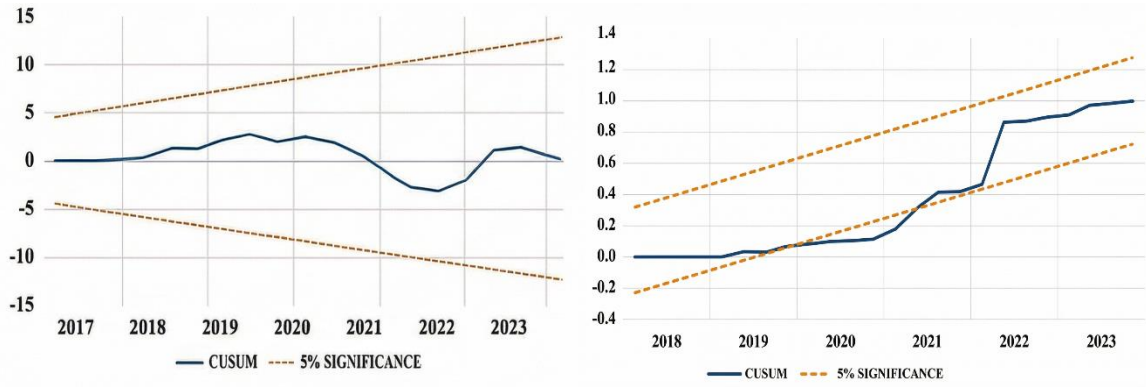


المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

■ اختبار الاستقرار

للتأكد من استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة، تم تطبيق اختباري CUSUM و CUSUM of Squares. وتشير نتائج الشكل رقم (32) إلى أن القيم التراكمية لكل من اختباري CUSUM و CUSUM of Squares تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (32): نتائج اختبار الاستقرار



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج *EViews 13*.

خلاصة اختبارات جودة النموذج

بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية السابقة، يتضح أن نموذج $ARDL(3,1,3)$ المقدر لنسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP يستوفي الشروط القياسية الأساسية من حيث تجانس التباين، وغياب أثر ARCH، واقتراب البواقي من التوزيع الطبيعي، واستقرار المعاملات المقدرة. وعليه، يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تحليل العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي ISBF ونسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP، مع التحكم في أثر التضخم INF.

■ تقدير العلاقة قصيرة الأجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ

تعرض نتائج نموذج تصحيح الخطأ والآثار قصيرة الأجل في الجدول رقم (54)، بينما تعرض معلمات الأجل الطويل في الجدول رقم (55).

الجدول رقم (54): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable : D(IBDGP)

Selected Model : ARDL (3, 1, 3)

Sample : 2014Q1 2023Q4

Included observations : 34

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IBGDP(-1))	1.827126	0.033580	54.41145	0.0000
D(IBGDP(-2))	-1.317137	0.050539	-26.06196	0.0000
D(ISBF)	0.451751	0.042451	10.64168	0.0000
D(INF)	-0.877809	0.047805	-18.36245	0.0000
D(INF(-1))	1.695621	0.069580	24.36949	0.0000
D(INF(-2))	-1.132998	0.047477	-23.86404	0.0000
CointEq(-1)*	-0.062191	0.005757	-10.80231	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

يبين الجدول رقم (54) نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل CointEq(-1) بلغ -0.062191، وهو سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 1%، مما يؤكد وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل. وتشير هذه القيمة إلى أن نحو 6.22% من الاختلالات قصيرة الأجل في نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBDGP يتم تصحيحها خلال فترة واحدة، وهي سرعة تكيف بطيئة نسبياً، بما يعكس الطابع التدريجي لاندماج التمويل المصرفي الإسلامي في النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وعلى مستوى الآثار قصيرة الأجل يظهر للتمويل المصرفي الإسلامي ISBF أثر موجب ومعنوي على نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBDGP في الأجل القصير، حيث إن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع IBDGP بنحو 0.452 نقطة مئوية. ويعكس ذلك أثراً إيجابياً للتمويل المصرفي الإسلامي في دعم ارتباط التمويل الإسلامي بالنشاط الاقتصادي الحقيقي على المدى القصير.

وفي المقابل، يُظهر معدل التضخم INF أثراً سلباً ومعنوياً على IBDGP في الأجل القصير، إذ إن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض IBDGP بنحو 0.878 نقطة مئوية. ويمكن تفسير ذلك بأن الضغوط التضخمية قد تؤثر في القيمة الحقيقية للتمويل، وتزيد من حالة عدم اليقين الاقتصادي، بما يحد من فاعلية التوسع التمويلي في الأجل القصير.

كما تظهر معاملات التضخم المتباطئة $D(INF(-1))$ و $D(INF(-2))$ بإشارات متباينة، وهو ما يعكس وجود ديناميكية قصيرة الأجل غير مستقرة نسبياً في استجابة نسبة التمويل الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتقلبات الأسعار عبر الفترات الزمنية المتقاربة.

تقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود، تم تقدير معلمات الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (55).

الجدول رقم (55): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISBF	1.523494	0.023017	66.18890	0.0000
INF	0.801063	0.225417	3.553687	0.0016
C	-11.98843	1.427825	-8.396283	0.0000
EC = IBGDP - (1.5235*ISBF + 0.8011*INF - 11.9884)				

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات برنامج *EViews 13*.

تُظهر نتائج الأجل الطويل أن التمويل المصرفي الإسلامي ISBF يتمتع بأثر موجب ومعنوي على نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP، حيث إن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع IBGDP بنحو 1.523 نقطة مئوية في الأجل الطويل. ويشير ذلك إلى أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط إيجابياً بتعميق ارتباط المصرفية الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي ودعم مساهمتها في النشاط الاقتصادي الكلي.

أما معدل التضخم INF، فيظهر له أثر موجب ومعنوي إحصائياً في الأجل الطويل، إذ إن زيادة التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى ارتفاع IBGDP بنحو 0.801 نقطة مئوية. غير أن تفسير هذا الأثر يجب أن يتم بحذر؛ إذ قد يعكس جانباً اسمياً مرتبطاً بارتفاع القيم النقدية للتمويل والناتج المحلي الإجمالي في ظل التضخم، أكثر من كونه دليلاً مباشراً على تحسن حقيقي في الاندماج الاقتصادي أو القوة الشرائية.

تشير نتائج نموذج IBGDP إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابياً ومعنوياً في تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي، من خلال رفع نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل. وبما أن النظام المصرفي الإسلامي يمثل أحد مكونات النظام المصرفي المالي، فإن هذه النتيجة تعكس إحدى قنوات مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي المالي ككل. وفي المقابل، يظهر التضخم عاملاً ضاعطاً في الأجل القصير، بينما يأخذ أثراً موجباً في الأجل الطويل ينبغي تفسيره بحذر بوصفه قد يعكس توسعاً اسمياً في القيم الاقتصادية أكثر من تحسن حقيقي في الأداء الاقتصادي.

5.4.3 مناقشة النتائج وخلاصة الدراسة القياسية

هدفت الدراسة القياسية إلى تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، بوصفه أحد مكونات النظام المصرفي الماليزي ككل، خلال الفترة 2014-2023. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL واختبار حدود التكامل المشترك Bounds Test، بما يسمح بدراسة العلاقات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل في ظل اختلاف درجات تكامل المتغيرات. وتم اعتماد التمويل المصرفي الإسلامي ISBF متغيراً تفسيرياً رئيساً، في حين مثلت نسبة كفاية رأس المال TCAR، ومعدل العائد على الأصول ROA، ونسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS، ونسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP، مؤشرات لأبعاد أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، مع إدراج معدل التضخم INF متغيراً ضابطاً يعكس أثر البيئة الاقتصادية الكلية.

أظهرت نتائج اختبار Bounds Test وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والمؤشرات الأربعة المعتمدة، وهو ما يدل على أن العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي وهذه المؤشرات لا تقتصر على التحركات قصيرة الأجل، بل تمتد إلى مسار توازني طويل الأجل. وتكتسب هذه النتيجة أهميتها من كونها تشير إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط ببنية أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي، سواء من حيث الاستقرار المالي، أو الكفاءة المصرفية، أو تعبئة الودائع، أو تخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي.

في نموذج نسبة كفاية رأس المال TCAR، بينت النتائج أن ارتفاع التمويل المصرفي الإسلامي ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي في الأجل القصير إلى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال بنحو 0.067 نقطة مئوية، وهو أثر محدود من حيث الحجم، لكنه دال إحصائياً. ويعكس ذلك وجود أثر إيجابي للتمويل المصرفي الإسلامي في دعم الملاءة الرأسمالية للنظام المصرفي الإسلامي الماليزي. وفي المقابل، ظهر التضخم بأثر سلبي قصير الأجل، إذ إن ارتفاعه بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى تراجع TCAR بنحو 0.031 نقطة مئوية، بما يعكس تأثير الملاءة الرأسمالية بالضغط السعري. كما بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.074، وهو سالب ومعنوي، مما يدل على تصحيح نحو 7.4% من اختلالات الأجل القصير خلال فترة واحدة، وهي سرعة تكيف بطيئة نسبياً. أما في الأجل الطويل، فقد تبين أن زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى رفع TCAR بنحو 0.116 نقطة مئوية، في حين يؤدي ارتفاع التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى خفض TCAR بنحو 0.343 نقطة مئوية. وبناءً على ذلك، تدعم النتائج قبول الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في الاستقرار المالي، مقاساً بنسبة كفاية رأس المال.

وفي نموذج معدل العائد على الأصول ROA ، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والكفاءة المصرفية. ففي الأجل القصير، تؤدي زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع ROA بنحو 0.752 نقطة مئوية في الفترة نفسها، مع وجود ديناميكية قصيرة الأجل متذبذبة في الإبطاءات اللاحقة. ويشير ذلك إلى أن أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الربحية لا يكون خطيًا أو فوريًا بالكامل، بل يتأثر بتوقيت توظيف الموارد وتحويلها إلى عوائد مصرفية. وفي المقابل، يسجل التضخم أثرًا سلبيًا قصير الأجل، حيث تؤدي زيادته بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض ROA بنحو 0.126 نقطة مئوية. أما في الأجل الطويل، فقد بلغ أثر ISBF في ROA نحو 2.111 نقطة مئوية، وهو أثر موجب ومعنوي، بما يدل على ارتباط توسع التمويل المصرفي الإسلامي بتحسين الكفاءة التشغيلية والربحية في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي. كما يظهر التضخم بأثر سلبي ومعنوي في الأجل الطويل، بما يعكس ضغط البيئة التضخمية على الربحية المصرفية. وبناءً عليه، تدعم النتائج قبول الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في الكفاءة المصرفية، مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

أما في نموذج نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي IBDS ، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي وتطور قاعدة الودائع الإسلامية. ففي الأجل القصير، تؤدي زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع IBDS بنحو 0.210 نقطة مئوية، وهو ما يدل على أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط بزيادة قدرة المصرفية الإسلامية على تعبئة الودائع واستقطاب المتعاملين. وفي المقابل، يظهر التضخم بأثر سلبي ومعنوي في الأجل القصير، إذ تؤدي زيادته بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض IBDS بنحو 0.092 نقطة مئوية. أما في الأجل الطويل، فقد بلغ أثر ISBF في IBDS نحو 0.650 نقطة مئوية، وهو أثر موجب ومعنوي، مما يشير إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يمثل عاملاً داعماً لنمو الودائع الإسلامية وتعميق حضورها داخل النظام المصرفي الماليزي. في المقابل، جاء أثر التضخم في الأجل الطويل سالبًا لكنه غير معنوي إحصائيًا، مما يعني أنه لا يمثل محدودًا طويل الأجل حاسمًا لتطور الودائع الإسلامية. وبذلك، تدعم النتائج قبول الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في الشمول المالي، مقاسًا بنسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي.

وفي نموذج نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي IBGDP ، أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي وتخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي. ففي الأجل القصير، تؤدي زيادة ISBF بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع IBGDP بنحو 0.452 نقطة مئوية، مما يعكس أثرًا إيجابيًا

للتمويل المصرفي الإسلامي في دعم ارتباط النشاط المصرفي الإسلامي بالنشاط الاقتصادي. وفي المقابل، يسجل التضخم أثرًا سلبيًا ومعنويًا في الأجل القصير، إذ تؤدي زيادته بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض IBGDP بنحو 0.878 نقطة مئوية، وهو ما يعكس تأثير الضغوط التضخمية في الحد من القيمة الحقيقية للتوسع التمويلي. أما في الأجل الطويل، فقد بلغ أثر ISBF في IBGDP نحو 1.523 نقطة مئوية، وهو أثر موجب ومعنوي، بما يدل على أن توسع التمويل المصرفي الإسلامي يرتبط بتعميق مساهمة المصرفية الإسلامية في تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي. كما ظهر التضخم بأثر موجب ومعنوي في الأجل الطويل، غير أن تفسير هذا الأثر ينبغي أن يتم بحذر، إذ قد يعكس توسعًا اسميًا في القيم النقدية للتمويل والناتج المحلي الإجمالي، أكثر من كونه دليلًا مباشرًا على تحسن حقيقي في الاندماج الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تدعم النتائج قبول الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي في تخصيص التمويل لدعم الاقتصاد الحقيقي.

وتفيد القراءة الإجمالية للنماذج الأربعة بأن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابيًا ومعنويًا في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي المالي، ممثلة في الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، والشمول المالي، وتخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي. كما يظهر التضخم متغيرًا ضابطًا مهمًا، إذ مارس أثرًا ضاغطًا على عدد من المؤشرات، خاصة في الأجل القصير، مع اختلاف اتجاهه ودلالته بحسب طبيعة المؤشر والفترة الزمنية. وبناءً على النتائج التطبيقية والقياسية، خلصت الدراسة إلى وجود دور إيجابي للتمويل المصرفي الإسلامي في تطوير النظام المصرفي المالي خلال الفترة 2014-2023، وذلك من خلال أثره في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي المالي. غير أن هذا الدور لا يفهم بوصفه أثرًا مطلقًا أو شاملاً لجميع أبعاد النظام المصرفي، بل بوصفه مساهمة قابلة للقياس ضمن الأبعاد التي تناولتها الدراسة، وهي الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، والشمول المالي، وتخصيص التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي.

5.3 الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإمكانات توظيف التجربة الماليزية

يُعدّ النموذج الماليزي في الصيرفة الإسلامية من أبرز التجارب على المستوى الدولي، لما يتسم به من وضوح في الإطار التشريعي والتنظيمي، وتنوّع في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة. وتبرز إمكانات توظيف هذه التجربة والإفادة منها في الجزائر من خلال الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية فيها، وتحديد جوانب القوة والقصور مقارنةً بالنموذج الماليزي، بما يساعد على استشراف سبل تطوير المنظومة المصرفية الإسلامية الوطنية.

1.5.3 التمويل الإسلامي في ظلّ النظام المالي والمصرفي في الجزائر

في ظل هيمنة الصيرفة التقليدية على النظام المالي والمصرفي في الجزائر لفترة طويلة، ظهرت الصيرفة الإسلامية كخيار يهدف إلى تنوع الخدمات والمنتجات المصرفية وتوفير بدائل تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة. وقد جاء هذا التوجه استجابة لخصوصيات المجتمع الجزائري، وبالتوازي مع الحاجة إلى توسيع أدوات التمويل داخل الاقتصاد الوطني.

1.1.5.3 مراحل تطور المصرفية الإسلامية في الجزائر

شهد مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطوراً تدريجياً اتّسم بغياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة في بداياته، إذ لم ينشأ عن تخطيط مؤسسي ممنهج، بل تشكّل عبر تراكمات فكرية وتجارب مؤسساتية متفرقة. ويعبّر هذا المسار، بطابعه التراكمي والانتقالي، عن خصوصية بنوية طبعت كل مرحلة من مراحله، سواء من حيث سياق النشأة أو الآليات التنظيمية والتشغيلية التي وُظّفت لدفع هذا النشاط نحو الظهور والتفعيل ضمن البيئة المصرفية الوطنية. ويمكن تمييز أبرز ملامح هذا التطور على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: البوادر الفكرية والمبادرات الأولية قبل سنة 1990

مثّلت هذه المرحلة التمهيد النظري لبروز الفكرة المصرفية الإسلامية في الجزائر، في وقتٍ كانت فيه البيئة المؤسسية والقانونية غائبة تماماً عن أي إطار يسمح بتجسيد هذا النموذج على أرض الواقع. وقد تبلورت الإرهاصات الأولى للصيرفة الإسلامية في سياق مقاومة ثقافية واقتصادية للاستعمار الفرنسي، حيث سعت النخبة الإصلاحية الوطنية إلى بلورة بدائل مالية تعبّر عن القيم الإسلامية وتستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، بعيداً عن الهيمنة الاقتصادية الأجنبية وآثار النظام الربوي المفروض آنذاك. ومن أبرز ملامح هذه المرحلة بروز مبادرة فكرية مبكرة ذات طابع إصلاحي من طرف الشيخ إبراهيم أبو اليقظان⁽¹⁾، الذي دعا في مقالته المنشورة سنة 1928 إلى إنشاء

(1) . يعد أبو اليقظان من أبرز أعلام النهضة الإصلاحية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين. وُلد بمدينة القراة، وتلقى تعليمه بها، ثم التحق بجامع الزيتونة بتونس، حيث ترأّس أول بعثة علمية جزائرية بين عامي 1912 و1925. أصدر ثمانية جرائد عربية بين سنتي 1926 و1928، أبرزها صحيفة وادي ميزاب، التي أغلقتها سلطات الاحتلال الفرنسي واحدة تلو الأخرى. اشتهر بدوره الريادي في الصحافة الإصلاحية، وخلف مؤلفات مهمة في الفقه والتاريخ والسير، من بينها سُلّم الاستقامة، وتاريخ صحف أبي اليقظان. أنظر: (نويهض، 1980، ص. 365).

"مصرف أهلي" يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مستنداً في ذلك إلى الحاجة الملحة إلى نظام مالي يخدم المصالح الاقتصادية للمجتمع الجزائري ويُراعي قيمه الدينية. وقد تجاوب عدد من كبار التجار مع هذه الفكرة، وشرعوا في إعداد ملف تأسيسي لإنشاء "البنك الإسلامي الجزائري"، غير أن الاحتلال الفرنسي رفض المشروع باعتباره تهديداً مباشراً لسلطته الاقتصادية، ما أدى إلى إفشاله مبكراً (بلعباس، 2013، ص. 5-6). ورغم ذلك، تبقى هذه المبادرة شاهدة على عمق الوعي الاقتصادي الإسلامي في الفكر الوطني التحرري.

المرحلة الثانية: الإقرار القانوني للنشاط المصرفي الإسلامي 1990-2008

شهدت هذه المرحلة تحوُّلاً قانونياً جوهرياً في بنية النظام المالي الجزائري، حيث أُعيد تنظيم القطاع المصرفي بما يواكب الانفتاح على اقتصاد السوق. غير أنَّ حضور الصيرفة الإسلامية بقي محصوراً في تجارب جزئية، بسبب غياب إطار تنظيمي صريح يُراعي خصوصياتها، مما جعل هذه المرحلة انتقالية بين الاعتراف المؤسسي المحدود والواقع التشغيلي المقيد. وقد تضمنت هذه المرحلة:

أ. صدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، والذي نقطة تحول تشريعية في تاريخ النظام المصرفي الجزائري، حيث شكّل أول إطار قانوني يُنظّم عمل بنك الجزائر ويعيد هيكلة المنظومة البنكية وفق مقاربة جديدة تقوم على الانفتاح التدريجي واقتصاد السوق. وقد مهّد هذا القانون الطريق لتأسيس بنوك خاصة، بما في ذلك تلك ذات الطابع المختلط غير أن هذا النص، على الرغم من طابعه التأسيسي، لم يتضمن أي إشارة صريحة إلى التمويل الإسلامي أو التمويل التشاركي أو الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، سواء من حيث المفاهيم أو من حيث الآليات التنظيمية، مما يُبرز محدودية التكييف التشريعي في تلك المرحلة تجاه خصوصيات الصيرفة الإسلامية.

ب. اعتماد بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي 1991 كأول بنك إسلامي خاص في الجزائر، يعمل وفق نظام رأس مال مختلط (بنك البركة الجزائر، نبذة عن البنك الموقع الرسمي)، ويُزاول نشاطه المصرفي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد نص القرار المؤسس على أن الغرض الأساسي من إنشاء البنك هو مزاولة مختلف العمليات المالية في مجالي التمويل والاستثمار وفق أحكام الشريعة، دون إرساء إجراءات خاصة أو وضع إطار قانوني متميز لهذه المعاملات، باستثناء التأكيد على الالتزام بالطابع الشرعي. وفي الوقت نفسه، ألزم القرار البنك باحترام جميع الالتزامات الإدارية والجبائية المطبقة على بقية البنوك، مما جعله يعمل ضمن المنظومة المصرفية الوطنية نفسها، دون أي إعفاءات أو معاملة خاصة. ورغم هذا الاعتراف المبكر بالصيرفة الإسلامية، إلّا أنَّ

نشاط بنك البركة انطلق في بيئة قانونية غير مهيأة بعد لاستيعاب خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي مثل تحدياً مؤسسياً كبيراً منذ نشأته.

ت. إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي كانت تُعرف سابقاً باسم "هيئة المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، بتاريخ 26 فبراير 1990 في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة رسمياً في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية مستقلة غير ربحية، وذلك بتاريخ الموافق 27 مارس 1991 (الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI). وتعتبر الهيئة من أبرز المرجعيات التنظيمية العالمية في الصيرفة الإسلامية.

المرحلة الثالثة: التوسع المؤسسي والمبادرات المصرفية 2008-2018

تمثل هذه المرحلة بداية ترسخ الصيرفة الإسلامية في القطاع المالي الجزائري، مع دخول فاعلين مصرفيين جدد وطرح منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة في البنوك العمومية والخاصة. وقد عكس ذلك تنامي الاهتمام المؤسسي بهذا النشاط ودوره في تنويع التمويل وتوسيع قاعدة المتعاملين، ومن أبرز مظاهره ما يأتي:

أ. تم تأسيس مصرف السلام - الجزائر رسمياً سنة 2008، بموجب الترخيص رقم 08-02 المؤرخ في 09 سبتمبر 2008، الصادر عن بنك الجزائر. ويُعد هذا المصرف ثاني بنك خاص يتم إنشاؤه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وضمن الإطار القانوني الجزائري. وقد بدأ المصرف مزاوله نشاطه بهدف تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة، ليمثل بذلك خطوة مؤسسية متقدمة نحو ترسيخ نموذج الصيرفة الإسلامية في البيئة المصرفية.

ب. برزت جهود بعض البنوك الخاصة في تنويع أدوات الصيرفة الإسلامية، من خلال تقديم منتجات تمويلية مخصصة للأفراد والتجار. ومن بين هذه المبادرات، شهدت سنة 2008 إطلاق بنك الخليج الجزائر AGB أولى منتجات التمويل الإسلامي الموجهة للأفراد في السوق الجزائرية، وفي مقدمتها منتج مراوحة السيارات المعروف تجارياً باسم "سيارتي" SAYARATI (بنك الخليج العربي، التقرير السنوي 2008، ص.19)، الذي سرعان ما فرض نفسه كخيار تمويلي بارز. وبفعل النتائج الإيجابية التي حققها هذا المنتج، تم إطلاق منتج التمويل العقاري "بيتي" BAYTI بصيغته الإسلامية رسمياً خلال الربع الأول من سنة 2010. وفي الربع الأخير من نفس السنة، أُطلق منتج PROLINE الموجه إلى فئة التجار والمهنة الحرة (بنك الخليج العربي، التقرير السنوي 2010، ص.24)، حيث قدّم مجموعة من الحلول التمويلية المصممة لتلبية

احتياجاتهم، سواء في إطار تمويل النشاط التجاري أو تمويل الاستثمار في المعدات. ويُعد هذا التوسع جزءًا من استراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز عروضه الإسلامية وترسيخ موقعه التنافسي في السوق.

ت. تبني ترست بنك الجزائر TRUST BANK النشاط المصرفي الإسلامي، حيث قام بإطلاق أول منتج تأجير إسلامي رسميًا بتاريخ 17 يونيو 2018، تحت اسم "الثقة إيجار" Thiqa Ijara (بنك ترست الجزائر. التقرير السنوي 2018، ص.40)، والذي صُمم ليراعي أحكام عقد الإجارة الإسلامية، ويُسهّم في تنويع المنتجات المالية الشرعية المقدّمة للعملاء.

ث. شهدت البنوك العمومية هذه المرحلة بوادر انفتاح تدريجي على الصيرفة الإسلامية، حيث شرعت بعض المؤسسات في تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة. فقد أطلق بنك الادخار الوطني CNEP أول منتج ادخار إسلامي له سنة 2015، تحت اسم "دفتر التوفير رسّالي" (الموقع الرسمي لبنك التوفير والاحتياط CNEP. التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)، ليُشكّل بذلك خطوة رمزية نحو الانفتاح المؤسسي على المالية الإسلامية. وفي السياق ذاته، أطلق بنك التنمية المحلية BDL سنة 2016 منتج ادخار بدون فائدة يحمل اسم "دفتر التوفير البديل" (Azzaoui & Bedrouni, 2020, p. 378)، في محاولة لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتُعد هذه المبادرات محاولات أولية من قبل البنوك العمومية لتوسيع نطاق عروضها من خلال نوافذ تمويل إسلامي ضمن الإطار البنكي التقليدي.

المرحلة الرابعة: إرساء الأسس التنظيمية الرسمية ما بعد 2018

تشكل هذه المرحلة منعطفًا مؤسسيًا حاسمًا في مسار تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إذ تمثل بداية التحول العميق نحو ترسيخ مكانتها داخل النظام المالي الوطني. وقد تميزت هذه الفترة بإصدار نصوص تنظيمية أكثر وضوحًا ودقة، وتوسيع قاعدة البنوك والنوافذ الإسلامية، فضلًا عن ابتكار منتجات مالية جديدة تتوافق مع المعايير الشرعية والممارسات المصرفية الحديثة. ويمكن تمييز هذه الإصلاحات بين تشريعات أساسية أرسّت الإطار القانوني العام، وتشريعات داعمة عززت البيئة التنظيمية والمؤسسية للصيرفة الإسلامية، كما يلي:

أولاً. التشريعات الأساسية

تمثل هذه الفئة من النصوص القانونية الركيزة الجوهرية لتقنين عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال الاعتراف الرسمي بها كجزء من المنظومة المصرفية الوطنية، وتحديد الأسس التنظيمية والرقابية التي تحكم نشاطها. ومن أبرزها:



أ. النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المحدد لقواعد ممارسة العمليات المصرفية التشاركية: مثل هذا النظام أول تنظيم خاص بالعمليات المصرفية التي لا يترتب عنها تحصيل أو دفع فوائد داخل المنظومة البنكية الجزائرية. وقد حدد الصيغ المعنية، وربط تسويقها بالحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، مع إلزام البنوك بإنشاء شبائيك مستقلة محاسبيًا وماليًا، وإخضاع المنتجات لرأي هيئة رقابة شرعية داخلية وشهادة مطابقة شرعية من جهة وطنية مختصة. وبذلك أضاف هذا النظام أول أساس تنظيمي لممارسة الصيرفة الإسلامية داخل البنوك.

ب. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية: جاء هذا النظام في مرحلة لاحقة لتوسيع الإطار الذي وضعه النظام 18-02 وتدقيقه. وقد اعتمد مصطلح "الصيرفة الإسلامية" بصورة صريحة، ونظم العقود والصيغ المعتمدة، وآليات الترخيص والمطابقة الشرعية، ومتطلبات الاستقلالية البنوية والمحاسبية للشبائيك الإسلامية، إلى جانب أحكام الشفافية وحماية الزبائن. وما أضافه هذا النظام يتمثل في نقل التنظيم من مستوى الاعتراف الأولي إلى مستوى الضبط التشغيلي الأكثر تحديدًا.

ت. إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية: في سياق استكمال البناء التنظيمي للصيرفة الإسلامية، أنشئت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لتكون الجهة المخولة بمنح شهادات المطابقة الشرعية للمنتجات والخدمات المصرفية والمالية الإسلامية. وقد أضاف إنشاؤها مرجعية وطنية مركزية في مجال المطابقة الشرعية، وربط تسويق المنتجات الإسلامية بإجازة شرعية موحدة على المستوى الوطني، مع بقاء المتابعة اليومية من اختصاص اللجان الشرعية الداخلية داخل المصارف.

ث. القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023: بعد وضع القواعد التنظيمية الأولية للعمليات والرقابة الشرعية، جاء القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 ليمنح الصيرفة الإسلامية موقعًا أوضح داخل المنظومة المصرفية ككل. فقد خصص لها بابًا مستقلًا، وميز بين المصارف الإسلامية الكاملة والشبائيك الإسلامية داخل المصارف التقليدية، مع تقرير الاستقلالية التنظيمية والمحاسبية لهذه الشبائيك. كما أضاف هذا القانون إدماج خصوصيات الصيرفة الإسلامية ضمن الإطار العام للسياسة النقدية والحوكمة المصرفية، وربطها بصورة أوضح بالبنية القانونية الشاملة للنظام المصرفي.

ج. النظام رقم 25-09 المؤرخ في 24 جويلية 2025 المتعلق بقواعد المحاسبة والتقييم الخاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية: وضع هذا النظام القواعد المحاسبية والتقييمية الخاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية، من



خلال تحديد أسس التسجيل المحاسبي، وتوقيت الاعتراف بالإيرادات، وطرق تقييم الأصول والالتزامات، ومعالجة الضمانات والمخاطر لمختلف العقود، مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم والصكوك. كما شمل القرض الحسن والحسابات الاستثمارية والتبرعات والغرامات. وأضاف هذا النظام إطارا محاسبيا موحدًا ينسجم مع طبيعة عقود الصيرفة الإسلامية ومتطلبات الرقابة والشفافية.

ثانيا. التشريعات الداعمة

تهدف التشريعات الداعمة للمالية الإسلامية في الجزائر إلى توسيع الإطار القانوني المرتبط بالصيرفة الإسلامية، من خلال ربطها بقطاعات مكتملة، مثل التأمين، والأوقاف، وإدارة الدين العمومي. وهي لا تنظم النشاط المصرفي الإسلامي مباشرة، لكنها تهيئ الأساس القانوني لظهور منتجات وخدمات منسجمة مع منطق التمويل الإسلامي.

أ. **المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 - التأمين التكافلي:** وضع هذا المرسوم الإطار التنظيمي للتأمين التكافلي في الجزائر باعتباره صيغة بديلة عن التأمين التقليدي. وقد حدد شروط الممارسة، سواء من خلال شركة تكافل مستقلة أو نافذة داخل شركة تأمين تقليدية، مع إلزامية الفصل المالي والمحاسبي والفني بين النشاطين، والفصل بين أموال المشتركين وأموال الشركة المسيرة. كما اعتمد نموذجي الوكالة والمضاربة في التسيير، وأوجب إنشاء هيئة رقابة شرعية داخلية. وأضاف هذا المرسوم إدراج التأمين التكافلي ضمن البنية القانونية للمالية الإسلامية، وفتح مجال التكامل بينه وبين البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها.

ب. **المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 03 ماي 2021 - الديوان الوطني للأوقاف والزكاة:** أنشأ هذا المرسوم الديوان الوطني للأوقاف والزكاة بوصفه هيئة مكلفة بجمع موارد الأوقاف والزكاة وتسييرها واستثمارها. كما أتاح له إبرام اتفاقيات تعاون مع الهيئات المالية العمومية والخاصة، بما في ذلك البنوك الإسلامية. وأضاف هذا المرسوم إطاراً مؤسسياً يربط موارد الوقف والزكاة بالقنوات الاستثمارية والتمويلية، ويوسع المجال الاجتماعي والتنموي المرتبط بالمالية الإسلامية.

ب. **القرار رقم 5 المؤرخ في 01 جوان 2025 - إصدار الصكوك السيادية:** حدد هذا القرار كيفية إصدار الصكوك السيادية من طرف الخزينة العمومية، في إطار تعبئة موارد تمويلية متوافقة مع الشريعة لتمويل التجهيزات والمنشآت العمومية ذات الطابع التجاري. وقد نظم إجراءات الاكتتاب، ومضمون نشرة الإصدار، وبيانات العائد والأجل والأطراف المتدخلة، تحت إشراف الجهات المختصة. وأضاف هذا القرار إدخال

الصكوك السيادية ضمن أدوات التمويل العمومي، وتوسيع نطاق المالية الإسلامية إلى مجال تمويل الخزينة والاستثمار العمومي .

ت. **قانون الأوقاف رقم 25-06 المؤرخ في 19 جويلية 2025:** جاء هذا القانون لتنظيم الأملاك الوقفية من حيث إدارتها واستغلالها وتنميتها وحمايتها، مع توسيع العقود المسموح بها لتشمل صيغاً متعددة، مثل الإجارة، والمشاركة، والمضاربة، والسلم، والقرض الحسن. كما نص على الانفتاح على المؤسسات المالية الإسلامية كشريك في استثمار أموال الوقف، من خلال أدوات مثل الصكوك والودائع الاستثمارية والتمويل الاستثماري. وأضاف هذا القانون أساساً قانونياً أوضح لتكامل الوقف مع الصيرفة الإسلامية في تمويل المشاريع ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي .

تُظهر هذه النصوص أن التشريعات الداعمة وسّعت المجال المؤسسي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، بما يعزز تكامل مكونات المالية الإسلامية داخل النظام المالي الوطني.

2.1.5.3 واقع النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر

يمثل النظام المالي والمصرفي في الجزائر الإطار الذي تنتظم داخله حركة الأموال وتمويل النشاط الاقتصادي، من خلال المصارف العمومية والخاصة والمؤسسات المالية المتخصصة، تحت إشراف بنك الجزائر بصفته السلطة النقدية المركزية. وقد بلغ عدد المصارف الناشطة سنة 2023 عشرين مصرفاً، منها سبعة مصارف عمومية، وأحد عشر مصرفاً خاصاً برأسمال أجنبي أو مختلط، إضافة إلى مصرفين إسلاميين متخصصين، إلى جانب ثماني مؤسسات مالية غير مصرفية (بنك الجزائر، 2024، ص. 47). ويبين هذا التوزيع أن الطابع التقليدي ما يزال هو الغالب على النظام المصرفي، رغم ما عرفه من إصلاحات وانفتاح منذ تسعينيات القرن الماضي.

وفي هذا الإطار، اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى إدماج الصيرفة الإسلامية داخل النظام المصرفي، من خلال إصدار تنظيمات خاصة والسماح بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي داخل المصارف التقليدية. غير أن الوزن النسبي لهذا النشاط ما يزال محدوداً، سواء من حيث عدد الفاعلين أو حجم الانتشار، إذ لم يتجاوز عدد وكالات التمويل الإسلامي 89 وكالة من أصل 1649 وكالة مصرفية سنة 2023، أي بنسبة تقارب 5.4% من إجمالي الشبكة المصرفية (بنك الجزائر، 2024، ص. 47). ويعكس ذلك محدودية الانتشار الجغرافي للصيرفة الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.

وعلى مستوى الودائع، سجلت المصرفية الإسلامية نمواً ملحوظاً خلال الفترة 2020-2023، إذ ارتفع حجم الودائع من 340 مليار دينار جزائري سنة 2020 إلى 678.2 مليار دينار سنة 2023، أي بزيادة إجمالية

تقارب 99% خلال أربع سنوات (بنك الجزائر، 2023، ص. 62؛ بنك الجزائر، 2024، ص. 55). كما ارتفعت حصتها من إجمالي الودائع المصرفية من 3.16% إلى 4.55% خلال الفترة نفسها، وهو ما يعكس تزايد الإقبال على المنتجات المصرفية الإسلامية. غير أن هذه الودائع ما تزال تتركز أساسًا في الحسابات الجارية، مقابل ضعف الودائع الاستثمارية. كما أظهرت البيانات ارتفاع مساهمة البنوك العمومية في هذا المجال، بعدما كانت محدودة جدًا سنة 2020، لتتجاوز 20% سنة 2023، بما يدل على اتساع انخراطها في نشاط الصيرفة الإسلامية (بنك الجزائر، 2024، ص. 55).

أما على مستوى التمويلات، فقد ارتفع حجم التمويلات الإسلامية من 302.3 مليار دينار جزائري سنة 2020 إلى 458.5 مليار دينار سنة 2023، بمعدل نمو إجمالي يقارب 52% (بنك الجزائر، 2024، ص. 52-57). كما ارتفعت حصتها من إجمالي القروض البنكية من 2.7% إلى 4.29% خلال الفترة نفسها، وهو ما يعكس تحسنًا نسبيًا في موقعها داخل السوق الائتمانية، وإن بقيت في مستوى محدود مقارنة بالتمويل التقليدي. ومن حيث الهيكل التعاقدية، تصدرت المراجعة التمويلات المصرفية الإسلامية طوال الفترة، إذ بلغت 132.3 مليار دينار سنة 2020 و 139.5 مليار دينار سنة 2023 (بنك الجزائر، 2024، ص. 57). وفي المقابل، سجلت صيغة السَّلَم نموًا واضحًا، إذ ارتفعت من 74.7 مليار دينار إلى 187.7 مليار دينار، لتشكّل نحو 40.9% من إجمالي التمويلات الإسلامية. كما ارتفعت الإجارة من 82.7 مليار دينار إلى 100.4 مليار دينار، بحصة بلغت 21.9%. أما صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع، فبقيت محدودة، إذ لم تتجاوز حصصها 0.9% و 1.8% و 4% على التوالي، وهو ما يرتبط بطبيعة هذه الصيغ وما تتطلبه من متابعة وتقييم أعلى للمخاطر (بنك الجزائر، 2024، ص. 57). وتظهر البيانات أيضًا أن المصارف الخاصة ما تزال تهيمن على التمويلات الإسلامية، إذ استحوذت على 95.30% سنة 2023، مقابل ارتفاع حصة المصارف العمومية من 0.81% سنة 2020 إلى 4.70% سنة 2023، بعد دخولها هذا النشاط من خلال النوافذ الإسلامية (بنك الجزائر، 2024، ص. 57). ويبين ذلك أن التمويل الإسلامي في الجزائر ما يزال يعتمد أساسًا على الصيغ البيعية أكثر من الصيغ التشاركية.

ورغم هذا التطور، فإن نسبة تغطية الودائع بالتمويلات عرفت تراجعًا من 88.91% سنة 2020 إلى 67.61% سنة 2023، بعد أن مرت بـ 82.43% سنة 2021 و 71.14% سنة 2022، وهو ما يدل على اتساع الفجوة بين الموارد المجمعة والتمويلات الممنوحة. ويرتبط هذا التراجع بنمو الودائع بوتيرة أسرع من قدرة المصارف على توظيفها، إلى جانب محدودية تنويع الأدوات التمويلية وهيمنة الصيغ الأقل مخاطرة. ويكشف ذلك أن كفاءة

التوظيف المالي في المصرفية الإسلامية الجزائرية ما تزال بحاجة إلى تحسين، من خلال توسيع قاعدة المنتجات وتطوير آليات التسيير بما يسمح باستخدام أفضل للموارد المتاحة.

2.5.3 توظيف التجربة الماليزية في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تُعد التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية من أبرز التجارب التي طورت آليات تنظيمية وتشغيلية متقدمة، أسهمت في تعزيز أداء النظام المصرفي ورفع مستوى اندماج التمويل الإسلامي داخله. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تحليل الآليات المستخلصة من هذه التجربة، وبحث إمكانات توظيفها في الجزائر بما يعزز حضور التمويل الإسلامي داخل النظام المصرفي، مع مراعاة خصوصيات البيئة المصرفية الوطنية.

1.2.5.3 المقارنة بين التجربتين الماليزية والجزائرية

تتمثل أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الماليزية والجزائرية في عدد من الجوانب المرتبطة بالبنية المصرفية، والإطار القانوني والتنظيمي، والحوكمة الشرعية، والبنية السوقية وأدوات إدارة السيولة، إضافة إلى مستوى النضج المؤسسي وعمق الاندماج داخل النظام المصرفي.

تتقاطع التجربتان في اعتماد مقاربة الإدماج داخل نظام مصرفي مزدوج يجمع بين الصيرفة التقليدية والإسلامية، بدل إنشاء نظام مالي مستقل. غير أن التجربة الماليزية اتجهت نحو إدماج أعمق وأكثر تكاملاً، بينما اتخذت التجربة الجزائرية مساراً تدريجياً من خلال المصارف والنوافذ الإسلامية داخل المنظومة المصرفية الوطنية.

ويظهر الاختلاف كذلك في درجة تراكم الإطار القانوني والتنظيمي. فقد بدأت ماليزيا مبكراً في تنظيم الصيرفة الإسلامية من خلال قانون الصيرفة الإسلامية لسنة 1983، ثم قانون الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2013، مما أتاح بناء منظومة أكثر استقراراً ووضوحاً. أما في الجزائر، فقد تطور الإطار التنظيمي بصورة حديثة وتدرجية، من خلال النظام رقم 02-18 لسنة 2018، والنظام رقم 02-20 لسنة 2020، ثم القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 لسنة 2023، وهو ما يعكس توجهاً مهماً نحو التأطير، لكنه ما زال في حاجة إلى مزيد من تفعيل التطبيق.

كما تعتمد التجربتان على مرجعية شرعية مؤسسية لضبط المنتجات المصرفية الإسلامية، إلا أن التجربة الماليزية تتميز بدرجة أكبر من التكامل بين الرقابة الشرعية والرقابة المصرفية، وبوضوح أوسع في توزيع الصلاحيات بين الجهات المشرفة. أما التجربة الجزائرية، فرغم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في المالية الإسلامية، فإنها لا تزال في طور بناء تنسيق مؤسسي أكثر فعالية بين هذه الهيئة وبنك الجزائر والهيئات الشرعية الداخلية للمصارف.

وتبرز الفروق أيضاً في مستوى تطور السوق المالية وأدوات إدارة السيولة. فقد استفادت ماليزيا من سوق مالية أكثر عمقاً وتنوعاً، ومن أدوات إسلامية مساندة سمحت بتعزيز قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على إدارة سيولتها. في المقابل، تظل السوق المالية الجزائرية في طور التطوير، كما تبقى أدوات السيولة الإسلامية محدودة، وهو ما يحد من قدرة المصارف والنوافذ الإسلامية على إدارة الفوائض والاحتياجات المالية بفعالية. وعليه، تُبرز المقارنة وجود تباين واضح في مستوى تطور التجريبتين، خاصة من حيث عمق الإدماج المؤسسي، وتكامل الرقابة الشرعية والمصرفية، وتطور البنية السوقية الداعمة.

2.2.5.3 إمكانيات توظيف الآليات الماليزية في السياق الجزائري

تقدم التجربة الماليزية مجموعة من الآليات القابلة للتوظيف في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، شريطة تكييفها مع البيئة الوطنية، ويمكن عرض أهمها فيما يأتي:

أ. **تطوير الإطار القانوني والتنظيمي:** تُبرز التجربة الماليزية أهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح ومتكامل يضبط عمل الصيرفة الإسلامية داخل النظام المصرفي، ويحدد طبيعة المنتجات والعقود وآليات الرقابة والإشراف. ويمكن توظيف هذا الجانب في الجزائر من خلال الاسترشاد بالمنهج الماليزي في بناء قواعد تنظيمية أكثر وضوحاً وتكاملاً، بما يعزز اندماج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية الوطنية.

ب. **تعزيز الحوكمة الشرعية المركزية:** يمكن توظيف التجربة الماليزية في مجال الحوكمة الشرعية من خلال دعم مكانة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في المالية الإسلامية، وتوضيح نطاق صلاحياتها وعلاقتها ببنك الجزائر وبالهيئات الشرعية الداخلية للمؤسسات المصرفية. ويسهم هذا التوجه في توحيد المرجعيات الشرعية وتقليل التباين في الفتاوى والقرارات التطبيقية، بما يعزز ثقة المتعاملين في المنتجات المصرفية الإسلامية ويضمن انسجامها على مستوى النظام المالي ككل.

ت. **تطوير أدوات إدارة السيولة الإسلامية:** تُبرز التجربة الماليزية أهمية وجود سوق متكاملة للسيولة الإسلامية تعتمد على أدوات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل متوافقة مع الشريعة، بما يسمح بإدارة فعالة للفوائض والاحتياجات المالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية. وفي السياق الجزائري، يمكن توظيف هذا النموذج عبر تطوير أدوات سيولة وصكوك إسلامية مناسبة، بما يساهم في تحسين كفاءة إدارة السيولة داخل البنوك والنوافذ الإسلامية وتقليل الاعتماد على الأدوات التقليدية.

ث. **تطوير المنتجات وتنويع الصيغ التمويلية:** تُظهر التجربة الماليزية أن نجاح الصيرفة الإسلامية لا يرتبط فقط بتعدد المنتجات، بل بقدرتها على الاستجابة الفعلية لحاجات التمويل والاستهلاك والاستثمار. وفي الجزائر،

يقتضي ذلك العمل على تجاوز التركيز على عدد محدود من الصيغ التمويلية، والتوسع في صيغ أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي، مثل المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع والإجارة، بما يسمح بتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في تمويل الأنشطة الإنتاجية.

ج. **توظيف الرقمنة في الصيرفة الإسلامية:** تمثل الرقمنة أحد أهم مجالات التطوير في التجربة الماليزية، حيث ساهمت في توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية وخفض تكاليفها وتحسين جودتها. ويمكن للجزائر توظيف هذا المسار من خلال تطوير خدمات مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة، وربطها بمنتجات مالية موجهة لمختلف الفئات، خاصة الفئات غير المخدومة مصرفياً، بما يدعم الشمول المالي.

ح. **تطوير منظومة التكوين المتخصص:** تُبرز التجربة الماليزية أهمية الدمج بين التكوين الشرعي والمالي والمصرفي في بناء الكفاءات العاملة في الصيرفة الإسلامية. وفي السياق الجزائري، يمكن توظيف هذا التوجه من خلال تطوير برامج تكوين جامعية ومهنية متخصصة، وتعزيز التعاون بين الجامعات والمصارف والهيئات الرقابية، بما يدعم قدرة الموارد البشرية على تسيير وتطوير هذا القطاع.

3.2.5.3 تحديات توظيف الآليات الماليزية في السياق الجزائري

رغم ما تتيحه التجربة الماليزية من آليات قابلة للتوظيف في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فإن توظيف هذه الآليات يواجه جملة من التحديات المرتبطة بخصوصيات البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية والسوقية الوطنية. ويمكن عرض أبرز هذه التحديات فيما يأتي:

أ. **عدم اكتمال الأطر التطبيقية:** رغم التطور القانوني والتنظيمي المسجل في الجزائر، فإن بعض الجوانب التطبيقية المتعلقة بالعقود والمنتجات الإسلامية وآليات تنفيذها داخل المصارف والنوافذ الإسلامية لا تزال تحتاج إلى مزيد من التفصيل، بما يحد من التباين في التطبيق ويعزز سلامة الممارسة.

ب. **محدودية البنية السوقية وأدوات إدارة السيولة:** يمثل ضعف عمق السوق المالية الإسلامية وقصور أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة تحدياً أمام تطوير الصيرفة الإسلامية، خاصة أن أدوات مثل الصكوك وسوق السيولة الإسلامية تتطلب سوقاً قادرة على الإصدار والتداول، وآليات فعالة لإدارة الفوائض والاحتياجات المالية للمصارف والنوافذ الإسلامية.

ت. **محدودية تنوع الصيغ التمويلية المطبقة:** يشكل التركيز على عدد محدود من الصيغ التمويلية تحدياً أمام توسيع أثر الصيرفة الإسلامية في تمويل الأنشطة الإنتاجية، خاصة الصيغ القائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر، والتي تتطلب قدرات أعلى في التقييم والمتابعة وإدارة المخاطر.

ث. نقص الكفاءات المتخصصة والجاهزية الرقمية: يتطلب تطوير الصيرفة الإسلامية توافر موارد بشرية تجمع بين المعرفة الشرعية والمالية والمصرفية والقانونية، إلى جانب بنية رقمية قادرة على دعم تقديم خدمات مصرفية إسلامية أكثر كفاءة وانتشارًا.

تأسيسًا على ما سبق، يتضح أن توظيف التجربة الماليزية في الجزائر يقوم على انتقاء الآليات القابلة للتكييف مع البيئة الوطنية، خاصة في مجالات الحوكمة الشرعية، وإدارة السيولة، وتنويع الصيغ التمويلية، والرقمنة، والتكوين المتخصص. غير أن فعالية هذا التوظيف تظل مرتبطة بقدرة النظام المصرفي الجزائري على تجاوز التحديات القانونية والتطبيقية والسوقية والتشغيلية التي تحد من تفعيل التمويل الإسلامي داخل المنظومة المصرفية.

6.3 خلاصة الإطار التطبيقي

تخلص نتائج هذا الإطار إلى أن التطور المتسارع للمالية الإسلامية على المستوى العالمي، وما صاحبه من توسع في الأصول والمؤسسات والمنتجات، قد جعلها خيارًا متزايد الحضور في السياسات المالية لعدد من الدول، من بينها ماليزيا التي تُعد من أبرز التجارب الرائدة في هذا المجال. وفي هذا السياق، يظهر أن تطوير آليات التمويل الإسلامي في ماليزيا، عبر تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية وتعزيز الحوكمة الشرعية، قد أسهم في تحسين فعالية الوساطة المالية وتوسيع اندماج المصارف الإسلامية داخل النظام المالي. ويعكس تطور الصناعة المصرفية الإسلامية توسع الأصول والودائع والتمويلات وانتقالها إلى مكون فاعل في الوساطة المالية. كما يتميز التمويل الإسلامي بتوسع الشمول المالي عبر تمويل الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقابل ضعف نسبي في التوجه نحو القطاعات الإنتاجية الكبرى، مع هيمنة الصيغ منخفضة المخاطر مثل المراجعة والإجارة ومحدودية الصيغ التشاركية، بما يواكبه تحسن في مؤشرات المتانة المالية والربحية وكفاية رأس المال والسيولة.

تظهر نتائج النماذج القياسية أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابيًا ومعنويًا في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2014-2023. وقد بينت النتائج أثرًا موجبًا في كفاية رأس المال بما يعزز الاستقرار المالي، وفي العائد على الأصول بما يحسن الكفاءة المصرفية والربحية، وفي نسبة الودائع الإسلامية بما يدعم الشمول المالي، وفي نسبة التمويل إلى الناتج المحلي بما يعمق الارتباط بالاقتصاد الحقيقي. وتؤكد النتائج قبول الفرضية العامة للدراسة، أن التمويل المصرفي الإسلامي يسهم في تطوير النظام المصرفي الماليزي، وذلك من خلال انعكاس تحسن مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي على النظام المصرفي ككل.

وعلى المستوى المقارن، تكشف دراسة التجريبتين الماليزية والجزائرية أن الفارق لا يرتبط بمجرد تبني الصيرفة الإسلامية، بل بدرجة النضج المؤسسي وعمق الاندماج داخل النظام المصرفي. فقد بلغت التجربة الماليزية مستوى متقدمًا من التنظيم والتكامل وتنوع الأدوات، في حين تمر التجربة الجزائرية بمرحلة ترسخ تدريجي، رغم ما حققته من نمو في الودائع والتمويلات وتحسن في الإطار التنظيمي. وتؤكد المقارنة أن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر يقتضي الانتقال من مرحلة الإدماج التنظيمي إلى مرحلة الفاعلية المصرفية والاقتصادية، من خلال تهيئة البيئة القانونية والمؤسسية والسوقية والتشغيلية القادرة على توظيف التمويل الإسلامي داخل النظام المصرفي بكفاءة أكبر.

4. الخاتمة

1.4 نتائج الدراسة

سعت هذه الأطروحة إلى تحليل دور التمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي، من خلال التأصيل النظري، والتحليل المؤسسي، والنمذجة القياسية، مع التركيز على التجربة الماليزية بوصفها حالة متقدمة في إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن نظام مالي مزدوج، ثم دراسة إمكانات توظيف آلياتها في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أبرزت الدراسة أن التمويل الإسلامي تبلور ضمن مسار تطور الفكر المالي الإسلامي، بما أعاد صياغة وظيفة المال والتمويل في ضوء رؤية شرعية ومقاصدية. وقد تجلّى ذلك في توظيف العقود الفقهية، كالبيع والشركة، بوصفها أساساً لتنظيم الصيغ التمويلية وتحويلها إلى أدوات مصرفية قابلة للتطبيق داخل المؤسسات المالية.
- توصلت الدراسة إلى أن خصوصية التمويل الإسلامي تظهر في خضوعه لضوابط شرعية تؤطر الممارسة التمويلية، وتحد من الانحرافات المالية، وتوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وبذلك يتجاوز التمويل الإسلامي البعد التعاقدي الضيق ليعبر عن نمط تمويلي ذي وظيفة اقتصادية وتنموية داخل النظام المصرفي.
- أوضحت الدراسة أن انتقال التمويل الإسلامي إلى المجال المصرفي منحه دوراً وظيفياً في تطوير أداء المصارف، من خلال توسيع قاعدة الأدوات المصرفية المتاحة، وتحويل العقود الشرعية إلى صيغ تمويلية قابلة للتطبيق في مجالات متعددة. وينعكس ذلك على دعم الاستقرار المالي، وتحسين الكفاءة المصرفية، وتوسيع قاعدة المتعاملين، وتعزيز ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يدعم موقع المصارف الإسلامية داخل المنظومة المصرفية ويقوي قدرتها التنافسية.
- بينت الدراسة أن فاعلية التمويل الإسلامي داخل النظام المصرفي لا ترتبط بالصيغ التمويلية وحدها، بل تتوقف على سلامة البناء المؤسسي، ووضوح الإطار الرقابي، وكفاءة منظومة الحوكمة. فكلما اتسم هذا الإطار بالاتساق والوضوح، زادت قدرة المصارف الإسلامية على تحويل الصيغ الشرعية إلى ممارسات مصرفية فعالة، وتراجعت مخاطر الانحراف عن أهدافها الشرعية والاقتصادية.
- خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يواجه مجموعة من القيود التي تحد من قدرته على التوسع والتأثير، من أهمها تفاوت مستويات النضج المؤسسي بين الدول، وعدم كفاية التنسيق في المعايير الشرعية والتطبيقية، وضعف الابتكار في بعض المنتجات مقارنة بتغير حاجات الأسواق المالية والمصرفية.

- على مستوى التجربة الماليزية، أكدت الدراسة أن تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الحوكمة الشرعية، وتحديث الأدوات التشغيلية، أسهمت في رفع فاعلية التمويل الإسلامي داخل المنظومة المصرفية، وعمّقت اندماجه في البنية المالية الوطنية، ودعّمت دوره في الوساطة المالية ضمن نظام مالي مزدوج.
- بين تحليل تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا أن نموها اقترن بتوسع الأصول والودائع والتمويلات، واتساع حضور المؤسسات الإسلامية في السوق المالية. وقد ساهم ذلك في انتقال الصيرفة الإسلامية من نشاط مالي محدود الأثر إلى مكوّن فاعل في الوساطة المالية وإعادة توزيع الموارد، مع تنامي قدرتها التنافسية داخل النظام المالي الماليزي.
- أظهر التحليل القطاعي أن التمويل الإسلامي في ماليزيا لا يزال متركزًا بدرجة معتبرة في قطاع الأسر مقارنة بالقطاعات الإنتاجية، وهو ما يشير إلى أن جزءًا مهمًا من الشمول المالي تحقق عبر قنوات استهلاكية وتمويلية منخفضة المخاطر، في ظل هيمنة صيغ مثل المراجعة، وضعف حضور الصيغ الاستثمارية والتشاركية.
- كشف تحليل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن اتجاه تصاعدي في حجم التمويل الموجه لهذا القطاع، مع تركزه بدرجة أكبر في المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر. ويعكس ذلك اتساع قاعدة الشمول المالي، في مقابل استمرار محدودية التمويل الموجه للقطاعات الإنتاجية الكبرى، بالنظر إلى حاجة هذه القطاعات إلى صيغ تمويلية طويلة الأجل، وآليات أكثر تطورًا لتقييم المخاطر وإدارتها.
- عكس التوزيع العقدي للتمويل الإسلامي هيمنة الصيغ القائمة على الدين، مثل المراجعة والإجارة والتورق، في مقابل ضعف الصيغ القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر. ويرتبط ذلك باعتبارات عملية تتعلق بإدارة المخاطر، واستقرار العوائد، وسهولة التطبيق، مقارنة بالتعقيد الفني والرقابي الذي تنطوي عليه صيغ المشاركة والمضاربة.
- أظهرت المؤشرات المالية تحسّنًا في أداء المصارف الإسلامية الماليزية من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية، إلى جانب ارتفاع قدرتها على تعبئة الودائع وتوجيهها نحو التمويل. ويؤشر ذلك إلى تحسن في أداء الوظائف المصرفية الأساسية، ولا سيما وظيفة الوساطة المالية وتعبئة الموارد.
- أثبتت نتائج النمذجة القياسية باستخدام نماذج ARDL وجود أثر إيجابي ومعنوي للتمويل المصرفي الإسلامي في مؤشرات أداء النظام المصرفي الإسلامي الماليزي خلال الفترة 2014-2023، خاصة مؤشرات الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، والشمول المالي، والارتباط بالاقتصاد الحقيقي. ويعكس ذلك الدور المتزايد للتمويل الإسلامي في دعم أداء النظام المصرفي الماليزي.

- دعمت النتائج القياسية، في حدود المؤشرات المعتمدة، قبول الفرضية العامة للدراسة، إذ أظهرت وجود أثر إيجابي لتمويل الإسلامي في تطوير النظام المصرفي عبر عدد من وظائفه الأساسية، لا سيما الاستقرار المالي، والكفاءة المصرفية، والشمول المالي، والارتباط بالاقتصاد الحقيقي.
- بينت الدراسة في المقابل أن التجربة الماليزية، رغم تقدمها المؤسسي والتنظيمي، لا تزال تواجه بعض التحديات، أبرزها هيمنة الصيغ التمويلية القائمة على المديونية، وضعف التوجه نحو الصيغ التشاركية، ومحدودية التمويل الموجه للقطاعات الإنتاجية طويلة الأجل. ويكشف ذلك عن وجود فجوة نسبية بين مستوى التطور المؤسسي للصيرفة الإسلامية وبين أثرها التنموي الفعلي.
- أما في التجربة الجزائرية، فقد أظهرت الدراسة أن الصيرفة الإسلامية دخلت مسارًا إصلاحيًا وتنظيميًا مهمًا، خاصة بعد صدور القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023، واعتماد الإطار المحاسبي الخاص بالصيرفة الإسلامية، وتفعيل الهيئة الشرعية الوطنية للفتوى والرقابة. غير أن هذا المسار لا يزال في طور الترسخ، إذ تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحديات تتعلق بقصور الأطر التطبيقية، وضعف أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة، ومحدودية تنوع الصيغ التمويلية، ونقص الكفاءات المتخصصة.
- أكدت المقارنة بين التجريبتين الماليزية والجزائرية أن الفارق الجوهرى لا يكمن في مجرد تبني الصيرفة الإسلامية، بل في درجة النضج المؤسسي، وعمق الاندماج داخل النظام المصرفي، وفعالية الإطار التشريعي والرقابي والحوكمي. فهذه العوامل هي التي تحدد قدرة التمويل الإسلامي على الانتقال من مستوى المنتجات المصرفية إلى مستوى التأثير المؤسسي والاقتصادي الفعلي.
- بينت الدراسة أن توظيف التجربة الماليزية في الجزائر يظل ممكنًا، لكنه لا يعني النقل الحرفي للنموذج الماليزي، وإنما يقتضي انتقاء الآليات القابلة للتكييف مع البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية الجزائرية. ويتعلق ذلك خاصة بمجالات الحوكمة الشرعية، وإدارة السيولة، وتنوع الصيغ التمويلية، وتحديث البنية التشغيلية والرقمية، وتعزيز الكفاءات المتخصصة.
- وعليه، خلصت الدراسة إلى أن للتمويل الإسلامي دورًا فاعلاً في تطوير النظام المصرفي، من خلال تعزيز الوساطة المالية، ودعم الاستقرار المالي، وتحسين الكفاءة المصرفية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي. غير أن فاعلية هذا الدور تظل مشروطة بجودة البيئة التشريعية والمؤسسية والرقابية والحوكومية التي يعمل ضمنها، وبقدرة النظام المصرفي على استيعاب الصيغ الإسلامية ضمن ممارسات مؤسسية منتظمة وفعالة.

وقد أكدت المقارنة بين التجربتين الماليزية والجزائرية هذا التوجه؛ إذ أظهرت التجربة الماليزية أن توافر إطار مؤسسي وتنظيمي متكامل، مدعوم بحوكمة شرعية فعالة، أسهم في تعميق اندماج التمويل الإسلامي داخل المنظومة المصرفية بما عزز دوره في تطوير النظام المصرفي. وفي المقابل، تشير التجربة الجزائرية، في ضوء محدودية حجم التمويل الإسلامي داخل السوق المصرفية، وضعف تنوع الصيغ التمويلية، وقصور آليات إدارة السيولة والحوكمة التشغيلية، إلى أن هذا الدور ما يزال محدودًا مقارنة بإمكاناته النظرية، رغم التطور التنظيمي المسجل في السنوات الأخيرة.

2.4 توصيات الدراسة

بناءً على النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات العملية الهادفة إلى تعزيز قدرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر على الانتقال من مرحلة الإدماج التنظيمي إلى مرحلة الفاعلية المؤسسية والوظيفية، وذلك على النحو الآتي:

- استكمال النصوص التطبيقية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية، وتوضيح آليات تنفيذ القوانين والتنظيمات الحديثة، بما يضمن توحيد الممارسات المصرفية، ويعزز سلامة تطبيق المنتجات الإسلامية داخل المصارف والنوافذ الإسلامية.
- تعزيز دور الهيئة الشرعية الوطنية للفتوى والرقابة من خلال تدعيمها بالكفاءات المتخصصة، وتحديد علاقتها الوظيفية ببنك الجزائر والهيئات الشرعية الداخلية للمصارف، بما يحقق تناسقًا في الفتاوى وانسجامًا في التطبيق.
- تنويع محفظة الصيغ التمويلية الإسلامية تدريجيًا من خلال تشجيع صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع، خاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية، مع تطوير معايير ملائمة لتقييم مخاطر هذه الصيغ ومتابعتها.
- تفعيل سوق الصكوك الإسلامية وتطوير أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة، بما يمكن المصارف والنوافذ الإسلامية من إدارة فوائضها واحتياجاتها المالية دون الاعتماد على آليات لا تتلاءم مع طبيعة نشاطها.
- توسيع التمويل الأصغر الإسلامي وتطوير منتجات موجهة للفئات غير المخدومة مصرفيًا، مع دراسة إدماج آليات الوقف والزكاة ضمن منظومة تمويلية مؤسسية منظمة، بما يعزز الشمول المالي بطابع تنموي لا يقتصر على التمويل الاستهلاكي.
- تعزيز التكوين المتخصص في التمويل الإسلامي من خلال إدماجه في المناهج الجامعية والمهنية، وتطوير الشراكات بين الجامعات والمصارف والهيئات الرقابية، بما يدعم بناء كفاءات تجمع بين المعرفة الشرعية والمالية والمصرفية.
- تطوير البنية الرقمية للخدمات المصرفية الإسلامية بما يواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي، ويسهم في توسيع نطاق الوصول إلى المنتجات الإسلامية وتحسين كفاءة تقديمها.

3.4 آفاق الدراسة

- التوسع في دراسات مقارنة تشمل تجارب دولية أخرى تعتمد الأنظمة المصرفية المزدوجة.
- بحث أثر المستحدثات المالية الرقمية (الصكوك الرقمية، التمويل الجماعي الإسلامي، التمويل الأصغر المبتكر) في تطوير الأداء المصرفي
- إدماج أدوات الوقف والزكاة في الهندسة المالية المصرفية وأثرها على تطوير وظائف النظام المصرفي وتعزيز شموله التنموي.

5. قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

❖ المعاجم

1. ابن سيدة، علي بن إسماعيل. (1958). المحكم والمحيط الأعظم في اللغة (تحقيق: عائشة عبد الرحمن، ط. 1).
2. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء. (1979). معجم مقاييس اللغة (تحقيق: عبد السلام هارون). بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
3. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1999). لسان العرب (تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، ط. 3). لبنان: دار إحياء التراث.
4. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي. (1999). مختار الصحاح (تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط. 5). بيروت، لبنان: المكتبة العصرية والمكتبة النموذجية.
5. الشرباصي، أحمد. (1981). المعجم الاقتصادي الإسلامي (د. ط.). بيروت، لبنان: دار الجيل.
6. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ثم الحموي أبو العباس. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج. 1). بيروت، لبنان: المكتبة العلمية.
7. المناوي، عبد الرؤوف. (1990). التوقيف على مهمات التعاريف (ط. 1). القاهرة، مصر: عالم الكتب.
8. الموسوعة العربية العالمية. (1999). الموسوعة العربية العالمية (ط. 2). الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
9. النجار، حسن شحاتة، زينب. (2003). معجم المصطلحات التربوية والنفسية (ط. 1). القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
10. النويهض، عادل. (1980). مُعْجَمُ أعلام الجزائر: من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر (ط. 2). بيروت، لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر.
11. حماد، نزيه. (2023). معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء (ط. 1). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.
12. مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط (ط. 3). القاهرة، مصر: مجمع اللغة العربية.
13. هيكمل، عبد العزيز فهمي. (1986). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (ط. 2). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
14. وجدي، محمد فريد. (1954). دائرة معارف القرن العشرين (ج. 2، ط. 2). بيروت، لبنان: دار الفكر.

❖ الكتب الفقهية

15. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر (د. ط.). بيروت، لبنان: المكتبة العلمية.
16. ابن رشد (الحفيد)، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد. (1425/2004هـ). بداية المجتهد ونهاية المقتصد (د. ط.). القاهرة، مصر: دار الحديث.
17. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو إسحاق برهان الدين. (2003). المبدع في شرح المقنع (كتاب البيع) (د. ط.). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.
18. الألباني، محمد ناصر الدين. (1997). صحيح سنن ابن ماجه (ط. 1). الرياض، السعودية: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
19. البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر. (1950). التجريد لنفع العبيد: حاشية البجيرمي على شرح المنهج. القاهرة، مصر: مطبعة الحلبي.
20. البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس. (1968). كشف القناع عن متن الإقناع (مراجعة وتعليق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، ج. 3). الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة النصر الحديثة.
21. الجزيري، عبد الرحمن بن محمد عوض. (2003). الفقه على المذاهب الأربعة (ط. 2). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

22. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (د.ت). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (ج. 3، د. ط.). بيروت، لبنان: دار الفكر.
23. الزهري، محمد بن سعد. (2001). الطبقات الكبير (تحقيق: علي محمد عمر، الجزء 3، الطبعة 1). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
24. السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. (1979). المبسوط (د. ط.). مصر: مطبعة السعادة؛ بيروت، لبنان: دار المعرفة.
25. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1983). الأشباه والنظائر (د. ط.). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
26. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (1417هـ). الموافقات في أصول الشريعة (الجزء 2). القاهرة، مصر: دار ابن عفان.
27. الشيخ بهرام، بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض. (2008). الشامل في فقه الإمام مالك (د. ط.). مصر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.
28. العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر. (2013). فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ط. 1). دمشق، سوريا: دار الرسالة العالمية.
29. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود. (1327-1328هـ). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ط. 1، ج. 5). مصر: مطبعة شركة المطبوعات العلمية؛ مطبعة الجمالية (للأجزاء 3-7).
30. المالكي، خليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي. (2005). مختصر العلامة خليل (تحقيق: أحمد جاد، ط. 1). القاهرة، مصر: دار الحديث.
31. المناوي، عبد الرؤوف. (1982). فيض القدير لشرح الجامع الصغير (ط. 1). بيروت، لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر.
32. النيسابوري، أبو حسين مسلم بن الحجاج. (2006). صحيح مسلم (ط. 1). الرياض، السعودية: دار طيبة للنشر والتوزيع.
33. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. (1966). حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار (ط. 2، ج. 5). القاهرة، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
34. داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان. (1328هـ). مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر (تصحیح وترتيب: أحمد بن عثمان بن أحمد القره حصارى). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
35. عبده، أحمد إدريس. (2000). فقه المعاملات عن مذهب الإمام مالك مقارنة بالمذاهب الأخرى في أصول المسائل وعيونها (د. ط.). الجزائر: دار الهدى.
36. عليش، محمد. (1984). منح الجليل شرح مختصر خليل (ط. 1، ج. 7). بيروت، لبنان: دار الفكر.
37. مالك بن أنس، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. (1994). المدونة الكبرى (رواية: سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم، ج. 3). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

❖ الكتب

38. أحمد، يوسف. (1990). القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي (د. ط.). القاهرة، مصر: دار الثقافة والنشر والتوزيع.
39. إسماعيل، حميد محمد عثمان. (1983). أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار (ط. 1). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
40. إسماعيل، شعبان محمد. (1998). الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه (ط. 1). بيروت، لبنان: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع؛ دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع.
41. الأشقر، محمد سليمان بن عبد الله. (1998). عقد الاستصناع. في بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (المجلد 1، ط. 1). عمان، الأردن: دار النفائس.
42. أمامه، عدنان محمد. (1424هـ). التجديد في الفكر المالي الإسلامي (ط. 1). الدمام، المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
43. الأنصاري، محمود، حسن، إسماعيل، و مصطفى متولي، سمير. (1988). البنوك الإسلامية. القاهرة، مصر: مطابع الأهرام التجارية.

44. البعلي، عبد الحميد محمود. (1991). الاستثمار والرقابة الشرعية (الطبعة 1). القاهرة، مصر: مكتبة وهبة.
45. البقمي، المرزوقي صالح بن زابن. (1444/2022هـ). شركات العقد في الشرع الإسلامي (د. ط.). الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.
46. الحسني، أحمد حسن أحمد. (1999). صناديق الاستثمار: دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي (د. ط.). مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
47. الخويطر، عبد الله بن حمد بن عثمان. (2006). المضاربة في الشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة (ط. 1). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار كنوز إشبيلية.
48. الرماني، زيد بن محمد. (2000). عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية (ط. 1). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع.
49. الزحيلي، محمد مصطفى. (2006). القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (ط. 1). دمشق، سوريا: دار الفكر.
50. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (1985). الفقه الإسلامي وأدلته (ط. 2). دمشق، سوريا: دار الفكر.
51. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (2002). المعاملات المالية المعاصرة. دمشق، سوريا: دار الفكر.
52. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (2012). موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة (ط. 3). دمشق، سوريا: دار الفكر.
53. الزرقا، مصطفى أحمد. (1989). شرح القواعد الفقهية (ط. 2). دمشق، سوريا: دار القلم.
54. الزرقا، مصطفى أحمد. (2004). المدخل الفقهي العام (ط. 2). دمشق، سوريا: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
55. الزهراني، بن علي بن حسن. (2023). الأحكام المتعلقة بالأخلاق في المعاملات المالية (ط. 1). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.
56. السرطاوي، فؤاد. (1999). التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص (ط. 1). عمان، الأردن: دار المسيرة.
57. السمالوطي، نبيل. (1998). بناء المجتمع الإسلامي (ط. 3). جدة، المملكة العربية السعودية: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.
58. السنهوري، عبد الرزاق. (1988). نظرية العقد (ط. 2). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
59. السويلم، سامي بن إبراهيم. (2013). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي (ط. 1). بيروت، لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات.
60. الصبيحات، إبراهيم بدر. (2017). أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية (د. ط.). عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.
61. الضير، الصديق محمد الأمين. (1995). الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي (ط. 2). المملكة العربية السعودية: سلسلة صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.
62. الطحيم، عبد الله بن عبد الغني. (2009). التطوير التنظيمي: المفاهيم - النماذج - الاستراتيجيات (ط. 5). جدة، المملكة العربية السعودية: دار حافظ للنشر والتوزيع.
63. العاني، قتيبة عبد الرحمن. (2013). التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية: دراسة مقارنة (ط. 1). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
64. العبار، سعد خليفة. (2018). المراجعة المصرفية وصلاحياتها كبديل شرعي للفائدة الربوية (ط. 1). بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
65. العجلوني، أحمد طه. (2014). نظرية التمويل وأدواته (مدخل مالي معاصر) (د. ط.). المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد.
66. العجلوني، محمد محمود. (2008). البنوك الإسلامية (ط. 1). عمان، الأردن: دار المسيرة.
67. العلوانة، محمد محمود. (2014). الأصول العلمية والعملية في الرقابة الإدارية (ط. 1). عمان، الأردن: دار البداية.
68. العوضي، رفعت السيد. (2009). موسوعة الاقتصاد الإسلامي (المجلد 5، ط. 1). القاهرة، مصر: دار السلام.
69. القحطاني، سعيد بن علي بن وهف. (1988). الربا: أضراره وآثاره في ضوء الكتاب والسنة (د. ط.). المملكة العربية السعودية: دار الرشد للنشر والتوزيع.
70. القرضاوي، يوسف. (1995). دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي (ط. 1). القاهرة، مصر: مكتبة وهبة للنشر.

71. القرضاوي، يوسف. (1996). الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر (د. ط.). الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.
72. القرضاوي، يوسف. (1999). الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد (ط. 1). القاهرة، مصر: مطبعة المدني.
73. القرني، محمد بن علي. (2020). بحوث في التمويل الإسلامي (المجلد الرابع، سلسلة معلومات الإدارة الشرعية 4). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.
74. الماوري، الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. (1989). المضاربة (تحقيق ودراسة وتعليق: عبد الوهاب حواس، ط. 1). مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
75. المصري، رفيق يونس. (2000). ربا القروض وأدلة تجريمه (ط. 2). دمشق، سوريا: دار المكتبي.
76. المصري، رفيق يونس. (2010). أصول الاقتصاد الإسلامي (ط. 1). دمشق، سوريا: دار القلم.
77. المعدي، عبد الله بن راضي. (2017). أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي (ط. 1). المملكة العربية السعودية: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
78. الميادي، أحمد أمين عزت. (2012). الإدارة التمويلية في الشركات (ط. 5). المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.
79. النجار، عبد الهادي علي. (1990). الإسلام والاقتصاد: دراسة في منظور أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة (د. ط.). الكويت: عالم المعرفة.
80. النفيسة، عبد الرحمن بن عبد العزيز. (2023). الرقابة الشرعية على بدائل المشتقات المالية (ط. 1). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر.
81. براهيم، عبد الحميد. (1998). العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي (الطبعة 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
82. بن عاشور، محمد طاهر. (2001). مقاصد الشريعة الإسلامية (تحقيق ورواية: محمد الطاهر الميساوي، ط. 2). عمان، الأردن: دار النفائس.
83. حمود، سامي حسن أحمد. (1982). تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (ط. 2). عمان، الأردن: مؤسسة الشرق ومكتبتها.
84. خليل، رشاد حسن. (1981). الشركات في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة (ط. 3). بيروت، لبنان: دار الرشيد للنشر والتوزيع.
85. خوجة، عز الدين. (1993). المضاربة الشرعية (القراض) (ط. 1، مراجعة: عبد الستار أبو غدة). المملكة العربية السعودية: مجموعة دلة البركة.
86. خوجة، عز الدين. (1994). الصناديق الاستثمارية الإسلامية (ط. 1). المملكة العربية السعودية: مطبوعات مجموعة دلة البركة.
87. خوجة، عز الدين. (1998). الدليل الشرعي للمراجحة (ط. 1، مراجعة: عبد الستار رغدة). المملكة العربية السعودية: مجموعة دلة البركة.
88. دنيا، شوقي أحمد. (1984). تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي (ط. 1). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
89. دنيا، شوقي أحمد. (2017). التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية (ط. 1). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
90. دوابة، أشرف محمد. (2009). الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق (ط. 1). القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
91. ديرشوي، عبد الله محمد نوري. (2010). صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانات تطبيقها (د. ط.). بيروت، لبنان: دار النوادر.
92. سيد، هوري. (1980). الاستثمار والتمويل (ط. 1). القاهرة، مصر: مكتبة عين شمس.
93. شابر، محمد عمر. (1996). الإسلام والتحدي الاقتصادي (ط. 1). عمان، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

94. شابر، محمد عمر. (2005). مستقبل علم الاقتصاد: من منظور إسلامي (ط. 2). دمشق، سوريا: دار الفكر بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
95. صديقي، محمد نجاة الله. (1987). استعراض للفكر الاقتصادي الإسلامي (ط. 1، ترجمة: محمد سلطان أبو علي، حاتم القرناشي). السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
96. صديقي، محمد نجاة الله. (1985). النظام المصرفي اللاروي (ط. 1). السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
97. عبد العظيم، حمدي. (1996). دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الإسلامي (ط. 1). القاهرة، مصر: المعهد العالي في الفكر الإسلامي.
98. عبد الله، خالد أمين، وسعيفان، حسين سعيد. (2008). العمليات المصرفية الإسلامية (ط. 1). عمان، الأردن: دار وائل.
99. عبد الله، خالد أمين، وطراد، إسماعيل. (2006). إدارة العمليات المصرفية (ط. 1). عمان، الأردن: دار وائل.
100. عطية، جمال الدين. (1993). البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم (ط. 2). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
101. غربي، عبد الحليم. (2017). الصناعة المصرفية الإسلامية. مركز أبحاث فقه المعاملات.
102. قلعة جي، محمد رواس. (2002). المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة الإسلامية (ط. 2). عمان، الأردن: دار النفائس.
103. كشكار، عمر أحمد. (2019). مقدمة في التمويل الإسلامي (ط. 1، تدقيق: بشار بكور). سوريا: دار الرواد للنشر.
104. كشوط، هشام كامل. (2018). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي: دراسة منهجية في الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية (ط. 1). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
105. كمال محمد، سامي يوسف. (2010). الصكوك المالية الإسلامية: الأزمة والمخرج (ط. 1). القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
106. مكاي، محمد محمود. (2010). التعثر المصرفي الإسلامي: الأسباب - الآثار والظواهر (ط. 1). المنصورة، مصر: المكتبة العصرية.
107. مكاي، محمد محمود. (2015). التمويل بالمراجعة في البنوك الإسلامية في ضوء الاحتياط من مخاطرها (ط. 1). المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون.
108. مكاي، محمد محمود. (2016). التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية (ط. 1). المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
109. نصار، أحمد محمد محمود. (2010). مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين (ط. 1). عمان، الأردن: دار النفائس.
110. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية (الإصدار الثامن) (د. ط). المنامة، البحرين.
111. يوسف، أحمد. (1990). القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي (د. ط). القاهرة، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
112. يوسف، يوسف حسن. (2014). الصكوك المالية وأنواعها الاستثمار - الصناديق الاستثمارية - الأوراق المالية والتجارية (د. ط). مصر: دار التعليم الجامعي.

❖ المقالات والبحوث

113. أبو زيد، محمد عبد المنعم. (1996). المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية (ط. 1). القاهرة، مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
114. أبو سليمان، إبراهيم عبد الوهاب. (1999). عقد الإجارة: مصدر من مصادر التمويل الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة (بحث رقم 19). جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

115. أبو غدة، عبد الستار. (1987). الجوانب الفقهية لتطبيق عقد المراجعة في المجتمع المعاصر. في مؤتمر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الأردن.
116. أبو غدة، عبد الستار. (1999). البيع المؤجل (ط. 1). جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
117. أبو مؤنس، رائد نصري جميل، حريز، عبد المعز عبد العزيز، و غيث، مجدي علي. (2019). التمويل الإسلامي: الماهية والخصائص المعيارية - دراسة تحليلية. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 9(1).
118. أبوبكر، عمر علي. (2015). صناديق الاستثمار الإسلامية، مفهوماً، أنواعها وخصائصها. مجلة جامعة المدينة العالمية، 12(12).
119. أبوسنينة، رمضان عبد الوهاب، و زائد، محمد عقيل. (2024). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة تطبيقية على عملاء مصرف البقين. مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي، 28(2).
120. أحمد، الصادق عبد القادر. (2000). السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر: نظرة مالية ومحاسبية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 13(13).
121. أحمد، شوقي دنيا. (2000). الإجارة المنتهية بالتملك: دراسة اقتصادية وفقهية. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 12.
122. أمين، حسن. (2000). المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة (بحث رقم 11، ط. 1). جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
123. التونسي، عبد اللطيف البشير عبد القادر. (2010). المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية. في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
124. الجارحي، معبد علي. (1981). نحو نظام نقدي ومالي إسلامي. السعودية: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز.
125. الخلفي، رياض منصور. (2008). التجديد في فقه المعاملات المالية المعاصرة: مفهومه، مشروعته، مجالاته. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، 23(73).
126. الدبوسي السيد، أحمد مصطفى. (2019). إدارة صناديق الاستثمار عبر شركات الإدارة المتخصصة وكيفية الرقابة عليها: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 69(69).
127. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (1996). عقد الاستصناع. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 7(27).
128. الزرقا، مصطفى أحمد. (1995). عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة (بحث رقم 12). جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
129. الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد. (2012). العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسبة والفضل. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 25(2).
130. السالوس، علي أحمد. (1988). المراجعة للآمر بالشراء: نظرات في التطبيق العملي. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 5(2).
131. السحيب، محمد بن عبد الرحمن، و السويلم، سامي بن إبراهيم. (2006، 13-14 مارس). الممارسات الواقعية للعمل المصرفي الإسلامي: رؤية نقدية. في مؤتمر كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات.
132. السويلم، سامي بن إبراهيم. (1998). الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، 10.
133. السويلم، سامي بن إبراهيم. (2004). صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي (د. ط). المملكة العربية السعودية: مركز البحوث - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار؛ بيت المشورة للبحوث والتدريب.
134. الشبيلي، يوسف بن عبد الله. (2011). الرقابة الشرعية على المصارف: ضوابطها - أحكامها ودورها في ضبط أعمال المصارف. مجلة العدل، 53(53).
135. الشريف، محمد عبد الغفار. (1995). التمويل المصرفي المجمع (تعريفه - صيغه - أحكامه الشرعية). مجلة الحقوق، 19(3).

136. صوالحي، يونس. (2023). تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية. مجلة *إسراء الدولية للمالية الإسلامية*، 14(1).
137. العراي، مصطفى، و عبد المجيد، قدي. (2016). ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي. مجلة *الاقتصاد الجديد*، 7(2).
138. القرنشاي، حاتم. (1988). عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق عقد المراجعة. في *ندوة استراتيجية الاستثمار*، عمان، الأردن. (منشور في مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*، 5(2)).
139. القره داغي، علي محي الدين. (2000). الإجارة وتطبيقاتها المعاصرة - الإجارة المنتهية بالتسليم. مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*، 12(1).
140. القرى، محمد بن علي. (2020). التحديات القانونية والرقابية التي تواجه الضريبة، الصديق محمد الأمين. (1995). *الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي* (ط. 2). المملكة العربية السعودية: سلسلة صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.
141. المصري، رفيق يونس. (1990). بيع بالتقسيط: تحليل فقهي واقتصادي. مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*، 6(1).
142. النشيمي، عجيل جاسم. (2001). المشاركة المتناقضة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة. مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*، 13(1).
143. النشيمي، عجيل جاسم. (2013). الصكوك الإسلامية: التوزيع والتصكيك وتطبيقاتها. مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*، 19(2).
144. بلعباس، عبد الرزاق. (2013). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي. مجلة *الدراسات الاقتصادية الإسلامية*، 19(2).
145. بلواني، أحمد مهدي. (2011). هايمان مينسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟ مجلة *جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي*، 24(1).
146. بن زغبة، عز الدين. (2009). هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية: أهميتها، معوقات عملها، وحلول مقترحة. بحث مقدم إلى *مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول*، دبي، الإمارات.
147. بن صالح، حمدي محمد. (2009). السياسة السعرية في الاقتصاد الإسلامي. مجلة *الإحياء*، 13(1).
148. حماد، حسين حامد. (2013). صكوك الاستثمار الإسلامي. مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*، 19(2).
149. حماد، نزيه كمال. (2001). المشاركة المتناقضة وأحكامها في ضوء ضوابط العقود المستجدة. مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*، 13(1).
150. حميدان، هشام بن. (2020). التكامل المعرفي عند ابن النفيس وإسهامه الحضاري في بناء المعرفة. في *التكامل المعرفي: أسسه وامتداداته في العلوم* (ط. 1). الرباط، المغرب: مركز ابن النفيس للدراسات والأبحاث، دار القلم.
151. خالدي، عبد المجيد. (2018). المنهجية الفقهية وسؤال التكامل المعرفي: دراسة في مفهوم الاجتهاد. مجلة *جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية*، 32(2). قسنطينة، الجزائر.
152. زيد، محمد عبد العزيز حسن. (1996). *التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية* (ط. 1). القاهرة، مصر: المعهد العالي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي.
153. زيد، محمد عبد العزيز حسين. (1996). *الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المالية والمصرفية* (ط. 1). القاهرة، مصر: المعهد العالي للفكر الإسلامي.
154. سانو، قطب مصطفى. (2008). آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية: تجربة ماليزيا نموذجًا. *دراسات اقتصادية*، 8(1).
155. شابر، محمد عمر. (2006). *الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية* (ط. 1). جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
156. شابر، محمد عمر. (2009). الأزمة المالية العالمية: هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها؟ (ترجمة: رفيق يونس المصري). جدة، المملكة العربية السعودية: معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.

157. شايشي، محمد العربي. (2022). التكامل بين التمويل الاجتماعي الإسلامي والشمول المالي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 11(2).
158. شحاتة، حسين حسين. (2005). منهج مقترح لتفعيل الرقابة الشرعية والمالية على صناديق الاستثمار الإسلامية. في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
159. شحاتة، حسين حسين. (2013). القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة (د. ط). مصر: سلسلة أبحاث ودراسات في فقه رجال الأعمال.
160. صناعة الخدمات المالية الإسلامية. في بحوث في التمويل الإسلامي (ط. 1). الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الميمان.
161. عزي، فخري حسين. (1995). صيغ تمويل التنمية في الإسلام (ط. 3). جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
162. عمر، محمد عبد الحليم. (1988). التفاصيل العملية لعقد المراجعة في النظام المصرفي الإسلامي. في ندوة استراتيجية الاستثمار، عمان، الأردن. (منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 5(2)).
163. فؤاد، عبد الله عمر. (2003). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره (ط. 1). جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
164. قحف، منذر. (1999). سندات الإجارة والأعيان المؤجرة (بحث رقم 28). جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
165. قحف، منذر. (2003). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي (ط. 3). جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية.
166. قحف، منذر. (2011). أساسيات التمويل الإسلامي (د. ط). ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.
167. يوعلا، علي. (1995). النظام الاقتصادي الإسلامي. في البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي (ط. 1). جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

❖ الأطروحات الجامعية

168. ساعد، ابتسام. (2016-2017). دور آليات التمويل الإسلامي [أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة]. الجزائر.
169. محمد، إيمان شاكر. (2012). الفكر الرقابي المالي الإسلامي [أطروحة ماجستير، جامعة بغداد]. العراق.

❖ قرارات مجمع الفقه

170. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (1988، 6-11 فبراير). القرار رقم 30 (5/4) بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار. الدورة الرابعة. جدة، المملكة العربية السعودية.
171. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (1990، 14-20 مارس). القرار رقم 51 (2/6) بشأن البيع بالتقسيط. الدورة السادسة. جدة، المملكة العربية السعودية.
172. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2004، 6-11 مارس). القرار رقم 137 (3/15) بشأن صكوك الإجارة. الدورة الخامسة عشرة. مسقط، سلطنة عُمان. (منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 5(2)، ص. 309).
173. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (2009، 26-30 أبريل). القرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها. الدورة التاسعة عشرة. الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
174. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (1995، 1-6 أبريل). القرار رقم 85 (9/2) بشأن السلم وتطبيقاته المعاصرة. الدورة التاسعة. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

❖ القوانين والمراسيم الجزائرية الرسمية

175. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1990). القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية، العدد 16.
176. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2023). قانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1444 هـ الموافق 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي. الجريدة الرسمية، العدد 43، 27 جوان 2023.
177. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2025). القانون رقم 25-06 المؤرخ في 23 محرم 1447 هـ الموافق 19 جويلية 2025، المتعلق بالأوقاف. الجريدة الرسمية، العدد 47، 22 جويلية 2025.
178. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2018). النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 هـ الموافق 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية، العدد 73، 09 ديسمبر 2018.
179. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020.
180. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2025). النظام رقم 25-09 المؤرخ في 30 سبتمبر 2025، المحدد للقواعد المحاسبية وقواعد التقييم للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. الجريدة الرسمية، العدد 65.
181. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2021). المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021، يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي. الجريدة الرسمية، العدد 14، 28 فيفري 2021.
182. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2021). المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 03 ماي 2021، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد نظامه الأساسي. الجريدة الرسمية، العدد 35، 12 ماي 2021.
183. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2025). قرار رقم 05 بتاريخ 01 جوان 2025، يحدد كيفية إصدار الصكوك السيادية من قبل الخزينة العمومية. الجريدة الرسمية، العدد 38، 24 جوان 2025.
184. التقارير الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر
185. بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي لعام 2020-2022: التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر: بنك الجزائر.
186. بنك الجزائر. (2024). التقرير السنوي لعام 2021-2023: التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر: بنك الجزائر.
187. بنك الجزائر. (2025). التقرير السنوي لعام 2020-2024: التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر: بنك الجزائر.
188. بنك الجزائر. (2008). مقرر رقم 08-02 المؤرخ في 10 سبتمبر 2008، يتضمن اعتماد مصرف السلام - الجزائر ش. أ. بصفة بنك. الجريدة الرسمية، العدد 55.

❖ المراجع باللغة الإنجليزية

189. Alimi, R. S. (2014). ARDL bounds testing approach to cointegration: A re-examination of the augmented Fisher hypothesis in an open economy. *Asian Journal of Economic Modelling*, 2(2), 103-114.
190. Alimi, R. S. (2014). Fisher effect in Nigeria: Evidence from ARDL bounds testing approach. *Asian Journal of Economic Modelling*, 2(2), 103-114.
191. Alshaer, S. A. (2020). The effect of strategic vigilance on organizational ambidexterity in Jordanian commercial banks. *Modern Applied Science*, 14(6).
192. Andreau, J. (1999). *Banking and business in the Roman World*. Cambridge University Press.
193. Andreau, Jean. *Banking and Business in the Roman World*. Cambridge University Press, 1999.
194. Archer, S., & Karim, R. A. A. (2007). Accounting standards for Islamic financial services. In M. K. Hassan & M. K. Lewis (Eds.), *Handbook of Islamic Banking*. Edward Elgar Publishing.
195. Ariff, M. (1989). Islamic banking in Malaysia: Framework, performance, and lessons. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 2(2).

196. Aziz, Z. A. (2006). Keynote address at the Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC) Regulators' Dialogue with the Financial Industry.
197. Azzaoui, K., & Bedrouni, A. (2020). Study and analysis of an Islamic finance window in Algeria: Requirements for separation of conventional and Islamic bank activities at the housing bank level. *Roa Iktissadia Review*, 10(1).
198. Balino, T. J. T., & Cottarelli, C. (Eds.). (1994). Frameworks for monetary stability: Policy issues and country experiences. International Monetary Fund.
199. Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120.
200. Brisco, N. A. (1921). Economics of efficiency. The Macmillan Company.
201. Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships over time. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, 37(2), 149–192.
202. Challoumis, D., & Eriotis, N. (2025). Evolution of banking systems: A comprehensive historical analysis. *Journal of Contemporary Research in Business, Economics and Finance*, 14(2), 1–21.
203. Challoumis, D., & Eriotis, N. (2025). Evolution of banking systems: A comprehensive historical analysis. *Journal of Contemporary Research in Business, Economics and Finance*, 14(2), 1–21.
204. Chapra, M. U. (2007). Challenges facing the Islamic financial industry. In M. K. Hassan & M. K. Lewis (Eds.), *Handbook of Islamic Banking*. Edward Elgar Publishing.
205. DeBenedictis, L. F., & Giles, D. E. A. (1998). Robust specification testing in regression: The FRESET test and autocorrelated disturbances [Unpublished manuscript]. University of Victoria.
206. Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D. (2017). Financial inclusion and inclusive growth: A review of recent empirical evidence (Policy Research Working Paper No. 8040). World Bank.
207. D'Hulster, K. (2018). Regulatory and supervisory developments for non-performing loans (World Bank Policy Brief). World Bank Group.
208. Durell, F. (1914). Fundamental sources of efficiency. J. B. Lippincott Company.
209. Elfakhani, S. M., Zabib, I. J., & Ahmed, Z. U. (2007). Marketing Islamic financial products. In M. K. Hassan & M. K. Lewis (Eds.), *Handbook of Islamic Banking*. Edward Elgar Publishing.
210. Enders, W. (2015). *Applied econometric time series* (4th ed.). Wiley.
211. Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Co-integration and error correction: Representation, estimation, and testing. *Econometrica*, 55(2), 251–276.
212. Fama, E. F. (1980). Banking in the theory of finance. *Journal of Monetary Economics*, 6(1), 39–57.
213. Fama, E. F. (1980). Banking in the theory of finance. *Journal of Monetary Economics*, 6(1), 39–57.
214. Gitman, L. J., Juchau, R., & Flanagan, J. (2011). *Principles of managerial finance* (6th ed.). Pearson Australia.
215. Golzare, N., Islam, A., Bakar, R., & Nabi, R. (2017). Islamic microfinance as a tool of financial inclusion in Bangladesh. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 113(6218).
216. Granger, C. W. J., & Newbold, P. (1974). Spurious regressions in econometrics. *Journal of Econometrics*, 2(2), 111–120.
217. Green, W. H. (2012). *Econometric analysis* (7th ed.). Prentice Hall.
218. Guiso, L. (2010). A trust-driven financial crisis: Implications for the future of financial markets (EUI Working Paper No. ECO 2010/07). European University Institute.
219. Habib, A. (2002). Financing microenterprises: An analytical study of Islamic microfinance institutions. *Islamic Economic Studies*, 9(2).
220. Hansen, B. E. (1991). The new econometrics of structural change: Testing, estimation and forecasting. In G. A. F. D. A. Barnett, E. R. Berndt, & H. White (Eds.), *Nonstationary time series and cointegration* (working paper version summarised in "Comparison.pdf").
221. Haron, S., & Ahmad, N. (2000). The Islamic banking system in Malaysia: Some issues. In *Proceedings of the Fourth Harvard University Forum on Islamic Finance*.
222. Hayat, U., & Malik, A. (2014). Literature review: Islamic finance – Ethics, concepts, practice. CFA Institute Research Foundation.
223. Heblich, S., & Trew, A. (2015). Banking and industrialization (CESifo Working Paper No. 5503). CESifo.

224. Hebllich, S., & Trew, A. (2015). Banking and industrialization. CESifo Working Paper No. 5503. Munich: CESifo.
225. Hong, Y., & Shehadeh, R. D. (1999). A new test for ARCH effects and its finite-sample performance. *Journal of Business & Economic Statistics*, 17(1), 91–108.
226. Iqbal, M., Ahmad, A., & Khan, T. (1998). Challenges facing Islamic banking (Occasional Paper No. 1). Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.
227. Johansen, S. (1991). Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. *Econometrica*, 59(6), 1551–1580.
228. Khan, M. A., Shehzad, M. W., & Khan, M. A. (2015). Contemporary challenges confronting Islamic banking & finance. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, 55, 56–65.
229. Khiyar, A. K. (2012). Malaysia: 30 Years of Islamic banking experience (1983–2012). *International Business & Economics Research Journal*, 11(10), 1157–1166.
230. Kindleberger, C. P. (1984). *A Financial History of Western Europe*. London: George Allen & Unwin.
231. Kindleberger, C. P. (1984). *A financial history of Western Europe*. George Allen & Unwin.
232. King, R. G., & Levine, R. (1993). Financial intermediation and economic development. In C. Mayer & X. Vives (Eds.), *Capital markets and financial intermediation* (pp. 156–189). CEPR.
233. Lestari, D. M., Haryono, S., & Furwanti, R. (2022). The role of competitive advantage and the exploration of religiosity to decrease customer switching behaviour in Islamic banking. *Annual International Conference on Islamic Economics and Business (AICIEB)*, 2(1).
234. Mohieldin, M., Iqbal, Z., Rostom, A., & Fu, X. (2015). The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries. *Islamic Economic Studies*, 20(2), 1–33.
235. Monroe, H., Carvajal, A., & Pattillo, C. (2010). Perils of Ponzis. *Finance & Development*. International Monetary Fund.
236. Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, 37(17), 1979–1990.
237. Nienhaus, V. (2007). Governance of Islamic banks. In M. K. Hassan & M. K. Lewis (Eds.), *Handbook of Islamic Banking*. Edward Elgar Publishing.
238. Nor Mohd Zakhiri, M. M., Ani, M. M., & Yaacob, H. (2016). The development of Islamic finance in Malaysia. In A. Omar et al. (Eds.), *Islamic banking and finance: Principles, instruments & operations*. INCEIF.
239. Ozili, P. K. (2020). Theories of financial inclusion (SSRN Working Paper). <https://doi.org/10.2139/ssrn.3425189>
240. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.
241. Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. *Biometrika*, 75(2), 335–346.
242. Ploberger, W., & Krämer, W. (1992). The CUSUM test with OLS residuals. *Econometrica*, 60(2), 271–285.
243. Porter, M. E. (1985). *Competitive advantage: Creating and sustaining superior performance*. Free Press.
244. Rahman, A. R. A. (2007). Islamic microfinance: A missing component in Islamic banking. *Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies*, 1(2).
245. Santucci, G., Martinez, C., & Vlad-Călcic, D. (2012). The sensing enterprise (FInES Working Group). FIA.
246. Schinasi, G. J. (2004). Defining financial stability (IMF Working Paper No. WP/04/187). International Monetary Fund.
247. Schinasi, G. J. (2007). Understanding financial stability: Towards a practical framework. In *Current developments in monetary and financial law* (Vol. 5). International Monetary Fund. (Original work presented 2006, October 23–27).

248. Schmidt, R. H., & Hryckiewicz, A. (2006). Financial systems: Importance, differences and convergence. IMFS Working Paper No. 04, Institute for Monetary and Financial Stability, Goethe University Frankfurt.
249. Schmidt, R. H., & Hryckiewicz, A. (2006). Financial systems: Importance, differences and convergence (IMFS Working Paper No. 04). Institute for Monetary and Financial Stability, Goethe University Frankfurt.
250. Shukur, G., & Mantalos, P. (2004). Size and power of the RESET test as applied to systems of equations: A bootstrap approach. *Journal of Modern Applied Statistical Methods*, 3(2), 370–385.
251. Siddiqi, M. N. (2002). Comparative advantages of Islamic banking and finance. Harvard University Forum on Islamic Finance.
252. Sousa, T. B. de, Yamanari, J. S., & Guerrini, F. M. (2020). An enterprise model on sensing, smart, and sustainable (S³) enterprises. *Gestão & Produção*, 27.
253. Suwailem, S. I. (2007). Financial engineering: An Islamic perspective. *SINERGI: Kajian Bisnis dan Manajemen*, 9(1), 1–12.
254. Thadewald, T., & Büning, H. (2004). Jarque–Bera test and its competitors for testing normality: A power comparison. *Journal of Applied Statistics*, 31(1), 87–105.
255. Thomson, W. (1911). *Dictionary of banking: A concise encyclopaedia of banking law and practice*. Waverley Book Co.
256. Toor, E., & Islam, T. U. (2019). Power comparison of autocorrelation tests in dynamic models. *International Econometric Review*, 11(2), 58–64.
257. Tsay, R. S. (2010). *Analysis of financial time series* (3rd ed.). Wiley.

❖ التقارير الرسمية

258. Arab Gulf Bank (AGB). (2008). *Rapport annuel 2008*. Retrieved from <https://www.agb.dz>
259. Arab Gulf Bank (AGB). (2010). *Rapport annuel 2010*. Retrieved from <https://www.agb.dz>
260. Bank Negara Malaysia. (2023). *Annual Report 2023*. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/documents/20124/12142010/ar2023_en_book.pdf
261. Bank Negara Malaysia. (2011). *Financial Sector Blueprint 2011–2020*. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/documents/20124/5800313/FSB_2011_en.pdf
262. Bank Negara Malaysia. (2022). *Financial Sector Blueprint 2022–2026*. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/documents/20124/5915429/fsb3_en_book.pdf
263. Bank Negara Malaysia. (2019). *Financial Stability and Payment Systems Report 2018*. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/fspr>
264. Bank Negara Malaysia. (n.d.). *Financial Stability Review – Second Half (2019 to 2024 series)*. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/publications/fsr>
265. Bank Negara Malaysia. (n.d.). *Policy Document: Licensing Framework for Digital Banks*. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/-/policy-document-on-licensing-framework-for-digital-banks>
266. DinarStandard & Elipses. (2021–2024). *Global Islamic Fintech Report*. New York: DinarStandard & Elipses. Retrieved from <https://www.dinarstandard.com/islamic-fintech>
267. International Monetary Fund (IMF). (2018, April 6). *The Core Principles for Islamic Finance Regulations and Assessment Methodology* (IMF Policy Paper). <https://www.imf.org>
268. Islamic Financial Services Board (IFSB). (2025, July). *Guiding Principles for Effective Supervision of Shari'ah Governance IFSB-31*. Kuala Lumpur: IFSB.
269. KPMG International. (2018–2023). *Pulse of Fintech* [Reports from H2 2018 to H2 2023]. Retrieved from <https://kpmg.com/fintechpulse>
270. Malaysian Accounting Standards Board (MASB). (2021, August). *Statement of Principles i-1: Financial Reporting from an Islamic Perspective* (Revised). Kuala Lumpur: MASB.
271. Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD). (2015–2023). *The Islamic Finance Development Report (IFDI) series* [In collaboration with Thomson Reuters (2015–2017), Refinitiv (2018–2021), and LSEG (2022–2023)]. Retrieved from <https://icd-ps.org>
272. Islamic Financial Services Board (IFSB). (2015–2024). *Annual Islamic Financial Services Industry Stability Reports*. Kuala Lumpur: IFSB. Retrieved from <https://www.ifs.org>

273. Islamic Financial Services Board (IFSB). (2019). *Technical Note on Financial Inclusion and Islamic Finance*. Kuala Lumpur: IFSB.
274. Basel Committee on Banking Supervision. (2010). *Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems (Rev. ed.)*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/bcbs/basel3.htm>
275. Trust Bank Algeria. (2018). *Annual Report 2018*. Retrieved from <https://www.trustbank.dz>

❖ القوانين المالية

276. Law of Malaysia. (1989). *Banking and Financial Institutions Act 1989* (Act 372). Royal Assent on 23 August 1989. Government of Malaysia.
277. Law of Malaysia. (2009). *Central Bank of Malaysia Act 2009* (Act 701). Royal Assent on 19 August 2009. Government of Malaysia.
278. Law of Malaysia. (2002). *Development Financial Institutions Act 2002* (Act 618). Royal Assent on 29 January 2002. Government of Malaysia.
279. Law of Malaysia. (1983). *Government Funding Act 1983* (Act 275). Royal Assent on 9 March 1982. Government of Malaysia.
280. Law of Malaysia. (1996). *Insurance Act 1996* (Act 553). Published in the Gazette on 26 September 1996. Government of Malaysia.
281. Law of Malaysia. (1983). *Islamic Banking Act 1983* (Act 276). Royal Assent on 9 March 1983. Government of Malaysia.
282. Law of Malaysia. (2013). *Islamic Financial Services Act 2013* (Act 759). Royal Assent on 18 March 2013. Government of Malaysia.

❖ المواقع الإلكترونية العربية

283. بنك البركة الجزائر. "نبذة عن البنك". الموقع الرسمي. تم الاطلاع عليه <https://www.albaraka-bank.dz>
284. بنك التوفير والاحتياط (CNEP). "التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط". الموقع الرسمي. تم الاطلاع عليه من <https://www.cnepbanque.dz>
285. الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI). "لماذا الشمول المالي؟" الموقع الرسمي. <https://www.gpfi.org/about/why-financial-inclusion>
286. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). "حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية: النشأة والاختصاصات". الموقع الرسمي. <https://www.ifsb.org/establishment>
287. معبد علي الجارحي. "الفشل الشرعي، والفشل المصرفي الإسلامي: نظرة اقتصادية تحليلية". منتدى البركة الإسلامي. <https://forum.albaraka.site/fالش-الشرعي-والفشل-المصرفي-الإسلامي/>
288. المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM). "من نحن". الموقع الرسمي. <https://iilm.com/v2/ar/about-us>
289. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. "من نحن". الموقع الرسمي. <https://www.autorite-hci.dz>
290. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). "نبذة عن الهيئة". الموقع الرسمي. <https://aaoifi.com>
291. وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، «تسجيل أكثر من 500 مليار دج في حسابات الصيرفة الإسلامية بالجزائر»، منشور يوم الخميس 19 جوان 2025، الساعة 14:30، على الرابط: <https://www.aps.dz/economie/banque-et-finances/md33lnlc>

❖ المواقع الإلكترونية الأجنبية

292. Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia. About Us. Retrieved from <https://aibim.com/about-us>.
293. Bank Negara Malaysia. Financial Inclusion Data for Malaysia. 2025 Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/financial-inclusion-data-for-malaysia>

294. Bank Negara Malaysia. Establishment of the International Centre for Education in Islamic Finance (INCEIF). Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/-/establishment-of-the-international-centre-for-education-in-islamic-finance-inceif->.
295. Bank Negara Malaysia. Financial Sector Masterplan. Retrieved from https://www.bnm.gov.my/documents/20124/830679/cp04_007_fsmp.pdf.
296. Bank Negara Malaysia. Introduction to Bank Negara Malaysia. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/introduction>.
297. Bank Negara Malaysia. Monthly Highlights and Statistics (MHS). 2025. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/publications/mhs>
298. Bank Negara Malaysia. Shariah Advisory Council. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/shariah-advisory-council>.
299. Bank Negara Malaysia. The Malaysian Takaful Industry. Retrieved from <https://www.bnm.gov.my/documents/20124/792371/booklet.en.pdf>.
300. BIMB Securities Sdn Bhd. Homepage. Retrieved from <https://www.bimbsec.com.my>.
301. Bursa Malaysia. Corporate History. Retrieved from https://www.bursamalaysia.com/about_bursa.
302. Global Finance. World's Best Islamic Financial Institutions 2024. Retrieved from <https://gfmag.com/awards/islamic-finance-award>.
303. INCEIF University. ISRA Institute. Retrieved from <https://inceif.edu.my/research/>.
304. International Association for Quantitative Finance. What Is Financial Engineering? Retrieved from <https://www.iaqf.org/what-is-financial-engineering>.
305. Lembaga Tabung Haji. About Us. Retrieved from <https://www.tabunghaji.gov.my/en/about-us-0>.
306. Malaysian Investment Banking Association. What Is Investment Banking? Retrieved from <https://miba.com.my/what-is-investment-banking/>.
307. Securities Commission Malaysia. Islamic Capital Market Analytics. Retrieved from <https://www.sc.com.my/analytics/islamic-capital-market>
308. TABInsights. Top 100 Islamic Banks by Size. Retrieved from <https://tabinsights.com/ab100/largest-islamic-banks>.
309. Tim Vipond. Finance Definition. Corporate Finance Institute. Retrieved from <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/wealth>.
310. World Bank. World Development Indicators (WDI). 2025. Retrieved from <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
311. Yayasan Waqaf Malaysia. Yayasan Waqaf Malaysia. Retrieved from <https://www.ywm.gov.my>

6. قائمة الملاحق

الملحق (01): بيان الأصول في النظام المصرفي المالي الإسلامي والتقليدي

1.7 Banking System: Statement of Assets			
End of Period		Industry	Total Assets
2014	12	Commercial Banks	1 691 217,9
		Islamic Banks	469 024,1
		Investment Banks	54 366,7
		Total	2 214 608,6
2015	12	Commercial Banks	1 772 610,8
		Islamic Banks	526 328,8
		Investment Banks	51 138,0
		Total	2 350 077,6
2016	12	Commercial Banks	1 818 090,3
		Islamic Banks	572 774,1
		Investment Banks	50 191,0
		Total	2 441 055,3
2017	12	Commercial Banks	1 851 853,6
		Islamic Banks	642 716,8
		Investment Banks	52 534,4
		Total	2 547 104,8
2018	12	Commercial Banks	1 932 090,3
		Islamic Banks	755 578,0
		Investment Banks	49 121,6
		Total	2 736 789,9
2019	12	Commercial Banks	1 966 864,7
		Islamic Banks	818 085,5
		Investment Banks	46 281,4
		Total	2 831 231,6
2020	12	Commercial Banks	2 046 808,9
		Islamic Banks	871 281,5
		Investment Banks	48 090,9
		Total	2 966 181,3
2021	12	Commercial Banks	2 113 762,7
		Islamic Banks	956 127,1
		Investment Banks	48 836,5
		Total	3 118 726,2
2022	12	Commercial Banks	2 261 264,7
		Islamic Banks	1 037 987,7
		Investment Banks	50 012,3
		Total	3 349 264,6
2023	12	Commercial Banks	2 370 737,3
		Islamic Banks	1 095 307,8
		Investment Banks	54 755,2
		Total	3 520 800,3

الملحق (02): بيان الأصول في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي حسب الجهة (مصارف إسلامية، نوافذ إسلامية)

1.7.1 Islamic Banking System: Statement of Assets			
End of Period		Industry	Total Assets
2014	12	Islamic Banks	469 024,1
		Islamic Banking Scheme (IBS)	8 031,6
		Total	477 055,7
2015	12	Islamic Banks	526 328,8
		Islamic Banking Scheme (IBS)	9 021,0
		Total	535 349,7
2016	12	Islamic Banks	572 774,1
		Islamic Banking Scheme (IBS)	8 697,7
		Total	581 471,7
2017	12	Islamic Banks	642 716,8
		Islamic Banking Scheme (IBS)	10 598,8
		Total	653 315,6
2018	12	Islamic Banks	755 578,0
		Islamic Banking Scheme (IBS)	16 229,7
		Total	771 807,6
2019	12	Islamic Banks	818 085,5
		Islamic Banking Scheme (IBS)	16 862,0
		Total	834 947,5
2020	12	Islamic Banks	871 281,5
		Islamic Banking Scheme (IBS)	20 225,0
		Total	891 506,4
2021	12	Islamic Banks	956 127,1
		Islamic Banking Scheme (IBS)	23 651,2
		Total	979 778,3
2022	12	Islamic Banks	1 037 987,7
		Islamic Banking Scheme (IBS)	24 593,2
		Total	1 062 580,9
2023	12	Islamic Banks	1 095 307,8
		Islamic Banking Scheme (IBS)	24 952,4
		Total	1 120 260,3

الملحق (03): إجمالي الودائع في النظام المصرفي الإسلامي المالي

1.24.2 Islamic Banking System : Deposits			
End of Period		Industry	Total
2014	12	Islamic Banks	398 041,40
		Islamic Banking Scheme (IBS)	4 365,69
		Total	402 407,09
2015	12	Islamic Banks	399 320,74
		Islamic Banking Scheme (IBS)	4 409,68
		Total	403 730,43
2016	12	Islamic Banks	414 657,53
		Islamic Banking Scheme (IBS)	4 053,67
		Total	418 711,20
2017	12	Islamic Banks	473 411,73
		Islamic Banking Scheme (IBS)	5 130,99
		Total	478 542,72
2018	12	Islamic Banks	560 881,36
		Islamic Banking Scheme (IBS)	10 324,16
		Total	571 205,52
2019	12	Islamic Banks	606 596,55
		Islamic Banking Scheme (IBS)	10 503,46
		Total	617 100,01
2020	12	Islamic Banks	648 241,57
		Islamic Banking Scheme (IBS)	11 584,12
		Total	659 825,69
2021	12	Islamic Banks	698 195,62
		Islamic Banking Scheme (IBS)	12 352,25
		Total	710 547,87
2022	12	Islamic Banks	773 807,01
		Islamic Banking Scheme (IBS)	12 807,90
		Total	786 614,92
2023	12	Islamic Banks	815 465,75
		Islamic Banking Scheme (IBS)	12 124,65
		Total	827 590,39

الملحق (04): إجمالي الودائع في النظام المصرفي المالي بمختلف مكوناته

1.24 Banking System: Total Deposits			
End of Period		Industry	Total
2014	12	Banking System	1 633 779,3
2015	12	Banking System	1 659 149,4
2016	12	Banking System	1 695 467,1
2017	12	Banking System	1 763 422,8
2018	12	Banking System	1 912 171,5
2019	12	Banking System	1 970 573,4
2020	12	Banking System	2 046 547,5
2021	12	Banking System	2 166 420,4
2022	12	Banking System	2 260 752,5
2023	12	Banking System	2 365 532,9

الملحق (05): إجمالي التمويل في النظام المصرفي الماليزي (إسلامي وتقليدي)

1.18	1.18a	Banking System: Classification of Loans	
End of period		Industry	Total loans
2014	12	Commercial banks	996 700,8
		Islamic banks	335 592,4
		Merchant or Investment banks	7 424,8
		Total	1 339 718,0
2015	12	Commercial banks	1 048 345,6
		Islamic banks	389 837,5
		Merchant or Investment banks	6 921,6
		Total	1 445 104,7
2016	12	Commercial banks	1 080 259,7
		Islamic banks	434 332,2
		Merchant or Investment banks	6 836,3
		Total	1 521 428,2
2017	12	Commercial banks	1 098 300,1
		Islamic banks	478 953,9
		Merchant or Investment banks	7 086,5
		Total	1 584 340,5
2018	12	Commercial banks	1 134 972,6
		Islamic banks	564 099,4
		Merchant or Investment banks	6 676,6
		Total	1 705 748,6
2019	12	Commercial banks	1 153 597,1
		Islamic banks	611 068,4
		Merchant or Investment banks	6 923,6
		Total	1 771 589,1
2020	12	Commercial banks	1 162 791,6
		Islamic banks	660 830,8
		Merchant or Investment banks	7 534,2
		Total	1 831 156,6
2021	12	Commercial banks	1 193 302,8
		Islamic banks	714 605,6
		Merchant or Investment banks	7 523,1
		Total	1 915 431,5
2022	12	Commercial banks	1 216 058,8
		Islamic banks	800 057,3
		Merchant or Investment banks	8 213,5
		Total	2 024 329,6
2023	12	Commercial banks	1 254 940,6
		Islamic banks	868 083,2
		Merchant or Investment banks	8 718,0
		Total	2 131 741,8

الملحق (06): إجمالي التمويل في النظام المصرفي الإسلامي المالي

1.19.1a		Islamic Banking System: Financing	
End of period		Industry	Total financing
2014	12	Islamic Banking System	337 331,3
2015	12	Islamic Banking System	396 409,0
2016	12	Islamic Banking System	439 369,6
2017	12	Islamic Banking System	484 058,1
2018	12	Islamic Banking System	572 620,1
2019	12	Islamic Banking System	618 199,8
2020	12	Islamic Banking System	670 528,9
2021	12	Islamic Banking System	726 004,8
2021	12	Islamic Banking System	732 695,4
2022	12	Islamic Banking System	823 620,4
2023	12	Islamic Banking System	888 904,3

الملحق (07): توزيع التمويل في النظام المصرفي الإسلامي المالي حسب العقود الشرعية

Islamic Banking System: Financing by Shariah Contract												
End of period		Industry	Bai Bithaman Ajil	Ijarah	Ijarah Thumma Al-Bai	Murabahah	Musyarakah	Mudharabah	Istisna'	Others	Total Financing	
2014	12	Islamic Banking System	79 784,8	8 125,4	69 236,3	84 964,2	22 733,6	77,3	1 766,9	68 696,7	335 385,1	
2015	12	Islamic Banking System	75 661,2	9 692,3	71 771,0	123 703,9	28 749,6	77,8	2 238,2	82 062,8	393 956,9	
2016	12	Islamic Banking System	69 321,4	9 845,6	70 054,0	162 368,4	40 423,6	71,4	2 060,9	82 563,0	436 708,4	
2017	12	Islamic Banking System	65 465,0	10 308,8	71 401,4	190 543,9	48 459,5	61,0	1 951,0	93 056,6	481 247,3	
2018	12	Islamic Banking System	65 658,4	9 680,2	73 928,5	226 574,3	52 923,9	43,7	1 325,0	137 652,2	567 786,3	
2019	12	Islamic Banking System	64 088,1	8 729,4	72 776,6	258 318,0	57 443,0	43,7	1 588,7	150 872,7	613 860,1	
2020	12	Islamic Banking System	62 586,9	8 297,0	76 744,1	293 933,5	61 019,7	143,8	1 224,8	162 430,3	666 380,0	
End of period		Industry	Bai` Inah	Ijarah	Istisna`	Mudarabah	Murabahah	Musyarakah	Qard	Tawarruq	Others	Total Financing
2021	12	Islamic Banking System	18 584,6	100 327,7	674,6	252,5	105 044,5	66 842,2	2 899,0	401 121,8	32 166,1	727 913,1
2022	12	Islamic Banking System	18 760,0	111 607,2	624,6	153,7	104 493,6	72 675,2	3 403,4	477 183,4	25 648,2	814 549,2
2023	12	Islamic Banking System	15 942,7	124 208,5	582,4	166,3	99 217,3	77 739,3	4 190,6	532 418,1	23 407,5	877 872,8

الملحق (08): توزيع التمويل في النظام المصرفي الإسلامي المالي حسب الأغراض التمويلية

1.19.1 1.19.1a Islamic Banking System: Financing by Purpose

End of period		Industry	Purchase of Securities	Purchase of Passenger Cars	Purchase of Residential Property	Purchase of Non-Residential Property	Purchase of fixed assets other than land and buildings	Personal Use	Credit Card	Purchase of consumer durables	Construction	Working capital	Other Purpose	Total Financing
2014	12	Islamic Banking System	20 296,9	71 488,4	78 024,4	27 439,5	3 212,7	30 112,3	2 015,3	24,8	9 592,9	80 036,6	15 087,5	337 331,3
2015	12	Islamic Banking System	23 083,0	74 165,6	96 738,7	33 599,7	3 061,2	31 354,1	2 285,8	23,7	9 657,7	103 452,4	18 987,1	396 409,0
2016	12	Islamic Banking System	28 536,3	72 368,1	112 998,9	38 459,7	2 501,8	33 510,3	2 798,9	21,3	10 077,8	115 986,8	22 109,8	439 369,6
2017	12	Islamic Banking System	32 537,1	74 266,2	133 548,9	41 196,4	2 239,5	35 173,7	3 200,3	19,2	12 138,2	120 582,9	29 155,8	484 058,1
2018	12	Islamic Banking System	41 729,7	75 160,8	160 147,4	46 713,0	3 047,0	58 930,8	3 680,2	24,3	18 784,8	131 032,5	33 369,6	572 620,1
2019	12	Islamic Banking System	48 067,8	77 820,8	184 806,8	53 027,4	3 587,9	59 890,8	4 094,3	20,8	19 364,0	134 858,0	32 661,3	618 199,8
2020	12	Islamic Banking System	51 295,8	86 261,9	209 966,6	57 746,4	4 241,5	64 159,3	3 779,0	14,3	19 049,5	140 866,2	33 148,4	670 528,9
End of period		Industry	Purchase of Securities	Purchase of Fixed Assets other than Land and Building	Purchase of Residential Property	Purchase of Non-Residential Property	Personal Uses	Credit Card	Construction	Working Capital	Other Purposes	Total Financing		
2021	12	Islamic Banking System	55 498,9	98 178,7	237 007,3	61 461,3	68 566,7	3 875,2	20 472,3	152 780,8	34 854,1	732 695,4		
2022	12	Islamic Banking System	58 491,3	110 948,7	270 097,3	68 703,2	72 420,1	4 674,9	21 198,3	180 283,4	36 803,1	823 620,4		
2023	12	Islamic Banking System	48 869,6	125 385,5	307 445,3	76 278,5	76 882,6	5 521,1	23 677,4	188 371,8	36 472,7	888 904,3		

الملحق (09): توزيع التمويل في النظام المصرفي الإسلامي المالي حسب القطاعات الاقتصادية

1.19.1 1.19.1a Islamic Banking System: Financing by Sectors

End of period		Industry	Primary agriculture	Mining and quarrying	Manufacturing	Electricity, gas and water	Wholesale & retail trade, and hotels & restaurants	Construction	Real estate	Transport, storage, and communications	Finance, Insurance, and Business Activities	Education, health, and others	Household sector	Other sector n.e.c.	Total Financing		
2014	12	Islamic Banking System	6 883,2	1 928,4	17 916,7	3 167,3	13 684,7	16 532,6	14 208,2	11 083,5	25 499,3	16 566,0	204 350,5	5 511,0	337 331,3		
2015	12	Islamic Banking System	12 827,6	6 531,8	20 268,9	2 154,3	17 087,8	16 449,7	19 339,3	14 251,8	33 278,7	19 444,1	231 388,3	3 386,6	396 409,0		
2016	12	Islamic Banking System	12 899,9	5 956,4	21 098,2	2 286,3	19 425,1	18 307,2	22 621,0	17 123,1	38 152,5	22 204,1	255 094,9	4 200,8	439 369,6		
2017	12	Islamic Banking System	15 170,2	5 527,0	21 689,0	2 290,5	21 398,4	22 922,5	25 482,4	16 174,9	35 931,0	21 880,8	283 526,4	12 065,0	484 058,1		
2018	12	Islamic Banking System	16 651,2	5 271,3	24 825,9	2 982,2	26 252,5	36 116,6	27 984,7	16 871,5	33 385,3	29 145,2	346 293,2	6 840,4	572 620,1		
2019	12	Islamic Banking System	18 106,6	3 591,8	28 200,2	5 238,6	30 991,1	34 897,9	30 518,1	18 951,1	32 456,3	27 802,8	381 483,2	5 962,2	618 199,8		
2020	12	Islamic Banking System	17 396,9	3 875,8	30 710,8	5 672,8	33 861,4	34 293,0	31 727,7	18 373,3	35 689,8	30 498,6	422 444,6	5 984,3	670 528,9		
End of period		Industry	Agriculture, Forestry and Fishing	Mining and Quarrying	Manufacturing	Electricity, Gas, Steam and Air Conditioning Supply	Water Supply, Sewerage, Waste Management and Remediation Activities	Construction	Wholesale and Retail Trade	Accommodation and Food Service Activities	Transportation and Storage	Information and Communication	Finance, Insurance, Real Estate and Business Activities	Education, Health and Others	Household Sector	Other Sector	Total Financing
2021	12	Islamic Banking System	18 127,3	3 749,0	32 982,5	7 605,6	1 208,6	43 957,0	35 906,8	2 655,9	12 892,3	8 105,8	77 263,9	16 516,3	462 939,6	8 785,1	732 695,4
2022	12	Islamic Banking System	19 994,1	2 780,0	35 983,8	14 971,9	1 675,8	45 234,1	43 520,1	2 705,5	14 431,0	11 444,8	86 930,3	19 266,3	514 366,6	10 316,1	823 620,4
2023	12	Islamic Banking System	19 320,1	3 148,1	37 449,7	11 046,7	1 889,5	43 954,8	50 395,6	3 864,4	13 906,6	11 645,2	100 626,0	20 709,4	560 171,6	10 776,6	888 904,3

الملاحق (10): إحصائيات رئيسية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسات المالية الماليزية

1.35 1.35a Financial Institution: Outstanding SME Loan/Financing by SME Size							
End of period	SME Size	Individual for business	Micro	Small	Medium	Total loans financing	
2014	12	Commercial banks	1 141,3	56 128,5	79 387,2	54 061,9	190 718,9
		Islamic banks	483,8	11 238,2	14 504,8	12 607,5	38 834,3
		Merchant or Investment banks	41,7	192,6	55,9	235,5	525,6
		Development Finance Institutions	0,0	3 594,7	4 562,7	5 471,8	13 629,2
		Total	1 666,8	71 154,0	98 510,6	72 376,6	243 708,0
2015	12	Commercial banks	995,1	62 164,8	87 125,1	55 791,6	206 076,7
		Islamic banks	461,0	17 396,9	19 910,2	14 974,3	52 742,4
		Merchant or Investment banks	22,6	264,7	151,9	352,3	791,4
		Development Finance Institutions	0,0	3 960,2	4 324,1	6 517,1	14 801,4
		Total	1 478,7	83 786,6	111 511,3	77 635,3	274 411,9
2016	12	Commercial banks	876,6	70 943,7	90 860,1	60 547,2	223 227,6
		Islamic banks	450,9	20 623,5	22 624,2	16 431,8	60 130,4
		Merchant or Investment banks	66,1	290,3	183,8	387,0	927,0
		Development Finance Institutions	0,0	4 152,9	5 042,7	6 252,3	15 447,8
		Total	1 393,7	96 010,3	118 710,7	83 618,3	299 732,9
2017	12	Commercial banks	791,0	77 106,2	94 048,5	59 097,9	231 043,5
		Islamic banks	381,9	25 778,8	24 375,6	18 955,2	69 491,4
		Merchant or Investment banks	47,0	293,3	245,6	355,0	941,0
		Development Finance Institutions	0,0	2 529,0	5 556,0	6 099,0	14 184,1
		Total	1 220,0	105 707,3	124 225,6	84 507,1	315 660,0
2018	12	Commercial banks	831,3	65 833,4	93 981,2	52 331,1	212 977,1
		Islamic banks	352,3	20 884,1	27 923,4	18 827,1	67 986,9
		Merchant or Investment banks	45,7	229,9	242,5	282,9	800,9
		Development Finance Institutions	0,0	2 922,7	6 313,4	6 614,0	15 850,1
		Total	1 229,3	89 870,0	128 460,6	78 055,1	297 615,0
2019	12	Commercial banks	536,7	57 379,4	92 484,8	43 755,8	194 156,7
		Islamic banks	277,0	22 491,0	29 051,0	18 073,8	69 892,8
		Merchant or Investment banks	20,3	528,7	229,9	245,2	1 024,1
		Development Finance Institutions	0,0	2 906,6	5 253,0	5 121,4	13 281,0
		Total	833,9	83 305,7	127 018,7	67 196,2	278 354,5
2020	12	Commercial banks	492,4	59 675,9	100 416,9	50 359,0	210 944,3
		Islamic banks	263,1	24 923,4	32 956,3	20 039,5	78 182,3
		Merchant or Investment banks	44,4	744,7	248,0	208,5	1 245,7
		Development Finance Institutions	0,0	3 875,8	5 749,3	5 066,8	14 691,9

		Total	799,9	89 219,9	139 370,6	75 673,8	305 064,2
2021	12	Commercial banks	470,8	58 699,2	104 287,9	54 232,8	217 690,7
		Islamic banks	237,8	30 469,2	42 686,1	24 132,3	97 525,3
		Merchant or Investment banks	36,4	1 081,7	133,3	302,4	1 553,8
		Development Finance Institutions	220,2	5 912,1	6 402,6	6 744,4	19 279,2
		Total	965,1	96 162,1	153 509,9	85 411,9	336 049,1
2022	12	Commercial banks	537,3	60 103,1	106 901,6	54 379,6	221 921,6
		Islamic banks	247,6	34 013,6	50 986,7	25 989,1	111 237,1
		Merchant or Investment banks	42,0	1 086,0	106,5	175,3	1 410,0
		Development Finance Institutions	208,1	6 432,5	6 728,9	7 295,7	20 665,2
		Total	1 035,1	101 635,3	164 723,8	87 839,7	355 233,8
2023	12	Commercial banks	590,3	63 000,0	110 091,8	54 936,7	228 618,8
		Islamic banks	485,7	42 567,4	60 270,5	29 679,6	133 003,2
		Merchant or Investment banks	42,1	1 100,7	111,4	178,1	1 432,3
		Development Finance Institutions	970,4	6 880,3	7 686,9	7 516,2	23 053,9
		Total	2 088,5	113 548,4	178 160,6	92 310,6	386 108,2

الملاحق (11): التمويل في النظام المصرفي الإسلامي المالىزي الممول عبر حسابات الاستثمار حسب النوع (1.32.2)

1.32.2 Islamic Banking System: Total Financing Funded Through Investment Account by Type							
End of pe- riod		Industry	Term financing			Others	Total Financing
			Syndicated financing	Housing financing	Others		
2015	12	Islamic Banking System	2 379,7	1 654,9	30 214,0	10 952,5	45 201,2
2016	12	Islamic Banking System	3 050,2	9 741,8	39 514,4	19 218,6	71 525,0
2017	12	Islamic Banking System	5 147,7	8 360,2	39 230,9	20 852,6	73 591,4
2018	12	Islamic Banking System	4 005,9	12 391,2	42 802,0	19 422,2	78 621,3
2019	12	Islamic Banking System	4 219,8	16 916,6	41 094,0	20 270,1	82 500,5
2020	12	Islamic Banking System	4 089,1	15 048,4	56 361,2	18 788,8	94 287,5
2021	12	Islamic Banking System	5 009,1	15 543,7	71 115,1	21 547,2	113 215,2
2022	12	Islamic Banking System	4 459,8	17 556,9	75 152,8	24 285,2	121 454,7
2023	12	Islamic Banking System	4 858,6	26 779,4	77 220,8	29 323,3	138 182,2

الملاحق (12): التمويل في النظام المصرفي الإسلامي المأليزي الممول عبر حسابات الاستثمار حسب الصيغة الشرعية

1.32.3 Islamic Banking System: Total Financing funded through Investment Account by Concept						
End of period		Industry	Bai Bithaman Ajil	Murabahah	Others	Total Financing
2015	12	Islamic Banking System	1 413,6	27 389,2	16 398,4	45 201,2
2016	12	Islamic Banking System	3 741,6	43 670,4	24 113,0	71 525,0
2017	12	Islamic Banking System	2 723,7	42 790,2	28 077,5	73 591,4
2018	12	Islamic Banking System	2 608,5	45 290,2	30 722,6	78 621,3
2019	12	Islamic Banking System	3 694,5	48 564,3	30 241,7	82 500,5
2020	12	Islamic Banking System	2 785,3	61 232,0	30 270,2	94 287,5
2021	12	Islamic Banking System	2 443,9	65 115,3	45 655,9	113 215,2
2022	12	Islamic Banking System	3 211,2	61 044,2	57 199,3	121 454,7
2023	12	Islamic Banking System	3 103,4	75 370,3	59 708,4	138 182,2

الملاحق (13): التمويلات المتعثرة والمخصصات في النظام المصرفي الإسلامي المأليزي

1.21.1b Islamic Banking System: Impaired Financing and Impairment Provisions								
End of pe- riod		Industry	Impaired Financing	Individual Impair- ment Provisions	Collective Impair- ment Provisions	Ratio of net Impaired Financing to net Total Financing (%)	Ratio of total Im- pairment Provisions to Total Impaired Financing (%)	Ratio of Collective Impair- ment Provisions to Net To- tal Finan- cing (%)
2014	12	Islamic Banking System	4 005,5	1 061,0	3 468,3	0,9	113,1	1,0
2015	12	Islamic Banking System	4 682,2	1 110,6	3 543,5	0,9	99,4	0,9
2016	12	Islamic Banking System	5 593,9	1 401,2	3 814,3	1,0	93,2	0,9
2017	12	Islamic Banking System	5 975,8	1 624,4	3 626,6	0,9	87,9	0,8

1.21.1c Islamic Banking System: Impaired Financing and Provisions						
End of period		Industry	Impaired Financing	Total Provisions	Ratio of Net Impaired Financing to Net Total Financing (%)	Ratio of Total Provisions to Total Financing (%)
2018	12	Islamic Banking System	7 690,3	7 765,0	0,8	1,4
2019	12	Islamic Banking System	9 492,4	7 255,9	1,0	1,2
2020	12	Islamic Banking System	9 529,1	10 362,9	0,9	1,5

1.21.1 Islamic Banking System: Total Financing by MFRS 9 Stages and Total Provisions

End of period		Industry	Total	12 Months Expected Credit Losses (Stage 1)	Lifetime Expected Credit Losses Not Credit Im-paired (Stage 2)	Lifetime Expected Credit Losses Credit Im-paired (Stage 3)	Total Provisions	Ratio of Gross Im-paired Financing of Gross Total Financing (%)	Ratio of Net Im-paired Financing to Net Total Financing (%)
2021	12	Islamic Banking System	732 695,4	653 079,9	69 750,5	9 865,0	12 482,7	1,3	0,8
2022	12	Islamic Banking System	823 620,4	747 048,0	63 688,9	12 883,4	12 607,5	1,6	1,0
2023	12	Islamic Banking System	888 904,3	820 321,4	55 044,1	13 538,8	11 937,0	1,5	1,0

الملحق (14): نسبة تغطية السيولة في النظام المصرفي المالي (النظام المصرفي والمصرفية الإسلامية)

1.28a Liquidity Coverage Ratio

End of period		Banking System			Islamic Banks		
		Liquidity Coverage Ratio (%)	Stock of High Quality Liquid Assets	Net Cash Outflows	Liquidity Coverage Ratio (%)	Stock of High Quality Liquid Assets	Net Cash Outflows ²
2015	12	125%	475 895	380 339	110%	97 097	88 651
2016	12	124%	481 322	387 197	125%	106 363	85 169
2017	12	135%	545 928	404 581	149%	128 401	86 045
2018	12	143%	598 978	418 280	151%	160 384	106 515
2019	12	149%	611 091	409 718	153%	172 124	112 497
2020	12	148%	653 602	441 072	137%	182 935	133 360
2021	12	153%	709 249	462 622	144%	208 325	144 433
2022	12	152%	752 007	494 439	138%	215 457	155 845
2023	12	161%	758 193	470 949	157%	213 906	135 911

الملحق (15): اتجاهات المؤشرات الرئيسية للملاءة المالية والأداء المصرفي الإسلامي في ماليزيا (2014-2023)

Annual Performance and Capital Adequacy Indicators of the Islamic Malaysian Banking Sector (2014-2023)										
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
العائد على الأصول ROA %	1,10	1,00	1,00	1,10	1,10	1,20	0,70	1,10	1,30	1,00
نسبة كفاية رأس المال الإجمالي CAR = Capital % Adequacy Ratio	16,20	16,10	17,20	18,10	18,50	18,50	18,60	19,20	18,90	18,00
نسبة كفاية رأس المال الشق الأول Tier 1 Capital % Ratio	12,90	12,30	13,60	14,30	14,70	14,60	15,00	15,50	15,50	14,80
نسبة حقوق الملكية الأساسية من الشق الأول CET1 = Common % Equity Tier 1 Ratio	12,80	12,30	13,50	13,80	14,10	14,10	14,50	15,00	14,80	14,00
نسبة التمويل المتعثر الصافي (%)	0,90	0,90	1,00	0,90	0,80	1,00	0,90	0,90	1,00	1,10

الملحق (16): بيانات الدراسة حسب المتغيرات السنوية للمدة 2014-2023

متغير ضابط	المتغيرات المستقلة							المتغيرات التابعة
	متغير مستقل أساسي	متغيرات داعمة للمتغير المستقل الرئيسي		الاستقرار المصرفي	الشمول المالي	الكفاءة المصرفية التنافسية	تخصيص الموارد لدعم الاقتصاد الحقيقي	
السنوات	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي الودائع النظام المصرفي الإسلامي	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي أصول النظام المصرفي	نسبة كفاية رأس المال	نسبة ودائع المصرفية الإسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي	نسبة العائد على الأصول	نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	Islamic Banking Financing to Total Banking System Financing (%)	Islamic Banking Financing to Total Islamic Banking System Deposits (%)	Islamic Banking Financing to Total Islamic Banking System Assets (%)	Total Capital Adequacy Ratio (%)	Islamic Banking Deposits to Total Banking System Deposits (%)	Return on Assets (ROA) (%)	Islamic Banking Financing to GDP (%)	
2014	25,18	83,83	70,71	16,20	24,63	1,10	30,12	
2015	27,43	98,19	74,05	16,10	24,33	1,00	33,68	
2016	28,88	104,93	75,56	17,20	24,70	1,00	35,74	
2017	30,55	101,15	74,09	18,10	27,14	1,10	37,21	
2018	33,57	100,25	74,19	18,50	29,87	1,10	41,99	
2019	34,90	100,18	74,04	18,50	31,32	1,20	43,41	
2020	36,62	101,62	75,21	18,60	32,24	0,70	49,81	
2021	38,25	103,12	74,78	19,20	32,80	1,10	52,68	
2022	40,69	104,70	77,51	18,90	34,79	1,30	54,40	
2023	41,70	107,41	79,35	18,00	34,99	1,00	56,69	
	-1,87							

الملاحق (17): اختبارات استقرارية نسبة كفاية رأس المال (TCAR)

Test 1 - D(TCAR) None

Null Hypothesis: D(TCAR) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.344362	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.634731
	5% level	-1.951000
	10% level	-1.610907

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 2 - D(TCAR) Constant

Null Hypothesis: D(TCAR) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.638266	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.639407
	5% level	-2.951125
	10% level	-2.614300

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 3 - D(TCAR) Constant & Trend

Null Hypothesis: D(TCAR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.073384	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879
	5% level	-3.548490
	10% level	-3.207094

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 4 - TCAR Level lag 9

Null Hypothesis: TCAR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.222493	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330
	5% level	-3.587527
	10% level	-3.229230

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 5 - TCAR None lag 7

Null Hypothesis: TCAR has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.127700	0.2297
Test critical values:	1% level	-2.647120
	5% level	-1.952910
	10% level	-1.610011

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 6 - TCAR Constant Trend lag 9

Null Hypothesis: TCAR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.222493	0.99108
Test critical values:	1% level	-4.339330
	5% level	-3.587527
	10% level	-3.229230

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق (18): اختبارات استقرارية العائد على الأصول (ROA)

Test 1 - D(ROA) None

Null Hypothesis: D(ROA) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.382823	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731
	5% level	-1.951000
	10% level	-1.610907

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 2 - D(ROA) Constant

Null Hypothesis: D(ROA) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.246299	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.639407
	5% level	-2.951125
	10% level	-2.614300

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 3 - D(ROA) Constant & Trend

Null Hypothesis: D(ROA) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.088832	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879
	5% level	-3.548490
	10% level	-3.207094

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 4 - ROA None lag 9

Null Hypothesis: ROA has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.348360	0.5500
Test critical values:	1% level	-2.653401
	5% level	-1.953858
	10% level	-1.609571

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 5 - ROA Constant lag 7

Null Hypothesis: ROA has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.642568	0.0109
Test critical values:	1% level	-3.679322
	5% level	-2.967767
	10% level	-2.622989

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 6 - ROA Constant & Trend lag 7

Null Hypothesis: ROA has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.908947	0.0246
Test critical values:	1% level	-4.309824
	5% level	-3.574244
	10% level	-3.221728

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (19) : اختبارات استقرارية التمويل المصرفي الإسلامي (ISBF)

(نسبة تمويل المصرفية الإسلامية إلى إجمالي تمويل النظام المصرفي)

Test 1 - D(ISBF) Constant

Null Hypothesis: D(ISBF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.259728	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.639407
	5% level	-2.951125
	10% level	-2.614300

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 2 - D(ISBF) None

Null Hypothesis: D(ISBF) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.800078	0.0500
Test critical values:	1% level	-2.634731
	5% level	-1.951000
	10% level	-1.610907

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 3 - D(ISBF) Constant & Trend

Null Hypothesis: D(ISBF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.493507	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879
	5% level	-3.548490
	10% level	-3.207094

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 4 - ISBF None lag 7

Null Hypothesis: ISBF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.369069	0.5427
Test critical values:	1% level	-2.647120
	5% level	-1.952910
	10% level	-1.610011

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 5 - ISBF Constant lag 9

Null Hypothesis: ISBF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.983936	0.0051
Test critical values:	1% level	-3.699871
	5% level	-2.976263
	10% level	-2.627420

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 6 - ISBF Constant & Trend lag 9

Null Hypothesis: ISBF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.856224	0.9996
Test critical values:	1% level	-4.339330
	5% level	-3.587527
	10% level	-3.229230

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (20): اختبارات استقرارية معدل التضخم (INF)

Test 1 - D(INF) None

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.903257	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731
	5% level	-1.951000
	10% level	-1.610907

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 2 - D(INF) Constant

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.795550	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.639407
	5% level	-2.951125
	10% level	-2.614300

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 3 - D(INF) Constant & Trend

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.961416	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879
	5% level	-3.548490
	10% level	-3.207094

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 4 - INF None lag 9

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.507612	0.0143
Test critical values:	1% level	-2.653401
	5% level	-1.953858
	10% level	-1.609571

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 5 - INF Constant & Trend lag 7

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.762970	0.2211
Test critical values:	1% level	-4.309824
	5% level	-3.574244
	10% level	-3.221728

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 6 - INF Constant lag 7

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.442923	0.1395
Test critical values:	1% level	-3.679322
	5% level	-2.967767
	10% level	-2.622989

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (21) : اختبارات استقرارية نسبة ودائع المصرفية الاسلامية إلى إجمالي ودائع النظام المصرفي (IBDS)

Test 1 - D(IBDS) None

Null Hypothesis: D(IBDS) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.213175	0.7423
Test critical values:	1% level	-2.632688
	5% level	-1.950687
	10% level	-1.611059

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 2 - D(IBDS) Constant

Null Hypothesis: D(IBDS) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.282079	0.0235
Test critical values:	1% level	-3.632900
	5% level	-2.948404
	10% level	-2.612874

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 3 - D(IBDS) Constant & Trend

Null Hypothesis: D(IBDS) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.794063	0.0025
Test critical values:	1% level	-4.243644
	5% level	-3.544284
	10% level	-3.204699

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 4 - IBDS None lag 7

Null Hypothesis: IBDS has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.177730	0.6135
Test critical values:	1% level	-2.647120
	5% level	-1.952910
	10% level	-1.610011

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 5 - IBDS Constant lag 7

Null Hypothesis: IBDS has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.912998	0.0561
Test critical values:	1% level	-3.679322
	5% level	-2.967767
	10% level	-2.622989

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 6 - IBDS Constant & Trend lag 8

Null Hypothesis: IBDS has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.624952	0.9992

Test critical values:	1% level	-4.323979
	5% level	-3.580622
	10% level	-3.225334

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (22) : اختبارات استقرارية نسبة تمويل المصرفية الاسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBDGP)

Test 1 - D(IBDGP) None

Null Hypothesis: D(IBDGP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.607033	0.0107
Test critical values:	1% level	-2.634731
	5% level	-1.951000
	10% level	-1.610907

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 2 - D(IBDGP) Constant

Null Hypothesis: D(IBDGP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.136127	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.639407
	5% level	-2.951125
	10% level	-2.614300

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 3 - D(IBDGP) Constant & Trend

Null Hypothesis: D(IBDGP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.003636	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.252879
	5% level	-3.548490
	10% level	-3.207094

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 4 - IBDGP None lag 7

Null Hypothesis: IBDGP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.198699	0.6060

Test critical values:	1% level	-2.647120
	5% level	-1.952910
	10% level	-1.610011

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 5 - IBDGP Constant lag 7

Null Hypothesis: IBDGP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.196566	0.6621
Test critical values:	1% level	-3.679322
	5% level	-2.967767
	10% level	-2.622989

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Test 6 - IBDGP Constant & Trend lag 7

Null Hypothesis: IBDGP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.863222	0.0272
Test critical values:	1% level	-4.309824
	5% level	-3.574244
	10% level	-3.221728

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

مُنِّتُ حُجْمُكَ إِلَهُ

"لا يكتب الإنسان كتاباً إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن... وهذا من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر"

عماد الدين الأصفهاني

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ الْجَهْدَ هَذَا فِي مِيزَانِ الدِّينِ وَأَصْحَابَ الْحَقِّوَعِ عَالِي أَهْلًا وَأَسَاتِئَةً.

